منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
يونسكو

تقدّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة

وقائع ندوة جهوية
أبريل 1987 الرباط

دار الغرب الإسلامي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
"يونسكو"

تقدم اللسانيات في الأقطار العربية

وقائع ندوة جهوية

أبريل 1987 الرباط

دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى

1991

دار الغرب الإسلامي

ص.ب: 5787 - 113

بيروت - لبنان

تصدير

في أبريل 1987، قامت اليونسكو (بتعاون مع أطر كلية الآداب بالرباط) بمبادرة طيبة تمثلت في تنظيم ندوة جهوية خصصت لموضوع: «تقدم البحث اللساني في الأقطار العربية». وقد كانت هذه التظاهرة مناسبة للوقوف على حصيلة البحث اللساني في العالم العربي، وللخروج بمقترحات عملية في خصوص تطوير هذا البحث، وتطويع اللغة العربية، والأدوات الكفيلة بمعالجتها، وتكوين أخصائيين لتدريس اللسانيات في العالم العربي.

وقد شارك في الندوة عدد من المختصين في المجالات اللسانية الفرعية. وتضمنت الندوة جلسات مفتوحة لعموم المختصين وطلبة الدراسات العليا. وتمحورت هذه الجلسات حول المواضيع التالية: النماذج اللسانية الحديثة وتوظيفها في وصف العربية، اللسانيات الحاسوبية، قراءة الفكر اللغوي العربي. وقد تناولت أيضاً مسائل وصفية ونظرية في الصواتة والتركيب والدلالة والمعجم، كما تناولت مسائل تطبيقية في اللسانيات الاجتماعية، والازدواج اللغوي والمصطلح، وتطبيق اللسانيات في التعليم، إلخ. وتضمنت الندوة كذلك موائد مغلقة خاصة بالمحاضرين الخبراء. وقد أسفر النقاش في هذه الموائد عن التقرير الذي صاغه المقرر العام، بناء على ما جاء من مقترحات، وصادق عليه الجمع.

وقد عززت اليونسكو مبادرتها بالحرص على نشر وقائع الملتقى، وخصوصاً الأوراق التي انخرطت ضمن الإشكال المطروح. ويسرنا أن نتقدم هنا ببعض هذه الأوراق التي التزمت بموضوع الندوة، علماً بأننا لم ننشر كل الأوراق التي وردت علينا.

وعلاوة على هذا، عرضنا على بعض المختصين الذين لم يشاركوا في الندوة أن يكتبوا في مجالات هامة لم تغطيها الندوة. وفي هذا الإطار، طلبنا من الأستاذين عبد الرحمن أيوب وكيس فرشتيخ كتابة أوراق عن تاريخ اللغة العربية والبحث المقارن، كما طلبنا من الأستاذ محمود صيني ورقة عن اللسانيات التطبيقية، ومن الأستاذ محمد غاليم ورقة عن حصيلة البحث في الدلالة.

وليس هدفنا من هذا العمل إعطاء صورة كمية عن اللسانيات في الأقطار العربية، ولا تغطية كل أو جل المجالات الفرعية. فهذا شيء لا يرومه أحد في عمل من هذا الحجم، وبوسائل جد محدودة. ما يهمنا هو الخروج، عبر هذا المؤلف، بفكرة عن الإشكالات العربية الأساسية. ونظراً إلى ضيق الفضاء والزمن والوسائل، ارتأينا أن نحصر هذه الإشكالات في ثلاثة (والترتيب يترجم الأهمية والتراتب في منظورنا): الإشكالات اللسانية الحديثة، اللسانيات والآلة، اللسانيات والفكر اللغوي العربي القديم.

وعسى أن يسهم هذا العمل في إضاءة السبيل.

والله الموفق.

الرباط في فاتح دجنبر 1989

د. عبد القادر الفاسي الفهري

تقديـــم

اللسانيات العربية
نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق

د. عبد القادر الفاسي الفهري

من أهم ما يثيرنا حين نتغيا الخروج بحصيلة في مجال اللسانيات في الأقطار العربية غياب الشعور بأن هناك زمناً علمياً، أو تراكماً، أو متابعة للحدث العلمي، أو تقدماً في ما يمكن أن نسميه بالثقافة اللسانية العربية. فرغم المحاولات الفردية الطيبة التي قامت هنا وهناك من أجل إقامة بحث لساني طلائعي، ومن أجل ثقافة لسانية واعية وهادفة، ظلت اللسانيات (الحديثة) بمناهجها ونظرياتها وأدواتها وتطبيقاتها هامشاً في هذا العالم، لم تدخله من الباب الواسع، ولم تتح لها الفرصة لأن تقوم بما هي قمينة بالقيام به، حتى تصبح اللغة القومية أداة فعالة في التنمية (والتحرر كذلك)، ويصير الوضع اللغوي أكثر شفافية وعقلنة، وتحل المشاكل اللغوية، النظرية منها، والتطبيقية، والعملية.

وإذا كانت اللسانيات في الأقطار العربية علماً لم يكتب له أن يتقدم على غرار تقدمه في أقطار وحضارات أخرى، وإذا كانت الجهود الفردية الواعدة (على قلتها) قد ظلت على هامش المؤسسات التي أنيطت بها مهام الاضطلاع بالبحث اللغوي، وتخطيط السياسة اللغوية، ووضع أدوات لتلبية الحاجات اللغوية، فلا بد من البحث عن مسببات هذا الوضع السالب وأسبابه. وواضح أن هناك عدداً من الأسباب «الخارجية» تتحكم في إقرار وضع غير شفاف تجاه القضية اللغوية. فالقرار السياسي الصريح أو الضمني في «الملف اللغوي» مسؤول،

دون شك، عما آلت وتؤول إليه الأشياء. وهناك أيضاً الوضع المعرفي العام الذي يجعل مشكل اللسانيات مماثلاً لمشكل غيرها من المواد العلمية والمعرفية. وسنكتفي هنا بالوقوف عند الأسباب «الداخلية» على الخصوص، ومحاولة وصف وتشخيص الإشكالات التي نعتبرها جوهرية من وجهة النظر الأكاديمية المحضة، على أمل أن يساعد تمثل الإشكالات الواعي، وتشخيصها من منظور داخلي، في تغيير المخططات الخارجية.

1. وضع اللسانيات المعرفي

لا نغالي إذا قلنا إن وضع اللسانيات في الأقطار العربية من وجهة معرفية خالصة يطبعه التشتت والتسيب.

فمن مظاهر هذا التسيب تسيب يمكن أن ننعته بأنه «تسيب مرجعي». فصاحب خطاب لغوي لا يأبه بتحديد الإطار الذي يندرج فيه خطابه، نظرياً ومنهجياً ووصفياً، إلخ. وغالباً ما يوهم (أو يتوهم) أن ما يقوله يدخل ضمن إشكال «معروف»، وأن النسق الاستدلالي الذي يرتكز عليه «معروف» كذلك. ويترك لغيره أن يؤطر كلامه ويستخلص النتائج من خطابه الغامض، ومزاعمه الضمنية. فموضعة الخطاب أو الإشكال ضرورية وملحة، نظراً إلى تعدد التمثلات، وموارد المعرفة، ومدارسها، وتعدد الرؤى في تشخيص الإشكالات، إلخ. ثم إن تحديد الأهداف والنتائج المتوخاة من العمل المقدم ضرورية كذلك، وعادت من ابتدائيات التأليف العصري، وإن كان كثير ممن يكتبون بالعربية ما زالوا يعتقدون أن مثل هذا العمل يختص به المبتدىء دون «الخبير». بل إن التسيب المرجعي قد يبلغ ببعضهم إلى حد أنه لا يذكر أي مصدر أو مرجع في تأليفه، وكأنه المرجع الأول والأخير في الموضوع الذي يخوض فيه.

ويمكن تمييز ثلاث منظومات مرجعية في اللسانيات العربية، وهي منظومات تتفاوت حجماً وأهمية وامتداداً عبر الزمن. فهناك منظومة لغوية تقليدية تبتدىء بما أنتجه وأبدع فيه رواد الفكر اللغوي القديم في القرن الثاني الهجري،

وخاصة الخليل وسيبويه، ثم من جاء بعدهم بدرجات مختلفة. وتُمَثِّلُ هذه المنظومة الأرض الأولى للإسهامات في وصف اللغة العربية، وتَمَثُّلِ خصائصها، نحواً وصرفاً ومعجماً وبلاغة، وبناءاً للأدوات التحليلية الأولى. وقد قامت جماعة من اللغويين العرب في بداية القرن الحالي بمحاولة بناء منظومة لسانية جديدة، تحاور التيارات اللسانية المؤسسة في الغرب، وتستمد منها أصولها، وخصوصاً الأصول البنيوية والوصفية، وتستوحي وتوظف بعض التقنيات مثل التحليل إلى المكونات المباشرة (immediate constituent analysis) والتقطيع (segmentation)، إلخ. وهي في الغالب إجراءات عملية للوصول إلى ضرب من التحليل الوصفي التقريري. إلا أن هاته المحاولات لم تسفر عن نتائج واضحة لأسباب كثيرة، منها أن رواد الحركة ظلوا أسرى شعارات، ولم يستطيعوا تقديم بديل للنحو العربي القديم، ولا استعاضة عن الأصول والأبواب التي شككوا فيها، مثل التقدير والعاملية، إلخ. بل إنهم لم يخرجوا عن المواد والمعطيات التي ترددوا في قبولها (عن حق)، لعدم تمكنهم من تعويض هذه المواد بمواد جديدة مُجَمَّعَة عن طريق استقراء النصوص المكتوبة أو المنطوقة مباشرة، أو كشف معطيات غير المعطيات التي اعتمدها القدماء. وعلى مستوى قراءة الفكر اللغوي القديم، وقع إسقاط لطروحات الوصفية التقليدية على النصوص العربية، مما أدى إلى رفض متسرع لكثير من الأفكار النحوية العربية. وهذا ما برر، عن حق، قيام حركة مناهضة للوصفية، فيما بعد، تحاول رد الأمور إلى نصابها، وتدعيم التمثل العربي القديم لعدد من الإشكالات والظواهر. على أن المنخرطين في هذه الحركة (من العرب والمستشرقين) غالباً ما بالغوا في الاتجاه المضاد، إذ أفرطوا في التنويه بكل ما أتى به القدماء. وفُهِمَ كلامهم على أنه انتصار للقديم على الحديث (وللحق على الباطل). وصار الخطاب اللساني الحديث في العالم العربي يدفع الثمن عن أخطاء الوصفيين وإخفاقهم. وهذا الإخفاق راجع، بالأساس، إلى أن من حاولوا توظيف اللسانيات الحديثة من هذه الطائفة لم يوجدوا التمثل الكافي والواضح للمشاكل المطروحة، ولم يوجدوا الأدوات الكفيلة بمعالجة اللغة، ولا بتأويل الفكر اللغوي القديم. بل إن عدداً

منهم انقلبوا فيما بعد دعاة للقديم، مشككين في كل محاولة للخروج عنه. وقد قامت، بعد السبعينات على الخصــوص، محاولات طيبة هنا وهناك، للقيام بمشاريع فعلية لتطوير الخطاب اللساني العربي، ومعالجة اللغة العربية ضمن منظومة لسانية ثالثة. وسنعود إلى معالم هذه المنظومة في الفقرة الثالثة. وما يهمنا هنا هو أن الخطاب اللساني العربي تردد بين هذه المنظومات الثلاث، وإن كانت المنظومة الأولى تظل هي الغالبة في احتساب «التراكم»، وموقعة الخطاب اللساني العربي. وقد جاء هذا الوضع تتويجاً لمحاولة عدد من اللغويين العرب حصر مجال اللسانيات العربية (صراحة أو ضمناً) في العمل على اللغة العربية الفصيحة. ولو أن المجال امتد إلى ألسنة أخرى مثل العاميات العربية وغير العربية، وكذلك اللغات الأجنبية المدرسة في العالم العربي، لما أمكن الأخذ بهذه الأولوية. ثم إن هذا المنطق غامض ومشكوك فيه. فما معنى أن نجعل المنظومة القديمة سابقة وأولى؟ لا استدلال يمكن أن يثبت أولوية هذه المنظومة، ولا حجة يمكن أن تقنعنا بأن حل الإشكالات التي نطرحها اليوم ضمن ما نعانيه ونريد الإجابة عنه لا بد وأن يمر بما قاله القدماء، وينطلق من أصولهم في النظر والتطبيق.

ومن مظاهر هذا التسيب كذلك أن أبسط شروط التأليف العلمي لا تتوفر فيما يتكاثر من كتب ومقالات على رفوف المكتبات. فكثير من المنتوجات لا تتعامل مع المادة من منطق الاختصاص والجدية، بل تطبعها العفوية والعشوائية، ويقع الخوض في مواضيع دون استيفاء شرط التخصص. نشهد هذا عند كثير ممن يكتبون عن التوليدية أو الوظيفية، وهم يجهلون أبسط مبادئها (ومع ذلك يؤلفون فيها الكتب!)، ثم «يكتشفون» أن النحاة العرب القدامى سبقوا إلى التحويل والبنية العميقة والأفعال اللغوية وغيرها، وأن الثورة اللسانية الحديثة لم تأت بجديد! ثم إن كثيراً من الأعمال لا تتقيد بالتوثيق الكافي، ولا تهدف إلى خلق تراكم معرفي (ولا سلوك معرفي). فمن المفروض أن يكون العلم تراكمياً، وأن ينطلق البحث الجديد من آخر ما انتهت إليه البحوث السابقة (الواردة) التي تتموضع داخل نفس الإطار النظري، أو تتوخى نفس الأهداف الوصفية أو

التطبيقية. ولكن التسرع والتسابق إلى التأليف غالباً ما يؤديان إلى إهمال هذه الشروط.

والتقصير في التوثيق يأخذ أشكالاً متعددة. فالمشرقي لا يقرأ المغربي (وإن كان العكس غير صحيح)، والشخص يجهل (أو يتجاهل) ما يكتبه مواطن له من نفس البلد. والعالِم في العالَم العربي يجهل (أو يتجاهل) ما يكتبه العالم اللساني في الغرب. فاللغة العربية باعتبارها موضوعاً للدراسة والبحث اللسانيين ليست ملكاً للعالم العربي وحده، وكذلك اللهجات المتواجدة هناك. ولا شك أن هناك أبحاثاً غربية قدمتنا في تصور هذه اللغة وخصائصها، أو في التقعيد لها، أو في النظر إلى تاريخها، أو محيطها، إلخ، أو على الأقل طرحت أسئلة يجدر بنا أن نجيب عنها. فلا شك أن أعمال بريم ومككرتي، مثلاً، لها نتائج بالنسبة للدراسات الصوتية والصرفية العربية، ولا يجوز تجاهلها للمختص في المجال. ولا شك أن أفكار فركسن في اللسانيات الاجتماعية، أو بعض أفكار فرشتيخ حول وضع اللغة العربية السوسيو لساني والتاريخي جديرة بالعناية. وغير هؤلاء كثيرون ممن كرسوا جزءاً من وقتهم وحياتهم العلمية في خدمة اللغة العربية. فالعالم العربي مطالب إن هو أراد أن لا يتقوقع في محلية ضيقة، وأن يموضع خطابه ضمن الخطاب العلمي العالمي، أن يحاور العلماء من منطلق الاختصاص، لا من منطلق الجهة، ويتفاعل بحثه مع النتائج التي يتوصل إليها، ويستفيد ويفيد في الدفع بها إلى الأمام.

ومن مظاهر التشتت أيضاً اضطراب المصطلح وتعدد الألفاظ للدلالة على المعنى الواحد، وعدم التقيد بمبادىء وضوابط مطردة في وضع الألفاظ الفنية، والخلط بين المصطلح القديم والمصطلح الجديد، والمفهوم القديم والمفهوم الجديد. وهذا يفسد إبلاغ الثقافة اللسانية الحديثة باللغة العربية، ويجعلنا لا نعبر بدقة عن المفاهيم المستحدثة الجديدة. فهذا هو الوضع المصطلحي الغالب، وإن كنا قد بدأنا نلمس بعض بوادر التقدم في إيجاد معجم فني في المستوى الذي نرومه (انظر الفقرة 3. 4).

وفي مستوى المدارس اللسانية الموظفة، نشهد تعدداً وتنوعاً، بين المدارس الصورية والاجتماعية والوظيفية والنسقية، إلخ. وإن كان الذين يشتغلون في الصواتة والتركيب يغلب فيهم التيار التوليدي التحويلي. إلا أن هناك تشتتاً في تطبيق هذه النماذج اللسانية على اللغة العربية. وتعدد النماذج لا يرجع في كثير من الأحيان إلى اقتناع بكفاية النموذج، أو ضرورة التعدد لإغناء البحث، بل يعود إلى تعدد مصادر الاستيراد والاقتباس العلميين. ونجد عدداً من الدراسات أقرب إلى التمارين المدرسية المؤطرة في نموذج معين، منها إلى الاستدلال على صورته وقوالبه، أو استعمال النموذج للاستكشاف، وللتوصل إلى تعميمات وإشكالات مفيدة وجديدة يتيح النموذج طرحها وروزها. ثم إن تعدد النماذج يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكرار كلام الغير ونتائجه، وتغليف ذلك بغلاف صوري، مع أن الظواهر الموصوفة هي نفس الظواهر، والنتائج متماثلة، أو متقاطعة. فكثيراً ما نخطىء في توظيف التعدد في النماذج الحاصل في الغرب، بل إننا لا نأخذ من هذا التعدد إلا ما هو سطحي، مهملين الأهداف الأساسية المتوخاة من النمذجة.

وكان من المفروض أن تساعد الترجمة في نشر المعرفة اللسانية الحديثة، بنقل النصوص الأساسية إلى اللغة العربية. وقد شهدنا بعض الأعمال في هذا الاتجاه تنقل سوسير أو تشومسكي أو مرتيني. إلا أن هذه الأعمال غير كافية. على مستوى الكم أولاً، لأن حجم المعرفة المترجمة لا يقارن بحجم المعرفة الرائجة في الثقافة الغربية. وعلى مستوى الكيف ثانياً، لأن الترجمة تعاني من عدد من المشاكل، وعلى رأسها المشاكل التي يعاني منها المصطلح.

وهناك أسباب أخرى كثيرة لهذا التشتت والتسيب. منها نزول مستوى التكوين والمستوى العلمي والثقافي بشكل عام، وعدم تقدم العلوم المجاورة (من فلسفة وعلم النفس ومنطق، إلخ)، وعدم وجود تكوين لساني موحد. فهناك فروق كبرى بين المكون محلياً والمكون في الغرب، بين المكون في فرنسا، أو في أمريكا، أو في ألمانيا. وهذا التنوع والتعدد في مصادر الاستيراد الثقافي

والمرجعي والعلمي لم يهضم بما يكفي ليسفر عن إغناء للثقافة اللسانية العربية. فما زلنا نعاني من عقدة مزدوجة تجاه الغرب، تجر علينا كثيراً من السلبيات. فإما أن نقدس كل ما يروج فيه، بما في ذلك الشعارات الدعائية والتجارية أحياناً، وإما أن نرفض كل ما يروجه، ونتقوقع في خصوصية مفرطة تدعو إلى استمداد جميع أصول المعرفة مما هو محلي.

ونتيجة لهذه العقدة المزدوجة، نجد الثقافة اللسانية العربية لم تتشرب بعد بالعلوم الحديثة، إذا استثنينا بعض المجهودات الفردية التي تظل هامشاً في ما هو متداول. ونتيجة لهذه العقدة أيضاً، لم نستطع بعد أن نخرج بمشروع معقلن يعي العلاقة الممكنة بين الفكر والتراث اللغوي العربي والعلم اللساني الحديث، ويتلافى التوفيق المتسرع والمبكر بين ما ينخرط ضمن الموروث العربي وما يرد من العلم الحديث، مما يؤدي إلى ابتخال الفكر اللغوي العربي والغربي على السواء.

وإذا كانت مشخصات التسيب والتشتت كثيرة، وأسبابها كثيرة كذلك، فلا بد من مخطط يُقَوِّمُ هذا الوضع، ويرسم المتطلبات المتعددة المطامح والمصادر، ويحدد برنامج بحث مستعجل للسانيات العربية. وسننظر في الفقرة الموالية في بعض ملامح هذا البرنامج، على أن نعود في مرحلة لاحقة إلى تشخيص بعض ملامح التقدم في اللسانيات العربية الحالية. ونختم ببعض الوصفات للآفاق المستقبلية.

2 . إشكالات نظرية ووصفية

تتوزع الإشكالات التي تتصدر برنامج البحث والعمل في المجال اللساني العربي بين إشكالات نظرية وإشكالات وصفية وتطبيقية. وهناك تأثير لكل صنف على الصنف الآخر. وإذا كانت الإشكالات النظرية فعلية وواضحة، ويجب أن تجد الحلول اللائقة في المجال العربي، فإن الإشكالات الوصفية والتطبيقية أيضاً واضحة وفعلية. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها.

1.2. إشكال المجال:

لا بد من الإقرار، بدءاً، بأن برنامج اللسانيات في الأقطار العربية لا يمكن أن ينحصر مجاله في البحث في اللغة العربية الفصيحة وحدها، دون غيرها من اللهجات أو اللغات. فمقاربة كافية للوضع اللغوي في العالم العربي لا بد وأن تهتم إلى جانب اللغة الفصيحة باللهجات العامية العربية، وكذلك باللهجات غير العربية، إضافة إلى اللغات الأجنبية التي تلقن في هذه البلدان، والتي تمثل روافد لثقافات وحضارات أخرى. فكل هذه اللغات تتفاعل في المجال اللغوي العربي. والعربي يعيش باستمرار في وضع ازدواج لغوي (diglossia)، باعتبار العلاقة بين اللغة العربية الفصيحة (التي يتعلمها في المدرسة) والعربية العامية التي تمثل لغته الأم. والعربي يعيش أيضاً في وضع لغوي متعدد (multitingualism)، باعتبار تفاعل اللغة العربية مع غيرها من اللغات غير العربية، أجنبية كانت أو محلية.

وإذا كان هذا التحليل للمجال تمليه المقاربة الوصفية والعملية، فإن متطلبات المقاربة النظرية والمقارنة تملي موضعة هذه اللغات ضمن مجال أعم هو مجال اللسانيات العامة (أو النظرية). فاللسانيات العامة لا تُعْنَى بلغة دون لغة، ولا تنتقي لغة بهدف الدرس والتنقيب دون غيرها إلا بحسب الخصائص التي تفرزها، والتي يمكن أن تفيد في تقديم تمثلنا للغات، أو يمكن الاحتجاج بها لإثبات هذا المبدأ أو ذاك. وعليه، فإن تحديد مجال «محلي»، يقع تركيز العمل فيه على بعض اللغات بالدرجة الأولى، لا ينفي أن المجال الكلي وارد أيضاً، بهدف المقارنة والتنظير لخصائص معينة.

2.2. وضع اللغة السوسيو لساني:

أسلفنا أن اللغة العربية في وضع ازدواجي، وهو وضع متصل. فاللغة الفصيحة لسان معبر إلى جانب لسان معبر آخر هو اللهجة العامية العربية. وكل لسان يقوم في هذا الوضع بوظائف اجتماعية لا يقوم بها اللسان الآخر على العموم، وتتكامل الوظائف التعبيرية بين الفصحى والعامية. وإذا كانت العلاقة

بين اللسان الفصيح واللسان العامي مطروحة في مستوى سنكروني، فهي أيضاً مطروحة في مستوى دياكروني تاريخي، ولا سبيل إلى معرفة تاريخ اللغة العربية ووضعها كلسان معبر في استقلال عن معرفة تاريخ اللهجات وتفاعلها مع اللسان الفصيح، وتطورها عبر المراحل المختلفة، وهناك عدة أبحاث في هذا الصدد تصب في اتجاه أو آخر، بصدد تاريخ الفصحى وتاريخ اللهجات، ولكن الرأي لم يستقر بعد على افتراضات تقوم على الدليل والحجة، وإنما نحن بصدد تخمينات في كثير من الأحيان.

3.2. واقع اللغة النفس ـ لساني:

معلوم أن اللغة الفصيحة ليست لغة أولى، وأن اكتسابها لا يتم فطرة على غرار اللغات الأولى، وإنما عن طريق التلقين (على الأقل جزئياً). ومع ذلك، نجد عدداً من الناس ينعتونها بأنها «لغة أم»، لأسباب لا ندري ما هي. فلعل ذلك من باب العاطفة، أو المجاز. فهل اللغة الفصيحة لغة ثانية؟ من الصعب اعتبار هذه اللغة ثانية على شاكلة اللغات الأجنبية التي تعتبر أيضاً ثانية (مثل الفرنسية أو الإنجليزية، إلخ). فوجود اللغة الفصيحة في وضع ازدواجي متصل يحدد أيضاً، في رأينا، واقعها النفسي. فإذا كان العربي لا يتعلم العربية الفصيحة بنفس الكيفية التي يتعلم بها الفرنسي أو الإنجليزي العربية الفصيحة، فإن هذا راجع إلى كون العربي يُكَوِّنُ ملكة في العربية لا يكونها غيره من الأجانب. ومن مكونات هذه الملكة أن النسق الذي يكونه العربي في لغته العربية العامية يصلح لسد «الثغرات» التي يجدها العربي في النسق الفصيح، عندما يريد أن يتكلم به أو يستعمله. ونتيجة لهذا التصور، فإن اللغة الفصيحة، وإن كانت مُوَحَّدة بين الأقطار العربية، إلا أنها ليست واحدة، خلافاً لما يعتقد عادة. وبعبارة، فإن هناك فصيحات، لا فصيحة واحدة، وإن كانت الفروق بين الفصيحات أقل بكثير من الفروق بين العاميات. فإذا قارنا الفصيحة في المغرب بفصيحة مصر، نجدهما تختلفان صوتياً وتركيبياً ومعجمياً ودلالياً، إلخ. ولهذا التصور نتائجه أيضاً بالنسبة لتمثل المادة اللغوية، ومصادر هذه المادة.

4.2. النظريات والنماذج اللسانية:

لا يمكن وصف لغة والوقوف على خصائصها الفنية الدقيقة إلا باستعمال نموذج صوري محدد المعالم والوظائف. ولا بد من البحث في النظريات والنماذج المختلفة التي يمكن أن تكون كافية لمقاربة اللغات المدروسة، والظواهر اللغوية. والخطاب اللساني الحديث، بخلاف الخطاب التقليدي، وصل إلى درجة من الدقة والصورنة والترييض جعلته يقفز قفزة نوعية لم يعد معها مكان لنمط الخطاب التقليدي بجميع ملامحه. وإذا كان من المعقول أن نقرأ التراث اللغوي أو الفكري بغية إحيائه في صورة جديدة يستوعبها النموذج الجديد، أو نحيي التصور القديم في صيغة تقنية يقبلها النسق الجديد، ولكن يظل معها النموذج الحديث هو المستقبِل المستوعِب والممتص لكل ما يمكن أن يصب فيه من القديم، فإن العلاقة بين التراث والفكر الحديث غالباً ما أخطىء فهمها. وظن البعض أن الخطاب القديم هو الذي يمكن أن يستوعب الخطاب الحديث، لا العكس، بل إن كثيراً ممن خاضوا في هذا المشكل قالوا بأولوية التراث، وشككوا في مشروعية الخطاب اللساني الحديث، مما أدى إلى اضطهاد مستمر للسانيات الحديثة في الأقطار العربية. ثم إن أصحاب هذا الموقف لا يحكمون على النتائج التي تتوصل إليها اللسانيات العربية الحديثة لتقييمها، بل يريدون فرض موقف مسبق، وفرض آلة قديمة، بدعوى أولويتها. وهذا الموقف بعيد عن النظرة العلمية.

5.2. بعض الإشكالات الوصفية:

على رأس حاجاتنا الوصفية الكثيرة، هناك أداتان وصفيتان لا بد من إعطائهما الأهمية اللازمة. حاجتنا أولاً إلى نحو وصفي علمي جامع يقع فيه مسح وجرد لكل الأبواب والقواعد التي يتضمنها النحو. فهذا النحو يمكن توظيفه في تقديم البحث النظري والبحث التطبيقي على السواء (استعمال في الآلة، في التعليم، إلخ). وحاجتنا، ثانياً، إلى معجم عربي يتضمن المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وسياق الاستعمال، والصور والبيانات الضرورية،

إلخ. بعبارة، نحتاج إلى معجم يمثل مادة العصر، ومعلومات العصر، وتقنيات العصر. ومعلوم أن المادة التي يعتمدها النحو والمعجم في نفس الآن لا يتحدد مصدرها فيما أتى به القدماء من مواد في كتبهم النحوية والمعجمية، بل يجب أن تكشف عن طريق استقراء النصوص المكتوبة أو المنطوقة، واللجوء إلى حدوس من ترسخت لديهم ملكة في اللغة الفصيحة. فالمادة القديمة، علاوة على ما يوجد فيها من خلط واضطراب، وعلاوة على كونها لا تمثل لغة العصر، ليست كافية لبناء نحو توليدي للغة العربية، ولا لحصر معجم علمي بجميع المعلومات التي ذكرنا. ثم إن بناء نحو من هذا النوع يحتاج إلى وصف شامل للأساليب والتراكيب العربية.

فحاجتنا إلى هذه المواد الوصفية وغيرها ملحة، حتى يقوم بحث لساني في المستوى المطلوب، وحتى نزود اللساني العربي المنظر بالأدوات الضرورية للتحليل والتدخل. فاللساني الذي يشتغل على العربية الفصيحة يُقَضِّي وقتاً كبيراً في محاولة اكتشاف المعطيات العربية. وكان أولى أن توفر له هذه المواد التي يحتاج إليها، حتى يقوم بتحليلها، وبالتطبيقات الضرورية من أجل خدمة اللغة.

3 . بعض مشخصات التقدم

ورغم ما يعم الثقافة اللسانية العربية من السمات السالبة، وخصوصاً على مستوى المؤسسات، فإن هناك، على مستوى الأفراد على الأقل، ما يدعو إلى الشعور بالتقدم، أو بضرورة التقدم في عدة مناح، لأن نتائج البحث اللساني لم يعد بالإمكان تجاهلها دون أن نقبع في موقف من يتخلف عن الركب، أو تتجاوزه الأحداث.

1.3. اللغة وجهازها المحدود:

لقد حصل تقدم واضح في مستوى تمثل اللغات، وتمثل الظواهر اللغوية. ولم يعد اللساني ينظر إلى اللغة وهو منبهر «بعبقريتها» وتنوعاتها وتناوياتها، أو طاقتها التعبيرية غير المحدودة. إن الخروج (outputs) حقاً غير محدودة، ولكن

اللساني منشغل أساساً بوصف ورصد خصائص الآلة المحدودة التي تمكن من توليد اللامحدود. وهذا التحول المنهجي في مقاربة الظاهرة اللغوية يكاد يكون من أبرز النقلات التي صارت فيها اللسانيات الحديثة، بفضل إسهام التوليديين على الخصوص.

ونتيجة لهذا التصور، أي اعتبار اللغة جهازاً محدوداً بالأساس، ونتيجة لاقتسام القدرة اللغوية بين قدرة عامة كلية (universal)، يشترك فيها البشر (ويمتازون عن غيرهم من المخلوقات)، وقدرة خاصة مُوَسَّطَة (parametrized)، يكتسبها الإنسان في جماعة لغوية معينة عن طريق تثبيت البرامترات أو الوسائط، بعد الاحتكاك بتجربة محدودة، لم يعد بالإمكان التقعيد للغة بطريقة اعتباطية أو عشوائية. فقد أصبحت القواعد التي تصف الظواهر اللغوية وتضبط خصائصها مقيدة، سواء في صورتها أو في وظائفها. فعلى مستوى الصورة، لم يعد بالإمكان كتابة قاعدة طويلة جداً تتضمن عدداً كبيراً ومتنوعاً من الرموز، لأن هذا يعني أن اللغات يمكن أن تتنوع وتختلف إلى ما لا نهاية، وهذا غير صحيح. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن العمليات التي يمكن أن تقوم بها القواعد. ففي السنوات الأخيرة، ظهر تيار راديكالي في صدد تقييد القواعد (صوراً ووظائف)، بخلاف ما كان عليه الأمر إلى عهد قريب. فالقواعد التوليدية والتحويلية المقترحة إلى حدود 1980، باعتبار طبيعة رموزها وعدد هذه الرموز، وباعتبار الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، وباعتبار قدرتها التنبؤية (أي التنبؤ بضرب اللغات الممكنة واللغات غير الممكنة) لم تكن تختلف جوهرياً عن القواعد التي كان يصوغها البنيويون، من جهة، والنحاة التقليديون، من جهة أخرى. فالقاعدة كانت تختلط فيها المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والذريعية، بدعوى أن كل عنصر يؤثر في الآخر. وقد كان عدد رموز القاعدة كبيراً جداً. ثم إن القاعدة كانت تقوم بعمليات غير واقعية (مثل تحويل مركب اسمي إلى ضمير عن طريق قاعدة الإضمار)، إلخ. وقد رد التصور الحالي للقواعد على هاته النزعة نحو صياغة قواعد «قوية» في اتجاهين:

أ ـ الإقرار بقالبية النحو.

ب ـ التقليص من عدد الرموز المضمنة في القواعد.

فقد تظافرت عدد من الدراسات لتبين أن النحو يجب أن يكون قالبياً (modular)، بمعنى أنه يضم عدداً من المكونات أو الأجزاء، تفرز ذوات خاصة وقواعد تؤلف بين هذه الذوات في القوالب المختلفة. وتتحكم في كل قالب مبادىء مستقلة، كما أن هناك أبجدية تحصر هذه الذوات وتتحكم في طبيعتها. فكل قالب يُعَرَّفُ هذه الأشياء الثلاثة (من ذوات وأبجدية وقواعد تأليف) على الأقل، وكل قالب يعمل في استقلال عن القوالب الأخرى، وإن كانت القوالب تتفاعل وتعمل بطريقة متوازية، لينتج عنها خَرْجٌ تتفاعل فيه السمات الصوتية والدلالية والتركيبية، إلخ.

ونتيجة للتصور القالبي للنحو، لم تعد هناك حاجة إلى ترتيب المكونات، أو ترتيب القواعد. فمن الموروثات في النماذج غير القالبية الحالية أن هناك تحكماً لمُكَوِّن نحوي في آخر، أو ترتيباً للمكونات (تحكم الدلالة في التركيب، أو أولوية التركيب في النماذج التوليدية التأويلية، إلخ). وفي نماذج الاتصال بالنسبة للمُنْتِج/ المُوَلِّد، كان يعتقد أنه يجب الانطلاق أولاً من «الأفكار» أو الدلالة، ثم الانتقال إلى التركيب، فالصرف، فالأصوات. وبالنسبة للمُؤَوِّل، يتم الانتقال من الصوت إلى الصرف إلى التركيب إلى الدلالة. فهذه النماذج قديمة لكونها لا تأخذ بما وصلت إليه النظريات المعرفية الحديثة في مسألة القالبية، ومسألة المعلومة الجزئية (partial information)، التي تعمل بها نماذج الاتصال والتأويل الحالية.

وقد مكن التقليـص في عدد الرموز التي تتضمنها القواعد من التضييق في طبقة الأنحاء الممكنة، وبالتالي في طبقة اللغات الممكنة. فالإنسان محدود، وطاقته التعبيرية محدودة كذلك (وإن شكك في ذلك «المبدعون»!). وإذا أخذنا الأمر من منظور أكثر تقنية وأكثر تنظيراً، فهذا يعني أن الآلة المولدة أو الآلة المؤولة، أو قل الآلة المعالجة للحوسبات اللغوية الذهنية في اتجاهي الإنتاج

والتأويل لا يمكن أن تكون إلا محدودة. وانطلاقاً من هذا المقياس، يمكن أن نحكم على التحليل، ويمكن أن نأخذ أي باب، أو أي تحليل لظاهرة، أو أي تقعيد، ونحكم عليه. هل هو تحليل متقدم، في أي إطار يتموضع، هل هو تحليل ممكن للغة التي نحن بصدد دراستها؟

2.3. تمثل جديد للمعجم:

وبموازاة مع هذا التقدم في مستوى القواعد والمبادىء التي تضبط اللغة وتتحكم فيها، وبموازاة مع التقدم في تصور الآلات الفرعية التي تمكن من توليد اللغة وتأويلها، حصل تقدم كذلك في تمثل المعجم، وتمثل المبادىء الثاوية وراء خصائص المفردات وسماتها. فالمعجم، كما بلورته عدد من الدراسات البنيوية أو التقليدية هو مكان للاقانون، أو مكان للوائح الطويلة وغير المنظمة من المفردات التي لا يمكن أن يحيط بمعرفتها أحد. وهو التصور الذي وجدناه طاغياً في الأدبيات العربية الحديثة حول المعجم. إلا أن الدراسات الحالية عن المعجم بينت أن الأمر ليس بهذه الصورة، وأن المفردات، باستثناء ما شذ منها، وباستثناء التعثرات التاريخية أو الحالات الشاذة، تخضع لمبادىء لا تقل نسقية واطراداً عن المبادىء النحوية. فالمفردات تضبطها مبادىء الدلالة التصورية كما تسقط في المعجم، ومبادىء الدلالة الصرفية، أو دلالة اللواصق والصيغ، التي أثبتنا في عدد من أعمالنا أنها تتآلف طبقاً لمبادىء تركيبية، سواء داخل المعجم أو في النحو، لأن بناء الكلمة يتم في مستويات مختلفة. ويمكن حصر الدلالة التصورية بعدد من المبادىء التي تتحكم في دلالة الفضاء، ودلالة الزمن، ودلالة الذوات والعوامل التي تعمل على هذه الذوات في الحقول الدلالية والتصورية المختلفة. يمكن إذن ضبط دلالة هاته الذوات وضبط تأليفها في الكلمات.

وعلى مستوى الشكل أو الصورة، صورة الكلمات، بينا فيما يخص التأليف بين الجذور واللواصق والجذوع والصيغ، وهي الذوات التي تأتلف منها الكلمة العربية، أن معظمها خاضع لمبادىء التركيب، وأن بناء الكلمة (أو تركيبها) ليس اعتباطياً ولا سماعياً، كما يعتقد عادة، وإنما هو شيء مقعد،

ويخضع لمبادىء كلية، ولوسائط تثبتها اللغة العربية.

وبموازاة مع هذا، بينت أعمال الأستاذ إدريس السغروشني أن الصيغة في الصورة الصواتية للكلمات، إذا وضعنا جانباً مسائل الإلصاق والإعراب (والزيادة)، وهي مسائل تركيبية كما بينا، هذه الصيغة تختار من بين مجموعة محدودة من القوالب أو الصور الصوتية التي تتولد بدورها عن جذوع محركة بالفتحات (في الحالات غير الموسومة)، أو جذوع محركة بغير الفتحة (وهي أكثر موسومية)، تتفجر وتتكشف عن الأصل المفتوح. ومجموعة الصور الصيغية محكومة بمبادىء عامة وبوسائط اللغة. فهذا التصور له نتائج مباشرة، إذ يمكن من حصر مباشر لصور الكلمات وصيغها في مستوى أصواتها، إضافة إلى الحصر التركيبي والدلالي الذي أسلفنا فيه القول. ويمكن كذلك من التنبؤ بالكلمات الشاذة صواتياً وتركيبياً ودلالياً. وبهذا، نبتعد كل البعد عن التصور التقليدي الذي يمثله أحسن تمثيل شعار الاسترابادي المتمثل في حصر مفردات اللغة فيما سمع من لفظ، وما سمع من معناه.

3.3. اللسانيات الحاسوبية:

وهي من بين المجالات اللسانية التي حصل فيها أيضاً تقدم. فالثورة المعرفية الحديثة والثورة الآلية مكنتا من التوصل إلى معالجة اللغة آلياً في عدد من جوانبها، وتوظيف عدد من التقنيات التي يصعب القيام بها دون الآلة، مثل الإحصاء والتخزين الذي يتطلب ذاكرة ضخمة، إلخ. وقد طرح هذا الوضع الجديد عدداً من الأسئلة وأفرز متطلبات جديدة. وكان لا بد أن تقتحم اللغة العربية، على غرار غيرها من اللغات، ميدان الآلة، وتدخله من الباب الواسع. إلا أن هناك شروطاً لتهييء الأدوات الوصفية والصورية الضرورية لجعلها قادرة على اقتحام الميدان. وليس المشكل أساساً مشكل أشكال الحروف التي يجب أن توضع على لوحة المفاتيح، كما يعتقد البعض. فهذا المشكل تافه إذا ما قورن بالمشاكل الجوهرية في معالجة اللغة العربية آلياً. وعلى رأس هذه المشاكل البحث في قواعد اللغة (أو نحوها)، والبحث في مفردات اللغة (أو معجمها).

فالبحث في هذين الميدانين ما زال متعثراً، وما زلنا بحاجة إلى صورة شاملة للقواعد والضوابط التي تجعل المعرفة النحوية والمعرفة المعجمية قابلتين لأن تتخذا قاعدة للمعطيات في آلة، وتوظفا إلى جانب المحللات الصرفية والنحوية، وغيرها. وبالنسبة لقاعدة معطيات معجمية، لا بد من تهييء المداخل المعجمية بالشكل الكافي واللائق. ففي غياب هذه الأدوات الضرورية والمستعجلة، تصبح جل التطبيقات الآلية غير ممكنة (كالتطبيقات في التعليم بالآلة، والترجمة الآلية، والتحليل الدلالي للوثائق حسب الحقول، إلخ).

ولحسن الظن أن عدداً من الأعمال اللسانية العربية أصبحت توفر نماذج للدراسة النحوية والمعجمية الكافية والمصورنة التي يمكن اعتمادها وتعميمها لبناء هذه القواعد التامة. فهي توفر فرصة للساني الحاسوبي العربي لتوظيفها في تحليله الآلي للغة. ونستغرب إذ نجد مهندسي اللغة يوظفون في قواعد معطياتهم المعلومات والضوابط التقليدية، رغم كونها غير كافية وغير صالحة، مع أنهم يستعملون (أحياناً) أحدث التقنيات البرمجية أو تقنيات المعالجة. وهذا يخالف ما يجري في اللسانيات الحاسوبية غير العربية، حيث نجد المحللات في الدول المتقدمة تعتمد التحاليل اللسانية الحديثة للغات، وعلى الأخص الأنحاء التوليدية. وإذا كان الحوار بين اللساني والحاسوبي العربيين في بدايته، فإن التقدم في اللسانيات الحاسوبية متوقف على التعاون والتحاور المتينين بين الطرفين، بعيداً عن الأهداف التجارية المحضة التي غالباً ما تقف عائقاً دون وجود حوار فعلي وصريح.

4.3. المصطلح:

حقل المصطلح حقل آخر نلمس فيه تقدماً نسبياً ينبعث من التسيب العام، رغم المشاكل الكثيرة التي تعتوره. وسنطيل الكلام فيه هنا لما له من أهمية في إبلاغ الثقافة والعلم اللسانيين، ولأنه يجسد عدداً من المشاكل التي تعاني منها اللسانيات العربية بصفة عامة.

نلاحظ، بدءاً، أن جل المفردات الفنية المستحدثة في المجال ليست

وليدة حاجة تعبيرية عن المفاهيم الفكرية أو العلمية في المجال العربي، بل إنها توضع بهدف مسايرة ثقافة لسانية غربية واردة، تتسم بالوفرة والتضخم الحاصلين في أعداد المصطلحات المستجدة في اللغات الغربية. وقد جاء هذا التضخم نتيجة لوضع معرفي جديد، أصبحت اللسانيات تلعب فيه دوراً أولاً، إذ هي مؤثرة (ومتأثرة) في عدد من حقول المعارف الإنسانية (كعلم النفس، والسوسيولوجيا، والتاريخ، إلخ) بل حتى في القطاعات العلمية الدقيقة (من بيولوجيا وإعلاميات ورياضيات، إلخ). وأمام حجم هذا المعجم اللساني «الخارجي»، وقف اللسانيون العرب مترددين مضطربين في اتجاهين:

أ ـ إنهم لم يعرفوا كيف يربطون ويوفقون بين الثقافة الواردة والثقافة العربية المتوفرة.

ب ـ إن معالجتهم لمشكل الاصطلاح لم تكن في المستوى المطلوب، نظرياً ومنهجياً.

1.4.3. أبعاد نظرية ومنهجية:

فإذا كان المصطلح معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين، فإن المصطلح متصل بالمعجم العام للغة، وبنسقها التصوري. ولا شك أن المصطلح «الداخل» يحمل مقولات فكرية وحضارية خارجية، ويقذف بمحيط غريب عنا نوعاً ما داخل محيطنا، وبتمثلات مجسدة في ألفاظ. ونتيجة لهذا، يقع تصادم وصراع بين الألفاظ والتمثلات الداخلة والمدخولة يفضيان إما إلى تعايش مرحلي، أو إلى هيمنة ثقافية جزئية أو كلية، نظراً إلى الجذور الثقافية الواضحة للاصطلاح. ومن المؤكد أن تصادماً من هذا النوع لا يمر دون خلخلة النسق والنظام القائمين، ودون إعادة النظر في هندسة الحقول التي يمسها الصدم.

ومهما كان الحل لمشكل الصراع الثقافي المتولد عن خلخلة دائمة للعلائق بين الثقافات والحضارات التي تحملها الألفاظ، لفائدة ثقافة قوية ومهيمنة، فإن الحل لا يمكن أن يكون هو إغلاق الحدود، واللجوء إلى الخصوصية التي لا

تقبل التفاعل. ومع ذلك، يجب تمييز مشكل المصطلح، وهو أحادي اللغة، ولا يتكون إلا بمواضعة ومصالحة بين من يتكلمون اللغة ويبدعون فيها، عن مشكل المفردات الفنية التي تُقْتَرَح ترجمة لمصطلحات غربية. فهذه الألفاظ يمكن أن تثبت أو لا تثبت ضمن الثقافة اللسانية المدخولة، لفظاً أو معنى.

وحين نستقرىء واقع المفردات الفنية اللسانية العربية، نجدها تتجه بالأساس إلى خارج اللغة العربية، إلى الترجمة والتعريب، أكثر من اتجاهها إلى التوالد من الداخل. ومع ذلك، نجد حجم المعجم غير مرض إذا ما قورن بحجم معاجم غربية مثيلة، إضافة إلى أنه يفتقد سمة التمثيلية، حيث نلحظ غياب مصطلحات كثير من المدارس الحديثة.

وإذا كان المصطلح الداخل غير مرض على مستوى الحجم والكم، فإنه غير مرض كذلك على مستوى الكيف. أو قل على مستوى المنهجيات المعتمدة في وضعه، وعلى مستوى التمثل النظري للمشكل. وأهم ما يتسم به وضع المصطلح العربي طابعه العفوي، بمعنى عدم تقيده بمبادىء ضابطة تتحكم في لفظه ومعناه، ورواجه. وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية. وإلى الاضطراب والفوضى، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية. وقد سبق لنا أن شخصنا ملامح هذا الاضطراب، كما انتقدنا المنهجيات المصطلحية الموجودة عند عدد من الهيآت التعريبية في الفاسي (1985).

ومعلوم أن المصطلح المتعدد أو الخارجي يصدر عن لغتين على الأقل: لغة مصدر هي لغة الدخل (input)، ولغة هدف هي لغة الخرج (output). وهو ينصهر ضمن شبكة من العلائق في لغة الانطلاق، وشبكة أخرى في لغة الوصول، علائق دلالية وصرفية وتركيبية. ولا أحد ينتظر أن تتماثل اللغتان أو تتطابقا في أي مستوى من المستويات المذكورة، وإنما نحن إزاء وسائل تعبيرية وصياغية متكافئة في اللغتين حيناً، وغير متكافئة أحياناً أخرى، وقد نعمل على تكافؤها. وإذا انعدمت الوسيلة للتكافؤ، اتجه المترجم صـــوب أبواب التطويع،

وإذاك تنبثق شبكية تعالق جديدة، وتكافؤ جديدة.

فالأنساق الصوتية غير متكافئة، كما هو معلوم، والعربية تفرز أصواتاً لا تفرزها غيرها من اللغات، كالخاء والحاء والعين والقاف والهمزة، وهي أصوات غير موجودة في الفرنسية أو الإنجليزية، مثلاً. وبالمقابل، ليس في العربية أصوات: p أو v أو g. ولذلك اجتمع رأي كثير من اللغويين على أن تكتب هذه الأصوات، حين يراد تعريب ألفاظ أجنبية (مع تحري الدقة في النطق) كما يلي: پ، ڤ، چ.

والأنساق الصرفية تختلف من لغة إلى لغة. وأهم ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سلسلي (non concatenative)، أي إنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى بضمهما خطياً، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين، نؤلف بين جذع ولاحقة أو سابقة، للحصول على مفردة جديدة، دون تغيير يذكر في البنية الداخلية للجذع أصل الاشتقاق: من eat نشتق eater و eating و eatable . . .، ومن mobile نشتق immobile و automobile و mobiliser و mobilisation و immobiliser . . . إلخ، بضم اللواصق إلى الجذوع. فهذه اللغات سلسلية (concatenative) في صرفها. أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صورة الجذع أصل الاشتقاق، للحصول على صيغة جديدة: ضرب، ضرب، ضربة، مضروب، اضطرب. . . إلخ. ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية، لا نترجم حتماً السابقة بسابقة أخرى، أو اللاحقة بلاحقة أخرى. قليل أن يحدث هذا. وإنما نترجم صيغة بصيغة أخرى قدر الإمكان، كأن نناسب بين الصيغة الإنجليزية المختومة بـ ing والمصدر، والمختومة بـ er واسم الفاعل، و ize والتعدية بالتضعيف. . . إلخ. وعلى هذه الشاكلة، تكون المناسبة، لأن تركيب الصرف في العربية يختلف عن تركيب الصرف في الإنجليزية أو الفرنسية.

غير أن هذا لا يعني أن جميع اللواصق الأجنبية لا يمكن أن تقابلها لواصق

عربية، أو كلمات تؤدي معنى اللاصقة. نذكر على سبيل المثال أن الكاسعة eme يمكن أن تقابلها ياء وتاء في العربية، كما اقترحنا: phoneme صوتية، morpheme صرفية، lexeme معجمية، sememe سيمية، mimeme إيمائية . . . إلخ. وكذلك ترجمنا السابقة co بشركة أو مشتقات من نفس المادة: co - domain ميدان شريك، co - hyponym شريك التداخل، coreference شركة إحالية، covariance شركة مغايرة.

وتختلف اللغات في استعمال الوسائل التركيبية بهدف الاصطلاح. فالعلاقة التركيبية التأليفية في double articulation ليست نفسها في مقابلها: ازدواجية التمفصل. double في الإنجليزية صفة و articulation موصوف، بينما «ازدواجية» في العربية رأس المركب الإضافي وتلعب دور الموصوف، «والتمفصل» بمثابة الصفة، وهو مضاف إليه. كذلك نقلنا successive cyclicity بالتتابع السلكي، مع أن الترجمة الحرفية هي: السلكية المتتابعة. فهناك تحول في العلاقة التركيبية: الوصف يصير موصوفاً، وكذلك العكس.

أيضاً، قد يقابل اللفظ الواحد في اللغة المصدر أكثر من لفظ في اللغة الهدف: coreferent شريك إحالي، autonomy استقلال ذاتي، bilingualism ازدواجية لغوية. وكذلك العكس أحياناً: context sensitive سياقي.

ولعملية الترجمة أبعاد دلالية أكثر مشكلية من الأبعاد السابقة. ففي مرحلة أولى، لا بد من معاينة الحقول الدلالية في كل من اللغتين، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في اللغة الهدف، ويحتاج إلى الوضع والتوليد.

ولعل في استقراء الحقول الدلالية في كل من اللغتين ما يجعلنا نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح الذي نلمسه بوضوح في قطاع العلوم اللسانية. من ذلك تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، كترجمة sign برمز أو علامة أو إشارة أو دليل، وترجمة phrase بركن وركنية وتركيبة وتكوينة وتركيب ومركب، وترجمة discourse بحديث وقول وخطاب وكلام . . .

إلخ. فنحن نعلم أن sign يدخل في حقله symbol من جهة، وكذلك signified و signifier، من نفس الأسرة الاشتقاقية. وحين تحدث سوسير De Saussure عن signe، بين أنه يختلف جذرياً عن symbole. فالأول اعتباطي، والثاني ليس كذلك، لوجود نوع من العلاقة بين الدال والمدلول، في حين لا نجد علاقة في الأول. فالأقرب إلى المقصود أن يكون symbol هو الرمز، وأن يترجم sign بدليل، باستعمال نفس المادة المعجمية التي اشتق منها الدال (signifier) والمدلول (signified) والدلالة (signification). وأما علامة، فأقرب إلى mark (marque)، وأما إشارة، فتناسب demonstrative أو deixis. ومن نفس المنظور، نفضل ترجمة phrase بمركب، لأنه لفظ عربي أصيل يليق بالمعنى المقصود. وأما تركيب، فقد يناسب compounding (وكذلك syntax)، وأما تركيبة فتناسب المعنى، إلا أن النسبة إليها تؤدي إلى خلط بين ما هو syntactic وما يتعلق بالتركيبة. وأما إذا كان المقابل هو مركب، فيمكن أن نقول في phrase structure بنية مركبية (وهي تختلف عن syntactic structure بنية تركيبية)، وفي phrase marker سامة مركبية، وفي phrase structure rules قواعد مركبية... إلخ. وأما الصفات الأخرى، فلا تفي بالمعنى المقصود.

ومن مظاهر الفوضى الاصطلاحية، اقتراح مقابلات غير واردة، ولا تؤدي المعنى. من ذلك ترجمة phonology بعلم الأصوات الوظيفي، و phonetics بعلم الأصوات. وطبعاً هناك فنولوجيا وظيفية، وفنولوجيا غير وظيفية، كما أن هناك فونيتيك وظيفية. حينها نضطر إلى نقل functional phonology بعلم الأصوات الوظيفي غير الوظيفي، ونخلط في الترجمة بين phonology و functional phonetics. وهذا يدل على أن الترجمة لم تراع الحقل الدلالي، وكذلك السياق الذي يرد فيه اللفظ.

ومما يراعى في الترجمة أن المصطلح الواحد قد يختلف مدلوله من مدرسة لسانية إلى أخرى. فألفاظ مثل grammar و case و morpheme و categoreme و phonology... إلخ، تختلف مداليلها باختلاف توظيفها في

النماذج اللسانية المختلفة. إلا أن هذا الاختلاف لا يستوجب دائماً ترجمة مخالفة.

ومما يتصل بدلالة الحقول أيضاً تداخل القطاعات المعرفية. وهذا التداخل يتسبب في مشكلين:

أ ـ صعوبة تحديد حجم المعجم اللساني: أين يبدأ وأين ينتهي، وتبدأ معاجم أخرى (الفلسفة، علم النفس، الفيزياء، الرياضيات. . .)؟ مثلاً لفظ coordinate يفيد «معطوف»، وقد يفيد «إحداثية»، وهو لفظ رياضي انتقل إلى اللسانيين عن طريق النحو العلاقي، وكذلك سعة (amplitude) وطيف (spectrum) وراسم التذبذب (oscillograph) وموضوع (argument) ومحمول (predicate). . . إلخ.

ب ـ اختلاط االمفاهيم في أذهان بعض اللسانيين أنفسهم. مثلاً، المدلول اللساني لـ connotation أو لـ denotation ليس هو المدلول الفلسفي لهاتين اللفظتين. connotation في الفلسفة هو المفهوم، وفي اللغة ظل المعنى، أو المعنى المواكب، و denotation في الفلسفة تعني ما يعنيه لفظ extension، أي الماصدق، وفي اللغة هي الدلالة الأولى (أو دلالة الوضع). ومع ذلك، نجد من اللسانيين من يخلط المداليل الفلسفية واللغوية لهاتين المفردتين.

ومن مشاكل دلالة الحقل أيضاً تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد، أو مفاهيم متشابهة. وهذا يجعل ضبط العلائق داخل الحقل صعبة. من ذلك مثلاً: sound و phone، و alternant و variant، و phonic و phonetic، و phonology و phonemics (عند من لا يفرق بينهما)، و agglutinating و agglomerating و flexional، و feature و marker و merism. . إلخ. بدا لغير المتعمق أنه يمكن نقلها بلفظ واحد.

والإشكال الأساس في ضبط المناسبات أو وضع ألفاظ مولدة يتعلق بأنماط المعاني المعتمدة في الترجمة. ويمكن الاستئناس في هذا الباب بثنائيات تفيدنا في معاينة أنواع المعاني التي توظف في الترجمة، عن قصد أو غير قصد. فقد

تعتبر الترجمة المعنى (sense)، أو الإحالة (reference)، المعنى الأول (denotative)، أو المعنى الثاني المواكب (connotative)، المفهوم (intension)، أو الماصدق (extension)، أصل المعنى أو المعنى المقصود. . . إلخ.

فلفظ pronoun، مثلاً، يعني مفهومياً ما هو موضوع للاسم، كما أن لفظ verb يعني أساساً الكلام. وننقل هذين اللفظين إلى العربية بمضمر (أو ضمير) وفعل. والمضمر مفهومياً في مقابل المُظْهَر، أي الشيء الخفي في مقابل البارز. فمضمر وفعل يختلفان مفهومياً عن pronoun و verb. إلا أنهما من الناحية الماصدقية قد يصدقان على ما يصدق عليه اللفظان الأجنبيان. وقد تعتمد الترجمة المعنيين معاً في بعض الأحيان، المفهومي والماصدقي. كذا في ترجمة noun و nom باسم، إذ اللفظ الأجنبي راجع إلى الأصل اللاتيني nomen الذي يعني التسمية.

إلا أن استخدام الماصدق أو الإحالة في الترجمة يقود إلى كثير من المشاكل أحياناً. من ذلك أن المصطلح الدخل يتغير ماصدقه في حدود مفهومه فتظل مناسبة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي. وليس الأمر كذلك بالنسبة للمصطلح الخرج، إذ نضطر إلى تغييره كلما تغير ماصدق الدخل. لفظ grammar، مثلاً، كان يصدق عند التوزيعيين وبعض التوليديين على التركيب أساساً، وكان يقابل grammar لفظ semantics. وحين أصبح النحو يضم التركيب والدلالة، وكذلك المكونات الأخرى من صرفية وصوتية ومعجمية، أصبح من غير الممكن أن يناسب لفظ «تركيب» هذا اللفظ. ونفس الشيء يقال عن لفظ «نحو» عند العرب. لذا ناسب بعضهم بينه وبين grammar، وناسب بعضهم الآخر بينه وبين syntax. كذلك لفظ فنولوجيا. فحين ترجمها بعضهم بعلم الأصوات الوظيفي لم يكن ينظر إلا إلى ما كانت تحيل عليه هذه الصناعة عند مارتيني Martinet ومن حذا حذوه في تصور أن الفنولوجيا يجب أن تكون وظيفية. وطبعاً كانت الفنولوجيا حين انطلقت عند الروس موزعة بين تيار وظيفي

(يمكن أن ينسب إلى تروبتزكوي Trubetzkoy) وتيار شكلاني صوري (ورائده ياكبسون).

ومن منزلقات اعتماد الماصدق كذلك أن المترجم غالباً ما يعتقد أن المقابل العربي الوارد في التراث يصدق على ما يصدق عليه المصطلح الغربي، لأن قراءته للتراث النحوي واللغوي والبلاغي غالباً ما تتكيف حسب الثقافة اللسانية السائدة، فيقوم بإسقاطات ظرفية وذاتية، وينتهي إلى مناسبات غير قائمة. من هذه المناسبات الزائفة: syntax ونظم، و performative وإنشائي، و topic ومبتدأ، و comment وخبر، و competence وملكة... إلخ.

ومن مساوىء استعمال الماصدق كذلك الخلط بين أشباه المترادفات، وإن كانت أبعادها التصورية مختلفة: خلط occlusive و stop و obstruent، خلط flexion و agglutination، إلخ.

ونظراً لكل ما ذكر، وجب أن ترتكز الترجمة اللائقة على المعنى المفهومي قدر الإمكان. فهذا النهج يجنب الواضع كثيراً من المزالق. ولأن التشكل الاستعاري للمصطلح يبعده عن دلالة الوضع، فإن هذا الاختيار ينفي الترجمة الحرفية التي لا تناسب المدلول المقصود.

2.4.3. وسائل التوليد:

يقتضي الاصطلاح المتعدد ـ كما أسلفنا ـ اعتبار ثلاثة معاجم في نفس الظرف: معجم داخل (في اللغة المصدر)، ومعجم متوفر (في اللغة الهدف)، ومعجم ناشىء (في اللغة الهدف كذلك). ولاستغلال الثروة المصطلحية المتوفرة في البحث اللغوي العربي على الوجه الأكمل، نحتاج فيما نحتاج إليه، إلى تأليف معجم أحادي اللغة للاصطلاحات اللغوية عندنا. وهذا عمل مستعجل لم يقم به أحد ـ فيما نعلم ـ في حين نجد قواميس لسانية أحادية في الفرنسية والإنجليزية والروسية والإسبانية والألمانية. إلا أن معاينة المعجم اللساني المتوفر بهدف توظيفه في الحقول والمفاهيم التي يتناسب وإياها في المعجم الداخل لا

تكفي وحدها لحل مشكل المصطلح المتعدد، لأن جل مفاهيم اللسانيات الحديثة جديدة، فيما نعتقد، ولا بد من اقتراح مقابلات لها تخرج في أغلبها عن المعجم المتوفر. ومن هنا، ضرورة اللجوء إلى التوليد.

ووسائل التوليد إما متوفرة مألوفة، وإما غير مألوفة. والتوليد إما توليد يخص المعنى فقط، كالمجاز والتضمين، وإما توليد يخص المبنى فقط، كما في المُعَرَّب بالمعنى الضيق، وإما توليد يخص المعنى والمبنى في ذات الآن. ومن وسائله: الاشتقاق والنحت والتعريب الجزئي والتركيب... إلخ.

وقد استعملنا هذه الوسائل مجتمعة في مولداتنا. فمما استعمل فيه المجاز: الأفعال الجسور (bridge verbs)، وباب الإفلات (escape hatch)، والجزيرة الميمية (wh island)، والقاعدة الباترة (chopping rule)، والقاعدة المغذية (feeding rule)، والناسفة أو النزيفية (bleeding)... وكل هذه المجازات آنية (synchronic)، لا من المجاز الذي انتقل إلى حقيقة، كما في «نحو» و«صرف» و«معجم»، وقاعدة ناسخة، وجملة رابطية، وغير هذا كثير.

وقد استخدمنا الاشتقاق طبقاً لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصيغة، فاستعملنا فعالة (كسراً وكذلك فتحاً) للدلالة على الصناعة أو فرع من فروعها (صواتة phonology، صرافة أو صرف morphology، دلالة semantics...)، وخصصنا المصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم بلاصقة emics كصرفيات morphemics وصوتيات phonemics، ومعجميات lexicology... إلخ. أما ما ختم بياء وتاء، فمخصص لترجمة eme، دلالةً على الوحدة، من قبل إطلاق الصفة على الموصوف: lexeme معجمية، صرفية morpheme... إلخ. واستعملنا صيغة فُعَالِيَّة للدلالة على معوقات الملكات اللغوية: نُحائية (agrammatism)، كُتابية (agraphia)، قُرائية (alexia)... إلخ. واستعملنا النحت قليلاً. مثلاً في نقل السابقة allo بَدّ (مختزل بديلة): allophone بدصوتة (بديلة صوتية)، allomorph بدصرفة، allotone بدنغمة، alloseme بدسيمة، allosememe بدسيمية... إلخ. ولجأنا

إلى المُعَرَّب حين استعصى علينا إيجاد مقابل عربي مقنع: acoustics أكوستيات، delta ديلتا. . . إلخ.

ولم نقصر عملنا على استخدام الأساليب المعهودة في التوليد، والأساليب التي أقرتها المجامع، بل تعدينا ذلك إلى غير المألوف. مثلاً استعملنا التعريب الجزئي تحرياً للدقة أحياناً، ولأنه أخف على اللسان من النحت أو التركيب: metalanguage ميتالغة، metalinguistic ميتالغوي، سوسيولسانيات sociolinguistics، سيكولسانيات psycholinguistics، بيولسانيات biolinguistics. فبعض هذه المفردات تستعصي ترجمتها عن طريق التركيب، لأنها مصطلحات مبهمة إلى حد، والتركيب يوضحها. فقد يقابل psycholinguistics عند بعضهم علم اللغة النفسي وعند بعض آخر علم النفس اللغوي، كذا شأن sociolinguistics (أهي اجتماعيات أم لسانيات؟)، ونعلم عن هذا النقاش كثيراً.

ولقد لجأنا إلى إجازات في بعض الأحيان. مثلاً في النسبة إلى الجمع أو المثنى: شفتاني bilabial، جانباني bilateral، أضدادي antonym، فضلاتية complementation. واعتبرنا الفرع أصلاً للاشتقاق في بعض الصيغ: سَلْسَلي concatenative، نسبة إلى سَلْسَلَة (مصدر «سلسل» «يسلسل»)، مَوْضَعَة (مصدر موضع يموضع) topicalization، مَقْوَلَة categorization. . . إلخ.

وقد حاولنا ما استطعنا الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً. لفظ «مبتدأ» مثلاً موظف في النحو بمدلول عاملي محدد، وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن نوظفه لترجمة topic، وهو مفهوم وظيفي. فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ، ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي، إذ نتحرى اللفظ الواحد للمفهوم الواحد.

فهذه بضع ملاحظات قصدنا منها التعريف بإسهامنا في بناء المعجم

اللساني العربي، وبلورة تمثل للعلاقة بين المصطلح اللساني الأحادي والمصطلح المتعدد، وخلق شفافية بين المعجم الوارد والمعجم المتوفر والمعجم الناشيء. ولم يكن هذا ممكناً دون توخي نسقية في جميع مستويات العمل الذي أنجزناه [1].

4 ـ بعض النتائج والآفاق

قدمنا في الفقرة السابقة بعض ملامح ما لمسناه من تقدم في اللسانيات العربية والعامة على حد سواء داخل المجال العربي، وفي سياق عام يتجه اتجاهاً معاكساً لهذه المنظومة. فهذه الأخيرة تفرز تراكماً كيفياً في مستوى اللغة المعبرة أو المصطلح، وفي مستوى وقائع اللغة وتحليلها، وفي تمثل الأنساق العربية من تركيبية وصرفية وصوتية ومعجمية ودلالية. وهناك تقدم في معرفة خصائص اللواصق العربية، ونظام الصيغ، وخصائص المركبات، وبناء الكلمة، إلخ. وهناك تقدم في الدراسة المعجمية العربية. فالبحث في تصور اللغة العربية وملامحها ومشاكلها الأساسية أصبح يتقدم لحسن الحظ، ولو عند القلة القليلة. إلا أن النتائج لم تعمم بما يكفي، ولم تبلور في الأبحاث التطبيقية. بل إن جل المؤسسات العربية التي أنيطت بها مهمة خدمة اللغة العربية ظلت بعيدة عن هذه المنظومة، متجاهلة جل ما يصل إليه البحث المتأني والرصين في المجال. وإذا كانت الصناعة العربية قد أخذت تهتم باللغة العربية وهندستها، فإنها لم تضع بعد وسائلها رهن إشارة الباحث اللغوي العربي. ثم إن الشركات التي اهتمت بالموضوع ظلت حبيسة دعايتها أو تجارتها، ولم تتمكن من أن تكون في خدمة البحث الأساسي والأكاديمي إلا بقسط ضئيل.

فالحاجة ماسة إذن إلى مؤسسات تتولى نشر المعرفة اللسانية والتكوين فيها، وإقامة البحوث الضرورية، ورسم الخطط، وبناء الأدوات، إلخ. ولا بد من أن تقوم في الجامات العربية أقسام ومعاهد للسانيات، على غرار ما يجري

(1) هذا العرض للمصطلح ملخص لما جاء في الفاسي (1985).

في الأقطار المتقدمة. ثم إن الحاجة ملحة لإيجاد المجلة العلمية العربية التي تروج ما ينتج من أعمال علمية، وتُقَوِّم ما يمكن أن يصدر فيها، وتحلله وتعرف وتنقد، لتفرض مستوى للنقاش والبحث والاستدلال، وتعرف بالآلات والأجهزة المتوفرة. ولئن كانت بعض المجلات العربية الموجودة تقوم ببعض ما ذكرناه، فإنها ما زالت بعيدة عما نتوخى، بل إنها تحتاج إلى الهيأة العلمية التي تؤطرها، وتُقَوِّمُ الأبحاث فيها. ولئن كانت بعض المؤتمرات اللسانية العربية، وكذلك عدد من جمعيات اللسانيات التي تأسست مؤخراً في العالم العربي، تقوم بدور فعال في نشر المعرفة اللسانية، فإنها بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي ليرتفع مردودها، وتعمل على توفير النشرات الدورية، والوثائق، ووقائع المؤتمرات، إلخ. ولا بد من أن تتظافر الجهود في الصناعة والجامعة وقطاعات أخرى للنهوض بلغة الضاد، في المستوى الذي يتطلبه الظرف.

المـراجــــع

- ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، مطبعة ابن شقرون، القاهرة، بدون تاريخ.
- ابن السراج، أبو بكر بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985.
- ابن عصفور، الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1970.
- ابن مضاء، القرطبي، **كتاب الرد على النحاة**، القاهرة، 1947.
- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
- الأنباري، أبو البركات، **أسرار العربية**، تحقيق بهجة البيطار، دمشق، 1957.
- أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، 1958.
- أيوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة 1957.
- حسان، تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1958.
- بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، جزءان، دار المعارف، القاهرة، 1969.
- الخليل، ابن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق عبدالله درويش، طبعة العاني، بغداد، 1967.
- الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق محمد المبارك، بيروت، 1979.

- السامرائي، إبراهيم، **النحو العربي: نقد وبناء**، دار الصادق، بيروت، 1968.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.
- السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، القاهرة 1976.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال، البيضاء، 1985.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، **أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني**، الكرمل، 18، 1985.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال، 1986.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي**، دار توبقال، 1989.
- المهيري، عبد القادر، صمود، حمادي، والمسدي، عبد السلام، **النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص**، الدار التونسية للنشر، 1988.
- Brame, M. (1970) **Arabic Phonology,** PH.D., MIT.
- Chomsky, N. (1986) **Knowledge of Language,** Praeger, New York.
- Fassi Fehri, A. (1976) Anti - causatives in Arabic, Causativity and Affectedness, **LPWP** 15, MIT.
- Ferguson, C. (1959) The Arabic Koine, **Language,** 35.4.
- Ferguson, C. (1964) Diglossia, in Hymes D. ed, **Language in Culture and Society,** Harper and Row, N.Y.
- Haj - salah, A. (1979) **Linguistique arabe et linguistique générale,** thése de doctorat d'Etat, Paris IV.
- Mc Carthy, J. (1979) **Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology,** PH.D., MIT.
- Seghrouchni, D. (1990) **Les schèmes en arabe,** thèse de Doctorat d'Etat, Paris III.
- Versteegh, K. (1984) **Pidginzation and creolization: the case of Arabic,** J. Benjamins, Amsterdam.

1 ـ اللّسانيات العامّة واللّسانيات العربيّة

الدراسات الصوتية في اللغة العربية
بين الوصف والتفسير

داود عبده
أي سي إس (لندن)

مقـدمـــة:

رغم أن الدراسات اللغوية انتقلت منذ أكثر من ربع قرن من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير (بتأثير المدرسة التوليدية التحويلية) إلا أن معظم ما نشر باللغة العربية في حقل الدراسات الصوتية حتى الآن كان مجرد وصف للظواهر الصوتية دون محاولة لتفسيرها(1). ولهذا فإن كثيراً من الظواهر الصوتية التي تعرضت لها الدراسات الحديثة التي كتبت بالعربية تبدو كأنها شاذة عن القواعد العامة مع أنها في الحقيقة ليست كذلك.

وسأتناول في هذه المقالة عدداً من الظواهر الصوتية التي لا يجوز أن يكتفى بوصفها مشيراً إلى آراء بعض اللغويين فيها ومبيناً أنها ليست شاذة.

أسئلة لا بد لها من إجابات:

إن القضايا اللغوية المتعلقة بالظواهر الصوتية التي سأتناولها تثير أسئلة لا مفر من تقديم إجابات علمية لها. من هذه الأسئلة:

1 ـ هل الصوت الذي يرمز إليه بحرف الواو في مثل مكتوب وحضور وتدعو، والصوت الذي يرمز إليه بحرف الياء في مثل كريم وتبيع وترمي حركتان طويلتان من الناحية اللفظية (الفونتيكية) والفونولوجية على السواء أم هما

(1) هناك دراسات كثيرة بلغات أجنبية تناولت كثيراً من القضايا الصوتية في العربية، وبخاصة اللهجات المعاصرة، في إطار المدرسة التوليدية التحويلية (انظر الملحق).

حركتان طويلتان من الناحية اللفظية فقط وشبها علة مسبوقتان بحركة قصيرة من جنسهما (ـُ و/ ـِ ي) من الناحية الفونولوجية؟

2 ـ أ ـ لماذا لا تقصّر الحركة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قبل «ساكن») في مثل هـامٌّ وحـاجٌّ وتحـابّـوا في حين أنها تقصّـر في مثـل أقَمت واستشَرْنا وكتبوا المقالة؟

ب ـ ولماذا لا تقصّر الحركة الطويلة قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة في مثل دعاكْ وعصاكْ (بسكون الكاف عند الوقف) في حين أنها تقصّر في مثل دعَت (دعا + تْ) وعصا (عصا + نْ)؟

ج ـ ولماذا لا تقصّر الحركة الطويلة قبل صحيح «ساكن» في بعض اللهجات المعاصرة في مثل استشارْنا (هو) في حين أنها تقصّر في مثل استشَرْنا (نحن) مع أن الراء «ساكنة» في الحالتين؟

3 ـ أ ـ ما الذي يجعل الجيم في العربية صوتاً «قمرياً» بالرغم من أنه لا يختلف في مخرجه عن الشين، فهو ـ كالشين ـ صوت أدنى ـ حنكي، وبالتالي فهو يشترك مع جميع الأصوات «الشمسية» (الأصوات الأسنانية والأدنى ـ حنكية) في السمة المميزة [+ أمامي] ([+ coronal])[2]، وهي السمة التي تميز الأصوات «الشمسية» عن الأصوات «القمرية»؟

ب ـ ولماذا تنطق الجيم في بعض لهجات الخليج ياء في مثل وَيْه (وجه ودياية (دجاجة) واليمعة (الجمعة) في حين أنها تبقى جيماً في مثل جِدر وجـدّام وجاسم؟

4 ـ لماذا يختلف اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في وزن افتعل ومشتقاته عن اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في غير هذه الصيغة؟ أي لماذا تكون المماثلة في وزن افتعل ومشتقاته أمامية (الصحيح الثاني يتغير

(2) «أمامي» هنا نسبة إلى اللسان وليس إلى الفم بصورة عامة. وهذه السمة تنطبق على الأصوات الأسنانية والأصوات الأدنى ـ حنكية.

مماثلة للصحيح الأول كما في يزتهر ـ يزدهر، مدتع ـ مدّع، اصتبر ـ اصطبر)؟

5 ـ هل الأصل في الحركة الأخيرة في مثل أبو وضربوا قصيرة تطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة كما في أبوك وضربوه أم طويلة تقصّر بقاعدة إذا وقعت في نهاية الكلمة؟

6 ـ لماذا تتحقق بعض الصيغ بصور مختلفة في ظاهر اللفظ؟

أ ـ أفعل التفضيل: أفْعَل/ أفَعّ (أكرم/ أعزّ).

ب ـ اسم المكان: مَفعل/ مَفَعّ (مكتب/ مقرّ).

ج ـ اسم الآلة: مِفعل/ مِفَعّ (ملقط/ مفكّ).

د ـ الفعل: فَعَلَ/ فَعَّ/ فالَ/ فَعا ـ فَعى.

(كَتَبَ/ مَدَّ/ قالَ/ دَعا ـ رَمى).

إلخ.

7 ـ لماذا تختلف حركة ما قبل الآخر في اسم الفاعل في مثل محتَلّ (فتحة) عن حركة ما قبل الآخر في اسم الفاعل في مثل محترِم (كسرة)؟ ولماذا تختلف حركة ما قبل الآخر في الفعل الماضي المبني للمجهول في مثل رُدّ واحتُلّ (ضمة) عن حركة ما قبل الآخر في مثل كُتِب واستُغِلّ (كسرة)؟

8 ـ لماذا تسقط الحركة القصيرة السابقة للمقطع المنبور في بعض اللهجات المعاصرة في مثل فْهمنا ونْسينا (نحن) ولا تسقط في مثل فِهمنا ونِسينا (هو)؟

9 ـ لماذا يقع النبر في اللهجة القاهرية على المقطع الثاني من آخر الكلمة في مثل رمِته ورمِتك مع أن القاعدة تتطلّب وقوعه على المقطع الثالث من آخر الكلمة كما في بَلَدك وكَتَبه؟

إن القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة يجمعها كلها محور أساسي واحد أدركه قدماء اللغويين العرب منذ أمد طويل، هو حاجة اللغوي لتقدير أصل (بنية عميقة) يختلف (في هذه الحالات) عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، واكتشاف القواعد الصوتية التي تحوّل ذلك الأصل إلى ظاهر اللفظ. فليس هناك وسيلة

ـ فيما أرى ـ للإجابة عن الأسئلة السابقة دون مثل هذا التقدير.

وتتطلّب الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة، علاوة على ذلك، تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب معيّن.

وسأناقش فيما يلي القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة بشيء من التفصيل:

1 ـ الضمة الطويلة والكسرة الطويلة:

لقد تعرّض لهذه القضية عدد من أعلام اللغويين العرب المحدثين. وسأكتفي هنا بذكر آراء ثلاثة منهم:

«... ولكن القدماء قد ضلّوا الطريق السويّ حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ، فقالوا مثلاً أن هناك فتحة على التاء في «كتاب» وكسرة تحت الراء في «كريم» وضمة فوق القاف في «يقول»...» (أنيس (1961) ص 40).

«... وخلاصة ما تقدّم أن الواو والياء في أدعو وأرمي حركتان خالصتان من ناحية النطق والوظيفة معاً...» (بشر (1969) ص 107).

«... إن الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حرف المدّ عند الكلام عن التقاء الساكنين... لم يقصدوا أن حرف المدّ مشكّل هنا بالسكون (لأن المدّ والحركة لا يقبلان السكون ولا الحركة) وإنما قصدوا به شيئاً شبيهاً باعتبار العروضيين أن حرف المدّ يساوي من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوة بسكون». (حسّان (1973) ص 71).

لا خلاف في أن الواو في مثل أقول وأدعو والياء في مثل كريم وأرمي مدّان (ضمة طويلة وكسرة طويلة على التوالي) من الناحية اللفظية. ولكن الخلاف هو حول ماهيتهما من الناحية الفونولوجية. ولست أشك في أن القدماء كانوا على حق ـ كما سأبيّن بعد قليل ـ حين اعتبروهما ضمة + واو وكسرة + ياء[1].

(1) أتفق مع إبراهيم أنيس في عدم وجود فتحة قبل الألف لأن الألف نفسها ليست سوى فتحة =

وأستطيع أن أقول إن ما جعل المدّ (الحركة الطويلة) مساوياً لحركة قصيرة + صحيح في العروض (وقواعد النبر) هو أن أصل الكلمات التي يظهر فيها المدّ في اللفظ يحتوي على حركة قصيرة + شبه علّة (ياء أو واو). وبما أن شبه العلّة لا يختلف في قيمته العروضية (أو النبرية) عن الصحيح (قارن: ولد/ بلد، حَوْل/ حقل، لو/ لن)، فإن الحركة القصيرة + شبه العلّة لا تختلف عن الحركة القصيرة + الصحيح. ومن هنا فليس هناك فرق في قيمة المقطع الثاني في كلمتي يعودُ ويعدُّ (ع ـُـُ = ع ـُ و = ع ـُ د).

ولكن هل هناك أسباب أخرى تدعونا إلى أن نفترض أن البنيتين العميقتين للضمّة الطويلة والكسرة الطويلة تحتويان على واو وياء على التوالي؟ الجواب: نعم، فهذا هو الحلّ الوحيد لتفسير عدد من الظواهر اللغوية من بينها:

أ ـ الاختلاف الموجود بين لفظ كلمات تنتمي إلى صيغة واحدة كما يتّضح من الأمثلة التالية:

- مفعول: مدعوم (م ـَ د ع ـُـُ م)/ مَدْعُوّ (م ـَ د ع ـُ وو).
- فُعول: عُلوم (ع ـُ ل ـُـُ م)/ عُلُوّ (ع ـُ ل ـُ وو).
- فَعيل: عَليم (ع ـَ ل ـِـِ م)/ عَليّ (ع ـَ ل ـِ ي ي).

ب ـ العلاقات الاشتقاقية في كثير من الكلمات التي تظهر حركة طويلة في بعضها وشبه علّة في بعضها الآخر كما يتّضح من الأمثلة التالية:

- أدعو: (ء ـَ د ع ـُـُ)/ دعوة (د ـَ ع و ـَ ت ـُ ن).
- يوضح: (ي ـُـُ ض ـِ ح ـُ)/ أَوْضح (ء ـَ و ض ـَ ح ـَ).
- ميزان: (م ـِـِ ز ـَـَ ن)/ وزن (و ـَ ز ـَ ن ـَ).

ففي أمثلة (أ) لا بد من افتراض البنى العميقة التالية لـ مفعول وفعول وفعيل على التوالي:

م ـَ ف ع ـُ و ل، ف ـُ ع ـُ و ل، ف ـَ ع ـِ ي ل.

= طويلة، فلا يجوز وضع فتحة في الكتابة على حرف القاف في قال، مثلاً، أو حرف الباء في باع. ولكن انظر الحاشية التالية.

فبناءً على هذا الافتراض تكون مدعوّ وعلوّ وعليّ قد جاءت على أصلها دون تغيّر، وتكون الحركة الطويلة في مدعوم وعلوم وعليم قد نشأت من تطبيق القاعدة الصوتية التالية:

تتحوّل شبه العلّة المسبوقة بحركة قصيرة من جنسها ومتلوّة بصحيح (أو لا شيء) إلى مثل الحركة القصيرة السابقة لها وينشأ من الحركتين القصيرتين المتواليتين حركة طويلة.

إن هذه القاعدة كما تدلّ صياغتها تنطبق على وزن مفعول وفعول وفعيل إذا كانت لام الكلمة صوتاً صحيحاً، ولكنها لا تنطبق إذا كانت لام الكلمة شبه علّة:

ع ـُ ل ـُ وم ← ع ـُ ل ـُ ـُ م.
ع ـَ ل ـِ ي م ← ع ـَ ل ـِ ـِ م.
ع ـُ ل ـُ و و ← (تبقى كما هي).
ع ـَ ل ـِ ي ي ← (تبقى كما هي).

وكذلك لا تنطبق القاعدة على كلمات مثل يدعوَ (يـَدعـُوـَ) أو يرميَ (يـَرمـِيـَ) أو يدعوان (يـَدعـُوـَانـِ) لأن شبه العلّة متلوّة بحركة.

أما في أمثلة (ب) فلا بد من افتراض أن البنى العميقة لـ يدعو ويوضح وميزان تحتوي على شبه العلّة (واو في هذه الأمثلة) لتفسير وجود الواو في يدعوَ (منصوب) ودعوة وأوضح ووزن إلخ. وبناءً على هذا الافتراض تكون الكلمات التي تحتوي على الواو قد جاءت على أصلها. أما الحركة الطويلة في الكلمات الأولى فقد نشأت من تطبيق قواعد صوتية على البنى العميقة:

يـَدعـُوـُ ← يـَدعـُـُ : (تسقط شبه العلّة بين حركتين قصيرتين مثلين وتنشأ من الحركتين القصيرتين حركة طويلة).
يـُوضـِحـُ ← يـُـُضـِحـُ: (قاعدة تحويل شبه العلة إلى حركة من جنسها).
مـِوزـَـَن ← مـِيزـَـَن : (تتحول الواو إلى ياء مماثلة للكسرة).
مـِيزـَـَن ← مـِـِزـَـَن : (قاعدة تحويل شبه العلة إلى حركة من جنسها).

قد يتساءل متسائل: لماذا لا نفترض أن الحركة الطويلة هي الأصل وأن شبه العلّة قد نشأت من ذلك بقواعد صوتية؟

من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع أن تكون الحركة الطويلة هي الأصل. ولكن لترجيح هذا الحل لا بد من أن تكون هناك قواعد صوتية معقولة تحوّل الحركة الطويلة إلى شبه علّة (مسبوقة بحركة قصيرة من جنسها في بعض الحالات)، ولا بد ثانياً من أن تكون تلك القواعد الصوتية أقل تعقيداً من القواعد الأخرى. وأخيراً لا بد من أن يكون للبنية العميقة المفترضة تبرير في ضوء التركيب الصوتي للكلمة العربية والصيغ الصرفية الموجودة في اللغة.

إن افتراض أن الحركة الطويلة هي الأصل في صيغ مفعول وفعول وفعيل لا يواجه أي مشكلة. فبناء على هذا الافتراض تكون كلمات مثل مكتوب وجميل وحضور إلخ قد جاءت على أصلها، وتكون كلمات مثل مَدْعُوّ وعلُوّ وعليّ قد نتجت من تطبيق قاعدة صوتية تحوّل الحركة القصيرة الثانية من الحركتين القصيرتين المتواليتين (باعتبار أن الحركة الطويلة هي حركتان قصيرتان متواليتان) إلى شبه علّة من جنسها إذا تلاها شبه علّة:

ع ـُ ل ـُ ـُ و ← ع ـُ ل ـُ و و.

ع ـَ ل ـِ ـِ ي ← ع ـَ ل ـِ ي ي.

ولكن متبنّي هذا الحلّ سيواجه عقبات في كثير من الأمثلة الأخرى التي لا مجال للتغلّب عليها، أهمها ما يلي:

1 ـ ليس هناك مبرّر لافتراض بنى عميقة تحتوي على علّة طويلة لكلمات مثل أوضح أو وزن أو يوحّد أو يوازن لأن صيغ هذه الكلمات في صورها الملفوظة لا تختلف عن الصيغ المتوقّعة في البنى العميقة، كما تدلّ مقارنتها مع كلمات مثل أكرم وضرب ويعلّم ويشارك على التوالي.

2 ـ ليس هناك مبرّر لأن يكون الجذر الأول للكلمات السابقة (فاء الكلمة) حركة لأن النظام الصوتي للكلمة العربية لا يسمح بأن تبدأ الكلمة بحركة.

3 ـ ليس هناك قواعد صوتية معقولة تحوّل الحركة الطويلة (على فرض أنها موجودة في البنى العميقة للكلمات السابقة) إلى شبه علّة في البنية السطحية.

4 ـ ليس هناك تفسير لبعض العلاقات الاشتقاقية. فإذا كانت الكسرة الطويلة في ميزان، مثلاً، أصلية (موجودة في البنية العميقة)، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي يزن وليس وزن. وإذا كانت الضمة الطويلة في يوقن، مثلاً، أصلية، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي أوقن وليس أيقن. وإذا خطر لنا أن يزن تحوّلت إلى وزن، أو إن أوقن تحوّلت إلى أيقن فإننا لن نعثر على مبرّر لوجود قواعد صوتية تفعل ذلك. فلو كان لمثل هذه القواعد وجود لحوّلت يبس، مثلاً، إلى وبس ولحوّلت أوضح إلى أيضح.

ولهذا كله لا مناص من رفض الحلّ الذي يعتبر الحركة الطويلة موجودة في البنى العميقة للكلمات السابقة.

2 ـ تقصير الحركة الطويلة:

تقصّر الحركة الطويلة في العربية (واللهجات المعاصرة) إذا وقعت قبل صحيحين متواليين أو قبل صحيح في نهاية الكلمة (أي قبل «ساكن» حسب تعبير القدماء) كما يتّضح من مقارنة الأمثلة التالية:

ـ أقامَتْ: (ء ـَ ق ـَ ـَ م ـَ ت).
أقمْتُ: (ء ـَ ق ـَ م ت ـُ).
ـ استعانَ: (س ت ـَ ع ـَ ـَ ن ـَ).
استعنَ: (س ت ـَ ع ـَ ن ن ـَ).
ـ دعاكَ: (د ـَ ع ـَ ـَ ك ـَ).
دَعَتْ: (د ـَ ع ـَ ت).
دعا الناس: (د ـَ ع ـَ ن ن ـَ ـَ س ـَ).
ـ عصايَ: (ع ـَ ص ـَ ـَ ي ـَ).
عصا الرّجل: (ع ـَ ص ـَ ر ر ـَ ج ـُ ل).
عصاً: (ع ـَ ص ـَ ن).

- كتبوها: (ك ـَ ت ـَ ب ـُ ـُ هـ ـَ ـَ).

كتبوا الرسالة: (ك ـَ ت ـَ ب ـُ ر ر ـِ س ـَ ـَ ل ـَ ت ـَ).

- سمعوهم: (س ـَ م ـِ ع ـُ ـُ هـ ـُ م).

سمعوا استغاثةً: (س ـَ م ـِ ع ـُ س ت ـِ غ ـَ ـَ ث ـَ ت ـَ ن).

فلماذا لا تطبّق قاعدة تقصير الحركة الطويلة هذه على كلمات مثل:

أ - هامٌ ودابّةٌ وحاجٌ وتحابّوا.

ب - دعاكْ وصبورْ وكريمْ وشجاعْ (بسكون الآخر).

ج - (في بعض اللهجات المعاصرة) استشارْنا (هو) وحالْكم (بسكون الراء واللام) رغم أن قاعدة التقصير تطبّق في هذه اللهجات على استشرْنا (نحن) ودعتْ وكتبوا الرّسالة إلخ.

ليس هناك تفسير لعدم تقصير الحركة الطويلة في أمثال الكلمات التي وردت في (أ) أعلاه دون افتراض بنى عميقة لها تختلف عن البنى السطحية. إن صيغ الكلمات السابقة تشير إلى أن البنى العميقة لـ هامّ ودابّة وحاجّ وتحابّوا هي: هامِم ودابِبة وحاجَجَ وتحابَبوا على التوالي (قارن: شاعِر وقاعدة وساعَدَ وتعاونوا)[4]، وهي بنى عميقة لا تنطبق عليها قاعدة تقصير الحركة الطويلة.

وقد تحوّلت البنى العميقة السابقة إلى البنى السطحية بتطبيق القاعدة الصوتية التي حوّلت كلمات مثل مَدَدَ إلى مَدَّ واحتَلَلَ إلى احتَلَّ وهي:

تُحذف الحركة القصيرة (في الفعل ومشتقاته) إذا وقعت بين صحيحين

---

(4) انظر أيضاً فصل «ألفات أم همزات؟» في عبده (1979) حيث قدّمت بديلاً آخر للبنى العميقة للكلمات التي تحتوي على ألف «زائدة» (فاعِل: فَأْعِل، فاعَلَ: فَأْعَلَ، تفاعَلَ: تَفَأْعَلَ، كِتاب: كِتَأْب إلخ). لاحظ أن هناك فتحة قبل الهمزة الموجودة في البنية العميقة. ولعل كتابة فتحة قبل الألف «الزائدة»، أي الألف التي نشأت بسبب حذف الهمزة دليل على أن الألف في مثل الحالات السابقة ليست ألفاً في الأصل بل همزة، وبالتالي يجوز أن توضع فتحة على الحرف السابق لها (انظر الحاشية السابقة).

مثلين بشرط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى توالي ثلاثة صحاح (أي «التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء)[5]:

م َ د َ د َ ← م َ د د َ.
هـ َ َ م ِ م ُ ن ← هـ َ َ م م ُ ن.
ح َ َ ج َ ج َ ← ح َ َ ج ج َ.

أما لماذا لم تطبّق قاعدة تقصير الحركة الطويلة على الحركة الطويلة في هامّ وحاجّ إلخ بعد أن حذفت الحركة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المثلين وأصبحت الحركة الطويلة متلوّة بصحيحين متواليين، فلأن قاعدة تقصير الحركة الطويلة تقع قبل قاعدة حذف الحركة القصيرة وليس بعدها. ولهذا طبّقت قاعدة التقصير على مثل أعان (أعانْ + نَ) فحوّلتها إلى أعنّ (هنّ)، ولكنها لم تطبّق على مثل حاجّ لأن حاجّ كانت حاجَجَ عندما جاء دور تطبيق هذه القاعدة، وعندما تحوّلت حاجَجَ إلى حاجّ كان دور تطبيق قاعدة التقصير قد مضى.

		أعـــنَّ	حاجّ
قبل تقصير الحركة الطويلة	:	ء َ ع َ َ ن + ن َ	ح َ َ ج َ ج َ
تقصير الحركة الطويلة	:	ء َ ع َ ن ن َ	(لا تطبّق)
حذف الحركة القصيرة	:	(لا تطبّق)	ح َ َ ج ج َ
البنية السطحية	:	ء َ ع َ ن ن َ	ح َ َ ج ج َ

(5) إذا كان حذف الحركة القصيرة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح فإن التخلص من الحركة القصيرة يتم بإحداث قلب مكاني بين الحركة القصيرة والصحيح الأول من الصحيحين المثلين («نقل حركة حرف إلى الحرف السابق» حسب تعبير القدماء):
أَعْدَدَ (ء َ ع د َ د َ) ← أَعَـــدَّ (ء َ ع َ د د َ).
يَرْدُدُ (ي َ ر د ُ د ُ) ← يَـــرُدُّ (ي َ ر ُ د د ُ).
وإذا كان القلب المكاني يؤدي أيضاً إلى توالي ثلاثة صحاح فإن البنية العميقة تبقى كما هي في ظاهر اللفظ، مثلاً:
أَعْدَدْنَ (ء َ ع د َ د ن َ).

ولهذا السبب ذاته، أعني تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب محدّد، قصرت الحركة الطويلة في مثل دعا + ت (دَعَتْ) وعصا + نْ (عصاً)، ولم تقصّر في مثل دعاكْ وصبور وجميل (بسكون الكاف والراء واللام). فتاء التأنيث والتنوين ساكنان أصلاً (أي قبل تطبيق قاعدة التقصير) في حين أن سكون آخر دعاكْ وصبورْ وجميلْ قد تمّ بقاعدة متأخرة تلي قاعدة التقصير، هي قاعدة حذف حركات الإعراب والبناء للوقف:

	دَعَتْ	دعاكْ
قبل تقصير الحركة الطويلة	: د ـَ ع ـَ ـَ ت	د ـَ ع ـَ ـَ ك ـَ
تقصير الحركة الطويلة	: د ـَ ع ـَ ت	(لا تطبّق)
قاعدة الوقف	: (لا تطبّق)	د ـَ ع ـَ ـَ ك
البنية السطحية	: د ـَ ع ـَ ت	د ـَ ع ـَ ـَ ك

وجدير بالذكر أن عدم تقصير الحركة الطويلة في مثل دعاكْ وصبورْ وجميلْ (بسكون الآخر) عند الوقف دليل على خطأ نظرية قطرب وإبراهيم أنيس القائلة إن الأصل في جميع الكلمات العربية سكون الآخر وإن الحركات في أواخر الكلمات نشأت للتخلّص من التقاء الساكنين (الزجاجي (1959) ص 70 - 71، وأنيس (1975) ص 220، 254)[6]. فلو كانت هذه النظرية صحيحة، أي لو كان سكون آخر الكلمات السابقة هو الأصل كسكون تاء التأنيث ونون التنوين لكانت الكلمات السابقة قد أصبحت دَعَكْ وصَبُرْ وجَمِلْ على التوالي.

وفي بعض اللهجات المعاصرة أيضاً أرى أنه لا بد من افتراض بنية عميقة تحتوي على حركة قصيرة قبل الضمير المتّصل في مثل استشارنا وحالكم لتفسير عدم تقصير الحركة الطويلة. فعدم التقصير في هذين المثالين ـ كما في الأمثلة التي وردت في (أ) و(ب) ـ يعود إلى أن قاعدة التقصير قد طبّقت قبل قاعدة

(6) ناقشت هذا الموضوع بشيء من التفصيل في عبده (1970).

حذف الحركة القصيرة الواقعة قبل الضمير المتّصل (حركة البناء أو الإعراب)، وبالتالي لم يكن لها تأثير على الحركة الطويلة لأن هذه الحركة لم تكن متلوّة بصحيحين متواليين (بـ «ساكن») عند تطبيقها بخلاف الحركة الطويلة في استشارنا (نحن):

	استشرْنا (نحن)	استشارْنا (هو)
قبل تقصير الحركة الطويلة	: س ت ـَ ش ـَ ـَ ر + ن ـَ ـَ	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر + ـَ + ن ـَ
تقصير الحركة الطويلة	: س ت ـَ ش ـَ ر ن ـَ ـَ	(لا تطبّق)
حذف الحركة القصيرة (السابقة للضمير المتصل)	: (لا تطبّق)	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر ن ـَ ـَ
البنية السطحية	: س ت ـَ ش ـَ ر ن ـَ ـَ	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر ن ـَ ـَ

وقد حاول بعض اللغويين المعاصرين (كنستوس وعبد الكريم (1980) ص 57) تفسير الفرق بين استشرْنا واستشارْنا في إطار ما يسمّى بالقواعد الدائرية (cyclic rules) بناءً على أن البنية العميقة للفعلين واحدة وأن الفرق بينهما هو في علاقة الفعل باللاحقة نا:

«The cyclic analysis depends crucially on the difference in constituent structure between verb + subject versus verb + object suffixes... In addition to stress and syncope, there are several other phonological processes in the levantine dialects that are sensitive to this structural difference. To mention just one of these, hollow verbs shorten their long root vowel in a syllable closed by the addition of a consonant - inital object suffix; cf. **stašaar** «consult» **stašar-na** «we consulted», but **stašaar-na** «he consulted us». The shortening rule must therefore be limited to apply in the domain defined by the inner layer of structure in cyclic analysis and can thus be taken as indirect support for that analysis».

إن افتراض أن قاعدة تقصير الحركة الطويلة تميّز بين علامة الفاعل وضمير المفعول تتناقض مع واقع اللغة العربية حيث نجد أن تقصير الحركة الطويلة يتمّ عبر كلمتين (مثل دعا الرجل) فكيف لا يتم عبر كلمة وضمير متّصل؟ ومن الجدير بالملاحظة إن جميع الأمثلة التي احتيج فيها إلى تطبيق القواعد دائرياً تتّصل بأمثلة يحتوي أحد أزواجها على حركة قصيرة في الفصحى (حركة الإعراب والبناء) ويمكن تفسيرها جميعاً بافتراض وجود هذه الحركة القصيرة في البنية العميقة كما لاحظنا من كلمتي استشارْنا/ استشرْنا، وكما سنرى عند محاولة تفسير سقوط الكسرة الأولى (كسرة الفاء) في فْهِمْنا (نحن) وعدم سقوطها في فِهِمْنا (هو).

أما تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب معيّن فيمكن النظر إليه باعتبار أنه نوع من التطوّر اللغوي عبر مراحل: في المرحلة التي كانت تطبّق فيها قاعدة التقصير كانت الحركة القصيرة (حركة البناء في استشارنا (هو)) موجودة فلم تقصّر الألف (لأن الراء لم تكن «ساكنة») وعندما حذفت حركة البناء كانت قاعدة تقصير الحركة الطويلة قد توقّف تطبيقها (لم تعد تطبّق على الكلمات الجديدة التي تدخل اللغة أو على الكلمات التي تغيّر تركيبها الصوتي بتطبيق قواعد صوتية دخلت اللغة في مرحلة لاحقة). وهذه الظاهرة لا تقتصر على تقصير الحركة الطويلة وإنما تشمل قواعد صوتية أخرى في اللغة العربية ولهجاتها[7]. وسأكتفي بذكر بعض القواعد المتعلّقة بالهمزة كمثل آخر على هذه الظاهرة:

ـ قاعدة سقوط الهمزة «الساكنة» في أول الكلمة:

تطبّق هذه القاعدة على فعل الأمر (وهو ينتج من الفعل المضارع المجزوم بحذف «حرف المضارعة» وحركته) فتؤدي إلى أفعال مثل كُلْ وخُذْ:

تأْكُلْ ← أْكُلْ ← كُلْ

غير أن هذه القاعدة توقّف تطبيقها فلم تعد تحذف الهمزة التي نتجت من

---

(7) انظر بعض الأمثلة الأخرى في عبده (1979 ب).

تحوّل القاف إلى همزة في بعض اللهجات المعاصرة كما في تقلبْ وتقعدْ إلخ. ففعلا الأمر المشتقان من هذين الفعلين هما: ألِبْ (مثل اجْلِسْ) واأُعُدْ (مثل اكْتُبْ)، وليس لِبْ وعُدْ.

- **قاعدة سقوط الهمزة وإطالة الحركة القصيرة السابقة:**

طبّقت هذه القاعدة على كلمات مثل رأْس وفأْس وبئْر فحوّلتها إلى راس وفاس وبير في بعض اللهجات المعاصرة.

ر ـَ ء س ← ر ـَ ـَ س.

ب ـِ ء ر ← ب ـِ ـِ ر.

أما الآن فقد توقّف تطبيق هذه القاعدة على الهمزات «الساكنة» التي دخلت تلك اللهجات بتحوّل القاف إلى همزة. فكلمة رقْص، مثلاً، تلفظ رَأْص وليس راص، وكلمة أقْدَر تلفظ أأْدَر وليس آدَر إلخ.

3 - الجيم:

الجيم في العربية الفصحى وفي اللهجات المعاصرة مثال آخر على أهمية ترتيب القواعد الصوتية وعلاقتها بالبنيتين العميقة والسطحية في تفسير بعض الظواهر اللغوية.

من القضايا المتعلقة بالجيم:

- علاقة الجيم بالكاف المجهورة (الجيم المصرية).
- علاقة الجيم بلام التعريف.
- لفظ الجيم في بعض لهجات الخليج.

وسأتناول هذه القضايا بشيء من التفصيل:

أشار بعض اللغويين (عبده (1969) وبشر (1970) والسغروشني (1984) وغيرهم) إلى أن أصل الجيم كاف مجهورة (g)، وهو رأي يخالف رأي فرجسون (1956) وأنيس (1963) القائل إن الجيم العربية الفصيحة تحوّلت إلى جيم قاهرية. واعتقد أن الأدلة اللغوية تؤيد أن أصل الجيم هو كاف مجهورة وليس العكس:

1 ـ الأمر الطبيعي أن ترد بعض الأصوات في اللغات أزواجاً: مجهور/ غير مجهور (مهموس). فإذا وردت الباء، مثلاً، في إحدى اللغات فإننا نتوقّع أن نجد نظيرها غير المجهور (p)، وإذا وردت الفاء فإننا نتوقّع أن نجد نظيرها المجهور (v)، وإذا وردت الكاف فإننا نتوقّع أن نجد نظيرها المجهور، (g)، أي الجيم المصرية إلخ. وخلو العربية من الباء غير المجهورة (p) والفاء المجهورة (v)، ليس مصادفة. فالأصل في العربية أن يكون فيها الباء ونظيرها غير المجهور (p) وأن تخلو من الفاء ونظيرها المجهور (v) كما تدل المقارنة بين اللغات السامية. وقد نشأ الوضع الحالي الذي يبدو غريباً من تحوّل الباء غير المجهورة إلى فاء[8].

كذلك وجود الكاف في الفصحى وبعض اللهجات دون نظيرها المجهور ووجود الجيم دون نظيرها غير المجهور دليل على أن الأصل ـ كما تدلّ المقارنة مع اللغات السامية من جهة ولفظ لام التعريف قبل الجيم من جهة أخرى ـ هو الكاف والكاف المجهورة. وقد تحوّلت الكاف المجهورة إلى جيم فنشأت الجيم واختفت الكاف المجهورة.

2 ـ تحوّلت الكاف إلى نظيرها الأدنى حنكي (الجيم غير المجهورة أو الشين غير المستمرة) في بعض المواقع في كثير من اللهجات (العراق والخليج وقرى فلسطين إلخ)، فلا عجب أن تكون الكاف المجهورة قد تحوّلت إلى نظيرها الأدنى حنكي، أي الجيم. وجدير بالذكر أنه لا خلاف في أن الكاف هي التي تحوّلت إلى الجيم غير المجهورة وليس العكس، وهذا يؤيد أن الكاف المجهورة هي التي تحوّلت إلى الجيم وليس العكس.

3 ـ تلفظ أداة التعريف في الفصحى لاماً قبل الجيم، فالجيم ـ كما هو معروف ـ تعتبر صوتاً «قمرياً» رغم أن مخرجها، كمخرج الشين، هو أدنى الحنك، أي

---

(8) لاحظ تحوّل الباء غير المجهورة (p) إلى فاء في الكلمات المقترضة من اليونانية مثل فردوس وفندق إلخ.

رغم أنها صوت أمامي [coronal +][9] كبقية الأصوات «الشمسية». وهذا يؤيد أن البنية العميقة للجيم هي نظيرها الأقصى حنكي، أي الكاف المجهورة، وهي ـ كالكاف ـ صوت «قمري». أما لماذا لم تعامل الجيم كبقية الأصوات الأمامية بعد أن تحوّلت من صوت أقصى حنكي إلى صوت أدنى حنكي فيفسّره ترتيب القواعد الصوتية:

أولاً: تطبيق قاعدة لفظ لام التعريف(تلفظ اللام لاماً قبل الكاف المجهورة لأنها صوت «قمري»).

ثانياً: تحوّل الكاف المجهورة إلى جيم (وتبقى اللام كما هي قبل الجيم).

والترتيب في تطبيق القواعد الصوتيّة يفسّر أيضاً لفظ الجيم بصورتين مختلفتين في بعض لهجات الخليج:

ديابة (دجاجة)، وَيْه (وَجْه)، اليمعة (الجمعة)، مينون (مجنون) إلخ.

جدّام (قدّام)، جِدْر (قِدْر)، جليب (قليب)، جاسم (قاسم) إلخ.

إن هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره بأية قواعد صوتية. والتفسير الوحيد المقبول ـ فيما أرى ـ هو أن قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء قد توقّف تطبيقها في وقت ما وإن الكلمات التي تلفظ حالياً بالجيم كانت تلفظ بطريقة أخرى قبل توقّف تطبيق القاعدة (أو أنها لم تكن موجودة في اللهجة). ونستطيع أن نستنتج أن جدّام وجدر وجليب إلخ. (وهي قدّام وقدر وقليب في الفصحى) كانت تلفظ بالكاف المجهورة في أثناء الفترة التي كانت فيها الجيم تلفظ ياء وأن الكاف المجهورة لم تتحوّل إلى جيم إلا بعد توقّف تطبيق قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء. فلو لم يكن الأمر كذلك لكانت الجيم في هذه الكلمات تلفظ ياء كبقيّة الجيمات الأخرى (إلا إذا افترضنا أن القواعد الصوتية تستطيع التمييز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن صوت آخر!)[10]:

---

(9) «أمامي» ـ كما أشرت في حاشية سابقة ـ نسبة إلى اللسان وليس الفم.

(10) انظر رأي كنستوس وكسبرت (1977) ص 202 - 229 في القواعد التي سمّاها global rules.

أولاً: ج ← ي.
ثانياً: ک ← ج (ک = g، أي جيم مجهورة).

وعدم تحوّل الجيم إلى ياء لا يقتصر على الكلمات التي نتجت فيها الجيم من كاف مجهورة، وإنما يشمل أيضاً كل الكلمات التي دخلت بعد توقّف تطبيق قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء، ككلمة جامعة، مثلاً، وهي كلمة حديثة.

4 ـ اختلاف اتجاه المماثلة:

المماثلة بين الأصوات الصحيحة في العربية مماثلة خلفية، أي أن الصحيح السابق هو الذي يتغيّر مماثلة للصحيح الذي يليه وليس العكس، كما يتّضح من الأمثلة التالية:

عُدْتُ: (ع ُ د ت ُ) ← عُتُّ (ع ُ ت ت ُ).
مُتْدثِّر[11]: (م ُ ت د َ ث ث ِ ر) ← مُدَّثِّر (م ُ د د َ ث ث ِ ر).
فُزْتُم: (ف ُ ز ت ُ م) ← فُسْتُم (ف ُ س ت ُ م).
يَتْزَيَّن[11]: (ي َ ت ز َ ي ي َ ن) ← يَزَّيَّـن (ي َ ز ز َ ي ي َ ن).
ذَنْب: (ذ َ ن ب) ← ذَمْب (ذ َ م ب).

فما الذي يجعل المماثلة بين فاء الفعل والتاء في وزن افتعل (ومشتقاته) مماثلة أمامية؟ مرة أخرى نجد أن افتراض بنية عميقة مختلفة عن البنية السطحية وترتيب القواعد الصوتية يفسّران ما يبدو خروجاً عن القاعدة. فالأصل في صيغة افتعل ـ كما يتّضح من مقارنة اللغات السامية ـ هو اتفعل. وقد حدث قلب مكاني بين التاء وفاء الفعل في مرحلة لاحقة فأصبح افتعل. أي إن ترتيب قاعدة المماثلة وقاعدة القلب المكاني هو كما يلي:

أولاً ـ المماثلة:

يَتْزهر (ي َ ت ز َ هـ ِ ر) ← يَدْزهر (ي َ د ز َ هـ ِ ر).
يَتْدَعي (ي َ ت د َ ع ِ ي) ← يَدَّعي (ي َ د د َ ع ِ ي).

---

(11) نشأ تجاوز التاء وفاء الكلمة من سقوط فتحة التاء في صيغة يتفعّل (ويتفاعل).

يَتْصبر (ي ـَ ت ص ـَ ب ـِ ر) ← يَطْصبر (ي ـَ ط ص ـَ ب ـِ ر).

ثانياً ـ القلب المكاني:

يَدْزهر (ي ـَ د ز ـَ هـ ـِ ر) ← يَزْدَهر (ي ـَ ز د ـَ هـ ـِ ر).

يَطْصبر (ي ـَ ط ص ـَ ب ـِ ر) ← يَصْطَبر (ي ـَ ص ط ـَ ب ـِ ر).

ولعلّ من الجدير بالذكر أن وزن اتفعل في اللهجة القاهرية ليس الأصل الذي افترضناه لوزن افتعل، ذلك أن وزن اتفعل الموجود حالياً في هذه اللهجة هو نظير انفعل في اللهجات العربية الأخرى وفي الفصحى، وليس نظير وزن افتعل[12]. ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

1 ـ لا وجود لوزن انفعل في اللهجة القاهرية.

2 ـ كل كلمة من وزن انفعل في اللهجات العربية الأخرى تلفظ اتفعل في اللهجة القاهرية:

انكسر ← اتكسر (كُسِرَ).

انحبس ← اتحبس (حُبِسَ).

انقبل ← اتقبل (قُبِلَ).

(لاحظ أن الأفعال السابقة لا يمكن أن تكون منقلبة عن اكتسر واحتبس واقتبل).

3 ـ وزن افتعل في اللهجات العربية الأخرى يلفظ أيضاً افتعل في اللهجة القاهرية:

احترم، اعتقد، اعتمد، اختفى، افتكر إلخ.

ويتّضح هذا في وجود ثنائيات كالتالية في اللهجة القاهرية:

احترم / اتحرم (حُرِمَ).

ارتفع / اترفع (رُفِعَ).

---

(12) يرى أيوب (1966) ص 176 أن صيغة اتفعل في اللهجة القاهرية نتجت من صيغة افتعل بالقلب المكاني.

احتلّ/ اتحلّ (حُلّ).
اعترف/ اتعرف (عُرِفْ).
اعترض/ اتعرض (عُرِضَ).
افتتح/ اتفتح (فُتِحَ).
إلخ.

5 ـ الحركة الطويلة في آخر الكلمة:

لاحظ كثير من اللغويين العرب أن الحركة الأخيرة في مثل أخو وضربوا ورمى ودعا تلفظ طويلة إذا اتّصلت بلاحقة كما في أخوك وضربوه ورماها ودعاني وتلفظ قصيرة إذا وقعت في نهاية الكلمة. كما لاحظوا أن قواعد النبر في العربية ولهجاتها تتطلّب اعتبارها قصيرة إذا وقعت في آخر الكلمة، أي إذا لم تتّصل بلاحقة.

والسؤال المطروح هو: هل الحركة في آخر الأمثلة السابقة طويلة في الأصل (تقصّر بقاعدة صوتية إذا وقعت في آخر الكلمة) أم قصيرة (تطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة)؟

لقد تبنيت الرأي الأول (عبده (1969)) ولا ازال أعتقد أنه الرأي الصحيح. غير أن بعض اللغويين المعاصرين رأوا الرأي الثاني (عبد الكريم (1980)). إن الرأي الثاني يواجه ـ فيما أرى ـ مشكلات لا حلّ لها:

1 ـ إذا كانت الحركة الأخيرة في كلمات مثل أخو وضربوا هي ضمة في اللهجات المعاصرة، فإن إضافة لاحقة مثل ضمير المخاطب (ـَك) تتطلّب إضافة واو بين الحركتين القصيرتين (الضمة والفتحة) وليس إطالة الحركة القصيرة الأولى[13]:

ء َ خ ُ + ك َ ← ء َ خ ُ و ك َ

(13) انظر سيبويه، ج 2 ص 164 لمقارنة أمثلة من الفصحى.

2 ـ إذا كانت الحركة الأخيرة في رمى قصيرة فمعنى ذلك أن البنية العميقة لكلمة رمى هي رَمَيْ (رـَمـَي)، بسكون الياء (قارن: رميْتُ، رميْنا)، وليس رَمَيَ (رـَمـَيـَ)، بفتح الياء. ويتطلّب هذا قاعدة صوتية تسقط الياء إذا لم يلها شيء، وهي قاعدة لا يُحتاج إليها إلا في هذا المقام. وعلاوة على ذلك تخلق هذه القاعدة مشكلة جديدة هي: كيف نفسّر سقوط شبه العلّة في مثل رَمَيْ وعدم سقوطها في مثل أيْ ولَوْ وأوْ؟

3 ـ إذا كانت الحركة الأخيرة في مثل أخو ضمة، فكيف نفسّر وجود الواو في إخوة وإخوان؟

وإذا حاولنا تطبيق هذا الرأي على العربية الفصحى فسنجد أنه يواجه مشكلات أكبر بسبب وجود حركات الإعراب والبناء:

4 ـ إذا كانت الحركة الأخيرة في الفعل المضارع يضربوا ضمة فلماذا لم تسقط في حالة الجزم كما تسقط الضمة في الفعل المضارع يضربُ؟ وهذا ينطبق أيضاً على حالة الوقف.

5 ـ إذا كانت الحركة الأخيرة في مثل ضربوا ويضربوا (مجزوم) ورمى وعصا قصيرة، فلماذا تطال إذا تلاها ضمير متصل (ضربوه، يضربوك، رماها، عصاي) في حين أن الحركة القصيرة في مثل ضربَ ويضربُ وبلدُ إلخ لا تطال (ضربَهُ، يضربُكَ، بلدُها)؟

أما الرأي الآخر، وهو اعتبار الحركة الأخيرة طويلة في البنية العميقة، فلا يواجه أيّاً من المشكلات السابقة. فكل حركة طويلة في ظاهر اللفظ تكون قد جاءت على أصلها (شبه علة مسبوقة بحركة قصيرة من جنسها ثم تطبّق القاعدة الصوتية التي تحوّل شبه العلة إلى حركة قصيرة وينتج من الحركتين القصيرتين المثلين حركة طويلة). وتقصّر الحركة الطويلة في نهاية الكلمة بقاعدة صوتية واحدة صالحة لجميع الحالات:

ضربوه: ض َ ر َ ب ُ و هـ ُ ← ض َ ر َ ب ُ ُ هـ ُ

(تتحوّل الواو إلى ضمة وينشأ من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة).

ضربوا: ض َ ر َ ب ُ و ← ض َ ر َ ب ُ ُ

(تتحوّل الواو إلى ضمة وينشأ من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة)

← ض َ ر َ ب ُ

(تُقصّرَ الحركة الطويلة)

أما الفرق في طول الحركة بين أمثلة مثل رماهُ وضربوهُ وعصاكَ وأمثلة مثل ضربَهُ ويضربُهُ وبلدُكَ فلا يحتاج إلى تفسير لأن البِنى العميقة في الأمثلة الأخيرة لا تحتوي على حركات طويلة (أو ما يؤدي إلى حركات طويلة بتطبيق قواعد صوتية)، بل على حركات قصيرة (فتحة أو ضمة أو كسرة) تظهر كما هي في البنية السطحية.

وكذلك ليس هناك مشكلة في تفسير سقوط شبه العلّة في مثل رمى ورماهُ ودعاكَ وعصاكَ وعدم سقوطها في أيْ وكيْ ولوْ وأوْ. فقاعدة سقوط شبه العلّة تنطبق على الأمثلة الأولى لأن شبه العلّة تقع بين حركتين قصيرتين مثلين ولا تنطبق على الأمثلة الأخيرة لأن شبه العلّة لا يليها شيء:

ر َ م َ ي َ ← ر َ م َ َ

د َ ع َ و َ ← د َ ع َ َ

ء َ ي (تبقى كما هي).

ل َ و (تبقى كما هي).

وهذه القاعدة لا تقتصر على شبه العلّة الواقعة في نهاية الكلمة بل تشمل أيضاً شبه العلّة في وسط الكلمة:

ق َ و َ ل َ	←	ق َ َ ل َ	(قالَ)
ب َ ي َ ع َ	←	ب َ َ ع َ	(باعَ)

ل ـَ و ن ← (تبقى كما هي) (لَوْن)
ب ـَ ي ت ← (تبقى كما هي) (بَيْت)
د ـَ ع ـَ و ت ـُ ← (تبقى كما هي) (دَعوْتُ)
ر ـَ م ـَ ي ت ـُ ← (تبقى كما هي) (رَمَيْتُ)

6 ـ تعدّد صور الصيغة الواحدة:

من أهم الظواهر التي لا يجوز الاكتفاء بوصفها ظاهرة تعدّد صور الصيغة الواحدة. فاختلاف أعزّ عن أكرم، مثلاً، أو مَقرّ عن مَكتب، أو مِفكّ عن مِلقط يمكن تفسيره في ضوء قاعدة سبق أن أشرنا إليها، هي قاعدة التخلّص من الحركة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين (بالقلب المكاني في الأمثلة السابقة لأن الحذف يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح أي «التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء):

ء ـَ ع ز ـَ ز ـُ ← ء ـَ ع ـَ ز ز ـُ
م ـَ ق ر ـَ ر ـُ ن ← م ـَ ق ـَ ر ر ـُ ن
م ـِ ف ك ـَ ك ـُ ن ← م ـِ ف ـَ ك ك ـُ ن

وهناك صيغ أخرى كثيرة متعدّدة الصور في اللفظ يمكن تفسيرها جميعاً لأن الاختلاف بينها نشأ عن تطبيق قواعد صوتية على بعضها دون البعض الآخر. فصيغة فَعَلَ، مثلاً، تتحقق في ظاهر اللفظ بعدة صور: فَعَلَ، فالَ، فَعا، فَعى، فَعَّ:

قال : ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ
دعا : د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ
رمى : ر ـَ م ـَ ي ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ
مدّ : م ـَ د ـَ د ـَ ← م ـَ د د ـَ

أما دعوتُ ورمَيْنا ومَدَدْتُم فجاءت على أصلها.

وكذلك لكل من أفعلَ وفاعلَ وتفعّلَ واستفعلَ إلخ عدة صور. وقد تغيّرت

البنى العميقة للفعل الأجوف والمضعّف والناقص بقواعد صوتية أدّت إلى صور مختلفة في ظاهر اللفظ، ولم يحتفظ بصيغ البنى العميقة في ظاهر اللفظ سوى الأفعال الصحيحة.

وقد أخذ بعض اللغويين الوصفيين على القدماء محاولتهم تفسير هذا الاختلاف. فأنيس فريحة، مثلاً، يقول إن قَوَمَ «من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر قام مع الميزان فعل» (فريحة (1961) ص 182). وإبراهيم السامرائي يرى أنه «ليس لنا أن نقول إن المدّ في قال آت من واو متحرّكة والأصل قَوَل وكذا في باع فإنها من بَيَعَ. والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحرّكة والياء المتحرّكة في قَوَل وبَيَع. وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وباع قَوَلَ وبَيَع». (السامرائي (1966) ص 110). ولا أدري كيف يستطيع أي لغوي تفسير العلاقة بين قال وباع من جهة ويقول ويبيع وقَوْل وبَيْع من جهة أخرى دون افتراض أن أصل قال قَوَلَ وأصل باع بَيَع. ومثل هذا يقال في العلاقة بين دعا ويدعو ودعوة إلخ. ولا أشك في أن القدماء كانوا على حق في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللغوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي اقترحوها لمثل هذا التفسير (قاعدة انقلاب الواو والياء ألفاً، مثلاً).

7 ـ اختلاف حركة ما قبل الآخر:

تتطلّب قاعدتا صياغة اسم الفاعل والفعل الماضي المبني للمجهول، وهما قاعدتان صرفيتان، وجود كسرة قبل الصحيح الأخير، كما هو معروف:

محترِم (م ُ ح ت َ ر ِ م).
كُتِبَ (ك ُ ت ِ ب َ).

ولهذا لا بد من تفسير عدم وجود هذه الكسرة في مثل محتَلّ واحتُلّ ورُدّ، وهو أمر غير ممكن دون افتراض بنية عميقة مختلفة عن البنية السطحية. أما إذا افترض أن البنية العميقة للكلمات السابقة هي محتلِل واحْتُلِلَ ورُدِدَ (بكسر ما قبل الآخر كما في محترِم واحْتُرِمَ وكُتِبَ) فإن عدم وجود الكسرة في البنية

السطحية يمكن تفسيره بسهولة، فهناك قاعدة صوتية أشرنا إليها من قبل حذفت الحركة القصيرة لأنها وقعت بين صحيحين مثلين:

م ُ ح ت َ ل ِ ل ُ ن ← م ُ ح ت َ ل ل ُ ن

ر ُ د ِ د َ ← ر ُ د د َ

أما في مثل اشْتُغِلّ ومُسْتَغِلّ، حيث تظهر الكسرة قبل اللام الأولى بدلاً من ظهورها قبل اللام الثانية كما هو متوقع، فالقاعدة السابقة لم تحذف هذه الكسرة (لأن حذفها يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح) بل قلبت مكانها:

م ُ س ت َ غ ل ِ ل ُ ن ← م ُ س ت َ غ ِ ل ل ُ ن

8 ـ سقوط الحركة القصيرة قبل مقطع منبور:

يفترض معظم اللغويين المعاصرين أن البنية العميقة للهجات المعاصرة لا تحتوي على حركات الإعراب والبناء. وقد أدّى هذا الافتراض إلى صعوبة في تفسير بعض الظواهر اللغوية، كعدم تقصير الحركة الطويلة في مثل كلمة استشارْنا (هو) التي ناقشناها من قبل، وكسقوط الحركة القصيرة العالية (الكسرة/ الضمة) قبل مقطع منبور في حالات وعدم سقوطها في حالات أخرى، كما يدل المثالان التاليان (وسأكتبهما بالحروف اللاتينية لإيضاح موقع النبر):

فْهِمْنا (نحن): fihím + na → fhímna

فِهِمْنا (هو): fihím + na → fihímna

وقد حاول بريم (1978) حل هذه المشكلة بالقواعد الدائرية (cyclic rules) (وتابعه في ذلك كثير من اللغويين المعاصرين) مفترضاً أن الاختلاف في البنيتين العميقتين هو اختلاف في علاقة نا الدالّة على الفاعل ونا (ضمير المفعول) بالفعل:

	(هو) فِهِمْنا	(نحن) فْهِمْنا
البنية العميقة[14]	[[fihim] na]	[fihim +na]
قاعدة النبر[15] (الدائرة الأولى)	fíhim	fihím + na
قاعدة النبر (الدائرة الثانية)	fihím + na	—
قاعدة حذف الكسرة[16]	—	fhím + na
البنية السطحية	fihímna	fhímna

لقد برّر بريم سقوط الكسرة في فْهِمنا (نحن) وعدم سقوطها في فِهِمْنا (هو) بأن الكسرة في الحالة الأولى لم يقع عليها النبر في أية مرحلة (لأن الدائرة الأولى من قاعدة النبر طبقت على كلمة فهمنا جميعها) في حين أن الكسرة في الحالة الثانية قد وقع عليها نبر أوّلي في المرحلة الأولى (لأن الدائرة الأولى قد طبّقت فقط على فِهِم). وأشار إلى أن الكسرة التي لم تسقط (في الحالة الثانية) قد لا تكون منبورة في ظاهر اللفظ نبراً ثانوياً كما تنصّ قاعدة النبر (الدائرة الثانية)، وفي هذه الحالة فإن المشكلة تُحلّ بقاعدة صوتية تحذف هذا النبر الثانوي.

لقد لاقى حلّ بريم هذا قبولاً واسعاً بين اللغويين المعاصرين[17]. ولكنني

(14) البنية العميقة لـ نا هي naa، وليس na (قارن: فهمناك).

(15) قاعدة النبر هي:

$$V \rightarrow \acute{V} / - C ((VC) VC)$$

وهي اختصار لثلاث قواعد يمكن صياغتها كما يلي: «يقع النبر على الحركة التي تسبق الوحدتين النبريتين الأخيرتين في الكلمة»، علماً بأن الوحدة النبرية هي حركة قصيرة أو صحيحان متواليان، أي إن الصحيح المفرد ليس وحدة نبرية في حين أن الحركة الطويلة وحدتان نبريتان: ص = 0، ح = 1، ص ص = 1، ح ح = 2، ح ص ص = 2، ح ص ح ص = 2. وقاعدة النبر هذه تطبق بعد تطبيق قاعدة تقصير الحركة الطويلة في آخر الكلمة (انظر عبده (1979 أ).

(16) قاعدة حذف الكسرة عند بريم هي: $i \rightarrow \emptyset / - CV$.

(17) انظر على سبيل المثال: كنستوس وعبد الكريم (1980) وعبد الكريم (1980) وأبو سالم (1982).

أعتقد أن ليس هناك مبرّر لافتراض أن البنيتين العميقتين لـ فْهِمنا وفِهِمْنا هما على الصورة التي اقترحها بريم، وبالتالي لا أرى أي مبرر لتطبيق قاعدة النبر تطبيقاً دائرياً(18). فالاختلاف بين البنيتين العميقتين ـ فيما أرى ـ هو وجود حركة قصيرة (حركة البناء) قبل علامة الفاعل (كما في الفصحى) في فِهِمنا (هو) وعدم وجودها في فِهِمنا (نحن) (قارن: فَهِمَنا وفَهِمْنا في الفصحى). وسبب حذف الكسرة في فْهِمنا (نحن) دون فِهِمنا (هو) أن قاعدة الحذف لا تنطبق إلا إذا كانت الحركة المنبورة إما طويلة أو قصيرة متلوّة بصحيحين:

$$
\begin{array}{ll} V \rightarrow \varnothing / C & \{VCC\} \\ [+ high] & \{VV\} \end{array}
$$

وهي لا تنطبق على فِهِمنا (هو) بسبب وجود حركة البناء عند تطبيقها (فقاعدة حذف حركة البناء تلي قاعدة حذف الكسرة):

	(هو) فِهِمنا	(نحن) فْهِمنا
البنية العميقة	fihim +a +naa	fihim +naa
تقصير الحركة الطويلة في آخر الكلمة	fihim + a + na	fihim + na
قاعدة النبر	fihím + a + na	fihím + na
قاعدة حذف الكسرة	—	fhím + na
حذف حركة البناء	fihím + na	—
البنية السطحية	fihímna	fhímna

(18) الهدف الوحيد الذي تحققه القواعد الدائرية فيما أعلم هو حل مشكلة الأمثلة التي تميز بين اللاحقتين نا الدالة على الفاعل ونا الدالة على المفعول. وقد لاحظنا أن التمييز بينهما يتم بافتراض وجود حركة البناء في آخر الفعل قبل ضمير المفعول في البنية العميقة.

9 ـ موقع النبر على بعض الكلمات في اللهجة القاهرية:

لقد اهتم بعض اللغويين المعاصرين بتفسير ظاهرة وقوع النبر على المقطع الثاني في مثل رَمِتُه ramitu في اللهجة القاهرية بدلاً من المقطع الأول كما هو متوقَّع (قارن: كَتَبُه، بَلَدَك إلخ). وسأناقش فيما يلي بعض الآراء في تفسيرها:

أ ـ رأي سالم غزالي:

يرى سالم غزالي (غزالي (1981) ص19 - 21) أن وقوع النبر على المقطع الثاني في رَمِتُه سببه حرص المتكلم على المحافظة على علامة التأنيث كاملة (الكسرة والتاء: ـِت). فالنبر إذا وقع على المقطع الأول (الثالث من آخر الكلمة حسب القاعدة) فإن ذلك يجعل الكسرة عرضة للسقوط بسبب القاعدة الصوتية التي تحذف الحركة القصيرة العالية الواقعة قبل النبر أو بعده. أي إن كلمة رَمِتُه (بكسر الميم: ramitu) يمكن أن تصبح رَمْتُه (بسكون الميم: ramtu).

إن هذا الرأي يقوم على فرضية لا تتّفق مع واقع اللغة هي أن الحرص على المحافظة على صيغة الكلمة يحول دون تطبيق القواعد الصوتية عليها. فلو كان الحرص على المحافظة على الصيغ يكفي للحيلولة دون تطبيق القواعد الصوتية لما تحوّلت مبيوع، مثلاً، إلى مبيع في الفصحى، ولما سقطت الواو في مضارع وصل، ولما كان لكل صيغة من صيغ الفعل عدّة صور (أفعل: أعلم، أقام، أعدّ، ألفى)، ولما قصّرت الحركة الطويلة في مثل دعا إذا تلتها تاء التأنيث (دعا + تْ ← دَعَتْ).

بل إن الحرص على المحافظة على صيغة الكلمة دون تغيير لم يحُل دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى الالتباس:

ـ فقاعدة حذف الحركة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين أدّت إلى عدم التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل محتلّ.

ـ وقاعدة حذف شبه العلّة أدّت إلى عدم التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل مختار.

ـ وقاعدة حذف التاء المربوطة قبل ياء النسبة أدّت إلى عدم التمييز بين معنيي كتابِيّ (نسبة إلى كتاب أو كتابة) وثورِيّ (نسبة إلى ثور أو ثورة) إلخ.

ـ وقاعدة تقصير الحركة الطويلة قبل مقطع منبور في بعض اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين مثنى كلمتين مثل جَمَل وجَمال، فكلتاهما تلفظ جَمَلين، وإلى عدم التمييز بين جمع كلمتين مثل مطار ومَطَرة (قربة)، فكلتاهما تلفظ مَطَرات.

ـ وقاعدة تقصير الحركة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قبل «ساكن») أدّت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل أُجَرَ وأجارَ إذا اتصلا بعلامة من علامات الفاعل التي تبدأ بصحيح (مثل تُم ونا ونَ) فكلاهما يلفظ (ويكتب) أجَرْتم إلخ.

ـ وقاعدة حذف حركات الإعراب والبناء في اللهجات المعاصرة (وفي الفصحى عند الوقف) أدّت إلى عدم التمييز بين المتكلم والمخاطب في مثل كتبْتْ (أنا/ أنت). وفي اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل ضَرَبْنا (نحن) وضَرَبْنا (هو) فقد أصبح الفعل الثاني يلفظ أيضاً بسكون الباء.

ـ وقاعدة حذف شبه العلة في النسبة في اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين ياء النسبة وياء المتكلم، فكلمة بلدي، مثلاً، يمكن أن تعني بلدي أو بلديّ (بتشديد الياء).

ب ـ رأي آن وَلْدن:

ترى آن وَلْدن (ولدن (1980) ص 105 ـ 107) أن عدم وقوع النبر على المقطع الثالث من آخر الكلمة في مثل رَمِتْه وضَرَبِتَك يعود إلى وجود قاعدة تضع النبر على الحركة القصيرة السابقة لتاء التأنيث بصرف النظر عن التركيب الصوتي للكلمة. أما في الكلمات التي لا تحتوي على تاء التأنيث فالنبر يخضع لقواعد إيقاعية. إن هذا الرأي في نظري غير مقبول لأنه يجعل لتاء التأنيث مكانة فريدة بين أجزاء الكلمة في اللهجة القاهرية، وهو أمر لا يستطاع تبريره. وجدير بالذكر

أن قواعد النبر التي اطلعت عليها، سواء في الفصحى أو اللهجات العربية، لا تميز بين تاء التأنيث وغيرها من اللواحق[19].

ج ـ الرأي القائم على افتراض بنية عميقة مختلفة:

حاولت تفسير وقوع النبر على المقطع الثاني في مثل رَمِتُه وضَرَبِتَك في اللهجة القاهرية (عبده (1979) ص 137) بافتراض سكون تاء التأنيث في البنية العميقة يليها الضمير المتصل كما في الفصحى. فالبنية العميقة لـ رَمِتُه هي رَمِتْهُ والبنية العميقة لـ ضَرَبِتَك هي ضَرَبِتْكَ. وقد نشأت البنية السطحية حسب هذا الرأي من تطبيق ثلاث قواعد في ترتيب محدّد: أولاً قاعدة النبر، ثم قاعدة القلب المكاني بين جزئي الضمير المتصل (الحركة القصيرة والصحيح)، وأخيراً قاعدة حذف الهاء في آخر الكلمة:

1 ـ قاعدة النبر:

ramithu → ramíthu

darabitka → darabítka

2 ـ قاعدة القلب المكاني:

ramíthu → ramítuh

darabítka → darabítak

3 ـ قاعدة حذف الهاء:

ramítuh → ramítu

---

(19) إن قواعد النبر لا تميز بين أي جزء من الكلمة وأي جزء آخر (بما في ذلك اللواحق). غير أن الأدوات التي تعامل في نظام الكتابة العربية كأنها جزء من الكلمة التي تليها، مثل واو العطف والفاء وسين الاستقبال ولام التعليل وبعض حروف الجر كالباء واللام وكاف التشبيه، لا تدخل في نطاق تأثير قواعد النبر لأنها (من الناحية اللغوية) ليست جزءاً من الكلمة التي تليها. ولهذا فإن النبر يقع على المقطع الأول في مثل وَصَفْتُ (وَصَف + تُ) أو لَسَعْتُ (لَسَع + تُ) ولكنه يقع على المقطع الثاني في وَصَفْتُ (وَ + صَفَـتُ) أو لَسَعْتُ (لَ + سَعَـتُ).

ولا أزال أعتقد أن هذا الحل هو الحل الأفضل بين الحلول المطروحة. ومما يؤيد هذا الرأي أن النبر في بعض اللهجات اللبنانية يقع في كلمة مثل ضَرَبُن (ضَربهم أو ضَرَبهنّ) على المقطع الثاني وليس على المقطع الأول كما تتطلّب القاعدة (كنستوس وعبد الكريم (1980) ص 59). وليس لهذا تفسير - فيما أرى - سوى أن قواعد النبر تطبّق على البنية العميقة كما في المثالين السابقين في اللهجة المصرية، أي على ضَرَبْهُنْ، حيث يقع النبر على المقطع الثاني، ثم حذفت الهاء وبقي النبر في موقعه كما حدث في اللهجة المصرية:

1 ـ قاعدة النبر:

darabhun → darábhun

2 ـ قاعدة حذف الهاء:

darábhun → darábun

خـاتمــة:

حاولت من خلال مناقشة القضايا السابقة أن أبيّن أولاً أن اللغوي لا يستطيع أن يكتفي بوصف الظواهر اللغوية التي تبدو كأنها خارج نطاق القواعد العامة وأن عليه تفسيرها. وحاولت أن أبيّن ثانياً أن هناك نظرية لغوية قادرة على تفسير هذه الظواهر، أعني النظرية التوليدية التحويلية، وهي تقوم على افتراض بنى عميقة مختلفة عن ظاهر اللفظ في أمثال الحالات التي عرضناها واستخلاص القواعد التي تحوّل تلك البنى العميقة إلى البنى السطحية الملفوظة، مع أخذ ترتيب القواعد الذي يؤدي إلى النتائج الصحيحة بعين الاعتبار. وقد لاحظنا أن النظرية التوليدية التحويلية لا تختلف في جوهرها عن آراء اللغويين العرب القدماء، وأن الخلافات الأساسية تقتصر على صياغة القواعد الصوتية في بعض الأحيان وعلى البنى العميقة المفترضة في بعض الأحيان الأخرى.

المراجع

أ ـ العربية:

1 ـ أنيس، إبراهيم (1961). **الأصوات اللغوية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.

2 ـ أنيس، إبراهيم (1961). **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

3 ـ أيوب، عبد الرحمن (1966). **محاضرات في اللغة**، مطبعة المعارف، بغداد.

4 ـ بشر، كمال (1969). **دراسات في علم اللغة، القسم الأول**، دار المعارف بمصر، القاهرة.

5 ـ حسّان، تمّام (1973). **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة.

6 ـ الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (1959). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

7 ـ السامرائي، إبراهيم (1966). **التطور اللغوي التاريخي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

8 ـ السغروشني، إدريس (1984). «عن الجيم»، **تكامل المعرفة**: 9، الرباط.

9 ـ عبده، داود (1970). **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت.

10 ـ عبده، داود 1970) أ). **دراسات في علم أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت.

11 ـ عبده، داود (1979 ب). «القواعد الصوتية وسنة التطور»، اللسان العربي، العدد السابع عشر، الرباط.
12 ـ عبده، داود (1983). «ترتيب القواعد الصوتية في اللغة العربية»، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، العدد 5، تونس.
13 ـ فريحة، أنيس (1961). «منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري»، الأبحاث، ج 2، السنة 14، بيروت.

ب ـ الأجنبيـة:

1 - Abdo, D. (1969). **On Stress and Arabic Phonology,** Khayats, Beirut.
2 - Abdul - Karim, K. (1980). **Aspects of the Phonology of Lebanese Arabic,** Ph.D. dissertation, University of Illinois, Urbana.
3 - Abu Salim, I. (1982). **A Reanalysis of Some Aspects of Arabic Phonology,** Ph.D. dissertation, University of Illinois, Urbana.
4 - Brame, M. (1974). «The Cycle in Phonology: Stress in Palestinian, Maltese, and Spanish», **Linguistic Inquiry,** 5: 39 - 60.
5 - Ferguson, C. (1954). Review of J. Cantineau and Y. Helbaoui, **Manuel Elémentaire d'arabe oriental (Parler de Damas), Language 30.**
6 - Ghazeli, S. (1983). «Règles Phonologiques et Dialectes Arabes», **La Linguistique appliquée à la langue arabe.** Série Linguistique 5, Tunis.
7 - Kenstowicz, M. and C. Kisseberth (1977). **Topics in Phonological Theory,** N.Y.
8 - Kenstowicz, M. and K. Abdul - Karim (1980). «Cyclic Stress in Levantine Arabic», **Studies in the Linguistic Sciences,** 10.2.
9 - Welden, A. «Stress in Cairo Arabic». **Studies in the Linguistic Sciences,** 10.2.

مراجع مختارة في الدراسات
الصوتية في العربية ولهجاتها

أ ـ مراجع عربية :

ـ أبو بكر، يوسف الخليفة. (1973). **أصوات القرآن: كيف نتعلمها ونعلّمها**. مكتبة الفكر الإسلامي. الخرطوم.

ـ أنيس، إبراهيم. (1961). **الأصوات اللغوية**. دار النهضة العربية. القاهرة. الطبعة الثالثة.

ـ أيّوب، عبد الرحمن. (1968). **أصوات اللغة**. مطبعة الكيلاني. الثانية.

ـ بدري، كمال إبراهيم. (1982). **علم اللغة المبرمج: الأصوات والنظام الصوتي مطبقاً على اللغة العربية**. جامعة الملك سعود. الرياض.

ـ البكّوش، الطيب. (1974). «النظريات الصوتية في كتاب سيبويه» **حوليات الجامعة التونسية**. العدد 11.

ـ بشر، كمال محمد. (1969). **دراسات في علم اللغة**. قسمان. دار المعارف بمصر.

ـ ــــــ (1970). **علم اللغة العام. القسم الثاني: الأصوات**. دار المعارف بمصر.

ـ حسّان، تمام. (1973). **اللغة العربية: معناها ومبناها**. الهيئة المصرية العامة.

ـ جونستون، ت.م. (1975). **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**. ترجمة أحمد محمد الضبيب. جامعة الرياض.

ـ رمضان، محيي الدين. (1979). **في صوتيات العربية**. مكتبة الرسالة الحديثة. عمّان.

- السغروشني، إدريس. (1984). «عن الجيم». **تكامل المعرفة**: 9. عدد خاص: اللسانيات.
- شاهين، عبد الصبور. (1977). **المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي**. مكتبة دار العلوم.
- العاني، سلمان. (1983). **التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فونولوجيا العربية**. ترجمة ياسر الملاح. جدة.
- عبده، داود. (1978). «الملامح المميزة في الدراسة الصوتية» **مجلة كلية الآداب والتربية**. العدد 14. جامعة الكويت.
- ـــــ (1979). «القواعد اللغوية وسنة التطور». **اللسان العربي**. المجلد 17. الجزء 1.
- ـــــ (1979). **دراسات في علم أصوات العربية**. مؤسسة الصباح. الكويت.
- ـــــ (1981). «دفاع عن الأصل المقدر». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. المجلد 1. العدد 1. جامعة الكويت.
- ـــــ (1983). «الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية». **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**. سلسلة اللسانيات. العدد 5.
- ـــــ (1984). «الماضي والمضارع: أيهما مشتق من الآخر؟». **تكامل المعرفة**. العدد 9.
- ـــــ (1986). «دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. المجلد 6. العدد 23. جامعة الكويت.
- العطية، خليل إبراهيم. (1983). **في البحث الصوتي عند العرب**. دار الجاحظ للنشر. بغداد.
- عمر، أحمد مختار. (1976). **دراسة الصوت اللغوي**. عالم الكتب. القاهرة.
- كانتينو، جان. (1966). **دروس في علم أصوات العربية**. ترجمة صالح القرمادي. الجامعة التونسية.
- كشك، أحمد. (1983). **من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**. القاهرة.

- مطر، عبد العزيز. (1970). من أسرار اللهجة الكويتية: دراسة لغوية ميدانية. جامعة الكويت.
- ـــــ (1976). ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي. قطر.
- ـــــ (1985). الأصالة العربية في لهجات الخليج. عالم الكتب. الرياض.

ب - مراجع أجنبية:

ARABIC PHONOLOGY

- Abdel - Jawad, Hassan R. (1981). **Lexical and Phonological Variation in Spoken Arabic in Amman.** Ph.D. dissertation.
- Abdo, Daud. (1969). **On Stress and Arabic Phonology: A Generative Approach.** Beirut: Khayats.
- Abdul - Karim, Kamal W. (1980). **Aspects of the Phonology of Lebanese Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Abumdas, Abdul - Hamid A. (1985). **Libyan Arabic Phonology.** Ph.D. dissertation.
- Abu - Salim, Issam. (1980). «Epenthesis and Geminate Consonants in Palestinian Arabic». **Studies in the Linguistic Sciences.** 10. 2: 1 - 11.
- ——— (1982). **A Reanalysis of Some Aspects of Arabic Phonology: A Metrical Approach.** Ph.D. dissertation.
- Al - Ani Salman H. (1963). **Phonology of Contemporary Standard Arabic.** Ph.D. dissertation.
- ——— (1970) **Arabic Phonology.** The Hague: Mouton.
- ———, ed. (1978). **Readings in Arabic Linguistics.** Bloomington, Indiana: Indiana University Linguistics Club.
- ———, and D. May. (1973). «The Phonological Structure of the Syllable in Arabic». **American Journal of Arabic Studies.** 1: 113 - 125.
- Ali, Latif and Raymond Daniloff. (1972). «A Cinefluorographic - Phonological Investigation of Emphatic Sound Assimilation in Arabic». **Seventh International Congress of Phonetic Sciences.** 638 - 648.
- ——— (1972). «A Contrastive Cinefluorographic Investigation of the Articulation of Emphatic - Nonemphatic Cognate Consonants». **Studia Linguistica.** 26. 2: 81 - 105.
- Al - Mozainy, Hamza. (1976). **Vowel Deletion and the Segmental Cycle in the Arabic Dialect of Hijaz** (Saudi Arabia). M.A. thesis.

- ——— (1981). **Vowel Alterations in a Bedouin Hijazi Arabic Dialect: Abstractness and Stress.** Ph.D. dissertation.
- Al - Wohaibi, Salih S. (1982). **Qur'anic Variants ('ilm Al - Qira'at): An Historical - Phonological Study (Islamic Recitation).** Ph.D. dissertation.
- Angoujard, J.P. (1978). «Le Cycle en Phonologie? L'Accentuation en Arabe Tunisien». **Analyses / Théorie,** 3.
- ——— (1979). «Allongement et Abrégement Vocalique en Arabe Tunisien». **Analyses / Théorie.** 1.
- ——— (1979). «A Propos d'une Innovation Dialectale», Actes du Colloque «Problématique des Étude Phonologique et Morphologique de l'Arabe Tunisien. Thèse de 3 ème Cycle. Paris VIII - Vincennes.
- ——— (1981). «Contribution a l'Analyse Prosodique (Parlers de Tunis, du Caire et de Damas). **«Analyses / Théorie.** 1.
— Anwar, Sami M. (1977). «A Natural Analysis of the Vowels of Arabic». **Grazer Linguistische Studien,** 5.
- ——— (1983). «The Foot as Prosodic and Markedness as Representation». Paper Read at the Silf - Lacus 10. Colloque Annuel, Université Laval, Quebec.
- Aurayieth, Abdul - Hamid. (1982). **The Phonology of the Verb in Libyan Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Badreddine, Belhassen. (1977). **Le Parler de Kairouan - Ville: Etude Phonologique et Phonetique.** Thèse de 3 ème Cycle. Université de Paris X.
- Benhallam, Abderrafi. (1980). **Syllable Structure and Rule Types in Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Birkland, H. (1954). **Stress Patterns in Arabic.** Avhandlinger utgitt av det norske Videnskaps - Akademie Oslo, 11. Oslo: Dybyab.
- Blanc, Haim. (1966). «The 'Sonorous' vs. 'Muffled' Distinction in Old Arabic Phonology». To Honor Roman Jakobson. vol. 1. **Janua Linguarum,** Series Maior 31, 295 - 308.
- Bohas, G. (1978). «Quelques Processus Phonologiques dans L'Arabe de Damas». **Analyses/ Théorie.** 1, 2 and 3.
- ——— (1980). «Glides Médians et Finaux en Arabe». **Analyses/ Théorie.** 1.
- ——— and D.E. Kouloughli. (1981). «Processus Accentuels en Arabe (Parlers du Caire, de Damas et Arabe Classique)». **Analyses/ Théorie,** 1.

- Brame, Michael. (1970). **Arabic Phonology: Implications for Theory and Historical Semitic.** Ph.D. dissertation.
- ——— (1971). «Stress in Arabic and Generative Phonology». **Foundations of Language.** 7: 556 - 591.
- ——— (1973). «On Stress Assignment in Two Arabic Dialects. in Anderson and P. Kiparsky, eds (1973) **A Festchrift for Morris Halle,** New York: Holt, Rinehart and Winston, 14 - 25.
- ——— «The Cycle in Phonology: Stress in Palestinian Maltese and Spanish». **Linguistic Inquiry,** 5: 39 - 60.
- Broselow, Ellen. (1976). **The Phonology of Egyptian Arabic.** Ph.D. dissertation.
- ——— (1979). «Cairene Arabic Syllable Structure». **Linguistic Analysis,** 5: 345 - 382.
- ——— (1980). «Syllable Structure in Two Arabic Dialects». **Studies in the Linguistic Sciences,** 10. 2: 13 - 24.
- Card, Elizabeth, (1983). **A Phonetic and Phonological Study of Arabic Emphasis.** Ph.D. dissertation.
- Chammah, Anne. (1975). «/i/ - Syncope in Cairo Arabic». **Texas Linguistic Forum,** vol. II, 20 - 23.
- Cohen, David. (1970). «Sur le Statut Phonologique de l'Emphase en Arabe». **Word,** 25: 59 - 70.
- Cozma, M.A. (1980). **Processus Phonologiques et Morphologiques de l'Arabe de Damas.** Thèse de 3 eme Cycle. Paris. VIII - Vincennes.
- Drozdik, Ladislav. (1973). «The Vowel System of Egyptian Colloquial Arabic». **Asian and African Studies,** London: Curzon Press. 9: 121 - 127.
- El - Dalee, Mohamed S. (1984). **The Feature of Retraction in Arabic (Egypt).** Ph.D. dissertation.
- El - Tikaina, Ibrahim S. (1982). **A Lexical Approach to the Arabic Verb Conjugations.** Ph.D. dissertation.
- Ferguson, Charles. (1956). «The Emphatic 1 in Arabic». **Language,** vol. 32: 446 - 52.
- ——— ed. (1960). **Contributions to Arabic Linguistics.** Harvard Middle Eastern Monographs. 3.
- Garbell, I. (1958). «Remarks on the Historical Phonology of an East Mediterranean Arabic Dialect». **Word.** XIV.
- Ghazeli, Salem. (1976). «Emphasis in Arabic». Unpublished Manuscript. The University of Texas. Austin.

- ——— (1977). **Back Consonants and Backing Coarticulation in Arabic.** Ph.D. dissertation.
- ——— (1979). «Du Statut des Voyelles en Arabe». **Analyses, Théorie.** 2/3.
- ——— (1981). «LA Diffusion de l'Emphase: les Inadéquations d'une Solution Tauto - Syllabique». **Analyses, Théorie. 1.**
- ——— (1983). «Règles phonologiques et Dialectes Arabes». **La ling - uistique Appliquée a la langue Arabe.** Serie Linguistique. 5.
- ——— (1981). «La Coarticulation de l'Emphase en Arabe». **Arabica.**
- Haddad, Ghassan. (1984). **Problems and Issues in the Phonology of Lebanese Arabic.** Ph.D. ddissertation.
- Hamid, Abdel Halim. (1984). **A Descriptive Analysis of Sudanese Colloquial Arabic Phonology.** Ph.D. dissertation.
- Harms, R.T. (1980). A Backwards Metrical Approach to Cairo Arabic Stress. Manuscript. University of Texas: Austin.
- Harrel, Richard S. (1957). **The Phonology of Colloquial Egyptian Arabic.** American Council of Learned Societies.
- Harris, Zellig S. (1978). «The phonemes of Moroccan Arabic». **Reading in Arabic Linguistics.** ed. Salman H. Al - Ani. Indiana University Linguistic Club.
- Holes, Clive. (1980). «Phonological Variation in Bahraini Arabic: the <J> and <y> Allophones of <j>». **Journal of Arabic Linguistics.** Heft. 4.
- Irshied, Omar M. (1984). **The Phonology of Arabic: Bani Hassan. A Bedouin Jordanian Dialect.** Ph.D. dissertation.
- Isteitiya, Samir. (1984). **The Phonetics and Phonology of Classical Arabic as Described by Al - Jurjani's «Al - Muqtasad»** Ph.D. dissertation.
- Jakobson, Roman. (1957). «Mufaxxama: The 'Emphatic' Phoneme in Arabic». Studies presented to Joshua Whatmough. ed. E. Pulgram. The Hague: Mouton.
- Janssens, G. (1972). **Stress in Arabic and Word Structures in Modern Arabic Dialects.** Ph.D. dissertation.
- Johnson, C. (1979). «Opaque Stress in Palestinian». **Lingua.** 49: 153 - 168.
- Kenstowicz, M. (1980). «Notes on Cairene Arabic syncope». **Studies in the Linguistic Sciences.** 10. 2.

- ——— (1981). «Vowel Harmony in Palestinian Arabic: A Supasegmental Analysis». **Linguistics. 19.**
- ———, and K. Abdul - Karim. (1980). «Cyclic Stress in Levantine Arabic». **Studies in the Linguistic Sciences.** 10. 2.
- Kouloughli, D.E. (1975). Contribution à l'Etude de l'Accent en Arabe Littéraire. **Annales de l'université d'Abidjan.**
- ——— (1978). **Contribution á la phonologie Générative de l'Arabe: Le Systéme Verbal du Parler Arabe du Sra** (Nord Constantinois, Algérie). Thése de 3 éme Cycle. Paris, VIII - Vincennes.
- ——— (1979). «Sur le Traitement des Glides dans la phonologie de l'Arabe Tunisien». **Analyses Théorie, 1.**
- Lechheb, S. (1980). «Stucture Syllabique et Représentation Phonlogique dans le Parler Arabe de Mila». ms. Paris VIII - Vincennes.
- Lehn Walter. (1963). «Emphasis in Cairo Arabic». **Language. 39.**
- Maamouri, Mohamed. (1967). **The Phonology of Tunisian Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Macmillan, Ewen G. (1985). **Priorities Underlying the Evolution of an Arabic Short Vowel System: Cantineau's Rweli Idiolects as Exponents of the Chronological Ordering of Linguistic Shifts.** Ph.D. dissertation.
- Mahadin, Radwan S. (1982). **The Morphophonemics of the Standard Arabic Tri - Consonantal Verbs.** Ph.D. dissertation.
- McCarthy, John. (1979). **Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology.** Ph,D. dissertation.
- ——— (1979). «On Stress and Syllabification». **Linguistic Inquiry.** 10.
- ——— (1980). «A Note on the Accentuation of Damascene Arabic». **Studies in the Linguistic Sciences.** 10. 2.
- ——— (1981). «A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology». **Linguistic Inquiry.** 12.
- Mitchell, Timothy. (1960). «Prominence and Syllabification in Arabic». **Bulletin of School of Oriental and African Studies.** 23. 2.
- ——— (1981). «The Phonology of Weak Verbs: A Simple Diagram of Rules». **Al - Arabiyya.** 14. 1 and 2.
- Palva, Heikki. (1965). **Lower Galilean Arabic - An Analysis of its Anaptyctic and Prothetic Vowels with Sample Texts.** Helsinki.
- Rammuny, Raji. (1966). **An Analysis of the Differences in the Prosodies of General American English and Colloquial Jordanian Arabic and their Effect on Second Language Acquisition.** Ph.D. dissertation.

- Saunders, James E. (1977). **A Phonological Analysis of Spoken Cairene Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Sayed, Abdelrahman A. (1977). **The Phonology of Moroccan Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Selkirk, E.O. (1981). «Epenthesis and Degenerate Syllables in Cairene Arabic». In H. Borer an Y. Aoun. eds. (1981). **Theoretical Issues in the Grammar of Semitic Languages.** M.I.T. Working Papers in Linguitics. 3.
- Shaaban, Kassim A. (1977). **The Phonology of Omani Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Simons, Sandra K. (1982). **A Structural Study of Expanded Verbal Bases in Egyptian Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Swed, ʿ**Abdalla** A. (1981). Ordering and Directionality of Interactive Rules in the Tripoli Dialect of Libyan Arabic». **Al - Arabiyya.** 14: 1 and 2.
- ——— (1982). **The Historical Development of the Arabic Verb.** Ph.D. dissertation.
- Todaro, Martin. (1970). **A Contrastive Analysis of the Segmental Phonologies of American English and Cairo Arabic.** Ph.D. dissertation.
- Vollers, K. (1893). **The System of Arabic Sounds as Based Upon Sibaweih and Ibn Ya'ish.** Transactions of the Ninth International Congress of Orientalists. London. vol. 2.
- Welden, A. (1977). **Prosodic Aspects of Cairo Arabic Phonology.** Ph.D. dissertation.
- ——— (1980). «Stress in Cairo Arabic». **Studies in the Linguistic Sciences.** 10. 2.
- Yoshiba, Hiroshi. (1983). **Moric Phonology: Toward the Establishment of a New Phonological Unit.** Ph.D. Dissertation.
- Younes, Munther A. (1982). **Problems in the Segmental Phonology of Palestinian Arabic.** Ph.D. dissertation.

حول الاشتقاق

د. إدريس السغروشني، كلية الآداب بالرباط

يقسم ابن عصفور[1] الصرف قسمين: قسم يعتني بتقلب الجذر في صيغ مختلفة لضروب من المعاني مثل ضرب، وضرّب، وتضارب واضطرب. والهدف من هذا القسم هو معرفة الزائد من الأصل، وربط الفرع بالأصل، وهو ما يعرف بالاشتقاق. ويرتبط به التصغير والتكسير، لأنهما يملكان صيغاً قارة. والقسم الثاني يتطرق إلى التغييرات التي تلحق الكلمة من غير أن يتأثر معناها.

ولقد ارتبط الاشتقاق عند ابن دريد[2] بالبرهنة على أن العرب تسمي بما تعرف معناه، مريداً بذلك دحض ما جاء عن الخليل من أنه سأل أبا الدقيش: ما الدقيش؟ فلم يدر، وقال: إنما هي أسماء نسمعها، ولا نعرف معانيها[3].

وينقسم الاشتقاق إلى صغير، وهو الذي يبحث عن ارتباط الأصل بالفرع، وإلى كبير، يدرس تقاليب الجذر في مجال دلالي واحد، ولقد تعرض له ابن جني في الخصائص[4]، وإلى أكبر، ويلتصق أكثر بالإبدال.

واشتغل النحاة والصرفيون واللغويون كثيراً بالاشتقاق الصغير واختلفوا في الأصل الذي يشتق منه واعتبر بعضهم أن أصل الاشتقاق وجله إنما يكون من

(1) **الممتع في التصريف**، ص: 39 وما بعدها، ج: 1.

(2) **كتاب الاشتقاق**، ص: 3.

(3) نفسه، ص: 3.

(4) **الخصائص**، ج 1، ص: 5 وما بعدها.

المصادر، وأنه أصدق ما يكون في الأفعال المزيدة، لأنها ترجع بقرب إلى المجردة، وكذلك في الصفات، لأنها تجري على الأفعال، وفي أسماء الزمان والمكان المستخرجة من لفظ الفعل، وفي أسماء الأعلام، وهي منقولة في أكثر الأحيان.

واستصعبوا اشتقاق أسماء الأجناس لكونها أسماء أول، تكاد تكون كلها مرتجلة، مثل «حجر» و «تراب» إلخ.

ولقد قصروا اسم اشتقاق على ما فعلته العرب، وأدرجوا في التصريف ما قام على أساس القياس، ومنه ما يتناوله باب مسائل التمرين. ويقتضي هذا التمييز أن كل اشتقاق تصريف، وأن ليس كل تصريف اشتقاقاً. فإذا كان الاستدلال على الزيادة والأصالة يرد الفرع إلى أصله، فهذا اشتقاق. وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع، سمي هذا تصريفاً. «فاصفر» من «الصفرة» اشتقاق، والاستدلال على زيادة الياء في «أيصر» وهو «وتد الطنب»، يجمعها «إصار»[5]، بحذف الياء وإثبات الهمزة، يسمى تصريفاً.

ولا يتميز الزائد من الأصلي فقط بطرق الاشتقاق والتصريف، بل أيضاً بالموقع مرة، وبالنظير مرة أخرى. فالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة، كما في «جحنفل»[6]، وهو «الغليظ الشفة»، تتميز زيادتها بموقعها.

وأما التاء الأولى في «تَتْفُل»، فنقف على زيادتها بمقابلتها بالنظير. فلا يمكن لهذه التاء أن تكون أصلية، لما ينبني على ذلك من وجود وزن «فَعْلُل»، وهو وزن غير موجود. ومن قال «تُتْفُل» تكون عنده أصلية، لوجود «فُعْلُل» مثل «بُرْثُن»، ولكونها اعتبرت زائدة في «تَتْفُل»، فلا يقضي عليها إلا بالزيادة لثبوت ذلك في لغة من فتح.

وكذلك الأمر في «عِزْوِيت» بمعنى «القصير»، و «الداهية». فلو اعتبرنا التاء

---

(5) الممتع، ج 1، ص: 45.

(6) نفسه، ص: 55.

أصلية صار على «فِعْويل»، وليس هذا الوزن من كلام العرب. وإذا قلنا إنه «فِعْليت»، بتاء زائدة، صار مثل «عِفْريت»، وهو مستعمل في كلام العرب. وعليه، نقول إن التاء زائدة.

ونفس الشيء نجده في «كَنَهْبُل» بمعنى «شجر عظام». فإذا جعلناه على وزن «فَنَعْلُل»، كان أحسن من حمله على «فَعَلُّل»، وهو وزن ليس من أبنية كلام العرب. والأول أيضاً لم يتقرر، ولكنه أدرج في أبنيتهم من «فَعَلُّل». فبهذه الطرق، يعرف الزائد من الأصلي.

ويمكن أن نقول إن هناك قضايا أربع:

أ ـ الأصل.
ب ـ الفرع.
ج ـ الزائد.
د ـ التغيير.

ويعالج الاشتقاق من هذه القضايا في منظور الصرفيين الأولى والثانية. وتندرجان في ربط الأصل بالفرع.

ويرى السكاكي أن الاشتقاق هو أن تبتدىء، فيما يحتمل التنويع، من حيث انتهى الواضع، فترجع منها القهقرى في التجنيس إلى حيث ابتدأ منه[7]، كربطك المتباين بالبين، عبر التباين والمباينة، والبينونة... ولا يختلف هذا عن الفهم العام للاشتقاق، وهو ربط أصل بفرع.

لقد فصل ابن جني بين الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية[8]. وجعل الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية إذ هي كما يقول «وإن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها». فكلمة «ضرب» حسب ابن جني تنشطر إلى لفظ يفيد الحدث،

---

(7) مفتاح العلوم، ص: 6.
(8) الخصائص، ج 1، ص: 98.

وصيغة تفيد الأزمنة الثلاثة على ما ورد بالنسبة للمصادر. ونرى من خلال هذا أن الدلالة الصناعية تمثلها الصيغة التي ليست لفظاً، ولكنها مثال.

ويبدو هذا التصور سديداً في إطار النظرية التقليدية، ومنسجماً مع اعتبار النحاة أن الحركة ليست حَرْفاً، وأنها لا تلفظ بينما الحرف يلفظ. ويأتي تمام حسان فيعكر صفو هذا الوضوح. فيعتبر بدون حجة أن للعربية صيغاً[9] قارة، وأن هذه الصيغ متفرعة عن المباني التقسيمية الثلاثة، وهي عنده الاسم والصفة والفعل، بدون أن يبين كيف يقع ذلك، وأن هذه الصيغ محفوظة، محددة المعالم، وأن كل صيغة تحمل معنى وظيفياً خاصاً، بينما اللغة تفصح عن نقيض ذلك. لقد لاحظ ابن جني في **المنصف**[10] أن الاشتقاق أقعد في اللغة، أي في المعجم، من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق. ويكرر أيضاً هذا تمام حسان.

لا نريد بعرضنا لتصور الاشتقاق في إطار النظرية التقليدية أن نبين محاسن هذا التصور، ولا أن نعدد مساوئه، ولا أن نعتمده فنؤسس عليه الفصل بين الأصل والفرع، بل نتقدم به فقط كنمط من أنماط التحليل التي ساقها لنا الدرس اللغوي التقليدي. وكانت غايته الأولى هي تعليم اللغة، لا دراستها العلمية.

إن معرفة لغة تفترض من بين ما تفترض امتلاك معجم. ولا يقتصر هذا على تخزين الكلمات التي تروجها اللغة في الذاكرة، بل يتطلب أيضاً معرفة صياغة الكلمات وبنيتها وتأليفها. وهذه المعلومات هي التي تجعل المتكلم يميز بين الأصيل والدخيل، وبين المطرد والشاذ، وبين المتصرف والجامد، وبين المجرد والمزيد. مما يجعله يتصرف في الجذور، ويتنقل في الصيغ ويتعامل مع الزوائد، ويوظف كل هذا في إطار القيود التي تمليها عليه لغته في مستوى التأليف والصواتة والصرافة والنحو إلخ...

---

(9) **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص: 136.

(10) **المنصف**، ج ١، ص: 4 - 5.

وقد سبق في عمل آخر[11] أن قلنا إن الصيغة متعاقبة من الحركات، وأنها في سيرورة الاقتناء تثبت هي الأولى في ذهن المتعلم، وأنها أول ما يبدأ باستعماله الطفل الذي يقتني لغة أهله بكيفية طبيعية. فرغم فقر معجمه المفهومي، يصبح قادراً على أن يتصرف في الأفعال والأسماء والصفات ويتنقل في الصيغ، وكلما اقتنى جذراً جديداً، تصرف فيه بدون الحاجة إلى معلم يهديه. ثم إن هذه الصيغ هي التي تكون عنده القدرة على تمييز ما يرتبط بلغته، مما لا ينتمي إليها.

نعتبر، بناءً على هذا، أن التلقين يجب أن يعتمد البنية الصرفية التي ترسي في ذهن المتعلم جهاز الصيغ. فالصيغة، في نظرنا، هي أساس الاشتقاق، وهي كما سبق أن قلنا، ليست سوى متوالية من الحركات. وهذا يختلف عما جاء به النحو التقليدي الذي يدرج في الصيغة الاتفاق في المعنى وفي المادة الأصلية وفي هيئة التركيب، إذ الصيغة فيه تشير إلى مواقع حروف الجذر بالحروف الثلاثة الفاء والعين واللام، وتعكس طبيعة الحركات، وتتضمن حقيقة الزوائد.

ففي اللغة العربية، التي هي لغة جذور وصيغ، كلما التقى جذر بصيغة يتكون جذع، وكلما اندرج جذع في سياق تتكون كلمة.

نعتبر، بناء على هذا، أن الاشتقاق يأتي في مستوى الصيغ، وأن الصرف يقوم في مستوى الجذوع، وأن الإعراب يتحقق في مستوى الكلمة. وتمثل ترسيمة على صورة [س ح س ح س ح] جذعاً مجرداً صورياً يتكون من صيغة صورية ومن سواكن تشير إلى حروف الجذر الصوري. فإذا أفرغنا الجذع من السواكن حصلنا على الصيغة الحركية الصورية، وهي [-ح -ح -].

فالصيغة تطبع الجذر، وتجعل منه جذعاً ملفوظاً، وهكذا، تصبح الجذور اللغوية جذوعاً عندما تندرج في صيغة حقيقية. فإذا أخذنا جذراً حقيقياً مثل [ض ر ب] وصيغة واردة في اللغة العربية مثل [ـ ـُ ـ ـَ ـ] حصلنا على جذع هو [ض ـُ ر ـَ ب]. وعلى فعل ماض مبني «للمجهول»، عندما يلتحق به ضمير المفرد الغائب المذكر، هو [ض ـُ ر ـَ ب + ـَ].

(11) وقائع الندوة الدولية الأولى، ص: 49 وما بعدها.

تخضع الصيغ، كما تخضع الجذور، لمبدأ التجانس. ولا تقبل تعاقب ثلاث حركات متماثلة، كما لا تقبل الجذور على العموم ثلاثة سواكن متماثلة، ولا يتعاقب في الصيغة أكثر من ثلاث حركات قصيرة.

يعتبر بريم (1970) أن التضعيف لا يوجد إلا في مستوى الكلام. أما في مستوى البنية التحتية، فتقوم محل المثيل علة، وهذه العلة تكون في صورة همزة، ويكون المضعف بناء على هذا على الشكل الآتي:

(1) [س1 ء س3].

ويلاحظ بريم أن كلاًّ من الجذور الجوفاء والمضعفة في الاشتقاقات الصواتية تخضع لقاعدة قلب أي:

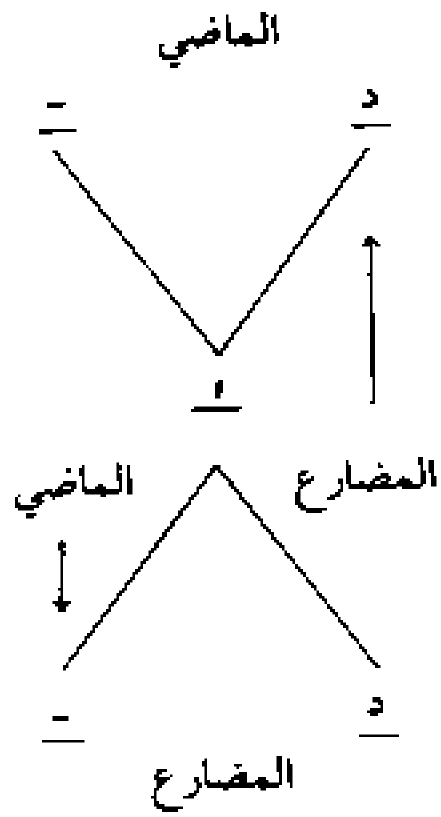
(2) س ح سـ ح ← Ø ح سـ سـ ح.

وقاعدة القلب هذه تنعش قاعدة قصر.

(3) حَ ← ح / — س {≠ / سـ}

تتميز الجذور السابقة بالاستقرار، ويمكن أن نشير إلى جذع الماضي الثلاثي بـ[سـ (ح) سـ ح سـ]، وإلى جذع المضارع بـ[سـ سـ ح سـ]، فالحركة الثانية هي الحركة القارة في الجذع، ونسميها حركة الجذع، وهي التي في المبني للمعلوم والمبني للمجهول يطرأ عليها التغيير. ففي المبني للمعلوم يلحقها التغيير حسب مبدأ انشطار الفتحة. فإذا كانت في الماضي فتحة، ففي المضارع، حسب النسق الذي نقيمه للغة العربية، تتحول إلى ضمة، أو كسرة. وسوف لا يختلف الأمر إذا انطلقنا من المضارع. وتمثل لنا الترسيمة التالية مسارات هذه التغييرات:

(4)



ويطبق بريم افتراضه على الأفعال، ويستعمل مبدأ القياس، إذ في تشقيقته لا تتماثل الهمزة إلا في الصورة التي تنتهي بحركة كما يتجلى ذلك من خلال التشقيقة الآتية:

(5)

	لاحقة تبدأ بحركة	لاحقة تبدأ بساكن
جذر:	/سـ$_1$ ء س /	
جذع:	سـ$_1$ ح ء ح سـ$_3$ + ح	سـ$_1$ ح ء ح سـ$_3$ + سـ
قلب:	سـ$_1$ ح ح ء س$_3$ + ح	
مماثلة:	سـ$_1$ ح ح سـ$_3$ س$_3$ + ح	
مد:	سـ$_1$ ح سـ$_3$ سـ$_3$ + ح	
قصر:	سـ$_1$ ح سـ$_3$ سـ$_3$ + ح	
	[سـ$_1$ ح سـ$_3$ سـ$_3$ + ح]	[سـ$_1$ ح ء ح سـ$_3$ + سـ]

ويظهر من التشقيقة أن التضعيف لا يوجد في مستوى التأليف إذ شروط بناء الصرفية تمنع ذلك، بل ينشأ بقواعد صواتية. ويقتضي هذا عدم وجود جذوع من

شكل [سـح ء ح سـ]، حيث تتحول هذه الجذوع إلى [سـ1 ح سـ3 ح سـ3]، أي إلى جذوع مضعفة.

عندما نرجع إلى الواقع اللغوي نجد أن هناك حالات تستجيب لفرضية بريم، يمتص فيها الجذع المضعف الجذر المهموز. نجد:

دج لا دأج

دح لا دأح

تك لا تأك

بث لا بأث

طب لا طأب

ونستفيد من تصفح ديوان الأدب[12] أن عدد الجذور المهموزة هو دون عدد باقي الجذور. ثم إن المعجم العربي يطلعنا على ظاهرة أخرى، وهي أن الهمزة تتناوب مع حروف حلقية أخرى منها العين والهاء. هذا بغض النظر عما يقع في الإدغام مثل «اتخذ». نجد في المعجم:

دأم ودعم دهم

دأب ودعب

جأف وجعف

ذاف ذأف وذعف وأذفّ إلخ.

وتشير كتب اللغة والقراءات إلى أن العنعنة ترد عند تميم وقيس عيلان. ويرد في كتب النحو والقراءات والتفسير أن هناك من العرب من يهمز ومن لا يهمز. نستخلص من كل هذا أن الهمز ظاهرة تطريزية، وأنها لا توجد في الجذور، بل تنشأ هي والألف بقواعد صواتية.

ونلاحظ أن التهميز والتضعيف يردان في الجذع الواحد، كما سبق في الأمثلة أعلاه. وتفصل الدراسات الحديثة بين الهمزة والعلل التي هي في واقع

---

(12) ديوان الأدب، الجزء الرابع، ص: 140 وما بعدها.

اللغة علتان: الواو والياء. فالهمزة حبسة حنجرية، والواو من الشفتين، والحجاب والياء من الحنك الأعلى. والهمزة صوت شديد، والياء والواو لينان. والهمزة لا مهموسة ولا مجهورة، حسب جونس، والياء والواو مجهوران. واعتبر الدرس التقليـدي الهمزة من بين حروف الزيادة، وعدها متساوية مع حروف سألتمونيها. وهي في الحقيقة تختلف عنها، فهي مآل كل الحروف قبل انعدام الصوت. ويقدم روجي لاس (1985) مثالاً من الإسبانية يتدرج تزمنياً من الفاء إلى الهمزة والمثال هو[13]: filius → hijo →:'ixo.

وذلك بناء على قولة دوران (Durand 1946): إن الحركات في كل اللغات الطبيعية لا يمكن أن ينطق بها إلا مسبوقة بهمزة. وهذه الهمزة، في اللغة العربية، إذا كانت تثبت في أول الكلام، وتسقط في درجه، تسمى همزة وصل، وإذا كانت لا تسقط، وترتقي إلى رتبة صوتية في الكلمة، تسمى همزة قطع. وتلتحق الهمزة بالكلمة لتحول حركة طويلة نشأت عن غياب علة إلى حركتين قصيرتين، أو إلى إغلاق مقطع منفتح كما يظهر ذلك في «ضألين» و«رأيت رَجُلأ»، وأما في «عالم» فهي «عَألَم»، تحول بقاعدة إضمار إلى «عَألم». وهي في مستوى من مستويات تشقيقها «عَوَلَم»، ثم «عالم» بقاعدة حذف علة، ثم مد. وهذا ما يستخلص من جمعها على «عوالم».

ينسجم هذا مع نظرة النحاة والعروضيين إلى الحركة الطويلة. فهي عندهم لا توجد في البنية التحتية، ولا في البنية السطحية. لهذا بالنسبة لهم يتماثل في الاعتبار كل من «في» و«لم» إذ كلاهما يقدران بسبب خفيف يشير إليه العروضيون بـ[ـ o]، ونشير إليه بإثبات الاستئناف أي بـ[ســ ح س].

وتساير نظرتهم هذه قاعدتهم عن قلب العلة التي تقول «إذا أتى حرف علة محركاً مسبوقاً بفتحة يقلب ألفاً. «فقَوَل» تصبح «قال»، أي [قـَ وـَ]، تتحول إلى [قـَ ا]، أي قَا، بحركة على القاف. وتختلف نظرية التوليديين عن هذا إذ

---

(13) روجي لاس، **الصواتة**، ص: 180 وما بعدها.

الأمر يصبح عندهم في مستوى السطح، مغايراً لأطروحة النحاة العرب. فالمدرسة التوليدية تتكلم عن حذف علة، لا عن قلب علة، وينتج عن هذا أن الحركة الطويلة توجد في إطار هذه النظرة، في مستوى الكلام، لا في المستوى التحتي.

لقد سبق أن بينا أن ليس هناك ما يقرب الهمزة من العلتين ولا يمكن أن نتكلم، كما أشرنا إلى ذلك في عمل سابق[14]، عن الإبدال إلا بين القطعات التي تتقاسم بعض الصفات. وقول برجستراسر «إن تبديل الياء والواو بالهمزة[15] يرتقي إلى السامية الأم، وأنه موجود في الأكادية والأرامية ليس بدليل، إذ دراسته التزمنية تتعلق بمستويات الكلام، ولا تتعرض إلى النسق. فهو يقابل لغة تاريخية بلغة تاريخية، ولا ينظر إلى مكونات النسق.

ويعتبر شاهين أن للهمزة وظيفتين:

أ ـ أنها تمكن من تلافي تتابع الحركات.

ب ـ أنها تحول نبر الطول إلى نبر الشدة.

واعتماداً على مجموعة من الأمثلة منها قراءة الكسائي[16]: «اشترؤا الضلالة بالهدى» و«رئات زوجي» و«الذئب يستنشيء ريح الغنم» يستنتج أن وظيفة الهمزة لا تزيد على أن تكون أصواتية.

لقد أوردنا فيما سبق الكلام عن نظرية الاشتقاق عند القدماء، وعن مشكل الأصل والفرع واختلاف النحاة من بصريين وكوفيين في معالجة قضاياه. وأشرنا إلى رأي ابن جني والمعجميين. وعرضنا الطريقة التي تناول بها القدماء هذا المشكل مستعملين مرة الاشتقاق والتصريف، ومرة موقع الزيادة، ومرة عنصر النظير. وعرجنا على رأي تمام حسان، وختمنا هذا الجزء من التحليل برأي ابن

---

(14) مدخل للصواتة التوليدية، ص: 95 وما بعدها.

(15) القراءات القرآنية، ص: 68.

(16) نفسه، ص: 128.

جني لنلمح إلى أن ما أتى به تمام حسان في شأن الاشتقاق يدخل في إطار النحو التقليدي، وفي بعض الأحيان يكدر صفوه. ثم انتقلنا إلى ما يحتاج إليه مقتني اللغة العربية من معلومات، وأن القوالب الحركية (وهو ما نسميه صيغة) هي التي تمكنه من أن يتصرف فيما يقتنيه من مفاهيم، وأن هذه البنيات الحركية يجب أن تعتمد في سيرورات التلقين. وبعد ذلك، قلنا إن الاشتقاق يأتي في مستوى الصيغ، ثم عرضنا نظرية بريم في مشكل التضعيف، وتكلمنا عن الهمز، ملاحظين أنه يتعاقب هو والتضعيف والحركة الطويلة، على بعض الجذور. واستخلصنا من ذلك أن الهمز ظاهرة تطريزية، وأن هناك فرقاً بين العلل والهمزة. وقلنا إن الهمزة تكون صوتاً تؤول إليه جميع الأصوات عند التلاشي، وأن هذا الصوت يرافق كل حركة في نطقها استئنافاً، أو انفراداً. وألمحنا إلى الحركة الطويلة عند النحاة والعروضيين والتوليديين.

إن الصيغ، كما سبق أن بينا في عمل سابق، لا تتركب في اللغة العربية إلا من حركات قصيرة، وأن كل ما ينتج في الكلمات من حركات طويلة وتضعيف وهمز تولده التشقيقات، وله اتصال بالجذر. ويمكن أن تصدر «فَاعِل» مثل عالِم وساحِل من «فوعل». وتوجد هذه الصورة وتعتبر من ملحق الثلاثي مثل «جوهر» و «جواهر»، أو من المنحوت مثل «حوقل»، إلخ.

وهذه الواو يمكن أن تحل محلها همزة كما في «أول» و«إكاف» و «أخذ» و «كساء»، أو حركة طويلة كما في «عالم» أو «قال»، إلخ.

لقد استخرج النحاة العرب الصيغ بطريقة الاستقراء، وأقاموا لها وظائف نحوية. وحصرها سيبويه في ثمان وثلاثمئة صيغة. ووصل عددها عند المتأخرين إلى عشر ومائتين وألف. ولا نعرف عن عددها اليوم الكثير. لكن الذي يجب أن ينبه عليه هو أنهم لم يتمكنوا من الفصل بين ما هو صيغة نسقية وما هو دخيل.

ونلفت النظر أيضاً إلى أن النحاة العرب القدامى والمحدثين لا يلتفتون إلى الحركة إلا عندما تتجانس أو تتماثل، وفي الغالب يعتبرونها دون السواكن ولا يخصصون لها باباً، بل يتناولونها بالدراسة في أبواب مختلفة. يقول الأستراباذي

عند الكلام عن التقاء الساكنين في شرح الشافية[17]: «وأما إذا كان أولهما حرف لين، فإنه يمكن التقاؤهما، لكن مع ثقل ما. وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض. وذلك أنك تأخذ أبعاضها، أعني الحركات، فتنظم بها بين الحروف. ولولاها لم تتسق. فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها، وهي ساكنة، قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها، حتى تصير ذات أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها. ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين».

ويعتبر الأستراباذي أن الحركة بعض حرف المد، وأنها تربط بين السواكن، وتمكن من التلفظ بها. وهذا يختلف عن رأيه في الصيغ، وعما جاء عند ابن جني في كلامه عن الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية[18].

وعندما ننظر إلى الجذوع نرى أنها تخضع لمبدأ سلامة المقطع، وتجاور العناصر الصوتية، وتعاقب الأسباب، والأوتاد. فالجذع الثلاثي في حالة الفصل يكون إما سبباً مديداً، أي بكتابة العروضيين[ـ ο ο] أو وتداً مجموعاً أي [ـ ـ ο].

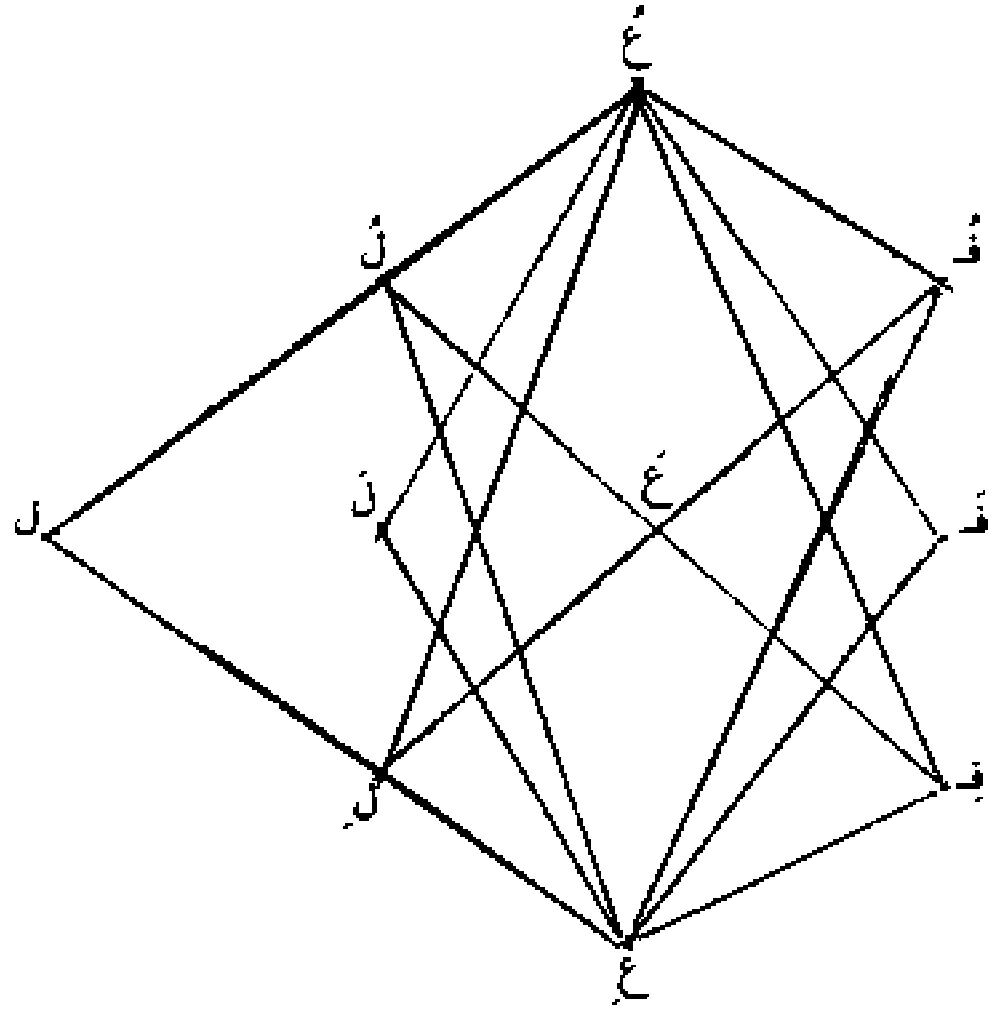
ولا يتعاقب سببان ثقيلان أو سبب ثقيل ووتد مجموع لأن اللغة العربية لا تقبل جذوعاً تضم أكثر من ثلاث حركات متعاقبة.

وبعد هذا الاعتبار، ننطلق من فرضيتنا التي تقوم على انشطار الفتحة إلى ضمة وكسرة. ونقيم، بناء على هذا الافتراض، ترسيمة الرباعي التي تأتي على الشكل التالي:

---

(17) شرح الشافية، ج 2، ص: 210.

(18) نفسه، ص: 211.



وتعطينا هذه الترسيمة سبعاً وعشرين صيغة هي :

فُعُلُل	فَعُلُل	فِعُلُل
فُعُلَل	فَعُلَل	فِعُلَل
فُعُلِل	فَعُلِل	فِعُلِل
فُعَلُل	فَعَلُل	فِعَلُل
فُعَلَل	فَعَلَل	فِعَلَل
فُعَلِل	فَعَلِل	فِعَلِل
فُعِلُل	فَعِلُل	فِعِلُل
فُعِلَل	فَعِلَل	فِعِلَل
فُعِلِل	فَعِلِل	فِعِلِل

وتخضعها لقاعدة الإضمار وصورتها هي:

ح ← ∅ / × ســح ســـ ســح ×

فتعطينا:

فُعْلُل	فَعْلُل	فِعْلُل
فُعْلَل	فَعْلَل	فِعْلَل
فُعْلِل	فَعْلِل	فِعْلِل

ونطبق عليها قاعدة التقطيع الوتدي وهي:

ح ← ∅ / × ســح ســح س ـــ ســح ×

فنحصل على:

فُعُلّ	فَعُلّ	فِعُلّ
فُعَلّ	فَعَلّ	فِعَلّ
فُعِلّ	فَعِلّ	فِعِلّ

ونلاحظ أولاً أن هذه الصيغ، خلافاً لما جاء في الثلاثي، لا ترتبط عند النحاة العرب بأي محتوى. فهم لا يمنحون الصيغ وظيفة تزيد على وظيفة الربط بين السواكن لتكوين الألفاظ. إنهم أخذوا صيغهم من الكلام، وضمت لائحتهم لفَعْلَل اسماً مثل «جعفر» وصفة مثل «سلهب». وفِعْلِل اسماً «زبرج» وصفة «خرمل». وفُعْلُل اسماً «برثن» وصفة «جرشع». وفِعْلَل اسما «درهم»، وصفة «هجرع». ونجد أيضاً: «هَجْرَع» و«فِعَلّ» اسما «صقعل» وصفة «سبطر». و«فُعَـلّ» «خبعث» و«دلمز»، ونفـاه البعض. و«فُعْلَل»، وفاقـاً للأخفش والكوفيين، اسما «جُخْدَب» وصفة «جُرْشَع». وقد احتجوا لوجوده بوجود «سؤدد». و«عوطط» و«عندب».

ولا يثبت عندهم فِعْلِل بحرمز وقد ثبت فَعْلُل بعرتن. أما الفيروزابادي في القاموس المحيط، فيوردها عَرْتَن[19] كجعفر، وعَرَتُن محركة. وتضم التاء،

(19) القاموس المحيط، ج 4، ص: 249.

ويقول فيها، والأصل عَرَنْتُن كقرنفل وكَجَحَنْفَل وتثلث التاء. والعرتون كزرجون شجر يدبغ به.

وفَعَلَل بِعَرَتَن.

وَفُعَلِل بِعُجَلِط.

وَفَعْلِل بِجَنْدِل.

وفرع البصريون فُعَلِل على فعاليل والفراء على فُعْلِيل. هذا ما جاء في جل المصادر عن الرباعي. وجاء من ذلك عند ابن السراج في «الأصول في النحو»[20]:

فَعْلَل وفِعْلِل وفِعْلَل وفُعْلُل.

ولم يتعرض لفُعْلَل الذي أثبته الأخفش، والكوفيون ونجد عنده أيضاً فِعَلّ.

ونرى من خلال هذا العرض أن الترسيمة تثبت كل ما استخرجوه من اللغة التاريخية بدون مبرر يمكنهم من التقصي أو التحقيق. ونلاحظ من خلال ما تولده الترسيمة أن هناك فرقاً عددياً بين ما أتوا به وما يملكه النسق في مستوى الرباعي من إمكانات.

إن الصيغ التي أتوا بها تندرج فيما يأتي به النسق بعد تطبيق قاعدة الإضمار التي تولد الصيغ المبتدئة بسبب خفيف وقاعدة التقطيع الوتدي التي تنتج الصيغ المبتدئة بوتد مجموع.

ولكن النسق يملك، كما قلنا، سبعاً وعشرين صيغة منها المرفوض بناء على قواعد التأليف، ومنها ما لم يتنبهوا إليه، وهو موظف في المزيد، ومنها ما يثبت ما استخرجوه من اللغة.

يبقى أن نطرح سؤالاً، وهو الهدف من كل ما جاء في عرضنا: هل في إطار توليد قوالب الرباعي يمكن أن نتكلم عن الصيغ بالمفهوم الذي ورد عند

---

(20) **الأصول في النحو**، ج 3، ص: 181.

القدامى وخاصة عند دراستهم للثلاثي؟ لا نظن، إن الإطار الذي نعمل فيه يجعلنا نميل إلى أن الصيغ سواء في المستوى الثلاثي أو الرباعي ليست إلا قوالب حركية تستوعب الجذور، وأنها تتكون من حركات قصيرة وتخضع لقواعد التأليف ولقواعد التقطيع، وأن ما يقع في الجذع الذي ينتج عن التقاء صيغة بجذر تفرزه قواعد صوت صرافيه، وأن هناك فرقاً بين الزيادات التي تقع في مستوى الجذور واللواصق التي تقع في مستوى الجذوع. وهذا يتطلب دراسة أخرى.

المراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1952.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف شرح التصريف**، للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1954.
- ابن دريد، **كتاب الاشتقاق**، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، 1854.
- ابن السراج، أبو بكر، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن عصفور الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.
- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الشافية**، مطبعة حجازي، القاهرة.
- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- تيمور، أحمد، **لهجات العرب**، المكتبة الثقافية، العدد 290، 1973.
- السغروشني، إدريس، «الصيغ»، **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب**، إعداد عبد القادر الفاسي وإدريس السغروشني ومحمد غاليم، عكاظ، الرباط، المغرب.
- السغروشني، إدريس، **مدخل للصواتة التوليدية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987.

- السكاكي ، **مفتاح العلوم**، القاهرة، 1348.
- شاهين، عبد الصبور، **القراءات القرآنية**، دار القلم، 1966.
- الفارابي ، أبو إبراهيم، **ديوان الأدب**، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، القاهرة، 1978.
- الفيروزآبادي ، **القاموس المحيط**، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

— Brame, M. 1970, **Arabic Phonology,** unpublished P.H.D. Dissertation, M.I.T.
- Durand, M. 1946, **Voyelles longues et voyelles brèves,** Paris.
- Lass, R. 1985, **Phonology,** Cambridge University Press.

عن البحث الدلالي العربي

د. محمد غاليم
كلية الآداب، المحمدية

لقد قطعت المباحث الدلالية في اللسانيات المعاصرة أشواطاً مهمة نحو توضيح عدد من القضايا الغامضة، ورسم حدودها بما يجعلها قابلة للمعالجة والدرس العلميين داخل أطر صورية دقيقة. فإذا كان لدراسة المعنى تاريخ طويل، فإن الإسهام الأصيل للمعالجات اللسانية الحديثة في الموضوع يتمثل في الربط بين الوصف الصوري والاهتمام بخصوصية اللغة الطبيعية. وهو أمر سمح بصياغة أهداف أخص وأوضح للبحث الدلالي. وقد ارتبط هذا التوجه خاصة بتطور النظرية التوليدية التحويلية للغات الطبيعية منذ الخمسينات من هذا القرن، وخاصة تطور الدراسات التركيبية داخلها. فقد سمح التقدم الهائل الذي حصل في مجال التركيب (ومجال الصواتة) برسم حدود أوضح للظواهر الدلالية في اللغات الطبيعية، وضبط المشاكل التي تطرحها هذه الظواهر على مستوى الوصف والتفسير في إطار صياغة أنحاء متكاملة للغات. وبموازاة مع ذلك، فإن من أسباب تزايد الاهتمام بالدلالة، الوعي بأن المزيد من التطور في مجال التركيب، يتطلب فهماً أكثر للدلالة، وبأن تقويم الفرضيات المتعلقة بالمكون التركيبي - في نحو يضم مكونين متمايزين إلى هذا الحد أو ذاك: مكوناً تركيبياً وآخر دلالياً - يقتضي بالضرورة بحثاً في منزلة هذا المكون داخل البنية العامة للنحو، ومن ثمة في طبيعة تفاعله مع المكونات الأخرى لهذا النحو، ومن بينها المكون الدلالي. فاتضح أن كثيراً من القضايا الدالة المتعلقة بالبنية التركيبية

يقتضي إذن توفر نظرية كافية للبنية الدلالية[1]. ومع تعدد النظريات الدلالية في صيغها القوية، أي باعتبارها أسئلة عن ماهية المعنى اتجه الاهتمام خاصة إلى روز هذه النظريات على مستوى صيغها الضعيفة، أي باعتبارها فرضيات حول العلاقات والخصائص الدلالية في اللغات الطبيعية أي حول الخصائص الدلالية للتعابير اللغوية، كالترادف، والشذوذ الدلالي، والالتباس الدلالي، والتعدد الدلالي، والاقتضاء، والتضمن... إلخ[2]، وحول العلاقة بين التمثيلات الدلالية للتعابير، والبنيات التركيبية التي تظهر فيها. وهكذا فإن السؤال حول ماهية المعنى، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية قواعد سلامة الدلالة: أي ما هي الأوليات الدلالية المعتمدة في تحديد بنية الكلمات وتحديد الخصائص المذكورة أعلاه؟ وما هي مبادىء تركيبها؟ كما أن السؤال الخاص بالعلاقة بين معنى التعابير وتركيبها، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية القواعد الرابطة بينهما، والتي سميت قواعد إسقاط أو قواعد توافق[3].

وإذا كان البحث الدلالي في لغات أخرى قد قطع أشواطاً مهمة، فإن المكتبة العربية ما تزال فقيرة إلى حد كبير في هذا الميدان. فالمنشورات العربية التي خصصت لقضايا دلالية، في القديم أو الحديث، قليلة جداً. وهي مع قلتها يتسم أغلبها بسمة واحدة أساسية، هي غياب التصور النظري والمنهجي الواضح. فما كتبه د. عبد القادر الفاسي الفهري منذ سنوات في تفسير فشل التجربة القصيرة للسانيات العربية، باعتباره راجعاً إلى غياب «أطر نظرية ومنهجية دقيقة»[4]، ما زال وارداً بشدة في مجال البحث الدلالي.

وما يصدق هنا على الأبحاث التي تطمح إلى تناول ظواهر دلالية في اللغة

---

(1) فودور (1977)، J.D. Fodor، 2.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري (1985)، ج 1، 198، وكاتز (1972)، Katz الذي يحدد من هذه الخصائص خمس عشرة خصيصة، 4 - 5.

(3) جاكندوف (1983)، Jackendoff، 8 - 9.

(4) عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، Fassi - Fehri A.، 28.

العربية، يصدق أيضاً على الأبحاث التي توخت التأريخ للبحث الدلالي عند قدماء اللغويين العرب. وقبل أن نتناول نماذج من المنشورات العربية في مجال البحث الدلالي الحديث، نريد أن نخصص فقرة للدلالة عند القدماء، الغرض منها إعطاء فكرة مختصرة عن الاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه البحث التاريخي في هذا المجال.

1 ـ بعض المقدمات الدلالية عند القدماء:

أغلب الدراسات العربية التي تناولت المباحث الدلالية عند القدماء اتسمت بسمتين رئيسيتين مترابطتين. فهي دراسات جزئية اهتمت بتناول المباحث الدلالية عند هذا الفريق أو ذاك من العلماء العرب المتقدمين، كتناول القضايا الدلالية عند الأصوليين أو عند المتكلمين أو البلاغيين أو النقاد... إلخ، دون الاهتمام بطبيعة التصورات الدلالية التي قد يشترك فيها هؤلاء جميعاً إلى هذا الحد أو ذاك. ومن ثمة انصب الاهتمام فيها على «المسائل» خاصة، دون «الأصول» التي بررت تناول تلك المسائل بعينها دون غيرها، وبكيفية مخصوصة دون كيفيات أخرى، إذ نجد في الغالب بياناً لأبواب «المسائل» الدلالية عند الأصوليين أو البيانيين مثلاً، دون اهتمام كاف بتبيان العلاقة بين هذه «المسائل» و «الأصول» (أو المقدمات الدلالية) التي يفترض أنها منطلق استنتاج «المسائل» وتحديدها بشكل دون آخر.

إننا لا نشك في قيمة الأبحاث الجزئية، ولا في جدوى تناول «المسائل»، ولكن الوصول إلى بلورة تصور شامل إلى حد عن تصورات القدماء عموماً للمعنى، يفرض أن تواكب هذه الأبحاث، أو تتبعها، أبحاث تهتم أساساً «بأصول» التصور الدلالي القديم في عموميته، ثم بربط هذه «الأصول» بما ولدته من نتائج على مستوى معالجة «المسائل» المختلفة. إن المشكل منهجي بالدرجة الأولى، ولذلك ستسير ملاحظاتنا المختصرة في هذا الاتجاه أساساً.

يصعب أن نفترض أن القدماء من مفسرين وأصوليين ولغويين... إلخ،

قد تعاملوا مع المسائل المرتبطة بدلالة الألفاظ في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية واللغة دون أن تكون لديهم مقدمات أو مسبقات أو تصورات حول قضايا وثيقة الارتباط بطبيعة الأمور التي تنعقد بها الدلالة، وبالعلاقة بين هذه الأمور. ولا يهم هنا أن تكون مثل هذه المقدمات واضحة مفصلة التحديد لدى أوائل المفسرين والأصوليين واللغويين ـ فهي لم تضبط بوضوح نسبي إلا لاحقاً ـ ولكن المهم أنها يمكن أن توجه ـ ضمنياً ـ إلى معالجة «مسائل» معينة بكيفية مخصوصة. إن تناول بعض الألفاظ، مثلاً، في نصوص القرآن الكريم من وجهة امتلاكها لمعنى معين وإمكان تغير هذا المعنى بتغير السياقات في ما سمي منذ مقاتل بن سليمان[5] «بالوجوه والنظائر»، أو من وجهة إمكان دلالتها على معنيين ضدين، أو من وجهة دلالتها على معنى تدل عليه ألفاظ غيرها. . .، لم يكن ليعرض بالصورة التي عرض بها، إلا بافتراض وجود تصور ـ مهما كان وضوحه أو غموضه ـ للعلاقة بين اللفظ والمعنى يمكن بموجبه أن تختلف الألفاظ لاختلاف المعاني، أو تتفق الألفاظ وتختلف المعاني، أو تختلف الألفاظ وتتفق المعاني. وهذا يحيل من ضمن ما يحيل إليه، إلى تصور للمناسبة بين الألفاظ والمعاني، تكون بموجبه الألفاظ دالة بالوضع على المعاني، لا على الأمور الخارجية، دلالة اختيارية قابلة للتغير. كما يحيل على عناصر مما استقر ـ عند المتأخرين خاصة ـ باعتباره أصنافاً للدلالة اللفظية، وهي المطابقة والتضمن والالتزام، وعلاقة هذه الأصناف بأنواع الدلالة: العقلية والطبيعية والوضعية. وما يصدق هنا، يصدق على باقي مسائل دلالة الألفاظ التي تناولتها المباحث المختلفة، الأصولية أو اللغوية أو البيانية أو المنطقية إلخ.

هناك إذن مجموعة من «الأصول» أو المقدمات، حددت معالجة القدماء «للمسائل» الدلالية ووجهتها، سنعرض منها باختصار ـ ودون اهتمام مفصل «بالمسائل» ـ إلى تصورهم للعناصر التي تنعقد بها الدلالة (تعريف الدلالة)، ثم أنواعها (عقلية وطبيعية ووضعية) ثم أصناف الدلالة الوضعية اللفظية خاصة

(5) توفي سنة 150 هـ.

(مطابقة وتضمن والتزام). مع الإشارة المختصرة أخيراً إلى علاقة هذه المقدمات بما سمحت به من بعض «المسائل».

1 - 1 ـ عن الدلالة وأنواعها:

هناك أكثر من تعريف للدلالة عند القدماء من المناطقة والفلاسفة خاصة، وكلها تعريفات تقترب من بعضها أو تتكامل. ونحتفظ منها بما كاد يستقر عليه المناطقة المتأخرون. فالدلالة المطلقة عندهم «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[6]. فالشيء الأول دال والشيء الآخر مدلول. وينبني على ذلك تقسيمهم لأنواع الدلالات إلى عقلية وطبيعية ووضعية، وذلك بحسب نوعية العلاقة بين الدال والمدلول، أو «منشأ الفهم». فإن كان المنشأ العقل، سميت الدلالة عقلية، وإن كان العادة والطبيعة، سميت طبيعية، وإن كان الوضع والجعل والاصطلاح، سميت وضعية[7].

هذا تعريف لمطلق الدلالة، ويبقى أن كل نوع من الثلاثة ينقسم إلى لفظي وغير لفظي. وإذا تركنا الدلالة غير اللفظية جانباً، فإن دلالة اللفظ الوضعية «هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه»[8]، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق. والدلالة العقلية «هي ما يقتضيها العقل، أي العقل يجد علاقة بين الدال والمَدلول بواسطة مقدمة يستقل في إثباتها العقل ولم يحتج إلى غيره من وضع أو طبع أو غيرهما. فينتقل العقل بتلك العلاقة من الدال إلى المدلول، فتحصل الدلالة»[9]، كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار

(6) خضر بن علي الرازي، شرح الغرة، 28.

(7) الغزالي، معيار العلم، 42.

(8) خضر بن علي الرازي، شرح الغرة، 29. وقد ميزوا داخل الألفاظ المندرجة كلها في الدلالة الوضعية اللفظية، أصنافاً بحسب طبيعة تركيبها. فميزوا بين الألفاظ الموضوعة لمعنى كلي والألفاظ الموضوعة لمعنى جزئي. وانظر عادل فاخوري (1985)، 16 - 22.

(9) الصفوي، شرح الغرة، 118. والدلالة العقلية «عامة في جميع الألفاظ لأن اللفظ عرض يستحيل أن يقوم بنفسه»، الشيخ بناني، شرح الشيخ بناني على السلم، 97.

على وجود اللافظ. ودلالة اللفظ الطبيعية «هي ما يقتضيها الطبع [. . .] أي يكون الطبع سبباً للدلالة من حيث أن الطبع يصدر عنه الدال عند ثبوت المدلول، فهو سبب لتحقق الدال، وتحققه في هذا الوقت موجب علاقة تقتضي تحقق الدلالة، لأنه إذا علم أن الطبع يصدر عنه ذلك في هذا الوقت فكلما علم الدال علم المدلول فالطبع سبب الدلالة [. . .] وذلك كدلالة لفظ «آخ» على وجع الصدر. فإن الطبع من عادته أن يصدر عنه عند وجع الصدر. وإذا علمت تلك العلاقة فكلما علم «آخ» علم وجع الصدر»[10]. إلا أن اهتمامهم انصب أساساً على دلالة اللفظ الوضعية على حساب الأقسام الأخرى، وذلك «لانضباط [هذا القسم] وعموم النفع به في العقليات والنقليات وغيرهما، وفي التعلم والتعليم بخلاف غير[ه]»[11].

وهناك سمتان تردان للتمييز بين هذه الأنواع الثلاثة هما سمتا الاختيار والتغير (أو التخلف). فالدلالة «إن كانت اختيارية فهي الوضعية، وإلا فإن أمكن تخلفها فهي الطبيعية، وإلا فهي العقلية»[12].

وقد ارتبط تناول الدلالة اللفظية عندهم باعتبار عناصر أربعة هي الكتابة واللفظ والصورة الذهنية والأمر الخارجي، «فالكتابة تدل على الألفاظ، وهي تدل على ما في الذهن، وهو يدل على ما في الخارج»[13]. إلا أن المعول عليه عندهم في الدلالة اللفظية يرتبط خاصة بالعلاقة بين اللفظ والصورة الذهنية.

وذلك لأن دور الكتابة إنما هو لإفادة الغائبين خاصة[14]. أما الأمر

(10) الصفوي شرح الغرة، 119.

(11) الشيخ بناني، شرح الشيخ بناني على السلم، 100.

(12) نفسه، 95 - 97.

(13) سيدي محمد بوعشرين، حاشية على شرح الشيخ بناني على السلم، 102. وانظر الغزالي، معيار العلم، 46 - 47.

(14) «فالقصد إلى إبقائها وإعلام الغائبين بها لتعم الفائدة وتتم العائدة، وضعوا أشكال الكتابة دالة على الألفاظ، فصار للشيء وجودات أربع، وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة». الشيخ بناني، 101.

الخارجي، وإن كان وارداً في الدلالة اللفظية، فإن علاقته باللفظ لا تتم إلا بواسطة الصورة الذهنية[15]. فتكون الدلالة اللفظية أساساً «أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه»[16]. فيكون ذلك مبنياً على أن الألفاظ موضوعة للمعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية.

1 - 2 - عن أصناف الدلالة:

رغم أن مطلق الدلالة الوضعية (لفظية وغير لفظية) تنقسم عندهم إلى دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام، فإنهم خصوا هذا التقسيم بالدلالة اللفظية «لأن الدلالة الوضعية غير اللفظية على الجزء أو على الخارج في مقام الإفادة غير مقصودة في العادة، لأنه لم تستعمل الإشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه»[17]. وعليه فدلالة المطابقة «هي دلالة اللفظ على تمام مسماه [. . .] سميت بالمطابقة لتطابق اللفظ لتمام مسماه وتوافقه إياه». ودلالة التضمن هي دلالة «اللفظ على جزء مسماه وما وضع له من حيث هو كذلك [. . .] وتسميتها بالتضمن لأنها الدلالة على الجزء الذي في ضمن الكل». وأما دلالة الالتزام، فهي أن يدل اللفظ «على الخارج من مسماه اللازم له»[18]. ويوضحُ ابن

(15) إذ «الألفاظ لها دلالات على ما في النفوس، وما في النفوس مثال لما في الأعيان»، الغزالي، 47 - 48. وانظر فاخوري (1985)، 9.

(16) ابن سينا، الشفاء، العبارة، 4.

(17) بوعشرين، 108.

(18) خضر بن علي الرازي، 29 و30. ومن أمثلة الأصناف الثلاثة، ما يورده ابن سينا: فدلالة المطابقة «مثل ما تدل لفظة «الإنسان» على الحيوان الناطق. أما دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة. ودلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق [. . .]، وذلك أن يدل أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي يدل عليه أولاً، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن أيضاً إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه»، منطق المشرقيين، 37. وانظر قطب الدين بن محمد الرازي، تحرير القواعد المنطقية، 29.

سينا العلاقة بين هذه الأصناف الثلاثة في أن دلالة المطابقة تشترك «ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء. وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى»[19] أي دلالة المطابقة.

ويعتبر هذا الحصر لدلالة اللفظ بالوضع في دلالته على الموضوع له (بالمطابقة) أو على جزئه (بالتضمن) أو على لازمه (بالالتزام)، حصراً عقلياً وليس استقرائياً، «لأنه بقي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل واللازم أو على الجزء واللازم»[20].

وقد اشترط المناطقة في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيّاً، أي «أن يكون المعنى كلما فهم من اللفظ فهم ذهناً لازمه، سواء لزمه في الذهن والخارج معاً [. . .] أو لزمه في الذهن فقط دون الخارج»[21]، وإلا لما سميت دلالة التزام. وهذا بخلاف البيانيين وجمهور الأصوليين الذين لم يشترطوا هذا الشرط، واعتبروا الدلالة التزامية حتى في حالة دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم له في الخارج دون الذهن، كدَلالة لفظ الغراب على السواد، والثلج على البياض، إذ «العقل يجوز كون الغراب أبيض والثلج أزرق مثلاً»[22].

كما أن هناك خلافاً آخر بين المناطقة والبيانيين، بصدد نسبة الدلالات الثلاث إلى الوضع. فالثلاث وضعية عند المناطقة، وهم يعتبرونها كذلك لأن للوضع فيها دخلاً من حيث هو «سبب في الأولى وسبب مسبب في الأخيرتين»[23]

(19) ابن سينا، منطق المشرقيين، 37 - 38.

(20) بوعشرين، 108.

(21) الشيخ بناني، 119 - 120.

(22) نفسه، 122. ويعلق بوعشرين معللاً هذا الخلاف بقوله: «ولكون البيانيين وجمهور الأصوليين لا يشترطون اللزوم الذهني كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وألفاظ الأئمة، ولو اشترط اللزوم الذهني يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن تكون مدلولاً التزامياً»، 121 - 122. وانظر فاخوري (1985)، 46 - 49.

(23) الشيخ بناني، 124 - 125.

بينما مقصدهم المعاني العقلية التي لا دخل فيها لغير العقل. أما البيانيون فاعتبروا دلالة التضمن ودلالة الالتزام دلالتين عقليتين[24]، لأن بحثهم عن المعاني التي لها صلة بالوضع. فوجه الخلاف أن المناطقة يبحثون عن المعاني العقلية الصرفة التي لا دخل للوضع فيها، فناسب أن يريدوا بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل، وأما البيانيون فإنما يبحثون عن المعاني من حيث إن للوضع فيها دخلاً كالمعاني المجازية، فناسب أن يريدوا بالعقلية ما لغير العقل فيه مدخل، فكل اصطلح على ما ناسبه[25].

1 - 3 ـ بين الأصول والمسائل:

انطلاقاً من مثل هذه الأصول عولجت مسائل دلالة الألفاظ، ضمن مجالات اهتمام العرب القدماء المختلفة.

فقد تم تناول مسائل الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشتركة والمتضادة والعامة والخاصة... المنبثة في تصانيف اللغويين والمفسرين والأصوليين[26]، على أساس دلالة اللفظ بالوضع على المعنى، في إطار دلالة المطابقة، وباعتبار أن المناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها وضعية اختيارية متغيرة، وليست «طبيعية حاملة للواضع على أن يضع» أو «ذاتية موجبة» كما ورد عن عباد بن سليمان

---

(24) يقول القزويني مثلاً: «ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له، أو على جزئه أو على خارج عنه، وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتين عقلية، وتقيد الأولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام»، بوعشرين، 125. وانظر السكاكي، مفتاح العلوم، 140 - 141.

(25) بوعشرين، 125. ويرى بعض الأصوليين كالآمدي وابن الحاجب أن دلالة التضمن وضعية كدلالة المطابقة، لدخول الجزء في الموضوع له، وأن دلالة الالتزام عقلية لخروج اللازم عنه، وانظر الشيخ بناني، 126.

(26) شكلت هذه القضايا أبواباً في كتب فقهاء اللغة، وشكل بعضها مواضيع لرسائل مستقلة أحياناً عند اللغويين، فضلاً عن أصحاب المعاجم، وتعرض لها المفسرون في تناولهم للمعاني المعجمية لألفاظ القرآن الكريم، والأصوليون في مقدماتهم وفي بعض الأبواب المرتبطة مباشرة بدلالة الألفاظ...

الصيمري[27]، وإلا لما صح القول أصلاً بظواهر كالاشتراك والتضاد، ولما صح تقسيمهم الثلاثي لعلاقة اللفظ بالمعنى.

أما الصور البيانية عند البيانيين، فقائمة أيضاً باعتبار هذه الأصول، وتحديداً باعتبار أصناف الدلالة الثلاثة المرتبطة بدورها بتقسيم الدلالة إلى وضعية وعقلية وطبيعية، واستغلال الأولى والثانية خاصة.

فقد وافقت الدلالة الحقيقية عندهم دلالة المطابقة (الوضعية). أما العلاقات الأخرى، علاقات الاستعارة والكناية «والمجاز المرسل»، فلا تخرج عن كونها منعقدة بطريق التضمن أو الالتزام في إطار الدلالة العقلية.

فإيراد المعنى الواحد «على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه»[28]. وعليه فالأصل في وضع اللفظ المطابقة لمعنى أصلي ثم يدل هذا المعنى على آخر بسبب علاقة ما. ولا تتحقق هذه الدلالة الثانية عندهم إلا في الدلالة العقلية حيث يتم انتقال الذهن من مدلول أول إلى مدلول ثان لمناسبة بين المدلولين، فيكون المجاز. وبهذا المعنى كان البيان عندهم بحثاً في تعلق مدلول أصلي بمدلول مجازي، أو في «اعتبار الملازمات بين المعاني»[29]، أو بحثاً في معنى المعنى[30].

---

(27) «ولا شك في كونها وضعية، وإلا لامتنع اختلاف دلالتها باختلاف الأوضاع»، فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، 87، أو «لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة»، السيوطي، المزهر، ج I، 47. ويورد السيوطي أيضاً بصدد نقاش حول الواضع، أهو ذات الألفاظ، أم الناس، أن «المحققين متوقفون في الكل إلا في مذهب عباد» وهو المذهب الأول، ج I، 16.

(28) السكاكي، 141.

(29) نفسه، ن.ص.

(30) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 203، وفخر الدين الرازي، 88. وانظر فاخوري (1985)، 52 - 57.

ويصدق نفس الأمر عند جمهور الأصوليين في هذا الباب، إلا من اعتبر منهم دلالة التضمن وضعية كالآمدي[31].

أما المناطقة، فقد كانت معالجاتهم لمسائل دلالة الألفاظ قائمة على نفس الأصول، بل كان تقسيمهم للدلالة إلى مطابقة وتضمن والتزام، من مقدمات القياس الضرورية عندهم، والتي يقوم بها المحمول والموضوع. فالنظر في القياس يلزم عنه «النظر فيما ينحل إليه القياس من المقدمات، ومن النظر في المقدمات النظر في المحمول والموضوع اللذين منهما تتألف المقدمات، ومن النظر في المحمول والموضوع النظر في الألفاظ والمعاني المفردة التي بها يتم المحمول والموضوع»[32].

2 ـ نماذج حديثة :

تتوزع النماذج الحديثة التي اتخذناها أمثلة للمنشورات العربية في مجال البحث الدلالي[33]، بين كتب تقديمية تعريفية تسعى إلى أن تكون مداخل تعرف ببعض جوانب الدلالة باعتبارها فرعاً في اللسانيات الحديثة، وضمن ذلك تتناول بعض الظواهر الدلالية في اللغة العربية ولكن بكيفية عارضة ودون اختيارات منهجية واضحة، ودراسات تتناول الدلالة عند القدماء وتريد التأريخ لها، وأخيراً دراسات، أكثر قلة وندرة، تطمح إلى معالجة جادة للظواهر الدلالية في اللغة العربية ضمن مشروع متكامل يروم بناء أوصاف نحوية جديدة للغة العربية بتمثل جاد وواع لمكتسبات اللسانيات المعاصرة في صورها الأكثر تطوراً ودقة، على سبيل تأصيل البحث اللساني العربي عموماً وتأسيس لسانيات عربية في مستوى العصر.

---

(31) واعتبر المناطقة المجاز موضوعاً بالنوع، لكون دلالة الالتزام وضعية عندهم كما سبق.

(32) الغزالي ، 42.

(33) بالإضافة إلى الأنواع الثلاثة التي اتخذناها نماذج، هناك بعض الترجمات العربية لبعض النصوص الدلالية من اللسانيات الحديثة مثل «دور الكلمة في اللغة» لأولمان بترجمة كمال بشر. وهناك دراسات أولية تهم بعض الظواهر الدلالية في اللغة العربية، تمت في إطار المجامع اللغوية أساساً، أو نشرت في بعض المجـلات.

ونقدم فيمايلي أهم جوانب المادة الدلالية التي توفرها هذه النماذج الثلاثة بالترتيب الوارد أعلاه.

2 - 1 ـ في المداخل الدلالية:

يبدو أن كتاب «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس الصادر في طبعته الأولى سنة 1958 بالقاهرة، يعتبر تاريخياً أول محاولة للتأليف العربي في هذا النوع من المداخل الدلالية الحديثة. ويتكون من مقدمة واثني عشر فصلاً. يثير المؤلف في المقدمة بعض المشاكل التي طرحتها دلالة الألفاظ من زوايا متعددة تهم الفلاسفة والمناطقة والرياضيين وعلماء النفس... إلخ، وخاصة اللغويين الذين يعالجون هذه القضايا في إطار علم الدلالة. ثم يشير إلى التطور الذي حصل في هذا الفرع الحديث النشأة من الدراسة اللغوية منذ بريال مروراً بإسهامات أمثال أوغدن ورتشاردز واهتمامات علماء من غير اللغويين فيهم علماء الطبيعة ورجال القانون ومهتمون بقضايا الإنسان والمجتمع بصفة عامة. كما يشير إلى علاقة دلالات الألفاظ بتجارب الناس وأفكارهم وما ينتج عن ذلك من اختلاف في المواقف إزاء الألفاظ ودلالاتها.

ثم نجد عرضاً لاختلاف الآراء والتصورات بصدد نشأة اللغة، وهل هي توقيف أم اصطلاح، وذلك عند العرب القدامى وبعض المحدثين من غير العرب (وخاصة جسبرسن) الذين عالجوا المسألة انطلاقاً من دراسة نمو اللغة عند الأطفال، ودراسة لغة الأمم البدائية، ودراسة التطور اللغوي عبر التاريخ.

وفي موضوع «الدلالة، أداتها، أنواعها، فهمها»، يعرض المؤلف أولاً للجدال الذي دار بين اللغويين قديماً وحديثاً حول تعريف الكلمة. ثم ينتقل إلى أنواع الدلالات التي يمكن أن تتضمنها العبارات، ويحصر مصادرها في الدلالة الصوتية المستمدة من طبيعة الأصوات ومن النبر والنغمة الكلامية، والدلالة الصرفية المستمدة من الصيغ وبنيتها، والدلالة النحوية المرتبطة بنظام الجملة وترتيبها الخاص، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية المستفادة من المفردات.

ثم يعرض لفهم اللغة والنطق بها وما يتطلبه ذلك من تداخل عمليات كثيرة عضوية ونفسية، يهتم بها عالم اللغة وعالم النفس على السواء، وما يرتبط بذلك من اختلاف بين المفكرين روحانيين وماديين، في معالجة الصلة بين الأصوات وما تثيره في الأذهان من دلالات.

وعن «الصلة بين اللفظ والدلالة» نجد عرضاً للاختلاف في معالجة هذه الصلة بين الطبيعيين والعرفيين في التراث اليوناني والتراث العربي، ولما نجده في هذا الأخير من اهتمام كثير من اللغويين العرب بالربط بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً، رغم أن معظمهم لا يأخذ بالرأي القائل بوجود صلة طبيعية أو ذاتية بين الألفاظ ومدلولاتها. وينتهي هذا الفصل بتتبع بعض جوانب النقاش الذي دار بين المحدثين في هذه المسألة.

ثم يثير المؤلف قضايا ترتبط ببعض جوانب علم النفس اللغوي، تهم الدلالات التي توحي بها الأصوات في الذهن. كما يورد بعض التجارب التي قيم بها لتوضيح ذلك وإثباته.

ويتناول المؤلف «اكتساب الدلالة ونموها» لدى الأطفال، وكيف يكتسبون دلالات الألفاظ تدريجياً، مع الصعوبات التي يصادفونها في البعض منها كالمشترك اللفظي والكلمات المتشابهة الأصوات. ثم يعرض بعض الأمثلة التي تبين الشبه بين موقف بعض الأمم البدائية من دلالة الألفاظ وموقف الأطفال، خاصة في المرحلة التي لا يكاد هؤلاء يميزون فيها بين الدلالات الكلية (العامة) والدلالات الخاصة للألفاظ.

وفي تناوله للدلالة لدى الكبار، يميز بين اللفظ باعتباره أصواتاً، والشيء باعتباره مرجعاً خارجياً، والصورة الذهنية باعتبارها تصوراً مرتبطاً بالكلمة في ذهن السامع. على أن الربط الحقيقي لا يكون إلا بين الشيء وصورته، الذهنية، أما اللفظ فدليل عليهما أو رمز لهما. ثم يقدم عدة أمثلة تبين اختلاف الأفراد في صورهم الذهنية للأشياء، باختلاف تجاربهم، وعدم وضوح تلك الصور،

وقصورها في غالب الأحيان. وكل ذلك يثبت «أن الدلالة أمر فردي لا تكاد تتحد فيه الأذهان، بل تتباين تبايناً كبيراً»[34].

وعلى الرغم من ذلك فإن المعجمي يحاول تحديد الدلالات بالاعتماد على ما هو مشترك بين جمهور الناس، وقد يلجأ في ذلك إلى الخبراء والعلماء لتحري بعد الدقة في تحديداته.

وفي تناوله «للمركز والهامش في الدلالة»، يحدد المؤلف الدلالة المركزية باعتبارها ذلك القدر المشترك من الدلالة الذي يصل بالناس إلى نوع من الفهم التقريبي يكتفون به في حياتهم العامة. وهي الدلالة التي يسجلها اللغوي في المعجم. أما الدلالة الهامشية فهي «تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم»[35].

ويقدم المؤلف عدة أمثلة توضح الفرق بين الدلالة المركزية والهامشية، وتبين دور الدلالة الهامشية في الصراعات السياسية والاجتماعية وأثرها في مجالات كالمجال القانوني ومجال النقد الأدبي القديم والحديث.

ويثبت المؤلف بالنسبة «لتطور الدلالة» أنها ظاهرة شائعة في كل اللغات. ويقدم عدة أمثلة من ألفاظ دارجة تطورت دلالاتها من أصول فصيحة. ثم يعرض لظاهرة الحقيقة والمجاز باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ. ويلخص بعض تعاريف العرب القدامى للحقيقة وللمجاز، واختلافهم بين منكر ومثبت لظاهرة المجاز. ويورد عدة ملاحظات بصدد معالجتهم منها اهتمامهم بالبحث عن «نقطة البدء في الدلالة» أو «الوضع الأصلي»، رغم عدم جدوى ذلك، ومنها إهمالهم البعد التاريخي واختلاف العصور في تحديد ما هو حقيقي وما هو مجازي، ومنها تجاهلهم «أثر [الدلالة] في الفرد حين يسمع اللفظ أو يقرأه، فهو وحده الذي يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز. ذلك لأن الحقيقة

(34) إبراهيم أنيس (1963)، 104.

(35) نفسه، 107.

لا تعدو أن تكون استعمالاً شائعاً مألوفاً للفظ من الألفاظ، وليس المجاز إلا انحرافاً عن ذلك المألوف الشائع، وشرطه أن يثير في ذهن السامع أو القارىء دهشة أو غرابة أو طرافة»[36]. ثم يورد بعض صور المجاز وتعامل الأفراد معها.

أما «عوامل التطور في الدلالة»، فيحصرها في عاملين أساسيين هما، أولاً الاستعمال، وأوضح عناصره: سوء الفهم (المرتبط بالقياس الخاطىء)، وبلى الألفاظ (حيث تتغير صورة اللفظ ويصادف أن يشبه لفظاً آخر في صورته فتختلط الدلالتان ويتولد المشترك اللفظي)، والابتذال (الذي يصيب بعض الألفاظ لأسباب سياسية أو اجتماعية). وثانياً الحاجة (المرتبطة بضرورة التجديد المقصود في التعبير بسبب الدافع الحضاري عموماً، فيكون اللجوء إلى المجاز أو إلى الألفاظ الأجنبية).

ويلخص المؤلف أعراض التطور الدلالي «في خمسة أعراض أساساً هي: تخصيص الدلالة (أو تطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص)، وتعميم الدلالة (أو التطور من الخصوص إلى العموم)، وانحطاط الدلالة (حيث تنهار القوة الدلالية للفظ فيصبح مألوفاً)، ورقي الدلالة (حين تتقوى دلالة بعض الألفاظ)، وأخيراً تغير مجال الاستعمال أو المجاز، وتنحصر مبرراته في: توضيح الدلالة (أو الانتقال من المجرد إلى المحسوس). ورقي الحياة العقلية (أو الانتقال من المحسوس إلى المجرد).

ويتحدث المؤلف عن جهود القدماء والمحدثين في مجال «الترجمة»، ويورد عناصر من مواقف العرب القدماء في ذلك. ومن صعوبات الترجمة التي يذكرها، اختلاف هندسة الجمل في اللغات، وجمال الألفاظ وموسيقاها، ثم «المشكلة الكبرى في الترجمة، وهي التي تتصل بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى»[37]. وهي المشكلة التي تزداد عسراً حينما يتعلق الأمر بترجمة

---

(36) نفسه، 128 - 129.

(37) نفسه، 172.

النصوص الأدبية، والنصوص الدينية المقدسة التي يقدم بشأنها المؤلف مثال الترجمة السبعينية للعهد القديم وما تبعها من ترجمات، ومثال الترجمات القرآنية إلى اللاتينية والفرنسية والإنجليزية. وهي الترجمات التي تعددت واختلفت في ألفاظها باختلاف تجارب المترجمين مع الألفاظ وما يحيط بها من ظلال المعاني والدلالات. وهو أمر أكدته بعض آراء القدماء في البلاغة القرآنية، وبينت صعوبة ترجمة النص القرآني لما تمتاز به لغته العربية من خصائص أسلوبية «لا تكاد تشبهها [فيها] لغة أخرى»[38].

وتحت عنوان «نصيب الألفاظ العربية من الدلالة»، يورد المؤلف كثيراً من المواضيع تهم جوانب من تاريخ العرب ولغتهم وأدبهم منذ «العصر الجاهلي». ويتعرض ضمن ذلك إلى قضايا تهم دلالة الألفاظ بصفة مباشرة، كالترادف وكثرته بالقياس إلى قلة المشترك اللفظي، الذي يجب أن ينظر إلى أمثلته على أساس العلاقة بين معاني اللفظ الواحد. فإذا كان المعنيان متباينين كنا بصدد مشترك لفظي «وإذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره»[39]. كما يعرض المؤلف لأشهر كتب الترادف والاشتراك عند القدماء، ويعلق على جملة منها.

ويختم المؤلف كتابه بفصل عن «كنوز الألفاظ العربية»، يعقده لإعطاء صورة تاريخية عن تطور المعاجم العربية القديمة منذ مساهمات اللغويين الأوائل، حتى كتاب «العين» وما تبعه من معاجم. ويوضح الطرق التي اتبعتها بعض هذه المعاجم في تبويب المادة وتصنيفها. كما يعلق على دلالة الألفاظ فيها، بإبداء ملاحظات وأمثلة بصدد بعض مواطن القصور فيها، كعدم تحريها الشرح الدقيق، وكاعتماد أصحابها بعضهم على بعض. وهو قصور يستنتج منه المؤلف حاجتنا إلى «معجم عربي حديث تقتبس ألفاظه من النصوص، وفيه

(38) نفسه، 184.

(39) نفسه، 213.

تراعى كل الدراسات الحديثة التي يلحظها الدارسون في المعاجم الأوروبية»[40].

وأخيراً، فإذا كان لكتاب المرحوم إبراهيم أنيس فضل الريادة التاريخية في مجال تأليف مداخل في «الدلالة الحديثة»، جعلت منه، منذ 1958، مرجعاً أساسياً لمن تناول من اللغويين العرب قضايا تمس دلالة الألفاظ بوجه من الوجوه، كما تشهد على ذلك مراجعهم، فإن هذا لا يمنع من الإقرار بأن مادة الكتاب تشكو من نقائص واضحة في تنظيمها ومضمونها، تقلل من فائدة الاسترشاد بها لدى الباحث العربي (المبتدىء خاصة) في مجالات الدرس الدلالي الحديث الدقيقة والشائكة. فهي باختصار شديد، مادة غير منسجمة ولا يضبطها ضابط منهجي دقيق، بالنظر إلى تعدد مجالاتها بين مباحث مختلفة ومتنوعة لا يبين المؤلف الرابط الواضح بينها، فهي تنتمي إلى تاريخ الأفكار اللغوية، واللغويات العامة، وأصول بعض نظريات المعنى، وجوانب من علم النفس واللغويات التطبيقية، واكتساب اللغة، وعلم اللغة التاريخي، وتاريخ الأدب واللغة، والصناعة القاموسية والمعجم، فضلاً عن بعض مشاكل الدلالة اللغوية (والمعجمية) المتداخلة بدلالات اجتماعية وسياسية... إلخ. ويبقى أن المأخذ الرئيسي يكمن في غياب تصور منهجي واضح في عرض المادة التي يمكن اعتبار الكثير منها متجاوزاً الآن في البحث اللساني، والتي تقدم في صورة «أفكار» بالمعنى المتداول، لا في شكل فرضيات واضحة الحدود لا تأخذ دلالتها النظرية والتجريبية إلا بوضعها في أطرها النظرية المتميزة.

أما «المدخل» الثاني فهو كتاب أحمد مختار عمر: «علم الدلالة»، الصادر سنة 1982 بالكويت. ويتكون الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب يضم كل باب منها فصلين على الأقل وستة فصول على الأكثر.

لا يوضح المؤلف في المقدمة المنهج المتبع في تصنيف الكتاب، ولا

---

(40) نفسه، 249.

يقدم مبررات انتقاء قضايا دلالية دون أخرى، وإنما يكتفي بإشارة عامة ودون تحديد كاف إلى أن التحليل الدلالي يغطي فرعين، فرع معاني المفردات أو المعانـي المعجمية، وهو موضوع تركيزه في الكتاب، وفرع معاني الجمل والعبارات أو المعاني النحوية.

وفي الباب الأول، «مدخل وتمهيد»، يتحدث المؤلف عن «التعريف بعلم الدلالة»، فيقدم «تعريفات» عامة دون ذكر مصادرها، منها أنه «ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى». أما موضوع هذا العلم فهو «أي شيء أو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز»، إلا أن علم الدلالة «يركز على اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان»، وهو لا يقف عند معاني المفردات وإنما يهتم أيضاً بالتركيب[41]. ثم يبين المؤلف تعالق الدلالة بفروع علم اللغة الأخرى بكيفية مبتسرة، ثم علاقتها بعلوم أخرى كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والفيزياء والفيسيولوجيا. . . وكل ذلك في جمل معدودة، في فقرة قصيرة أو فقرتين، لا نخرج منها بشيء واضح وكاف.

ونجد نفس النهج في «النظرة التاريخية» لتصورات المعنى، حيث يتحدث عن اليونانيين والهنود والعرب، في عبارات مختصرة عامة مثل: «وقد تكلم أرسطو مثلاً عن الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر». وذلك دون اهتمام كاف بالبحث عن الإشكالات الأساسية المركزية التي طرحها المعنى عند هؤلاء، وأصول معالجاتهم، وكيف تطورت هذه الإشكالات والأصول. وتصدق نفس الملاحظة بصدد عرضه لآراء المحدثين، وتطور علم الدلالة منذ أواسط القرن التاسع عشر، عبر مساهمات أمثال ماكس مولر وبريال وأدولف نورن وجوستاف شتيرن، ثم أوغدن وريتشاردز. ويشير إلى الوضع الذي شهدته دراسة المعنى في الولايات المتحدة، والنقاش الذي دار حول آراء بلومفيلد في هذا المجال، إلى حدود اتضاح الاهتمام بالدلالة مع نشوء النظرية التوليدية ثم يعود إلى أوروبا ليشير إلى مساهمات

(41) أحمد مختار عمر (1982)، 11 و12.

أولمان ولينز[42]، ويخصص نصف صفحة للإشارة إلى كتاب «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس.

ثم يورد قضايا مرتبطة «بالوحدة الدلالية»، لكنه لا يقدم بوضوح الإشكالات التي يثيرها هذا المفهوم، باعتباره مفهوماً نظرياً تترتب عنه نتائج تجريبية، وإنما يشير بكيفية مختصرة إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفه من خلال عبارات عامة لا تكاد تفيد شيئاً، مثل: «فمنهم من قال إنها: الوحدة الصغرى للمعنى، ومنهم من قال إنها: تجمع من الملامح التمييزية، ومنهم من قال إنها: أي امتداد من الكلام يعكس تبايناً دلالياً»[43] ليعتمد بعد ذلك على نيدا، دون ذكر أدنى مبرر لهذا الاختيار.

أما أنواع المعنى، فيحصر أهمها في خمسة: المعنى الأساسي (أو الأولي أو المركزي)، والمعنى الإضافي (أو العرضي أو الثانوي أو التضمني)، والمعنى الأسلوبي، والمعنى النفسي، والمعنى الإيحائي. ويكتفي، معتمداً ليتش، بالإشارة إلى صعوبة رسم الحدود بين هذه الأنواع، دون مناقشة أو توضيح أسباب ذلك.

ويتناول قياس المعنى لدى اللغويين وعلماء النفس، ويلخصه في أربعة أغراض: قياس المعنى الأساسي للكلمات المتضادة، وقياس التمايزات والاختلافات في المعاني النفسية الداخلية عند الأفراد، وهو المقياس الذي عرف باسم «التمايز السيمانتيكي»، وقياس ردود الأفعال الفيزيولوجية التي تعد استجابات لمثيرات لغوية معينة، وقياس معاني الأحداث (كالضحك والتكلم) والصفات (كالذكاء والطول) على معيار متدرج لتحديد ما يمكن أن يتلاءم معها في الجملة، وتمييز الجمل المقبولة من المرفوضة.

---

(42) يشير المؤلف بصدد كتاب لينز (1977) إلى أنه «امتاز بالعمق والدقة والتفصيل مع الإكثار من الأمثلة، والتعقيب على كل فكرة ببيان أوجه القصور أو التميز فيها»، 29. لكن المؤلف، وإن كان يعتمد أحياناً ترجمة بعض المواد الواردة عند لينز، فإنه لم يستفد منه من الناحية التنظيمية والمنهجية خاصة.

(43) نفسه، 31.

والباب الثاني مخصص «لمناهج دراسة المعنى»، حيث يعتبر أن هذه المناهج ركزت على المعنى المعجمي أو دراسة معنى الكلمة المفردة. ويكتفي رغم تعدد المناهج والنظريات الحديثة وتنوعها، بالتركيز على بعضها (النظرية الإشارية، والتصورية، والسلوكية، والسياقية، «ونظرية» الحقول الدلالية، والنظرية التحليلية) الذي يبدو له مهماً. لكنه لا يوضح مبررات هذا الانتقاء، ولا يفسر هذه الأهمية.

هكذا يتحدث عن النظرية الإشارية القائلة إن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها. ويكتفي بالاعتماد على بعض ما ورد عند أوغدن وريتشاردز من خلال مثلثهما المعروف. ورغم أن النظرية الإحالية («الإشارية» عند المؤلف) اتخذت، وما تزال، عدة صور لا يمكن التخلص من الإشكالات التي تطرحها، بسهولة، فإن المؤلف يتخلص منها بإيراد بعض «الاعتراضات» العامة المفصولة عن أصولها، بكيفية غير منظمة وغير موثقة. وكل ذلك في صيغة تعابير عامة كما أشرنا سابقاً، لا تليق بالأسلوب العلمي، مثل «ولذا اقترح بعضهم أن يقال. . .»، ومثل «إن [النظرية] لا تتضمن كلمات مثل «لا» «وإلى» و «لكن» وَ «أو». . .»[44]، يريد أن يقول إن النظرية لا ترصد المعاني الممكنة لهذه العناصر، ما دامت لا تحيل على شيء في العالم الخارجي. ثم يعرض للنظرية «التصورية»، كما يترجمها، بنفس الأسلوب العام المضطرب. فيعرفها بكونها تعتبر أن اللغة وسيلة لتوصيل الأفكار، رغم أن النظريات التصورية اليوم لا تقول، بالضرورة، بالتواصل وظيفة أساسية للغة. ثم لا نظفر بعد ذلك إلا بأشياء عامة مثل اقتضاء هذه النظرية ارتباط التعابير بأفكار، وتطابق هذه الأفكار لدى المتكلم والسامع. كما نعرف مأخذين عامين غير واضحين، يرتبط الأول بكون الأفكار تعد ملكاً خاصاً بالمتكلم لا يمكن نقلها إلى السامع، والثاني بوجود «أدوات وكلمات تجريدية» غير قابلة للتصور. وما قلناه بصدد عرض المؤلف الناقص للنظرية الإحالية يصلح بالنسبة لعرضه للنظرية التصورية، التي عرفت

(44) نفسه، 56.

منذ آراء لوك في القرن السابع عشر صيغاً متعددة كان يجب تلمس الخيوط الرابطة بينها، والمبادىء العامة التي قد تشترك فيها تلك الصيغ، كما تعرف هذه النظرية اليوم منذ نشوء النظرية التوليدية وإعادتها الاعتبار إلى التصور الذهني للظواهر اللغوية عامة، تطورات مختلفة ومهمة تمت بلورتها في أكثر من نموذج نحوي، وجعلت من قضايا مثل علاقة ما هو تصوري بما هو دلالي، وعلاقة الدلالة والتصورات عموماً بما هو تركيبي، قضايا أساسية في الدرس اللساني المعاصر. لكن المؤلف رغم ذلك، يجهز في سطر واحد على النظرية التصورية، ويعتبر أن رفضها «هو المنطلق لمعظم المناهج الحديثة التي ظهرت خلال هذا القرن»[45]، ويجعل من هذه المناهج التي قامت على «أنقاض» النظرية التصورية، المنهج السلوكي. في حين أننا نعلم أن صيغة متميزة بالفعل من صيغ النظرية التصورية وهي النظرية الذهنية المرتبطة بالتوليدية، هي التي قامت على انتقاد السلوكية، وليس العكس. وما يؤكد هذا الخلط لدى المؤلف، أنه يجعل، حسب منطق الباب الذي نحن بصدده، نظرية كاتز وبوسطل وفودور (1963) و(1964)، وهي نظرية ذهنية، من ضمن المناهج الحديثة التي قامت على رفض النظرية التصورية، دون أن يدرك العلاقة بين هذه الأخيرة ونظرية كاتز وبوسطل وفودور. وربما كان ذلك راجعاً ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ إلى أن المؤلف لا يحدد بدقة عن أية صيغة من صيغ النظرية التصورية يتحدث.

ثم يعرض للنظرية السلوكية، ولبعض الأسس التي تقوم عليها، باعتبارها نظرية ترى أن المعنى يتألف من ملامح الإثارة ورد الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في المنطوقات، وأن معنى الصيغة اللغوية هو «الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع»[46]. ويسوق بعد ذلك بعض الاعتراضات المتعلقة عموماً بمحدودية الاتجاه السلوكي في معالجة تنوع المعطيات اللغوية مفردات وجملاً. كما يورد اتجاهاً سلوكياً آخر هو اتجاه شارلز

---

(45) نفسه، 58.

(46) نفسه، 61.

موريس الذي أخرج من معنى الصيغة، الاستجابة أو رد الفعل، واكتفى بمجرد الميل أو الرغبة. ويشير إلى اعتراضات عليه تدور كذلك حول مجموعة من الأمثلة المضادة في المعطيات اللغوية. وذلك من خلال توضيحات عامة وغير كافية كالعادة.

ويتناول نظرية السياق عند فيرث وأتباعه ممن اعتبروا أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه. وما يترتب عن ذلك من تحليل لسياقات الكلمات والمواقف التي ترد فيها، حتى تحدد معانيها، ومن حصر لهذه السياقات في سياقات لغوية وعاطفية وموقفية وثقافية. ثم يشير إلى علاقة هذه النظرية بمجالات معرفية أخرى كالأنتروبولوجيا والفلسفة وعلم النفس، وأهميتها في مجال التحليل المعجمي، وبعض الاعتراضات عليها مثل غياب نظرية شاملة للتركيب عند رائدها فيرث، وغموض مصطلحي السياق والموقف عنده، وعدم قدرته على رصد الوحدات التي لا ينفع السياق في توضيح معناها. ويختم بالإشارة إلى فرع من فروع نظرية السياق، تم فيه التركيز على ما يترجمه المؤلف بالرصف collocations وهو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة. ومما ميز هذا الاتجاه اقتصاره على السياق اللغوي دون أنواع السياق الأخرى، واهتمامهُ ببيان الخصائص النحوية والصرفية، واستخدامها في تحديد سياقات الكلمة.

ثم يعرض لـ «نظرية الحقول الدلالية». وهو يستعمل مصطلح «نظرية» في هذا السياق، رغم تنبيه للهرير، يورده في الهامش 1 في الصفحة 79، يشير إلى أن هذا المصطلح لا يليق بالحقول الدلالية، وإنما الأمر يتعلق بمقاربة أو اتجاه. وبعد تعريف المؤلف للحقل الدلالي باعتباره «مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية»، يورد جملة من المبادىء التي تقوم عليها دراسة الحقول الدلالية، منها أن الوحدة المعجمية لا تكون عضواً في أكثر من حقل، وأنها تنتمي بالضرورة إلى حقل معين، وأنه لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، كما

لا تصح دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي. ثم يشير إلى توسيع مفهوم الحقل الدلالي ليشمل الكلمات المترادفة والمتضادة، والأوزان الاشتقاقية، وأجزاء الكلام، والحقول المركبية. وبعد ذلك ينتقل إلى بعض الاعتبارات التاريخية ليشير باختصار إلى بعض الأسماء التي لعبت دوراً رائداً في تطوير دراسات الحقول، مثل: بورزيك، وتريبيه، وماتوري. ثم يمثل لما خلقه مفهوم الحقل الدلالي من اهتمامات انصبت على صياغة معاجم كاملة للحقول الدلالية في بعض اللغات. لينتقل بعد ذلك إلى أنواع الحقول، ويورد تقسيم أولمان لها إلى ثلاثة أنواع: الحقول المحسوسة المتصلة (كنظام الألوان)، والحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة (كنظام العلاقات الأسرية)، والحقول التجريدية (كألفاظ الخصائص الفكرية). ويخصص المؤلف فقرة لمعاجم الموضوعات عند العرب القدماء، ليبين سبقهم في هذا المجال، رغم عيوب عابت أعمالهم منها عدم اتباع منهج معين في جمع الكلمات وتصنيف الموضوعات وتبويبها، وعدم الاهتمام ببيان العلاقات بين الكلمات في داخل الموضوع الواحد، وذكر أوجه الخلاف والشبه بينها... وهذا في حين امتازت المحاولات الأوروبية بإقامة المعاجم على أسس علمية منطقية في التصنيف، وتحديد العلاقات داخل الحقل المعجمي الواحد، وتعميم الدراسة وشمولها عدداً من اللغات في وقت واحد. ويختم المؤلف هذا الفصل بذكر بعض مزايا تحليل الحقول الدلالية، منها خاصة أنه يسمح بالكشف عن العلاقات بين الكلمات المنتمية إلى حقل معين، وهو ما لا يسمح به المعجم التقليدي، وبالكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل، كما يسمح بالكشف عن «العموميات» والأسس المشتركة في تصنيف مفردات اللغات، وفي نفس الوقت عن أوجه الخلاف بينها بهذا الخصوص.

ويعرض في حديثه عن النظرية التحليلية، لتحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة، وتحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة. ورغم أن المؤلف يعتبر هذا الفصل مكملاً للفصل السابق باعتبار النظرية التحليلية مكملة «لنظرية الحقول»، فإن العلاقة بين «النظريتين» تبقى غير

محددة بوضوح لديه، وإنما يكتفي بعبارة عامة كعادته، مثل: «وقد اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر امتداداً لنظرية الحقول، ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً. ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول دون التحليل العناصري والعكس»[47]. ويورد المؤلف بالنسبة لتحليل كلمات المشترك اللفظي، بعض مبادىء نظرية كاتز وفودور (1963) ـ فهو لا يتعدى هذا النموذج الأول إلى نماذج تلته أهم وأغنى ـ منها التمييز بين «المحدد النحوي» و«المحدد الدلالي» و«المميز»، ومنها الكيفية التي يعمل بها التمثيل في هذه النظرية على «إزالة الغموض». كما يورد مثال بولنجر في ربط المعاني المتعددة للكلمة على أساس بيان إمكانية اشتقاق الواحد منها من الآخر. وبالنسبة لتحليل المعنى إلى عناصر تكوينية يذكر المؤلف مجموعة من الخطوات الإجرائية لتحديد هذه العناصر، مثل استخلاص المعاني المتصلة، ثم تقرير الملامح المستخدمة في تحديد المحتويات التي تستعمل للتمييز، ثم تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدة، وأخيراً وضع هذه الملامح في شكل شجري. ويقدم المؤلف أمثلة لذلك منها مثال مأخوذ عن نيدا بمفردات القرابة. ويختم بالإشارة إلى ظواهر ومجالات يمكن فيها استخدام النظرية التحليلية كالمجاز والحقول الدلالية والاكتساب اللغوي والترادف والمشترك اللفظي.

وفي آخر فصل من هذا الباب، يشير المؤلف باختصار إلى مناهج أخرى في تحديد المعنى أو توضيحه، منها توضيح المعنى بذكر مرادفه أو أقرب لفظ إليه، وتوضيحه ببيان خصائص الشيء المعرف أو بوضع تعريف له، وتعريف الشيء بذكر أفراده...

في الباب الثالث، «تعدد المعنى ومشكلاته»، يشير في تمهيد قصير إلى أن ألفاظ اللغة من حيث دلالتها ثلاثة أنواع: متباين ومشترك لفظي ومترادف. ويعتبر، تبعاً لأولمان، أن المشترك اللفظي والترادف من باب تعدد المعنى. وذلك استناداً إلى أن المعنى علاقة بين اللفظ والصورة الذهنية، فإذا تعدد اللفظ

(47) نفسه، 121.

كنا بصدد الترادف، وإذا تعددت الصورة كنا بصدد المشترك اللفظي. لكن المؤلف لا يبرر كعادته لماذا اختار وجهة نظر أولمان دون غيره. ثم يتناول المشترك اللفظي. فيعرف ببعض تآليف العرب القدماء التي درست المشترك في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي، وفي اللغة العربية عموماً، وبإجماع هؤلاء اللغويين على وجود المشترك، وأن بعضهم إنما ضيق مفهومه كابن درستويه الذي أنكر مجموعة من الألفاظ عدت من المشترك واعتبرها من المجاز. أما الأصوليون فأكثرهم كذلك على إمكان وقوعه، وإن قال بعضهم باستحالة ذلك. ويستخلص المؤلف من أمثلة اللغويين العرب أنهم اعتبروا المشترك متحققاً في تأدية الكلمة أكثر من معنى بغض النظر عن طبيعة هذه المعاني وطبيعة العلاقة بينها. أما أسباب المشترك عندهم فإما أسباب داخلية تتمثل في تغييرات في النطق و في المعنى ـ، وإما أسباب خارجية ترتبط باختلاف البيئة. وينتقل المؤلف إلى المشترك اللفظي عند المحدثين، ليحصر أنواعه عندهم في أربعة أنواع: وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله عدة معان فرعية أو هامشية، تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في مواقف مختلفة، دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطور في جانب المعنى، وأخيراً وجود كلمتين يدل كل منها على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق. ويمثل لذلك باعتماد لغويين مثل نيدا وأولمان. ويذكر بعض الخلافات بين المحدثين بخصوص تصور التعدد الدلالي والمشترك اللفظي ومعايير الفصل بينهما، وبخصوص صعوبة الفصل بين «التغييرات في الاستعمال» والتعدد الدلالي. وبعد انتقاد بعض آراء إبراهيم أنيس في هذا الموضوع، ينتقل المؤلف، سيراً على عادة معيارية قديمة في تصور الظواهر اللغوية، إلى الحديث عن «إيجابيات» و«سلبيات» المشترك اللفظي، ليذكر من الأولى دوره في إكساب الكلمات مرونة وطواعية في التعبير، وفي التمكين من استغلال الغموض خاصة من خواص الأسلوب، وفي إكساب الألفاظ أدبية أكثر، وفي سد الفجوات المعجمية. أما السلبيات فمنها «التشويش» الذي يعوق التفاهم أو يلقي ظلالاً من الغموض على المعنى تؤدي إلى صراع بين المعاني وهي «حالة وبائية» يجب أن تواجه بإجراءات سريعة تضع حداً لهذا

الصراع» وهذا رغم أن المؤلف يذكر الغموض في «الإيجابيات» أعلاه. ويختم المؤلف بالعودة إلى المحدثين ليذكر أسباب المشترك عندهم في الاتساع المجازي والتطور الصوتي، إضافة إلى ما يورده عن إبراهيم أنيس في سوء فهم المعنى، والاقتراض من اللغات الأجنبية، وتطور معاني الكلمات على مستوى اللهجات.

وفي ما يخص الأضداد، يقوم المؤلف بما قام به في فصل المشترك. فيتحدث عن تآليف القدماء في الأضداد، وعن اختلافهم بين مثبتين ومنكرين، وعن اختلاف المثبتين في توسيع مفهوم الأضداد وتضييقه، علماً بأن المبالغين في التضييق معظمهم من المحدثين مثل إبراهيم أنيس. ويخصص فقرة مستقلة يورد فيها بعض ما أثبته القدماء خاصة في القرآن الكريم من الأضداد، ليقرر أن الدفاع عن ظاهرة الأضداد في اللغة العربية كان دفاعاً بالضرورة عما ورد منها في القرآن الكريم كذلك. ويختم الفصل بملخص لأهم ما ذكر من أسباب في نشوء الأضداد، ويعقد لذلك جدولاً يحصرها في أسباب خارجية (كاختلاف اللهجات) وداخلية (مرتبطة بالمعنى أو باللفظ أو بالصيغة) وتاريخية (كالرواسب القديمة).

ويورد بخصوص الترادف، موقف القدماء من العرب الذين اختلفوا بين مثبتين ومنكرين، وأن من المثبتين من وسع مفهوم الترادف ومنهم من قيده بشروط تحد من وقوعه. ويرى المؤلف نفس الخلاف عند المحدثين، وإن كانت معالجات الذين أثبتوه منهم أكثر تشعباً نظراً إلى ارتباط القضية بتعريف المعنى من جهة، وبنوع المعنى المقصود من جهة ثانية. ثم يورد تمييزات المحدثين بصدد أنواع من الترادف وأشباه الترادف، منها الترادف الكامل وشبه الترادف والتقارب الدلالي والاستلزام واستخدام التعبير المماثل والترجمة والتفسير. ويقدم مجموعة من تعاريف المحدثين للترادف، ليقرر أنهم متفقون على وجود كافة أنواعه، باستثناء الترادف الكامل الذي يختلفون فيه، لكن أغلبهم مع إنكاره، والقلة القليلة منهم إنما تسمح بوجوده إما مع تضييق شديد، أو مع شيء من التجوز، أو بشروط خاصة. وتبعاً لأغلب المحدثين يلخص المؤلف رأيه في وقوع الترادف، بشرط ألا يقصد به التطابق التام.

أما البـاب الـرابع والأخير، «من الدرس التاريخي والتقابلي»، فيتناول فيه «تغير المعنى». ويعد تمهيد في تطور علم الدلالة التاريخي بأوروبا واهتمامه بتغير المعنى وصور هذا التغير وأسبابه، يقصر المؤلف حديثه في هذا المجال على أسباب تغير المعنى وأشكال هذا التغير. فيحصر أهم الأسباب في ستة، لا تختلف جوهرياً عن «عوامل التطور» السابقة عند إبراهيم أنيس، وهي: ظهور الحاجة، والتطور الاجتماعي والثقافي، والمشاعر العاطفية والنفسية، والانحراف اللغوي، والانتقال المجازي، والابتداع. أما أشكال تغير المعنى فيلخصها في أربعة أشكال هي توسيع المعنى، وتضييقه، ونقله، والمبالغة.

ويختم المؤلف كتابه بفصل عن بعض «مشكلات الدلالة في الترجمة»، تنتج عن اختلاف اللغات في التصنيف والخلفيات الثقافية والاجتماعية. ومن أهم هذه المشكلات: اختلاف المجال الدلالي للفظين يبدوان مترادفين كما هو حاصل في مفردات الألوان، واختلاف التوزيع السياقي حين يختلف لفظان يبدوان مترادفين، في تطبيقات الاستعمال، والاختلاف في الاستخدامات المجازية من لغة إلى أخرى، واختلاف التصنيفات الجزئية بين اللغات كما يظهر مثلاً في حقول الحرارة والبرودة أو حقل الألوان، والاختلاف في طرق التلطف في التعبير، والاختلاف في الإيحاء والجرس الصوتي، واختلاف المألوفات الثقافية والاجتماعية.

بالإضافة إلى التعليقات الواردة ضمن تقديمنا لهذا الكتاب، نكتفي نظراً إلى ضيق المجال، ببعض الملاحظات المختصرة.

فرغم صدور الكتاب سنة (1982) فإنه يعتمد مراجع ومصادر (متجاوزة في الكثير منها) لا تتجاوز سنة (1977)، باستثناء مرجعين صدرا في (1979) و (1980)، وقاموس صدر في (1979). والكتاب تكثر فيه التعابير العامة مثل: «قال بعضهم...» وصيغ البناء للمجهول، والآراء والتعاريف غير الموثقة. وهو في معظمه عبارة عن عناوين كثيرة العدد، تختلط فيه معطيات حديثة بمعطيات قديمة في غير اتساق واضح. فرغم إشارة المؤلف في المقدمة إلى أن «القضايا

المطروحة في علم الدلالة ليست مما يمكن الإلمام به أو عرضه في كتاب واحد»[48]، فإنه لم يذخر جهداً في جمع عدد وفير من هذه القضايا حالت وفرتها، في غياب تصور منهجي واضح ومبرر، دون التفصيل الكافي الذي يضمن الجدوى من عرضها. فكثرت الجمل المبتسرة والعناوين العامة، واتخذ الكتاب شكلاً لا هو بالمدخل ولا هو بالقاموس ولا هو بالموسوعة الدلالية. بل حتى هذه الوفرة بقيت «وفرة هزيلة» بالنظر إلى خلو الكتاب من أي أثر لأهم النظريات والفرضيات المتداولة اليوم (في الدلالة الحديثة) كالنماذج المختلفة للنظرية النفسية والبيئية والنماذج الماصدقية وفرضية الأدوار الدلالية التي تعود بعض صيغها إلى سنة (1965).. إلخ. والمؤلف يسوق حديثه في أغلب الأحيان دون تأطير نظري، وكأن الأمور بديهية معطاة، تصاغ في شكل تقريرات عامة لا تحتاج إلى استدلال. كما لا نلحظ إدراكاً واضحاً لعلاقات الاختلاف والائتلاف بين النظريات والمناهج المعروضة، ولا نعرف بوضوح ما يترتب عن هذه المناهج والنظريات من نتائج على مستوى التحليل الدلالي للعلاقات والخصائص الدلالية في اللغات الطبيعية (ما طبيعة القواعد الدلالية؟ ما طبيعة المعجم؟... إلخ) ومثل هذا يجعل الانتفاع من الكتاب مدخلاً للدلالة الحديثة، صعباً وعسيراً، بالنظر إلى افتقاده خصائص المدخل الأساسية، وعلى رأسها عزل المفاهيم والفرضيات والإشكاليات الدالة في الدرس الدلالي الحديث، والإحاطة بدلالاتها النظرية وبما يترتب عنها من نتائج تجريبية على مستوى تحليل العلاقات والخصائص الدلالية، وعرض ذلك في شكل منظم ومتسق وواضح يسهل تتبع الأفكار المركزية، ويحفز على تعميق دراستها في مظانها الأصلية.

2 - 2 ـ في التأريخ للدلالة:

صدر كتاب عادل فاخوري: «علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة» ببيروت سنة 1985. ويتضمن مقدمة وسبعة فصول وخاتمة.

---

(48) نفسه، 6.

يشير المؤلف في المقدمة إلى التكوين الحديث لعلم السيمياء باعتباره مجال بحث مستقل. فهو وليد القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني منه، وإن كانت أصوله تعود إلى بداية الفلسفة. ثم يشير إلى أن الفكر العربي في هذا الإطار وضع، في مرحلته المتأخرة نظرية مستقلة وشاملة تعتبر أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة، وأنه تأثر في ذلك بالمدرستين اليونانيتين: المدرسة المشائية والمدرسة الميغارية ـ الرواقية، وأن تطور الدلالة عند العرب يعود خاصة إلى تزاوج رؤيتي المنطق والبيان.

وعن «تعريفات الدلالة»، وانطلاقاً من تعلق الدلالة عند القدماء باللفظة والأثر النفسي والأمر الخارجي، والعلاقات التي أقاموها بين هذه العناصر، يورد المؤلف مجموعة من التعريفات، استقر منها تعريف الدلالة باعتبارها «كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر».

وفي ما يخص، «أنواع الدلالات»، يوضح تقسيمهم الثلاثي للدلالة إلى عقلية وطبيعية ووضعية، وذلك بمقارنته بنظرية بيرس بناء على التشابه الذي يراه بين النظريتين. فالدلالة الوضعية تنعقد بأمور ثلاثة: اللفظ والمعنى الذي جعل بإزائه، والوضع. وتحت هذا النوع من الدلالات أدخل العرب كل الألفاظ، وميزوا داخلها أصنافاً ـ على أساس كمية الموضوع والموضوع له وكمية الجانب الملحوظ به كل منهما ـ عمل المؤلف على توضيحها بشيء من التفصيل.

والدلالة العقلية ترتبط عندهم بدلالة الأثر على المؤثر، فتنحصر بعلاقة العلية، وهو حصر ضيق مجالها ـ كما يقول المؤلف ـ بالنسبة لفرع العلامة المساوق لها عند بيرس أي الشاهد، ولا يجعلها ذات منفعة في علوم كالبيان والتفسير.

أما الدلالة الطبيعية، فتتصف عندهم بالالتباس الناتج عن المفاهيم الغيبية التي اتصفت بها عندهم كلمات: «طبيعية، طبع، طباع». ويشير المؤلف في هذا السياق إلى أن تقسيم أرسطو الثنائي للدلالة إلى وضعية وطبيعية، يجمل تحت هذه الأخيرة مفهوم كل من الدلالتين العقلية والطبيعية عند العرب. وأن

تقسيمهم الثلاثي ذاك مزيج مقتبس من تصنيف أرسطو وتصنيف الرواقيين معاً. وقد كانت هناك محاولات من بعض الشراح العرب لضبط مفهوم الطبيعة، يستخلص منها أن العلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الدلالة الطبيعية يمكن إرجاعها في مجال الاتصال الصوتي أو السيميائي عامة، إما إلى طبيعة المدلول أو إلى طبيعة الفرد مرسلاً كان أم متلقياً.

وفي مقارنة المؤلف بين أنواع الدلالة يشير من ضمن ما يشير إليه، إلى سمتي الاختيارية والتغير الواردتين عند بعض القدماء للفصل بين الأنواع الثلاثة. وفيما يخص النسب بين أنواع الدلالات الثلاثة يشير المؤلف إلى اختلافها من حيث المفهوم واجتماعها من حيث الماصدق. وذلك لأنها كالصفات المتباينة التي تعود إلى شيء واحد. فالنسب إنما تبحث بين أنواع الدلالة من حيث إنها مجموعات من العلامات. فتعتبر الدلالات من هذا المنظور الماصدقي واحدة إذا تساوت فيها الدالات وتساوت المدلولات، مع تباين العلاقات وضعية كانت أم عقلية أم طبيعية.

ويوضح المؤلف في تناوله «للتصور والتصديق»، علاقة تشابه يراها بين تقسيم بيرس للتعبير إلى ثلاثة عناصر، وما يراه مقابلاً لهذه العناصر عند العرب، وهو: المفردة والقول والحجة. ويعتبر أن ترجمته للعنصرين الأولين للتعبير عند بيرس، وهما: rhema و dicent بالتصور والتصديق، يقوم، من جملة ما يقوم عليه، على موازاتها على مستوى المعنى، للمفردة والقول إلى حد ما. ويرى في مقارنته بين بيرس والعرب، أن الأول يقسم العلامة إلى الفروع المذكورة بالإضافة إلى التعبير فقط، أي المدلول بشكل عام عند العرب، بينما هؤلاء يطبقون التفريع الثنائي من تصور وتصديق على كل من الدال والمدلول. وذلك لأنهم فسروا كلمة «علم» في تعريفهم للدلالة، بكونه «الإدراك المطلق الشامل للتصور والتصديق اليقيني وغيره».

ثم يفصل في «أصناف الدلالة الوضعية» بالنسبة إلى مستوى المفهوم ومستوى المرجع، وفقاً لرأي بعض المناطقة والبيانيين. فيتناول من حيث المفهوم

دلالة المطابقة باعتبارها دلالة اللفظ الكلي على مجموع المقومات الداخلة في حده، ودلالة التضمن باعتبارها دلالة اللفظ الكلي على بعض هذه المقومات لا كلها، ودلالة الالتزام باعتبارها دلالة لفظة ما على لازم مفهومها غير المقوم له. ثم يحدد من حيث المرجع الخارجي، الأصناف المذكورة على أساس أنها تقصد الأشياء، من جهة كونها مركبة من أجزاء تأتلف حسب هيئة ناجمة عن الترتيب التجاوري. وهذه الدلالة، وهي دلالة من حيث المجزوء، تختلف عن دلالة المفهوم السابقة وعن الدلالة الماصدقية. لأنها تتحقق ليس بالنسبة لكل فرد من أفراد الماصدق فحسب، أي لكل جزئي من جزئياته، بل بالنسبة لكل جزء من أجزاء الفرد أيضاً. ثم يتناول المؤلف المعاني المختلفة للالتزام والفروقات في استعماله عند المناطقة والبيانيين. ويختم بذكر النسب بين أصناف الدلالة، باعتبار أن بين كل واحدة من دلالتي التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة، عموماً وخصوصاً بإطلاق، وأن بين دلالة التضمن والالتزام عموماً وخصوصاً من وجه. وهذا رغم إمكان التباين في الآراء، الناتج عن الاختلاف في المفهوم المعطى للالتزام.

ويعرض المؤلف لتحقق الدلالات الثلاث في الصور البيانية. فالعلاقة الدلالية الواردة في الصورة البيانية تنعقد عند العرب بين مدلول العلامة، الذي يصبح بدوره دالاً، والمدلول الثاني. فعلم البيان يهتم بتعلق المدلول الأصلي بالمدلول المجازي. وبما أن مدلول الألفاظ عامة يقوم ـ كما سبق ـ على مجموعة من المقومات من حيث المفهوم، أو مجموعة من الأجزاء من حيث كونه أمراً خارجياً، كان لا بد لتعيين العلاقة بين المدلول الأصلي والمدلول المجازي أن ينطلق علم البيان من النسب القائمة بين أية مجموعتين من الصفات أو من الأجزاء. وحاصل هذه النسب كما يصل إلى ذلك المؤلف، أن اتحاد المدلول الأصلي مع المدلول الثاني المقصود، كما في المساواة، يعطي دلالة المطابقة («الدلالة الحقيقية»)، وأن أصناف الدلالة المرتبطة بالخصوص المطلق (كإطلاق العام على الخاص، أو الجزء على الكل) وبالعموم المطلق (كإطلاق الخاص على العام، أو الكل على الجزء)، إنما ترجع إما إلى دلالة التضمن أو إلى دلالة

الالتزام. أما نسبة العموم والخصوص من وجه، فتقع في الدلالة عند وجود تشابه بين المدلول الأول والمدلول الثاني، أي في الاستعارة، وتكون الدلالة عن طريق الالتزام. وهكذا تنعقد مع سائر النسب ـ باستثناء المساواة ـ ما يسمى بالدلالة المجازية.

والكناية أيضاً لا تخرج عن نفس النسب والعلاقات، وإن اختلفت في كون المدلول الأول الأصلي مقصوداً مع المدلول الثاني. فتكون الكناية مشتملة على دلالة المطابقة بالإضافة إلى دلالة الالتزام.

ويتناول بخصوص «تركيب أصناف الدلالة»، دور تحديد دلالة المركب من أكثر من لفظ، في تعيين نوع الصورة الناتجة عن عدة صور بيانية. وما دامت بنية المركب قد يكون لها في بعض الصور البيانية أحياناً تأثير في إحداث تغيير جذري في الدلالة، فإن الوصف الدقيق لهيئة المركب لازم لتعيين دلالته. فيوضح المؤلف الاحتمالات التي أوردها القدماء في تعيين مدلول المركب استناداً إلى مدلولات الأجزاء.

وبصدد «إرجاع أصناف الدلالة إلى الأنواع»، يناقش المؤلف العلاقة بين أصناف الدلالة وأنواعها، وذلك بإرجاع الأولى إلى الثانية. ويخلص من ذلك إلى أن القدماء يكتفون بإرجاع أصناف الدلالة الثلاثة إلى نوعين فقط هما الدلالة الوضعية والعقلية، مع إغفال الدلالة الطبيعية. ومرد ذلك في نظر المؤلف، إلى الالتباس الحاصل عندهم في الدلالة الطبيعية وقصرها على العلاقة بين التعابير البدنية والأحوال النفسية. ولذلك وجب توسيع مفهوم الدلالة الطبيعية لتستغرق الدلالة الأيقونية، فيتم إذاك إرجاع الأصناف إلى الأنواع.

وفي خاتمة كتابه ينوه المؤلف بالمساهمة التي قدمها القدماء من العرب بخصوص موضوعات علم الدلالة، وخاصة ما تعلق منها بما توصلوا إليه من تعميم مجال أبحاث الدلالة ـ انطلاقاً من مفاهيم أولية كانت محصورة في الدلالة اللفظية ـ على كل أصناف العلامة، وبما قاموا به من أبحاث تهم العلامات المركبة والدلالة المؤلفة من تسلسل عدة توابع دلالية.

إن قيمة هذا الكتاب تكمن بالدرجة الأولى في كونه محاولة لتناول أصول الدلالة عند العرب في إطارها الشامل. فهو من هذه الناحية يشكل تجاوزاً لكثير من الأبحاث الجزئية التي اهتمت أساساً بتنظيم «المسائل» دون اهتمام جدي بالأصول. ولذلك يمكن اعتباره خطوة أولى نحو تأريخ واع للتصورات الدلالية عند القدماء من العرب. ودون أن نقلل من هذه القيمة، يمكن أن نلاحظ أن أهمية الموضوعات المطروحة لم تتوافق فيما يبدو والطابع المختصر الذي طبع تناولها في الكتاب. وخاصة بالنسبة لبعض الأفكار التي يبدو أن المؤلف يبني عليها تصوره للدلالة عند القدماء، مثل علاقة تقسيم القدماء لأنواع الدلالة بتقسيمات أرسطو والرواقيين، فهو يسوق ذلك في شكل عبارات مختصرة لا تساعد على رسم صورة كافية وواضحة لتلك العلاقة. كما أن المؤلف، وقد ركز على المناطقة والبيانيين، لم يعمم نتائج بحثه على موضوعات الدلالة عند الأصوليين بشكل كاف، وعند «علماء المعاني» واللغويين من فقهاء لغة ومعجميين خاصة. ورغم إشارته في المقدمة إلى أن القدماء استطاعوا أن يتوصلوا «إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة، يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة»[49]، فإننا لا نجد تحديداً للمقصود بمصطلح «نظرية»، ولا نجد رسماً واضحاً كافياً لما يعتبره المؤلف ضمنياً، كذلك، أي لنسق من المفاهيم والتأملات تستنتج منه تحاليل معينة.

ومن جهة أخرى لا نجد تحديداً للمقصود «بعلم السيمياء» في علاقته «بعلم الدلالة» هل هما علم واحد، أم علمان مختلفان، وما العلاقة بينهما؟ فالمؤلف يزاوج في حديثه بين «العلمين» ـ كما يظهر بدءاً من عنوان الكتاب ـ دون أي توضيح. والكتاب لا يسلم فيما يبدو من بعض السمات التي تميز أغلب الدراسات التي تناولت التراث، وعلى رأسها سمة عدم مراعاة البعد التاريخي في إقامة مقارنات أو موافقات وهمية بين مفاهيم القدماء وبعض المفاهيم الحديثة. فالكتاب ـ باعتباره «دراسة مقارنة» ـ مليء بمثل هذه الموافقات التي لا تراعي

(49) عادل فاخوري (1985)، 5.

خصوصية الأنساق المفاهيمية موضوع المقارنة. وهكذا نجد أن الدلالة الوضعية والطبيعية عند العرب، موافقتين للدلالة الرمزية والأيقونية عند بيرس، على التوالي، (ص 8)، وأن قولهم بوضع الألفاظ للدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية، موقف مشابه لاتجاه دوسوسير، (ص 9)، وأن تقسيمهم الدلالة إلى عقلية وطبيعية ووضعية «يشبه ولا شك» تقسيم بيرس للعلامة إلى شاهد وأيقونة ورمز (ص 13)، وأن هناك «تطابقاً أحياناً في المفاهيم بين بيرس والعرب، مع الاختلاف في التصنيف» (ص 31)، أو أن الأقسام التي وضعها القدماء «قريبة جداً من فروع العلامة المأخوذ بها منذ بيرس» (ص 70).

وتتخلل مثل هذه الموافقات، مقارنات تسعى إلى تبيان قصور تحاليل القدماء بالنظر إلى تحاليل بيرس، ومن ثمة العمل على تدارك هذا القصور[50]. وذلك مثل الحكم بضيق مجال الدلالة العقلية عندهم بالمقارنة مع «فرع العلامة المساوق لها عند بيرس، أي الشاهد» (ص 23)، ومثل الدعوة إلى توسيع مفهوم الدلالة الطبيعية لتستغرق الدلالة الأيقونية، عند بيرس (ص 69).

3-2 ـ **نحو دلالة كافية:**

إذا كانت دراسات الظواهر التي تمت في إطار المجامع اللغوية العربية، أو نشرت فصولاً في بعض الكتب التقديمية، غير ذات منهج واضح، أو متجاوزة أو مفصولة عن أية نظرية نحوية شاملة، فإن تناول د. عبد القادر الفاسي الفهري لبعض القضايا والظواهر الدلالية يمثل جزءاً من نظرية نحوية شاملة، بل من مشروع متكامل للسانيات العربية[51]. ونقدم فيما يلي للفصل الثامن المخصص للقضايا الدلالية، بعنوان: «تعريب اللغة وتعريب الثقافة، نحو نظرية دلالية

(50) انظر نقداً مفصلاً لمثل هذه المزالق المنهجية في عبد القادر الفاسي الفهري (1985)، ج 1، 59 - 61.

(51) سطر عبد القادر الفاسي الفهري هذا المشروع في الجزء الأول من كتاب «اللسانيات واللغة والعربية» (1985)، 34. وعمل على تحقيق أجزاء أساسية منه في الكتاب المذكور، وفي كتاب «المعجم العربي» (1986) بالإضافة إلى عدة مقالات ومحاضرات، وما نشره المؤلف بلغة أجنبية.

كافية»، من كتاب «اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية» (في جزأين)، الصادر بالبيضاء سنة 1985، في طبعته الأولى.

يتناول المؤلف القضايا الدلالية في هذا الفصل في علاقتها بمشكل التعريب في جانبه اللغوي المرتبط بإعداد اللغة وإصلاحها على أساس اعتبار الإمكانات التي يوفرها نسق اللغة العربية للتطويع. ولدحض تصورات كثير من الهيآت التعريبية في تطويع اللغة العربية وتنمية قدرتها التعبيرية، ووضع المصطلح العربي، يتناول المؤلف ـ ضمن ما يتناوله ـ إشكالية العلاقة بين اللغة والمعلومات (والثقافات) في إطار نظريتين دلالـتيـن واقعيتين: النظرية النفسية، والنظَرية البيئية. وهما نظريتان تقودان إلى رفض المبادىء القائمة عند الهيآت التعريبية، وتضبطان تصور الدور الذي يخول للمعنى اللغوي، واللغة بصفة عامة، في التعبير عن المعلومات. وقبل توضيح ذلك، ينتقد المؤلف تصور الهيآت التعريبية للتعريب، ويبين فساده من خلال فساد المبادىء التي طرح في إطارها المشكل. ومن ضمن المسلمات الضمنية أو الصريحة التي تنبني عليها تلك المبادىء، وجود علاقة مباشرة بين المعلومات والأداة المعبرة عنها (أي اللغة). ويلزم عن ذلك أن التعبير عن المعلومات الداخلة يتم مباشرة عبر الترجمة (أو عبر القاموس المتعدد اللغات) وبخلاف هذا يبين المؤلف أن الحركية التعبيرية المرتبطة بالضبط الذاتي الذي يقع داخل المعجم الأحادي اللغة، عبارة عن تعامل بين اللغة باعتبارها أداة معبرة، ومستجد الثقافة والحضارة ومطلق المعلومات الواردة. وليس التعامل أساساً بين أداة معبرة (اللغة الأجنبية) وأداة غير معبرة (اللغة العربية) ومن ثمة لا يكون مشكل التعريب مشكل ترجمة بالأساس، وإن كانت للترجمة أهميتها على عدة مستويات. إن التعامل مع الحضارات الأخرى (ثقافات أو معلومات) لا يعني حتماً التعامل مع لغات هذه الحضارات لأن «اللغة ليست هي الثقافة أو الحضارة. هناك فجوة. واللغة تعكس الثقافة أو المعلومات بطريقة غير مباشرة...»[52]. ومن ثمة كان تأثير المصطلح

(52) عبد القادر الفاسي الفهري (1985)، ج 2، 194.

المتعدد (أو القاموس المتعدد)، وهو قاموس داخل أساساً، تأثيراً غير مباشر على القاموس المدخول، وبالتالي على المعجم المدخول.

وللدفاع عن مثل هذا التصور وتوضيحه تبرز الحاجة إلى نظرية دلالية للمعجم، ونظرية للعلائق بين الدلالة اللغوية والدلالة غير اللغوية. وفي هذا الإطار يورد المؤلف بعض العناصر الأساسية لنظريتين دلاليتين واقعيتين: النظرية النفسية، وفي إطارها يوضح المؤلف، خاصة، بعض الملامح الرئيسية لتصور المعجم في جوانبه الدلالية أساساً، والنظرية البيئية التي تخصص الدلالة الخارجية للغة، وانصهار المعلومات اللغوية ضمن التيار المعلوماتي، وبذلك تخصص الفجوة الموجودة بين اللغة والمعلومات. وكلها قضايا توضح الإطار النظري والمنهجي الذي يجب أن توضح فيه مشاكل التعريب ووضع المصطلح وذلك خارج مبادىء الهيآت التعريبية وما تتضمنه من مسلمات غير قائمة.

يوضح المؤلف في إطار النظرية النفسية مسألتين أساسيتين هما: التعالق الحاصل بين البنية الدلالية والبنية التصورية، وبنية المعجم.

بالنسبة للمسألة الأولى، وانطلاقاً من توضيح الخطوط العريضة للموقف التمثيلي الذي دافعت عنه بعض النماذج التوليدية الأولى، يخلص المؤلف إلى أن البنية الدلالية ليست فقط بنية مشتقة من البنية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط، كما اعتبرت ذلك هذه النماذج، ولكنها بنية مستقلة خاضعة لقيود سلامة خاصة بها. وبذلك يتعين على النظرية الدلالية في هذا الإطار، أن توضح المعلومات التي تحملها اللغة، وتحدد الذوات والفروق التي تربط باللغة الطبيعية وتظهر في بناها الدلالية. وفي هذا السياق يبين المؤلف وجود تعالق بين المعلومات التي تحملها اللغة (أي البنية الدلالية اللغوية) والطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة (أي المعرفة التصورية غير اللغوية). ويجد هذا التعالق تحققه في مستوى تمثيلي واحد هو مستوى البنية التصورية الذي يظهر فيه انسجام وتكامل بين كل المعلومات، ما حمل منها عن طريق اللغة وما حمل بواسطة أنساق إدراكية أخرى كالبصر مثلاً. ومما يثبت هذا التعالق، أن تخصيص العلائق

الدلالية اللغوية كالاقتضاء والترادف وتعدد المعاني والشذوذ الدلالي. . . إلخ، يضطرنا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لغوية، وأن الآليات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية تزودنا بتحليل يكاد يكون مباشراً للعلائق المذكورة. فتكون النظرية الدلالية نتيجة لهذا التصور، جزءاً فقط من النظرية العامة للبنية التصورية.

أما بالنسبة لتصور المعجم، فيتناول المؤلف قضايا جوهرية تتصل به، كرصد الاطرادات بين المداخل، وبنية الحقول الدلالية، وتعدد المعاني، والمجاز، ودلالة الصرف. . . فيتعرض لمفهوم المعجم الذهني باعتباره تخصيصاً للتنظيم التصوري الذي يتعلمهُ الإنسان عندما يتعلم المفردات. وبما أن المعجم ذاكرة منظمة، فإن تجميع المعلومات اللغوية الضرورية العالقة بالمفردات، وحصرها ورصدها، لا يكفي، بل على النظرية الدلالية أن ترصد العلائق والاطرادات والتعميمات التي تربط بين المداخل في المعجم. وعلاوة على ذلك يجب تحديد مقاييس للمفاضلة بين معاجم متكافئة على مستوى الكفاية الوصفية، لنصل إلى بعد تفسيري يرتكز إلى سهولة الاكتساب والفهم والإنتاج، فيكون المعجم الأفضل هو الذي يتضمن أقل قدر من المعلومات لأنه يتطلب وقتاً أقل للتعلم وجهداً أقل. وفي هذا السياق يناقش المؤلف بعض النظريات المعجمية التي اقترحت الربط بين المداخل المعجمية عن طريق إقامة علاقات اشتقاقية بينها بواسطة القواعد التحويلية أو بواسطة قواعد الحشو. ويخلص إلى كفاية نظرية المداخل التامة التي تفترض أن لمفردتين مثل: (ضَرَبَ) و (ضارِب)، مدخلين تامين، وأن قاعدة الحشو لا تلعب أي دور في الاشتقاق، بل في قياس المعلومة في المعجم، «إذ تعتبر حشواً تلك المعلومات المتنبأ بها في مدخل معجمي بالنظر إلى مدخل معجمي آخر متصل به، ولا تعتبر كل المعلومات مستقلة»[53]. وبذلك تلعب قواعد الحشو دوراً أولاً في تنظيم الذاكرة المعجمية ورصداً للعلائق الدلالة والصرفية بين المفردات، وتسهيل تعلمها.

(53) نفسه، 202.

وبذلك أيضاً تطرح على واضع المصطلح، أحادياً كان أم متعدداً، معرفة هذا النوع من القواعد لاستغلاله في إبداعاته المصطلحية. وفيما يخص القضايا المرتبطة بالحقول الدلالية التي تنتظم فيها اللغات، يميز المؤلف داخل الحقل الدلالي بين حقل تصوري وحقل معجمي، على أساس أن مدلول أية كلمة إنما يرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي، لتمثيل الحقل الدلالي الذي يقوم على كلمات تشترك في عناصر تصورية معينة. كما يفرق المؤلف بين مفاهيم مركزية بالنسبة للحقول الدلالية مثل اللون والقرابة والحركة. . .، ومفاهيم تزودنا بالبنيـة الداخلية لهذه الحقول، كالفضاء والزمن والكم. . . فمفاهيم مثل هذه، هي التي تزودنا بالنسق التصنيفي الضروري الذي يربط الأحداث والذوات في طبقات من نفس النوع، ويجعل التفكير ممكناً. وفي هذا السياق يفند المؤلف الفهم الشائع للنسبية اللغوية القائل بتأثير اللغة في العمليات الفكرية الأساسية لمتكلميها، وفرضها عليهم طريقة خاصة للتفكير في العالم. ويبين أن النسبية اللغوية إنما تعني أن لغة ما تمكن من استحضار بعض طبقات الأحداث أو الذوات بصفة أسهل من لغة أخرى. ويوضح المؤلف أن ما يتصل بهذا من قضايا إعادة تنظيم التعبير باللغة يتطلب التفريق بين عدة أشياء: بين ما هو كلي وما هو خاص أوبرامتري من جهة، وبين ما هو مفهومي (متصل بالحقل التصوري) وما هو تعبيري (لا يمس إلا الحقل المعجمي)، كما يتطلب نتيجة ذلك، البحث الجاد في ميدان الحقول، وفهماً سليماً لمـا سمي بسد الثغرات في اللغة، والذي غالباً ما يكون سداً للثغرات في الثقافة. فهذه العملية المرتبطة بإعادة النظر في الحقول، عملية عادية تدخل في الحركية الدائمة للمعجم، ولا يمكن أن تضبطها الهيآت اللغوية. وما يمكن أن تقوم به هذه الأخيرة أن تقترح إعادة تنظيم للحقل أو للمعجم، فيثبت اقتراحها (أو يسقط) تبعاً لاستناده (أو لعدم استناده) إلى تصور علمي جاد.

وفي تعرض المؤلف لتعدد المعاني، يخلص بعد النقاش إلى أن هذه الظاهرة يرتبط رصدها بتحديد معنى يمكن التوسع فيه. فتعدد المعاني يتعلق في المعجم الذهني بوجود معنى نواة يكيف في الخطاب الذي يظهر فيه. أما صورة

التعدد الكبير لمعاني الكلمة الواحدة فغالباً ما يرجع إلى القاموسي الذي يورد كثيراً من المعلومات السياقية التي ليست جزءاً من معنى المفردة. ومما ينتج عن مفهوم المعنى النواة بخصوص تعدد المعاني، أننا لا نحتاج إلى ترجمة المصطلح المتعدد المعاني بألفاظ متعددة تعتمد ما صدق المعنى، فذلك طريق طويل لا نهاية له ولا جدوى من السير فيه، وإنما يجب أن نعتمد مفهوم المعنى عوض ما صدقه. أما تخصيص العلاقة بين المعاني المتعددة في إطار هذا التصور، فتقوم به قواعد تأويلية، تمثل ما يتكرر تعلمه (النواة التصورية) كلما تعلم الإنسان معاني جديدة، وتشبه في وظيفتها قواعد الحشو في نظرية المداخل التامة التي سبقت الإشارة إليها. فافتراض المعنى النواة إلى جانب القواعد التأويلية، يضمن صياغة مبادىء عامة تربط بين المعاني المختلفة. ومن النتائج الأساسية لهذا التصور أن عدد المفاهيم المعجمية يصبح أقل بكثير مما توحي به الصناعة القاموسية. ثم يوضح المؤلف كيف أن تعدد المعاني يعتبر دليلاً على حيوية اللغة ورواجها، بخلاف ما تفترضه مبادىء الهيآت التعريبية بخصوص ترك التعدد لفائدة أحادية المعنى. ويقدم المؤلف في هذا السياق عدة أمثلة، من اللغة العلمية التي اعتبرت، على غير أساس، مخالفة للغة غير العلمية، وقريبة من لغة الرموز التي لا تقبل الالتباس. وكلها أمثلة تبين ورود تعدد المعاني في اللغة العلمية، عبر دور المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح العلمي. ومما يرتبط بالتوسع في المعنى كذلك، ظاهرة التعميم عبر الحقول، التي يوضحها المؤلف من خلال إمكان تعميم المفاهيم الفضائية على مجالات مجردة. ويمثل المؤلف لذلك بإمكان تعميم مفاهيم خاصة بحقول فضائية كحقول أفعال الحركة والحالات القارة والمكوث، على حقول أخرى كحقلي الملكية والتعيين، التي تنطبق عليها المفاهيم: ذهب، وجد، مكث، التي يمثل بها للحقول الفضائية الثلاثة المذكورة. والتعميم عبر الحقول الذي يصدق على أفعال مختلفة يصدق على الفعل الواحد الذي يمكن استعماله في حقول دلالية مختلفة. فالفعل (تحوّل) يستعمل في وضع فضائي في مثل: تحول القطار عن اتجاهه، كما يستعمل في حقل التعيين في مثل: تحول الرجل إلى لص. والفعل

(صار) يستعمل في حقل التعيين في مثل: صار العيش مملاً، وفي حقل الملكية في مثل: صار إليه كل المال. ففي أمثلة كهذه يحتفظ الفعل ببنيته الدلالية ولا يغير إلا الجزء الذي يتعلق بالحقل الدلالي المختار. وفي هذا السياق يكون تأويلنا لتعدد المعاني والمجاز والاستعارة، قائماً في جزء كبير منه، على إمكان إنجاز تعميمات عبر حقولية. والبحث في هذا الاتجاه عما هو كلي من المفاهيم وعما هو خاص ببنية الحقل، يمكّننا من التقدم في معرفة ما يمكن إعادة تنظيمه أو هندسته في بنية دلالية (ما هو مكتسب خاص باللغة) وما لا يمكن فيه ذلك (ما هو موروث).

وفي نهاية هذا القسم المتعلق بالنظرية الدلالية النفسية يقدم المؤلف توجيهات عامة تخص دلالة الصرف، يبين فيها، على الخصوص، دور قواعد الحشو الدلالية السابق ذكرها، في التعامل مع معاني المشتقات، وفي تسهيل التعلم، وأهمية تبني مبدأ نسقية الاشتقاق في وضع المصطلح، وسيلة من وسائل تسهيل تعلمه.

في القسم الثاني والأخير من دراسته، يقدم المؤلف مبادىء للنظرية البيئية يتعرض من خلالها لمشكل المعنى، وللعلاقة بين اللغة والمعلومات (والتيار المعلوماتي). وذلك لتخصيص الفجوة الموجودة بين اللغة والمعلومات وما يترتب عن ذلك من نتائج تهم مباشرة قضايا التعريب، والترجمة، ووضع المصطلح الأحادي والمصطلح المتعدد.

انطلاقاً من دراسات استخلصت أن جل المعلومات موجودة في المحيط لا في الذهن، وأن أكثر المعنى موجود في العالم الخارجي لا في رؤوس الأفراد، برزت الواقعية البيئية التي تموضع المعنى في التفاعل بين الذوات الحية ومحيطها، أو في العلائق المتواترة بين الأوضاع. وبذلك يجب على النظرية الدلالية «أن تمثل للكيفية التي تستعمل بها العبارات اللغوية الدالة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي وعن حالتنا الذهنية. فاللغة تصنف وتمقول الأذهان والأوضاع. ويمكن أن نصنف العبارات بالطريقة التي تصنفنا بها هذه

العبارات وتصنف العالم»[54]. وقد سميت هذه النظرية، «دلالة الأوضاع» لأنها أساساً نظرية لتصنيف الأوضاع.

ومن المفاهيم الأساسية التي يتعرض لها المؤلف في إطار هذه النظرية مفهوم مردودية اللغة. والمقصود بذلك أن العبارات التي يكون لها نفس المعنى، يمكن أن تكون لها تأويلات مختلفة إذا استعملها «أشخاص مختلفون في تماكن فضائي - زمني مختلف، بروابط مختلفة للعالم حولهم»[55].

إن لوقائع العالم الخارجي، في هذه النظرية، الدور الحاسم في تأويل الكلام وفي تحديد صدقه. فبين معنى الكلام وصدقه، هناك وقائع تتعلق بالكلام ووقائع تتعلق بالوضع الموصوف. ولذلك كانت نظرية الأوضاع نظرية علاقية للمعنى، باعتبار هذا الأخير علاقة بين الأوضاع.

ويفصل المؤلف في توضيح ثوابت هذه النظرية، وهي الأفراد والخصائص والعلائق والأمكنة، وفي كيفية اجتماع هذه الثوابت في أوضاع مجردة قائمة على الأمكنة وعلى أوضاع جزئية تسمى الأوضاع - الأنماط، وهي أوضاع يُعتَبر مجرى الأحداث دالة function بينها وبين الأمكنة.

كما يبين المؤلف أنه رغم تفاعل الأوضاع زمناً وفضاء بصفة معقدة، فإن كل وضع يعتبر وحيداً بالمقارنة مع وضع آخر. والنتيجة أن إرادة الاستمرار عند الكائنات الحية تفرض عليها أن تكيف نفسها مع مجرى الأحداث التي تجد نفسها فيه. ويمر هذا التكيف عبر دوزنة الجسم أو تناغمه لإدراك المتشابهات بين الأوضاع. وهي دوزنة يمكن أن تعود إلى التكوين البيولوجي أو الاكتساب... إلخ. والكائنات تختلف في إمكان تعاملها مع الواقع غير المتجانس الذي تعيش فيه. ويتم تحديد صورة المعلومات ومحتواها في إطار هذا التفاعل بين الجسم ومحيطه. «فينتج المعنى عن العلائق البارزة بين الأوضاع المختلفة، لحاجة

(54) نفسه، 212.

(55) نفسه، 214.

الجسم إلى التكيف مع الأوضاع»[56]. فيتضح من هذا ومن الأمثلة التي يقدمها المؤلف أن المعنى اللغوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة لعالم «مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات»[57]. فليس التيار المعلوماتي الذي يستعمله المعنى اللغوي إلا جزءاً من التيار العام للمعلومات الذي يحتاج إليه المعنى الطبيعي.

ومن الكليات اللغوية التي يوردها المؤلف في دلالة الأوضاع، هناك الدلالة الخارجية للغة، وتعني أننا نستعمل اللغة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي. لكن المعلومات، وإن كان منها ما نعرفه عن طريق اللغة، تعتبر سابقة عن اللغة، فقد نصل إليها باللغة أو بغيرها، إذ هناك وسائل أخرى لتمثل العالم مستقلة عن اللغة. وواضح أن هذا يشكك مرة أخرى في فكرة النسبية في صيغتها القوية. ومن الكليات أيضاً: مردودية اللغة التي سبق ذكرها، والتي يمكن أن تعتبر وجهاً لتعدد المعاني. ثم هناك التباس اللغة، ولعله مرتبط أيضاً بالمردودية.

إن مثل هذه الخصائص تؤكد إذن ضرورة معالجة الدلالة اللغوية داخل إطار التيار العام للمعلومات الذي يعتبر المعنى اللغوي جزءاً منه فقط. وهي خصائص توضح إذن الفجوة الموجودة بين اللغة والمعلومات، وتؤكد ما أورده المؤلف في مناقشته للمعجم في إطار التيار النفسي.

وكل ذلك يجيب عن المبادىء التي طرحت في المنهجية التعريبية وما تضمنته من مسلمات تهم الترجمة ووضع المصطلح الأحادي والمتعدد، والمشاكل التعريبية العامة الملازمة لذلك. كما يبين أن هذه المشاكل لا تمكن معالجتها المعالجة المجدية إلا بدراسات كهذه تبين فساد المسلمات الشائعة، وتقدم البديل النظري والتطبيقي على كافة المستويات اللغوية. وإذا كان المؤلف قد ركز في هذه الدراسة، كما رأينا، على المشاكل الدلالية المرتبطة بالمعجم

---

(56) نفسه، 217.

(57) نفسه، 218.

وبتخصيص العلاقة بين اللغة والثقافات والحضارات، أو المعلومات بصفة أعم، فإن ذلك، كما أشرنا في بداية تقديمنا لدراسته، ليس إلا جزءاً من برنامج متكامل للسانيات العربية يشمل كافة جوانبها، يعمل المؤلف على إنجازه من خلال أعمال رائدة، على رأسها الكتاب الذي قدمنا منه هذه الدراسة، والقاموس اللساني الثلاثي اللغة الذي يصدره المؤلف بمجلة «اللسان العربي» ابتداءاً من المجلد 23 الذي يضم مقدمة للقاموس في «منهجية الترجمة: المصطلح اللساني نموذجاً»، وكتاب «المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة»، الذي يعتبر تأسيساً حقيقياً لمعجمية عربية في مستوى العصر، ويضم مادة دلالية غزيرة لم يتسع المجال هنا لتقديمها.

واعتماداً على بعض التصورات الأساسية التي بلورتها هذه الأعمال، حاول كاتب هذه الملاحظات أن يعالج ظواهر التوليد الدلالي في بحث نشر بالبيضاء سنة 1987، بعنوان: «التوليد الدلالي، في البلاغة والمعجم». وقد انطلقنا فيه من إشكالية عامة ملخصها: كيف يمكن أن نرصد التراكيب الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الواحدات المعجمية، وخاصة بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة؟

وبخلاف المَنْحَى الذي اتخذته معالجات المحدثين من العرب، والتي اتسمت ضمناً أو صراحة بسمات أهمها: المعيارية، و«القاموسية» (أي اعتبار معياري شيوع المولدات وإثباتها في القاموس، معيارين أساسيين لتعرفها وقبولها) والتركيز على «الأسباب الخارجية» للتغييرات الدلالية على حساب معالجة نسقية للمبادىء المتحكمة في آليات التوليد الدلالي، وعدم الاستفادة من المقولات «البيانية»، عند اللغويين العرب وغيرهم، بصياغة العلاقة بينها وبين القضايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو نماذج نحوية واضحة... بخلاف ذلك إذن، حاولنا رصد التراكيب الدلالية المولدة عن طريق افتراض مجموعة من المبادىء العلاقية الدلالية، تنقسم إلى مبادىء استعارية (مشتقة من مبادىء المشابهة التصورية) ومبادىء كنائية (مشتقة من مبادىء المجاورة

التصورية)، وذلك في إطار نظرية دلالية تتضمن مكوناً دلالياً ـ يضم قواعد الإسقاط ـ ينطبق على سامات مركبية تحتية تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، وينتج تمثيلات دلالية للجمل. إلا أن تخصيص البنيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما نفترض استقلال هذه البنيات الدلالية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، عوض أن نقف فقط عند اشتقاقها من البنيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط. فبينما اعتبرت هذه الأخيرة وحدها محددة للصورة الدلالية، في كثير من النماذج التوليدية، فإننا نفترض في النظرية الدلالية مجموعة المبادىء العلاقية المذكورة التي تخصص مظاهر البنية الدلالية المستقلة عن البنيات التركيبية، وذلك عن طريق تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن تأخذها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي. وهكذا يكون انطباق قواعد الإسقاط في نظرية كهذه مغناة بالمبادىء العلاقية الدلالية، مصحوباً اختيارياً بانطباق أي مبدأ ملائم من المبادىء. فيمكن هذا الإجراء النظرية الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة. فالمبادىء تنطبق اختيارياً على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتنبأ بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستعارية والكنائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تنطبق بكيفية متناوبة مع انطباق قواعد الإسقاط، فإذا توقف الاشتقاق الدلالي في نقطة معينة، بسبب عدم توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة، تدخلت المبادىء لبناء التأويل الوارد. وبذلك نفترض أننا نكون بصدد «تأويل دلالـي للجملة» عندما يتم انطباق قواعد الإسقاط والمبادىء الموازية. وإذا توقف الاشتقاق رغم انطباق المبادىء، عندئذ فقط تعتبر البنية شاذة دلالياً. تنطبق المبادىء إذن، أثناء الانطباقات المتتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية إلا في حالة تعارض سمات الوحدات المعجمية حيث يصبح انطباقها ضرورياً.

مثال ذلك أن انطباق قواعد الإسقاط يعرقل أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجمية لبناء التأويل الدلالي في جملة مثل: هضم زيد الفكرة الجديدة، وذلك نظراً إلى تعارض السمة الانتقائية [+ محسوس] في الفعل،

والسمة [+ مجرد] في (الفكرة). لكن هذه الجملة لن تعتبر شاذة دلالياً، لأن النظرية الدلالية تتضمن مبدأ وارداً لتأويلها، هو المبدأ الاستعاري 1 التالي:

مبدأ استعاري 1:

هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت س مخصصة بالسمات: م 1، م 2، . . . م ن، وص بالسمات: م 1، م 2، . . . م ل، وتم حذف م ن من س عن طريق تحويل دلالي.

ويصاغ التحويل الدلالي 1 كالتالي:

تحويل دلالي 1:

تحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.

فيعالج بناء تأويل الجملة بانطباق المبدأ الاستعاري 1 الذي يعالق بين أي كيان ونموذجه على أساس علاقة مشابهة تصورية مخصوصة. ويقوم التحويل الدلالي 1 بحذف السمة [+ محسوس] في (هضم)، ما دامت هذه السمة، كما يفرض ذلك التحويل المذكور، تميز هذا النوع من الأفعال الدالة على عمليات استيعاب محسوسة (فيزيولوجية)، من أفعال مثل: تمثل، فهم. . . إلخ، الدالة على عمليات استيعاب ذهنية مجردة. فيتكفل المبدأ المذكور بإقامة العلاقة الاستعارية بين التأويل السياقي «المجرد» للفعل، وقراءته المعجمية. وهي علاقة استعارية قائمة على إسقاط بعض خصائص عملية محسوسة (كيان) على خصائص عملية ذهنية مجردة (نموذج). ومن أمثلة انطباق المبادىء الكنائية، الجملة: سال الإناء على الفراش، حيث تتعارض السمة الانتقائية [+ سائل] في الفعل، والسمة [− سائل] في (الإناء). فيتطبق مبدأ كنائي يربط بين الوعاء والمحتوى (بناءاً على مجاورة تصورية مخصوصة) على القراءة الدلالية المخصصة للإناء لربطها بالقراءة الدلالية المخصصة للمحتوى الذي يستلزم سمة مثل [+ سائل] تستجيب للقيد الانتقائي في الفعل. فيتم بناء التأويل الدلالي الوارد في الجملة. أما صياغة المبدأ الكنائي المذكور، فهي كالتالي:

مبدأ كنائي:

هناك علاقة كنائية بين س وص، إذا كانت س وص تخصصان وعاء ومحتواهُ على التوالي.

مثل هذه المبادىء لها دور كذلك في تحديد الترابطات المعجمية بين الوحدات داخل المعجم. ذلك أنها تعطي «مضموناً» لقواعد علاقية معجمية تربط بين المداخل المتعالقة دلالياً. فالقاعدة العلاقية المعجمية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تعين مدخلاً معجمياً آخر متعالقاً بالأول بشكل مطرد، كما تعين المبدأ العلاقي الدلالي الذي يقوم عليه التعالق المذكور. والصورة العامة للقاعدة العلاقية المعجمية هي:

قاعدة علاقية:

[متعالق بـ س عن طريق ص].

أي أن القاعدة العلاقية تسند إلى مدخل معجمي لربطه بمدخل آخر س. وتشير ص إلى المبدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعتبر جزءاً من النظرية الدلالية. ومن الأمثلة التي توضح رصد هذه القواعد العلاقية للترابط بين قراءات وحدة معجمية معينة ـ مقدمة بذلك أساساً لإيجاد تعريف للتعدد الدلالي وتمييزه من المشترك اللفظي ـ نأخذ مثالاً واحداً من قراءتي الفعل (عالج) كما نجدهما في مثل: (1 أ) عالج عمرو الجرح، (1 ب) عالج عمرو النظرية الخاطئة. فالقراءة الأولى للفعل، تخصصه باعتباره فعلاً محسوساً ينطبق على كيانات محسوسة. لكنه يتوسع في القراءة الثانية للدلالة على فعل مجرد ينطبق على كيانات مجردة. وبناء على ما سبق فإن المدخل المعجمي لهذا الفعل المجرد يتضمن قاعدة علاقية تربطه بقراءته المحسوسة عن طريق المبدأ العلاقي الدلالي الوارد، وهو هنا المبدأ الاستعاري 1. فيتضمن مدخل (عالج 2) القاعدة العلاقية التالية:

قاعدة علاقية:

[متعالـق بـ عالج 1 عن طريق المبدأ الاستعاري 1
والتحويـل الدلالي 1 الذي يحذف السمة [+ محسـوس].]

وأخيراً فقد سمح لنا التزامنا بإطار نظري واضح ما أمكن، بالتعامل مع بعض المقولات البلاغية (العلاقات المجازية التقليدية) التي تبلورت تقليدياً في إطار تصورات معيارية وغير نظرية، بترجمتها إلى مفاهيم دالة لسانياً (في صورة مبادىء علاقية دلالية) يتحدد ورودها في التعالق بين ما هو دلالي وما هو تصوري داخل نظرية دلالية محددة. وكان من نتائج ذلك، إضافة إلى رصد عدد من الظواهر المرتبطة بالتوليد الدلالي، التوصل إلى الاستدلال على إمكان معالجة «اللغة المجازية» بنفس الأدوات التي تعالج بها «اللغة غير المجازية». وذلك بناء على أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي، باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يوظف نفس «الأدوات» اللغوية التي يوظفها في الاستعمالات اللغوية غير المجازية.

3 ـ خـاتمـــة :

يبدو لنا في الختام إمكان استنتاج أمرين:

ـ فقر المكتبة اللسانية العربية في مجال البحث اللساني عامة، والبحث الدلالي خاصة.

ـ ضرورة العمل على تأسيس تقاليد علمية حقيقية في مجال البحث اللساني وتطويره على كافة المستويات اللغوية، ومن بينها المستوى الدلالي.

أما أسباب الفقر المذكور، فتعود بالدرجة الأولى كما يستنتج مما سبق إلى نقص في الأدوات النظرية والمنهجية التي يجب أن يتسلح بها اللساني العربي على أساس الوعي بأهمية البعد الاستدلالي في النظريات اللسانية المعاصرة باعتبارها بناءات عقلية تتوق «إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»[58].

وأما بخصوص ضرورة تأسيس بحث لساني في المستوى وتطويره،

(58) نفسه، ج 1، 13.

والاتجاهات التي يجب أن يسير فيها هذا التأسيس وهذا التطوير، فلا يسعنا إلا أن نستلهم البرنامج العام للسانيات العربية الذي يدافع عنه وينجز أجزاء أساسية منه د. عبد القادر الفاسي الفهري[59]، لنستنتج منه بالخصوص بعض أولويات البحث الدلالي العربي، فنقسم هذه الأولويات إلى قسمين أساسيين:

ـ قسم يتعلق ببناء أوصاف دلالية ذات أسس نظرية منهجية واضحة. وذلك على مستويين مترابطين: مستوى التركيب الدلالي بما فيه وصف العلاقات والخصائص الدلالية في اللغة العربية، كالترادف، والشذوذ الدلالي، والالتباس، والاستلزام، والتضمن... إلخ، ومستوى الدلالة المعجمية بما فيه دراسة الأوليات الدلالية التي تقوم عليها بنية المفردات في المعجم العربي، والاطرادات الدلالية التي تنظم هذا المعجم، وما يتصل بذلك من بحث في الأدوار الدلالية، والحقول الدلالية والعلاقات القائمة أو الممكن قيامها بين هذه الحقول.

ـ قسم يتعلق بالتأريخ للتصورات الدلالية عند القدماء من العرب، في إطار المساهمة في «بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيداً عن الإسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور [...]، والنفاذ إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي، والمبادىء الموجهة للبحث في اللغة عند العربي»[60].

---

(59)انظر الهامش 51.

(60) عبد القادر الفاسي الفهري (1985)، ج 1، 34. ونريد لملاحظاتنا بصدد الدلالة عند القدماء في الفقرة 1، أن تكون ملاحظات أولية يمكن تطويرها في ضوء هذا التوجه.

هناك أيضاً ضرورة إنجاز مداخل دلالية حديثة، أو أبحاث تأصيلية تتعلق بالدلالة الحديثة. فإضافة إلى ما يمكن أن يقدمه هذا النوع من الأبحاث من مساهمات على مستوى تاريخ الفكر اللغوي، وتوفير عناصر أساسية للتنظير لهذا التاريخ ضمن نظرية شاملة لتاريخ الفكر العلمي عموماً، فهو يصلح مقدمات تمكن الباحثين من أدوات عمل أولية وضرورية تفيد في تمثل الخريطة التصورية لمجال البحث في الدلالة، من خلال تمثل النظريات السائدة والمناهج المستخدمة، بتوضيح مبادئها ورسم إمكاناتها وحدودها وتبيان مواطن الاختلاف والائتلاف الممكنة بينها.

المراجع العربية

- ابن سينا، **الشفاء، العبارة**، تحقيق م. خضيري، القاهرة 1970.
- ابن سينا، **منطق المشرقيين**، دار الحداثة، بيروت، 1982.
- أنيس إبراهيم (1963)، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية.
- بناني، الشيخ، **شرح الشيخ بناني على السلم**، المطبعة الجديدة، فاس.
- بوعشرين، سيدي محمد، **حاشية على شرح الشيخ بناني على السلم**.
- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، مطبعة المنار.
- مختار عمر، أحمد (1982)، **علم الدلالة**، مكتبة دار العروبة، الكويت.
- السيوطي جلال الدين، **المزهر**، دار الفكر.
- السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية.
- الفاسي الفهري عبد القادر (1985)، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال البيضاء.
- الفاسي الفهري عبد القادر (1986)، **المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال.
- فاخوري، عادل (1985)، **علم الدلالة عند العرب**، دار الطليعة، بيروت.
- الصفوي، عيسى بن عبدالله الأيجي، **شرح الغرة في المنطق**، تحقيق ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983.
- الرازي، فخر الدين، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.

- الرازي، خضر بن علي، **شرح الغرة في المنطق**، نشر مع شرح الصفوي.
- الرازي، قطب الدين بن محمد، **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية**، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1948 (ط. الثانية).
- غاليم محمد (1987)، **التوليد الدلالي، في البلاغة والمعجم**، دار توبقال.
- الغـزالي، **معيار العلم في فن المنـطق**، دار الأنـدلس، بيـروت، 1983، (ط. الرابعة).

المراجع الأجنبية

- Fassi - Fehri, A. (1982), **Linguistique arabe, forme et interprétation,** Publications de la Faculté des Lettres, Rabat.
- Fodor, J.D. (1977), **Semantics. Theories of Meaning in Generative Linguistics,** Sussex, Harvester.
- Jackendoff, R. (1983), **Semantics and cognition,** MIT press.
- Katz, J.J. (1972), **Semantic theory,** Harper and Row Publishers N.Y.

المقارنات اللغوية
وتاريخ اللغة العربية

د. عبد الرحمن أيوب
جامعة الكويت سابقاً

بدأ الفكر اللغوي العربي على يد مفسري القرآن وقرائه، الذين علقوا على مفرداته وتراكيبه اللغوية لبيان معناها أو لترجيح قراءة على أخرى. وبفضل سلامة النظرة ونفوذ النظر، عند يونس والخليل وسيبويه بدأت المدرسة اللغوية العربية واكتملت في كتاب سيبويه، الذي كان جذوة أشعلت الفكر اللغوي، وسببت فيه من ناحية أخرى جمود التقليد وحرفيته، حتى خمدت الجذوة العقلية مع انهيار السلطة السياسية في بغداد والأندلس.

وفي أوروبا نشأ الفكر اللغوي في ظلال القواعد اللاتينية ولكنه تحرر بعد اتصال الأوروبيين بالمسلمين في الأندلس خاصة، وبعد نشاطهم السياسي والتجاري في مختلف أرجاء العالم. وقد اكتشفوا لغات تشبه اللاتينية ولغات أخرى تخالفها خلافاً جوهرياً. وبتأثير الدارونية قارنوا بين اللغات المتشابهة وقالوا بانتمائها إلى عائلة لغوية واحدة. وأدى هذا الاتجاه إلى نشأة علم اللغة المقارن وانتهى إلى علم اللغة التاريخي. واتجه البحث كذلك إلى محاولة الوصول إلى مبادىء عامة تكشف عن الرابطة الفطرية الإنسانية بين اللغات كلها وتركز دعائم البحث اللغوي العام. وانتهت هذه المحاولة إلى ما سمي بعلم اللغة العام.

وقد كان من الطبيعي أن يهتم العلماء الأوروبيون بلغاتهم وتاريخها والروابط القائمة بين بعضها وبعض، ومن هنا ازدهرت الدراسات

الهندو أوروبية. وكان من الطبيعي أيضاً أن يهتم رجال الدين خاصة بدراسة النصوص المقدسة في لغتها الأولى، ومن هنا اهتموا بدراسة العبرية لغة العهد القديم والآرامية لغة النصوص الدينية المتأخرة. وكان طريقهم إلى دراسة هاتين اللغتين المفترضتين هو اللغة العربية، وهي لغة حية ظلت تقوم برسالتها الدينية والثقافية لفترة أربعة عشر قرناً دون انقطاع، وقد استعانوا بالدراسات اللغوية العربية في إحياء هاتين اللغتين، بل وفي دراسة اللغات السامية بصفة عامة. وفي القرن التاسع عشر بلغ نشاط الدراسات السامية ذروته واهتمت بها جامعات أوروبا ومؤسساتها الأكاديمية.

وبدأ تأثر العرب بهذه النزعة مع تأسيس جامعة القاهرة في مطلع القرن العشرين فقد وفد للعمل بها بعض كبار المستشرقين، الذين ساهموا كذلك في أعمال مجمع اللغة العربية. واتسعت الحركة مع نشأة جامعات عربية ومجامع لغوية في بقية عواصم العالم العربي. وبرغم هذا فلا تزال الأعمال الكبرى في الدراسات السامية بعيدة عن منال اللغويين العرب. وسبب هذا في رأيي طبيعة هذه الدراسات التي تتطلب معرفة اللغات الأوروبية التي دونت بها بحوث المستشرقين واللغات السامية الميتة، إلى جانب معرفة النقوش القديمة المروية بمختلف هذه اللغات. والسبب الأكبر في نظري هو انصراف المسؤولين عن تشجيع البحوث الأكاديمية النظرية.

العامل الجغرافي والدراسات اللغوية العربية.

يمكن تقسيم المناطق التي تتكلم العربية إلى ثلاث مناطق:

1 ـ المنطقة الغربية، وتشمل بلاد الأندلس وشمالي إفريقيا وبعض جزر البحر الأبيض التي لا تزال تتكلم اللغة العربية مثل مالطة وبعض الجزر الإسبانية.

2 ـ منطقة الجزيرة العربية بما يشمل الصحراء السورية والعراق والمنطقة العربية في إيران والمناطق التي حافظت على العربية في الجمهوريات الإسلامية الروسية.

3 ـ العواصم العربية الشرقية مثل بغداد ودمشق والقاهرة وترجع أهميتها إلى أنها كبيرة التأثير في المناطق السياسية التي تسيطر عليها، هذا بالإضافة إلى اللهجات العربية في بعض مناطق إفريقيا المسلمة وأخصها مدينة الخرطوم التي تعتبر مجالاً لاختلاط عربية العواصم مع بعض العناصر اللغوية الإفريقية.

العامل التاريخي في تطور العربية

للأحداث التاريخية وأخصها الهجرات والروابط الاجتماعية بين الجماعات المختلفة أثرها اللغوي الواضح. ويفرق العرب بين ما يسمى بالعربية البائدة والعربية الباقية، وللأولى تنتمي لهجات لم يبق منها إلا نصوص قليلة منقوشة. وقد شملت هذه اللهجات السبئية، والمانوية والقطبانية والحضرمية، في الجنوب، والتلموذية واللحيانية والصفوية في الشمال. وأما الثانية فتشمل العربية الفصحى، أي عربية الشعر الجاهلي والقرآن، وعربية اللهجات التي عاصرت الفصحى في مختلف أنحاء الجزيرة.

وأهم الأحداث التاريخية التي مرت بها العربية هو نشأة الدين الإسلامي ونزول القرآن. وقد هذب الشعر الجاهلي اللغة العربية ونهض بها من مستوى اللهجات الدارجة إلى لغة ثقافة وأدب، وهيأها لنزول القرآن بها.

أما الحدث التاريخي الثاني الذي أثر على العربية فهو سقوط الدولة الأموية العربية وقيام الدولة العباسية الفارسية. وقد أدى هذا الحدث التاريخي إلى أمرين هامين:

1 ـ انعزال القسم الغربي من العالم الإسلامي عن القسم الشرقي. وذلك على إثر هروب بعض زعماء الأمويين إلى المغرب وتأسيسهم العرش الأموي في الأندلس، وقد اتهم المغاربة المشارقة بالانحراف الديني لنشوء طوائف الخوارج والمعتزلة والمذاهب الفقهية المجددة كالمذهب الحنفي، حيث تبع المغاربة المذهب المالكي المحافظ، وسبب هذا الاختلاف الديني المذهبي اتساع الفجوة بين شطري العالم الإسلامي. ومما زاد الفجوة اللغوية اتساعاً هجرة بعض قبائل

الجزيرة في العصر المتأخر إلى المغرب، وعدم تمكن العربية من القضاء على اللغة البربرية القومية كما قضت على اللغات القومية في العراق وسوريا ومصر.

2 ـ الاتصال الوثيق بين الدولة العربية المشرقية والثقافات القديمة في فارس والهند ومصر وسوريا. وقد أدى هذا الاتصال إلى نهضة ثقافية كبرى بلغت ذروتها في القرن الرابع الهجري. وكان من الطبيعي أن تتأثر العربية بهذه الموجة الثقافية، وخاصة لغة الأدب.

ولهذا يقسم اللغويون العربية الأدبية، إلى قسمين. يسمون الأول: العربية الجاهلية، أو بالأولى «العربية الفصحى»، وهي لغة الشعر الجاهلي والقرآن ويسمون الثاني «العربية الأدبية»، وهي لغة الشعر والتأليف منذ العصر العباسي حتى العصر الحديث. ونزيد هنا أن اتصال العربية باللغات الأوروبية الحديثة قد تسبب عن مرحلة تاريخية ثالثة في تطور عربية الثقافة، نطلق عليها «العربية الأدبية الحديثة»، وتشمل لغة التأليف والصحافة والإذاعة.

والخلاصة أن العربية الثقافية، تنقسم إلى:

1 ـ العربية الفصحى.

2 ـ العربية الأدبية.

3 ـ العربية الأدبية الحديثة. ولكن العربية الثقافية لم تكن وسيلة التفاهم على مستوى الشارع والمنزل، بل لقد وجدت إلى جانبها اللهجات الدارجة التي عاصرت بدورها كلاً من هذه المراحل الثلاث.

وينبغي أن نضيف هنا أمرين:

1 ـ انعزال لهجات شبه الجزيرة عن تيار الثقافة والحضارة في المشرق. فبعد سقوط الدولة الأموية، رجعت القبائل إلى عزلتها الطويلة التي لم تخرج عنها إلا في منتصف القرن الحالي بعد العثور على زيت البترول ودخولها إلى المحيط العالمي بحيوية رائعة.

2 ـ على أثر دخول الجيوش الفاتحة إلى مختلف العواصم الإسلامية

الجديدة أنشئت مدن العسكر، وذلك لأنه قد حرم على الجنود الاختلاط بالشعوب. ولكن الخليفة عمر قد رفع عنهم هذا الحظر وسمح لهم بالاختلاط بالشعوب والتزاوج معهم وشراء الأرض.

وقد كانت المدن العسكرية فرصة لاختلاط متكلمي اللهجات المختلفة ونشوء لغة مشتركة هي لغة الجند. وعندما اختلط الجنود بالشعوب تأثرت عربيتهم باللهجات المحلية، فنشأت لهجة بغداد من خليط من الفارسية ولهجة الجنود، ولهجة دمشق من خليط من السوريانية ولهجة الجنود، ولهجة البصرة من خليط من القبطية ولهجة الجنود[1]. ولم تلبث لهجات هذه العواصم حتى انتشرت في المناطق التابعة لها.

وهكذا انتهت الصورة العامة الناتجة عن هذه الأحداث التاريخية إلى اللهجات الآتية:

1 ـ لهجات المغرب العربي وما يتبعها.
2 ـ لهجات الجزيرة.
3 ـ لهجات العواصم العربية.
4 ـ العربية الفصحى (الجاهلية وصدر الإسلام).
5 ـ العربية الأدبية (من العصر العباسي للعصر الحديث).
6 ـ العربية الأدبية الحديثة (لغة الصحافة والأدب المعاصرة).

ومن الطبيعي أن يكون لكل من هذه المجموعات اللهجية خصائصها اللغوية التي تميزها. وسنحاول فيما بعد أن نقوم نماذج من المؤلفات التي تمثل لكل من هذه المجموعات أو المراحل.

وللوصول إلى اكتشاف الأصل التاريخي للخصائص التي تميز لهجة ـ أو مرحلة ـ عن الأخرى، لا بد للباحث من القيام بالدراسة المقارنة بين هذه اللهجة ـ أو المرحلة ـ وسواها من اللهجات أو المراحل.

---

(١) انظر Ferguson, Arabic Koine, 1959.

الدراسة المقارنة:

تجري الدراسة المقارنة بين لهجات حية، يستطيع الباحث تسجيلهامن أفواه المتكلمين، أو بين لهجات حية ولهجات منقرضة، ولكنها قد بقيت في نصوص مكتوبة أو منقولة بالمشافهة المحافظة، كتنقل القراءات المختلفة للقرآن الكريم على ألسنة القراء المعاصرين الذين أخذوها عن أسالفهم، وحافظوا عليها بكل ما في وسعهم من أمانة النقل.

ولعل من أهم ما يفيد في الدراسات اللغوية المقارنة المعرفة الوافية بقواعد الكتابة الخطية على مختلف أنواعها من الكوفي إلى الرقعة إلى النسخ إلى الخط المغربي وغير ذلك. وبالنسبة للدراسات التاريخية العربية القديمة، يمكن أن يجد الباحث في طريقة كتابة المصحف مفتاحاً هاماً للكشف عن مستغلقات بعض الظواهر اللغوية كما سنرى.

المقارنة الداخلية:

نقصد بالمقارنة الداخلية، المقارنة بين مرحلتين أو أكثر من لغة أو لهجة واحدة، أو بين لهجتين متزامنتين واللغة الفصحى أو اللغة الأدبية. وسنرصد فيما يلي بعض الأمثلة لهذه المقارنة.

1 ـ السواكن الأسنانية:

توجد في العربية، الفصحى، والعربية الأدبية مجموعة من السواكن الأسنانية هي الثاء والذال والظاء. وقد تخلصت بعض اللهجات العربية المعاصرة من هذه السواكن، وسنعالج هذا في نطاق ما نعرف عن العامية المصرية.

1 ـ تصير الثاء تاء في مثل:

ثلاثة ← تلاتة ـ ثقيل ← تِقيل.

2 ـ تصير الذال دالاً في مثل:

ذباب ← دبان ـ ذئب ← ديب.

3 ـ تصير الظاء ضاداً في مثل:
ظُلمة ← ضلمة ـ ظل ← ضِل.

ولكنا نلاحظ أيضاً ما يأتي:

1 ـ تصير الثاء سيناً في مثل:
المثلث ← المسلس ـ ثابت ← سابت.

2 ـ تصير الذال زاياً في مثل:
عذاب ← عزاب ـ ذليل ← زليل.

3 ـ تصير الظاء زاياً مفخمة في مثل:
ظريف ← زريف ـ مظلة مزلة[1].

والسبب في هذا الاختلاف، هو أن الأمثلة الأخيرة تمثل قرضاً حديثاً من العربية الأدبية، وذلك على أثر شيوع التعليم العام وبتأثير الإذاعة، والخطب السياسية التي تربى فيها المتكلمون فحافظوا على جهر هذه السواكن وإن كانوا قد تخلصوا من أسنانيتها.

2 ـ تأنيث الاسم:

يؤنث الاسم في العربية الفصحى والأدبية، بتاء التأنيث (التي تعتبر هاء في الوقف) في مثل فاطمة، أو الألف المقصورة في مثل ليلى والألف الممدودة في مثل صحراء.

وبتأثير عدد من قوانين التطور الصوتي في المصرية حدث ما يأتي:

1 ـ تسْقط الهمزة الأخيرة من الكلمة في المصرية، في مثل:
قرأ / ق ا ر ا ء ا / ← / ء ا ر ا ه/

وبالتالي تصير:
حمراء ← *حمرا

(1) زِ الخـط الصغير تحت الرمز يعني تفخيم الصوت.

2 ـ الفتحة الطويلة في آخر الكلمة تبقى فتحة قصيرة في الوصل، وتضاف بعدها هاء، في الوقف:

*حمرا ← حمرَ خالص / ح ا م ر خ ا ا ل ي ص/
في الوصل: ليلى ← ليلَ اختي / ل ا ي لَ خ ت ي ي/

دى حمره / د ى ح ا م ر ا ه/
دى ليله / د ى ل ا ى ل ا هـ/

3 ـ هاء التأنيث في الاسم تسْقط في الوصل وتبقى في الوقف أي أنها تتحد في سلوكها مع الألف المقصورة والممدودة بعد خضوعهما للتغييرين الصوتيين السابقين مثل:

دى حمره /دي ح ا م ر ا هـ/
في الوقف: دى ليله /دي ل ا ى ل ا هـ/
دى فاطمه /دي ف ا طم ا هـ/

في الوصل: حمرَ خالص / ح ا م ر ا خ ا ا ل ى ص/
ليلَ اختي / ل ا ي ل ا خ ت ى ى /
فاطمَ اختي / ف ا طم ا خ ت ى ى/

وبهذا نجد أن المصرية قد وحدت علامَة التأنيث في الاسم بتأثير التغيرات الصوتية.

ولقد يكون من المفيد أن نتجاوز مستوى المقارنة الداخلية إلى المقارنة بالسامية. وسَنجد على ما قال بروكلمان، إن أداة تأنيث الاسم كانت اللاصقة ـ ات التي صارت إلى ـ اهـ.

ثم إلى ـ ا سقوط الهاء.
ثم إلى ـ اا (فتحة طويلة).

ويبدو أن العربية الفصحى قد احتفظت باللاصقة التائية /ا ت/ وخصصتها

بالوصل، وباللاصقة /ـ ا هـ/ وخصصتها بالوقف، كما احتفظت باللاصقة /اا/ (الفتحة الطويلة) وأضافت إليها الهمزة. ولا تزال ظاهرة همز المقصور وقصر الممدود موجودة في العربية. ويقتضي ما سبق أن التطور في العامية المصرية قد رجع بتأنيث الاسم إلى ما كان عليه في السامية القديمة.

4 ـ نطق الضاد:

لم يصف سيبويه «الضاد» العربية الفصحى وصفاً مباشراً. ولكننا نستطيع استنتاج صفاته من خلال عباراته المضطربة الموزعة.

أ ـ قال بأن «الضاد الضعيفة يتكلف لها من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر».

ب ـ قال بأنها «تستطيل حتى تخالط حروف اللسان».

ح ـ قال بأن مخرجها «من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس».

د ـ ذكرها في مجموعات الأصوات المجهورة، والرخوة (الاحتكاكية) والمطبقة (المفخمة).

هـ ـ قال بأنه «لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سينا والظاء ذالاً ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها».

ويعزز هذا الوصف قراءة ورش في «ولا الضالين» كما سمعتها من قارىء مصري موثوق به.

ومن كل ما تقدم نصل إلى ما يأتي:

1 ـ الضاد ساكن جانبي، مجهور، محتك، مفخم.

2 ـ ليس للضاد نظير يشترك معهُ في ثنائية صوتيمية، أي في «زوج أقل» minimal pair.

وباستعراض نطق الضاد في مختلف اللهجات العربية المعاصرة ننتهي إلى ما يأتي:

1 ـ في لهجة بغداد وبعض لهجات الجزيرة، فقدت الضاد الجانبية وصارت

أسنانية، وبالتالي فإنها في هذه اللهجة ساكن أسناني احتكاكي مجهور مفخم أي أنها قد تداخلت مع الظاء في صوتيم واحد، ومن هنا لا يميز المثقفون في بغداد (حتى أساتذة اللغة العربية) بين الظاء والضاد وقد يسألونك عن الساكن في الكلمة ضَباب، وهل هو الضاد التي هي أخت الصاد أو الضاد التي هي أخت الصاد. أي أنهم يميزون بين الساكنين بالكتابة الخطية لا بالنطق.

2 ـ في المصرية وعدد من اللهجات الأخرى والعربية الأدبية، فقدت الضاد الفصحى الاحتكاك وصارت انفجارية وفقدت الأسنانية وصارت لثوية، وبهذا صارت النظير المفخم للدال.

3 ـ في عربية بعض المتكلمين في غرب إفريقيا، فقدت الضاد الأسنانية وصارت لثوية واحتفظت بالجانبية والجهر والتفخيم. أي أنها صارت لاماً مفخمة. ولهذا يقولون رملان بدلاً من رمضان.

ويقولون القالي بدلاً من القاضي.

وهذا يذكرنا باسم المؤلف الأندلسي «أبو علي القالي» صاحب الأمالي. ترى هل كان اسمه نطقاً أندلسياً للفظ «القاضي»؟.

وقد سبب التغير الذي مرت به الضاد من العربية الفصحى إلى العربية الأدبية اختلافاً في نظام المفخمات، وقد كانت في الفصحى عبارة عن الثنائيات الآتية:

السين/ الصاد، وتشترك في الاحتكاك واللثوية والهمس.
الذال/ الظاء، وتشترك في الاحتكاك والأسنانية والجهر.
الدال/ الطاء، وتشترك في الانفجار واللثوية والجهر.

أما الصفة المميزة distinctive feature فهي التفخيم الذي يتقدم في المجموعة الأولى ويوجد في الثانية.

وبتغير الضاد الذي ذكرناه تغيرت الثنائيات إلى:

التاء/ الطاء لفقدان الطاء الجهر.

الذال/ الظاء ولم يحدث فيهما أي تغير.

الدال/ الضاد لفقدان الضاد الجانبية والاحتكاكية واكتسابها اللثوية.

يبين هذا المثال أمرين:

1 ـ قيمة المادة المدونة التي نعرف بواسطتها الصفات اللغوية.

2 ـ بيان التأثرات التي تخضع لها النظم الصوتية نتيجة لتغيرات الأصوات.

5 ـ العلم المصري عيشة / ع ى ى ش ا هـ/ :

هذا العلم في العربية الأدبية في صورة «عائشة» أي على وزن اسم الفاعل المؤنث بالتاء. وفي اللهجة المصرية يحدث لاسم الفاعل هذه التغيرات:

1 ـ تسقط الهمزة الوسطى فيكون اسم الفاعل الذكر «عايش» بالياء لا بالهمزة.

2 ـ عند اتصال هذا العلم بهاء التأنيث تقصر الفتحة الطويلة وتسكن الياء هكذا:

/ ع ا ا ي ي ش / ← / ع ا ي ش ا هـ /

3 ـ تتحول المجموعة /اى/ في المصرية إلى حركة نصف ضيقة أمامية هكذا:

بين / ب ا ي ن / ← / ب ي ي ن /

عين / ع ا ي ن / ← / ع ي ي ن /

والواضح أن هذا هو الذي حدث مع العلم عائشة الذي صار طبقاً لرقم «1» ورقم «2» السابقين إلى /ع ا ي ش ا هـ/. وتحول طبقاً لرقم «3». إلى /ع ي ي ش ا هـ/.

ولكن الملاحظ هنا أمرين:

1 ـ عدم وجود علم مذكر في المصرية في صورة «عيش» /ع ا ي ش/.

2 ـ عدم انطباق التغيير رقم (3) السابق على الوصف المؤنث. وبالتالي فإن:

1 ـ نايم / ن ا ا ى ى م / ← / ن ا ى م ا هـ /.

عايم / ع ا ا ى ى م / ← / ع ا ى م ا هـ /.

عايش / ع ا ا ى ى ش / ← / ع ا ى ش ا هـ/.

على أن يتوقف التغير الصوتي عند هذا الحد. ومع هذا فإن التغير رقم «3» قد جرى للعلم «عيشة» /ع ى ى ش ا هـ/ رغم عدم جريانه على الوصف المؤنث /ع ا ى ش ا هـ/، ما هو السبب؟.

السبب أن ارتباط الوصف المؤنث /ع ا ى ش ا هـ/ بالوصف المذكر /ع ا ا ى ى ش/ في ثنائية صرفية هو الذي منع هذا التغير.

ولما كانت «عيشة» العلم ليست عضواً في ثنائية من هذا النوع فإنها قد تغيرت كما تغيرت /ب ا ى ن/ إلى /ب ى ى ن/ و /ع ا ى ن/ إلى /ع ى ى ن/.

وهذا المثال يؤكد ما أشرنا إليه من قبل من فعالية النظام اللغوي في التطور الذي تمر به اللغة. وذلك لأن تطور الأصوات يحدث في نطاق ما تتطلبه النظم وليس أمراً مطلقاً غير مقيد.

النزعات التطورية في اللغات

نتعرض فيما يلي لعدد من النزعات التطورية الداخلية:

1 ـ تخفيف الصيغ وتداخلها:

المقصود بتخفيف الصيغ سقوط بعض أصواتها، وإبقاء البعض الآخر دون تغير في المعنى أو الوظيفة. ويحدث هذا بصفة خاصة في الأدوات واللواصق. ومن أمثلة هذا في العربية ما يأتي:

ـ حرف الجر «إلى» و «اللام» ـ ومن الممكن افتراض أنهما من أصل حرفي واحد وأن اللام صورة مخففة من «إلى». ومن هنا فإن اللهجة المصرية قد اكتفت باللام وأسقطت «إلى»، من قائمة حروفها، وذلك فيما عدا حالات القرض من الفصحى. وقد أدى بقاء اللام إلى جانب «إلى» في الفصحى إلى تخصص دلالي في استعمال اللام، فدلت على التعليل في مثل «جئت لأراك» والملكية «هذا لي».

ومن الملاحظ أن اللهجة العراقية (في بغداد) تجمع في الاستعمال بين إلى واللام لقصد التأكيد في مثل:

قلت لك إلـك / جـ و ل ت ي ل ا كـ ء ي ل ا كـ /

ـ حرف الجر من وعلى. وهما يخففان إلى م /م ى/ وَع /ع ا/.

وفي المصرية يشترط في هذا أن يكون الحرف داخلاً على اسم معرف بال مثل:

راح عَ البيت / راالح ع ا ل ب ي ي ت/: ذهب إلى البيت، وراح على بيته /رااح ع ا ل ا ب ى ى ت و هـ/: ذهب إلى بيته. ولكن اللهجة السورية واللبنانية لا تفتح هذا القيد بل تستعمل الصيغة المخففة مع «ا ل» وبدونها، فيُقال /راح ع بيتهم/ راالح ع ا ب ى ى ت هـ و م/ ذهب إلى بيتهم، كما يقال راح ع البيت/ رااح ع ا ل ب ى ى ت/ ذهب إلى البيت.

وقد وجدت الصيغة المخففة من هذين الحرفين في بعض اللهجات العربية القديمة. ويذكر رابين[1] أن الصيغة المخففة «مِل» غريبة «وأن على» تختصر أيضاً إلى «عل» إذا ما اتحدت بأداة التعريف. ثم يستطرد نقلاً عن الرافعي (فقرة ص) فيعزو هذه الظاهرة إلى لهجة حارث.

ونذكر هنا على سبيل الاستطراد أن الفتحة الطويلة في نهاية «على» و «إلى» تتحول إلى حركة مزدوجة عند اتصال الحرف بالضمير المتصل في مثل:

عليَّ ـ عليه، عليهم إلخ.

وقد ورد من النصوص القديمة ما احتفظ فيه هذان الحرفان بالألف في هذه الحالة. ويذكر رابين أيضاً عن شرح الكافية للاستراباذي (ج 2، ص 124) أنه من اللهجات ما يقال فيه «الاه» و «علاه»[2]. ويستطرد قائلاً بوجود هذه النزعة في الأرامية الترجومية كذلك.

(1) الترجمة العربية، فقرة ص، صفحة 133.

(2) الترجمة العربية، فقرة، ج، ص 123.

ومن اختصار الصيغ أيضاً حرف النون من «أكون» عند جزمها. وقد ورد ذلك في الآية و«ولم أكـ بغياً». ولعل «أكـ» هذه هي أصل اللفظ العراقي «أكو» يعني يوجد التي ينفي بما فيصر «ماكو» يعني «لا يوجد».

ويُعتبر من تخفيف الصيغ أيضاً ضمير الغائب المتصل في «ضربنه» وذلك بافتراض أن ضمير الرفع «هو» يمثل الصيغة غير المخففة، كما تعتبر اللواصق اللاحقة بالفعل كألف المضارعة في «أكتب»، و«ني» في «قابلني»، وسواهما تخفيفاً للضمير المنفصل. كما يعتبر من تخفيف الصيغ أيضاً سين الاستقبال في الفصحى و«ح» الاستقبال في المصرية، والصيغة غير المخففة هنا هي «سوف» و«رايح».

2 ـ التخصص:

يقصد بالتخصص، قصر استعمال الصيغة على تركيب لغوي أو على دلالة معينة بدلاً من شمولها لدلالات وتركيبات متعددة وسنمثل لذلك فيما يلي:

تستعمل «قبض» في الفصحى مع حرف الجر «على» بمعنى أمسك، ولذا يقال «قبض على المال» وقبض على الكتاب. ولكن المصرية خصصت هذا الاستعمال بمعنى محدد فيقال فيها «قبض على اللص» بمعنى أمسكه ولا يقال «قبض على المال». ومع هذا فقد يستعمل لفظ «المال» وما في معناه مفعولاً مباشراً دون حرف الجر بمعنى تسلم، في مثل:

«قبض راتبه، قبض الدين».

ومن التخصص أيضاً في المصرية تحول اسم الفاعل، «رايح» إلى أداة استقبال. والواقع أن معنى الاستقبال ملحوظ في الأفعال التي تلي اسم الفاعل الدال على الحركة في المصرية ومثال ذلك:

نازل اشوفه ـ قايم / ء ا ا ي ي م / اشوفه.

ماشي أشوفه، رايح اشوفه.

إلخ.

وقد تخصصت «رايح» لوظيفة إفادة الاستقبال في الفعل وخففت صيغتها إلى «راح» أو «رح»، أو «ح» في مثل رايح اشوفه «ر ا ي ح / وراحَ اشوفه» و «حَ اشوفه» وكلها تعني سأراه، ومن الملاحظ أن الصيغ المخففة لـ «رايح»، لا تختلف باختلاف التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع. إنها قد خرجت عن نطاق اسم الفاعل إلى نطاق الحرف «انا ح اشوفه»، «احنا راح نشوفه»، البنت ح تشوفه، «البنت رح تشوفه»، إلخ.

3 ـ تداخل الصيغ:

قد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لتخفيف الصيغ. ويرى البعض أن «لم» النافية هي مزيج من «لا» و «ما». ولعل من الأمثلة الطريفة لتداخل الصيغ اللفظ «مال».

والواضح أن هذا اللفظ يتكون من «ما» الموصولة ولام الملكية. وقد يستعمل هذا المركب بهذا المعنى في مثل:

«أخذت مالي وتركت ما لغيري».

وقد اتحدت «ما» واللام وكونت الاسم العربي الفصيح «المال». وقد ركبت العراقية من «ما» واللام لفظاً جديداً في الاستعمال هو «مال» يعني مملوك. ويمكن تذكير اللفظ وتأنيثه فيُقال هذا «مالي» و «هذه مالتي». وقد نزعت بعض اللهجات الأخرى لابتكار مثل هذه الأداة كما ترى:

«دَ بتاعي» و «دي بتاعتي» في المصرية.
«دَ بتعي» «دول بتعتي» في الفلسطينية.

ـ الفضول **Redundance**:

ونعني به وجود أكثر من صيغة واحدة للتعبير عن معنى واحد ويحدث في مثل هذه الحالة أن تستغني اللغة عن إحداهما أو أن تخصص كلاً منهما لاستعمال بعينه. وإليك الأمثلة:

أ ـ «أكرم» و «كرم»:

وفي العربية الفصحى يمكن استعمال أي من اللفظية مكان الآخر ولكن المصرية قد خصصت «أكرم»، بمعنى «قدم إليه صنيعاً» وخصصت «كرم» بمعنى «أقام حفلاً لتكريمه».

ب ـ المبني للمجهول واسم المفعول:

يستعمل أي من هذين النوعين لنفس المعنى. ويمكن أن يقال «ضرب الولد» لتؤدي نفس معنى «الولد مضروب» مع اختلاف يرجع إلى الاختلاف بين الصيغة الاسمية والفعلية.

أما المصرية وبقية اللهجات الحضرية، فإنها قد استغنت عن صيغة «المبني للمجهول» واكتفت بصيغة اسم الفاعل. فلا يقال فيها «ضرب الولد» بل يقال «الولد مضروب». ومع هذا فإنه يوجد في المصرية بعض المخلفات من نظام المبني للمجهول احتفظ بها على إحْدى طريقَيْن:

1 ـ في التغيرات الجارية مجرى الأمثلة مثل نداء باعة الطعام في القاهرة «البلدي بوكل».

2 ـ إجراء انسجام في حركات صيغة المبني للمجهول واستعماله استعمال الأفعال الدالة على غريزة أو صفة نفسية مثل:

«غُلُب» ← غُلِب زهق / ز و هـ و ء /.

كما يمكن استعمال وزن الفعل المزيد بالألف والنون أو بالتاء مكان المبنى للمجهول فيقال:

«انضرب» «اتعمل»، بدلاً من: «ضُرِب»، «عُمِل».

وهناك نزعات تطورية داخلية أخرى لا مجال هنا لذكرها.

المقارنة متعددة الأطراف:

تجري هذه المقارنة عادة بين اللغات أو اللهجات الحية غير المدونة. وذلك بجمع مادة من مختلف هذه اللهجات ومقارنة بعضها ببعض، للوصول إلى

صورة مفترضة للأصل المشترك الذي تطورت عنه. وتسمى هذه العملية بالإنجليزية باسم reconstruction وقد رأينا أن نصنع لها مصطلح عربياً من كلمة واحدة مستعملين الفعل المصنوع «استبنى» أي حاول البناء أو حاول استعادة الصورة البنائية، وبالتالي يكون المصطلح العربي هو «الاستبناء». ومما يساعد على إجراء هذه المقارنة وجود النصوص المدونة القديمة أو النصوص التي تنقل بالمشافهة مع الحرص على عدم تغيرها مثل تلاوة القرآن.

وقد حظيت اللغات السامية بنصيب كبير من أبحاث المستشرقين المقارنة، وإن كانت تدور في الغالب في المقارنات الصوتية والصرفية، أي مقارنات الصيغ الخارجية. أما المقارنات المتعلقة بالتركيبات النحوية والدلالية، فإن أبناء اللغة قد يكونوا أكثر كفاءة للقيام بها. وسنقدم فيما يلي بعض الأمثلة:

1 ـ علامة تأنيث الاسم:

سنعالج هذه العلامة من وجهة النظر الدلالية هنا ونحن نلاحظ في العربية ما يلي:

أ ـ وجود أسماء مذكرة توجد بها علامة التأنيث.

ب ـ وجود أسماء مؤنثة ليس بها علامة التأنيث.

ج ـ وجود أسماء لا تدل على تذكير أو تأنيث ولكنها تظهر بهاء التأنيث مرة ويدونها مرة أخرى. وذلك مثل «شجرة» و«شجر» ويقول النحاة العرب وهم هنا على حق بأن هذه الهاء (أو التاء) للوحدة.

د ـ اللاصقة /ـ ا ا ت/ تفيد جمع المؤنث السالم في مثل: «قائمة» وقائمات. ولكنها توجد أيضاً دون تأنيث في مثل «رجالات» جمع «رجال» «وقطارات» جمع «قطار».

وبالرجوع للغات السامية القديمة نجد تفسيراً لهذا الخلط.

أولاً ـ الكلمة العربية «نفس» مؤنث ليس فيه علامة التأنيث شأنه في هذا شأن «أرض».

ونحن نجد هذين اللفظين في الساميات الأخرى هكذا:

1 ـ في السوريانية نجد مثل هذا المؤنث بعلامة التأنيث:

/ ن ا پ ش ا /: نفس، مع علامة تأنيث.

/ ء ا ر ع ا /: أرض مع علامة تأنيث.

2 ـ يظهر اللفظان بعلامة التأنيث (التاء/ في الأكادية):

/ ن ا پ ي ش ت و /: نفس مؤنثة بالتاء.

/ ر ض ي ت و /: أرض مؤنثة بالتاء.

3 ـ قد تظهر مثل هذه الأسماء في الأكادية بعلامة التأنيث أو بدونها دون اختلاف في المعنى:

/ ق ى ب ر / أو / ق ي ب ي ر ت /

بمعنى «قبر» مرة مع وجود تاء التأنيث ومرة بدونها.

4 ـ يلاحظ أيضاً أن تمييز العدد في العربية وفي الساميات الأخرى يكون مذكراً مع المعدود المؤنث ومؤنثاً مع المعدود المذكر، إذ كان المعدود بين 3 و 9.

كل هذا يشير إلى أن الاختلال الواضح في تانيث المذكر وتذكير المؤنث راجع إلى تغيرات صوتية، أي سقوط علامة التأنيث، أو بقاؤها بعد فقدان معناها.

وكذلك نجد في الساميات القديمة ما نجد في العربية من دلالة تاء التأنيث (أو الهاء) على المفرد في مقابل دلالة الاسم الذي لا يحملها على الجمع أو النوع، مثل في العربية شجر، شجرة، وفي العبرية / ءاوو ن يّ يّ / = أسطول، و / ءوو ن يّ يّ يّ ا / بعلامة التأنيث = سفينة.

الضمائر في العربية:

تتغير صيغة الضمائر في العربية بتغير حالاتها الإعرابية، وذلك على العكس من بقية الأسماء التي تبقى فيها الصيغة مع اختلاف علامة إعرابها، مثل:

جاء محمد	رأيت محمداً	مررت بمحمد	محمد جالس
جئتَ	رأيتك	مررت بك	أنت جالس

ويكمن نفس هذا الاختلاف بمقارنة العربية باللغات السامية الأخرى. وسنجد أن الضمائر تمثل أبنية حرفية أهمها، ان، التاء، الكاف، الهاء، السين، أي.

1 ـ أن وتوجد في:

أ ـ أنا في العربية وبقيّة الساميات وهي في الأكادية/ءا ن ا ك و/ = أنا.

ب ـ «نحن» مع فقدان الهمزة التي تبقى في العبرية /ءا ن ا ح ن و/ = نحن.

جـ ـ أكتب مع فقدان النون في العربية والساميات الأخرى مع اختلاف حركة الهمزة أو سقوط الهمزة وبقاء الحركة تبعاً للغة.

د ـ اللاصقة «ني» في «قابلني»، وفي الساميات الأولى توجد النون مع الكسرة وبدونها.

هـ ـ اللاصقة «نا» في «جئنا» و «قابلنا» و «لنا» و «إيانا». وفي الساميات الأخرى قد تكون اللاصقة /ن ي/ أو /ن/ بدون حركة أو ن و/بالضم.

2 ـ التاء، وتوجد:

أ ـ مركبة مع «أن» و «أنت» وملحقاتها. وقد تدغم النون في التاء في بعض الساميات مثل /ء ا ت ت ا] = أنت، في العبرية.

ب ـ في أول المضارع في «تكتب» وملحقاتها في العربية والساميات الأخرى.

جـ ـ في نهاية الماضي للمتكلم والمخاطب في العربية والساميات الأخرى ما عدا الأثيوبية التي تستعمل الكاف بدلاً عنها مثل/ق ا ب ا ر كـ و/ = قبرتُ، /ق ب ا ر كـا/ = قبرك.

وقد استعملت الكاف بدلاً من التاء في بعض النصوص العربية القديمة مثل:

«رأيك بتحلم كولدك ابناً من طب».

أي «رأيت بالحلم أني ولدت ابناً من ذهب».

3 ـ الهاء وتوجد:

في «هو» وملحقاتها وفي «رأيته» و «له» وملحقاتها. وكذلك توجد في الساميات الأخرى فيما عدا تلك التي تستعمل السين وسنذكرُها فيما يلي:

4 ـ السين وتوجد في:

/سو و/ وملحقاتها في الأكادية بمعنى «هو»، وكذلك توجد في المائوية والقطبانية.

5 ـ أي وتوجد في:

1 ـ «أياي» وملحقاتها في العربية.

2 ـ في /ء ي ي ي ا ا ت ي/ = إياي في الأكادية وملحقاتها.

3 ـ قد تكون أصلاً لياء الغائب في المضارع العربي «يكتب»، وللكسرة الدالة على الملكية في العربية في كل من «كتابي» و «كتابيَ» مع فتح الياء.

وتوجد في الساميات الأخرى بإحدى الصورتين الكسرة أو الياء المفتوحة.

يتضح من هذا العرض، تعدد الأصول التاريخية etymons للضمائر، وسبب ذلك أنها تمثل تغيرات أصولية etymological تاريخية ونحوية حدثت في أسماء الإشارة. وبمراجعة اللغات السامية سنجد:

1 ـ أن، اسم إشارة في الأكادية مثل: /ا ن نو/ = هذا وفي السوريانية مركبة مع الهاء مثل /هـ ا ن ا/ = هذا.

2 ـ التاء اسم إشارة للمؤنث في العربية «تي» و «تا» و «تلك» وقد تكون صورة من /دا/ = بمعنى هذا في الأرامية الإنجيلية بعد فقد الجهر.

3 ـ الهاء، اسم إشارة في العربية في مثل = «هاأنا». وتوجد كذلك في السوريانية /هـ ا ا ن/ = هذا.

4 ـ السين، قد تكون زاياً فقد منها عنصر الجهر، وعلى هذا الغرض تكون متصلة باسم الإشارة /ز ي ي/ في العبرية بمعنى هذا.

5 ـ أي، ولا ترتبط بأسماء الإشارة السامية، كما أنها من ناحية أخرى تسلك

سلوك الأسماء من حيث إعرابها وتنوينها واتصال الضمائر المتصلة بها. وفي العربية تستعمل «أي» للاستفهام، كما تستعمل ضمائر استفهام في بقية اللغات السامية أساسها «أي».

ويرى البعض أن «أي» هي الأصل التاريخي للضمير في اللغة العربية وأنها تخصصت في الاستعمال النحوي بحالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فإنها قد خلفت بقية منها في مضارع الغائب، في مثل يضرب ويضربون، كما تخلف منها بقايا في صورة لواصق تلحق الأفعال والأسماء في اللغات السامية بعامة.

نود بعد هذا العرض أن نقدم للقارىء عدداً من المؤلفات عالجت جانباً أو آخر من دراسة المقارنات السامية أو اللهجات العربية أو تاريخ اللغة العربية.

1 ـ دراسة اللهجات العربية القديمة:

مؤلف الكتاب هو الأستاذ الدكتور داود سلوم، رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة بغداد. وهو من نشر مكتبة المنار الإسلامية بالكويت سنة 1975.

والكتاب مثال للدراسة التقليدية العربية. وهو في مجمله دراسة قاموسية بحتة.

يتضح لقارىء الكتاب أن المؤلف يعتبر اللهجة مرحلة من مراحل نضوج اللغة، وأنه لا بد من توفر ظروف معينة حتى تصل اللهجة إلى «مرحلة اللغة». ويبدو أنه يعتبر المفردات هي الوسيلة لهذا التطور. وقد تكون هذه النظرة شائعة لدى عامة اللغويين التقليديين العرب. ولكن عالم اللغة، يرى للهجة مفهوماً آخر، ولا يفرق بين «اللغة» و«اللهجة» باعتبارهما مرحلتين من مراحل نمو اللغة. وما قد يطلق عليه عامة الناس لفظ «لهجة» هو في الواقع «لغة» محلية أو طائفية. فالعربية الفصحى لغة مجالها الاجتماعي معروف ومحدد وهو الاستعمالات الأدبية والدينية، واللهجة المصرية لغة لها مجالها التعبيري، كالتعامل في

الأسواق والمزاح. وكل نظام للتعبير الشفوي لغة لها قواعدها الصوتية والصرفية والنحوية والقاموسية بصرف النظر عن مجال استعمالها التعبيري.

أما «اللهجة» فهي مصطلح يطلق على مجموعة من الصفات اللغوية يتميز بها إقليم أو طبقة في الوطن اللغوي العام. أو بعبارة أخرى فإن اللهجة صورة لخطوط توزيع الصفات اللغوية Isoglossia التي تمر بمنطقة ما. وهي في هذا تشبه خطوط الأنوبيس التي تتجمع في منطقة ما ثم يفترق بعضها عن البعض لتكون تجمعات أخرى في منطقة أخرى.

ويستطرد المؤلف فيعرض أمثلة تختلف فيها لهجة أو أخرى عن العربية الفصحى، كلزوم المثنى الألف أو كسر حرف المضارعة. وليست هذه بالضرورة صفات في اللغة الدارجة لجماعة أو أخرى، بل ربما كانت طريقة استعمال محلي للفصحى قد تأثرت باللغة الدارجة، كما نلاحظ الآن من اختلاف العربية الأدبية في مصر عنها في العراق أو سوريا، في بعض الاستعمالات، مثل «فرحت فيك» وهي تعني في العربية الصحفية في مصر «شمت فيك» أما المعنى الذي يقصده العراقي بها فيعبر عنه في مصر بـ «فرحت بك».

والواضح أن المؤلف رغم الجهد الكبير الذي بذله في مراجعة أمثلته في كتب اللغة، لم يحاول أن يبذل جهداً مماثلاً في التعرف على المسلمات الأولى في علم اللغة والأصوات.

وهو يقول في تقسيم مخارج الحروف:

1 ـ الحروف اللثوية وهي ث، ذ، ظ. وهو لم يكن في حاجة لمعرفة مخرج هذه الأصوات إلا إلى الرجوع إلى كتاب سيبويه أو كتاب «التمهيد في علم التجويد» للإمام الجزري وهما يقرران بأن مخرج هذه الأصوات هو «ما بين اللسان وأطراف الثنايا العليا».

2 ـ ج، ش، ص: ومخرجها من بين الشفتين.

3 ـ ل، ر، ن: ومخرجها من آخر اللسان باتجاه البلعوم إلخ.

ثم يستطرد قائلاً «وبسبب الدراسات المعاصرة وتعليم اللغة العربية في المعاهد الأجنبية ودراسة اللهجات المعاصرة، فقد ألقيت أضواء جديدة على تقسيم الحروف العربية» وهذه نظرة سطحية غير دقيقة، فتقسيم الحروف وذكر مخارجها في كتاب سيبويه لا يختلف كثيراً عن تقسيمها عند المعاصرين من علماء الأصوات. والحق أن تعليم العربية للأجانب قد استفاد من علم الأصوات الحديث ولم يساهم في نشأته.

وبالرغم مما في الكتاب من عيوب فإنه يحتوي على مادة وافرة تمثل الاختلاف في لفظ أو آخر أو قاعدة أو أخرى من لهجة عربية إلى أخرى، وذلك في نطاق ما نجد في الكتب العربية التقليدية.

2 ـ فقه اللغات السامية:

مؤلف الكتاب هو المستشرق الكبير كارل بروكلمان، وقد ترجمه من الألمانية الدكتور رمضان عبد التواب، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة عين شمس بالقاهرة وهو من مطبوعات جامعة الرياض 1397 هـ 1977 م. الكتاب اختصار لمؤلف بروكلمان الموسع Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen, Berlin 1908 - 13. وهو ذخيرة علمية لا تزال الثقافة اللغوية العربية تتطلع إلى ترجمتها.

يبدأ الكتاب بمقدمة جيدة عن اللغات السامية وتاريخ الجماعات التي تكلمها وهجراتهم من موطن لآخر داخل الجزيرة، وعن الكتابات الخطية السامية. ومن الطبيعي أن يتقيد المترجم بلغة المؤلف وطريقة عرضه وهذا هو ما فعله الدكتور رمضان في ترجمته. ومع هذا فإني أرى أن الخلفية الثقافية للقارىء العربي تتطلب من المترجم تعليقات أو إيضاحات توضع بين أقواس أو في هوامش. ولكن ذلك لم يحدث في هذا الكتاب رغم غرابة الموضوع على القارىء العربي.

ولعل نقطة الضعف الخطيرة في الترجمة هي عدم تمكن المترجم من علم الأصوات كما ترى:

1 ـ في اللغات السامية صوتان...... أحدهما مهموس هائي النطق وهو «پ» /P/ والثاني مجهور.

ولم يبين المقصود بالنطق الهائي وهل هو النفسية aspiration أي خروج دفعة هوائية بعد انفجار الصوت، أم أنه شيء آخر.

وقد ذكر فيما بعد أن النطق الهائي يوجد كذلك مع /ت/ ثم يقول بأن /د/ تتكون بنفس الطريقة السابقة، فهل يعني أنها كذلك هائية؟.

2 ـ يصف /ظ/ بأنها صوت مهموس ذو نطق مهموز يتكون مع رفع مؤخرة اللسان نحو اللثة. وهذا أمر مستحيل إلا إذا كانت اللثة في عرفه تعني الجزء الرخو من سقف الحنك. أما وصف الظاء بالهمس وقد رجعت إلى كتاب موسكاتي فوجدت فيه ما يلي:

«في السامية الأم يوجد ساكنان بين أسنانيين أحدهما مهموس /θ/ والثاني مجهور /ð/ أو ث، ذ......، كما يوجد كذلك صوت مفخم يحتمل أن يكون مهموساً هو /ṯ̣/ (ط) (ويكتب أحياناً Z وهي كتابة غير دقيقة). ويوجد أخيراً ساكن يعتبره بروكلمان وتابعوه ساكناً مجهوراً مفخماً بين أسناني ويكتبه هكذا ḍ، ويعتبره آخرون (كانتينوولوهين) ساكناً جانبياً مفخماً مجهوراً بين لثوي».

وقد أزال هذا النص ما كان لدي من شك في دقة الترجمة أو بالأصح في دقة اختيار الرمز الكتابي العربي دون الرمز الصوتي الدولي.

ويظهر من وصف السواكن السامية في هذا الكتاب، أن اللغة السامية الأم كانت تقرن بين أفراد مجموعتين من السواكن وقد كانت الصفة المميزة distinctive feature بين أحد النوعين هي التنفسية إيجاباً وسلباً هكذا k.t.p وهي المجموعة التنفسية ويقابلها g.d.b وهي المجموعة غير التنفسية.

أما النوع الآخر فإن الصفة المميزة بين أفراده هي:

الخلفية Velarization، وهي تعني بناء على الوصف الذي قدمه المؤلف ارتفاع مؤخرة اللسان نحو اللهاه وقفل الأوتار الصوتية عند حبس الهواء عند:

1 ـ (اللثة /ṯ/ (ط) /ṣ̱/ (ص).
2 ـ الأسنان ð̄ (ظ) أو (ð̄) (ض).
3 ـ اللهاه /g/ (ق).

ويقابل هذه /t/ ت، /s/ (س)، (ð̄) (ذ)، /k/ (كـ) أما الضاد فلا مقابل لها.

وتذكرنا المجموعة الأولى بما في اللغات الهندية التي تميز بين بعض سواكنها ونظائرها بصفة النفسية p، ph، d، dh وقد تكون هذه الصفة من المبررات التي يستغلها بعض اللغويين في إثبات الرابطة التاريخية بين اللغات السامية واللغات الهندية. وتذكرنا المجموعة الثانية بما يوجد في لغة الهوسا المعاصرة وهي تفرق بين مجموعة من السواكن المهموزة وما يناظرها من سواكن غير مهموزة مثل /t/، ʼغ/، /sʼ/، /kʼ/ . . . إلخ، ولعل هذه الصفة أيضاً تربط بين المجموعة السامية والمجموعة الكوشية.

4 ـ في النص المترجم ما يلي:

«أربعة أصوات متوسطة»، واعتقد أن الترجمة الأدق «أربعة أصـوات رنينية»، والرنين صفة سماعية، أما التوسط فهو صفة مخرجية.

5 ـ في حديثه عن بناء المقاطع وعن النبر ترد عبارتان «النبر الزفيري» «والنبر النغمي». ولم يفسر المترجم الفرق بينهما. وهذا هو ما سأحاوله هنا.

النبر عبارة عن إظهار مقطع بحيث يكون أوضح في السماع من المقاطع الأخرى. ويتم هذا بإحدى طريقتين، زيادة درجة الحركة التي تمثل قمة المقطع أي زيادة عدد ذبذباتها، وهذا هو النبر النغمي أو زيادة ضغط الهواء المندفع من الرئتين عند إنتاج المقطع وهذا هو النبر الزفيري. ومصدر الأول الأوتار الصوتية بينما يكون مصدر الثاني الرئة. هذا ولا تتم العملية الكلامية نتيجة لإرسال الهواء بنسبة واحدة من الضغط، بل إن الحجاب الحاجز يضغط على الرئتين ضغطات

متوالية وخلال كل ضغطة تنتج أعضاء النطق العليا مجموعة من الأصوات تكون مقطعاً واحداً. ويمكن تقسيم نسبة الضغط في الضغطة الواحدة إلى قاعدة أولى وهي بدء الضغط وقمة وهي أعلى مستوى من الضغط وقاعدة ثانية وهي نهاية الضغط.

وفي المقطع المفتوح /س ح/ تكون القاعدة الثانية سكوتاً أما في المقطع /ح س/ فتكون القاعدة سكوتاً.

ومن المحتمل أن تكون القاعدة الثانية ساكناً معيناً في مقطع سابق أي أنها تمثل نهاية ضغطة زفيرية وتكون القاعدة الأولى في المقطع التالي لها نفس الساكن الذي يحدث في بدء الضغطة الزفيرية الثانية وهذا هو تفسير العبارة التي وردت في الفقرة 48 «هذا ويمكن لحدود ضغط النفس أن يتردد صوت صامت فعندما يهبط ضغط النفس ثم يعود فيصعد في نفس المخرج الصوتي، عند ذاك ينتج الأثر السمعي لصوت منفصل إلى جزئين أو مضعف «ومثال ذلك (علّم): /ع ا ل ل ا م/ حيث بدأت الضغطة الثانية في منتصف صوت اللام فجعلت جزءها الأول نهاية المقطع الأول، والثاني نهاية الثاني».

وما تقدم أيضاً يفسر العبارة الواردة في الملاحظات (ص 88) «ويبدو أنه نشأت في السامية الأولى، إلى جانب الصيغة الأصلية للمتكلم، صيغة أخرى هي (آ) بسبب نوع آخر من النبر. ومن هذه الصيغة نشأت صيغة الضمير المتصل بالفعل (ni) منعاً لما يسمى Hiatus وهو التقاء حركتين».

وتفسير Hiatus بمجرد التقاء حركتين غير دقيق والأصح ترجمة اللفظ بالسكتة. وهي قد تحدث بين ساكنين كما في قراءة الآية الكريمة «كلا بل ران على قلوبهم» مع سكتة تمنع إدغام لام «بل» في راء «ران». وعند التقاء حركتين يحدث أحد أمور:

1 ـ إذ كانت الحركتان من نفس النوع، فإما أن تصير حركة واحدة طويلة «سأل» إذا سقطت همزتها (كما في لهجة الحجاز) وفي هذه الحالة تنطق

/س ا ا ل/ بفتحة طويلة. وإما أن تحدث سكتة Hiatus بين الأولى والثانية فيبقى التقسيم المقطعي كما كان /س ا ا ل/ وتكون الفتحة الأولى نهاية المقطع الأول والثانية بداية الثاني.

وهذا هو ما يسميه علماء العرب «الهمزة بين بين» ويقصدون أنها منوية وإن لم تنطق.

2 ـ إذا اختلفت الحركتان المتجاورتان فإن الذي يحدث أحد أمرين: إما أن تكون حركة مزدوجة diphthong، وإما أن يقحَم بينهما ساكن آخر للمحافظة عليهما معاً، ويحدث هذا عادة في اللواصق ذات المعنى التي تضاف للكلمة. ومثال ذلك إضافة النون في المثال المذكور في النص الذي نقلناه.

أطلت هنا الحديث عن الأصوات لاعتقادي بضرورة التمكن من دراستها إذا أردنا أن تكون دراساتنا لتاريخ اللغة أو المقارنة بين لهجاتها دراسة مجدية.

3 ـ دراسة في لهجات شرقي الجزيرة العربية:

الكتاب من تأليف ت.م جونستون، أستاذ اللغة العربية في جامعة لندن، وقد ترجمه من الإنجليزية الدكتور أحمد محمد الضبيب الأستاذ المشارك بكلية الآداب جامعة الرِّياض. وهو من بين مطبوعات جامعة الرياض 1395 هـ 1975 م.

المـدخــل:

ويشتمل على مقدمة تاريخية للمنطقة وسكانها وهجراتهم، وما سببه اكتشاف البترول فيها من نزوح أعداد كبيرة إليها من مختلف أنحاء العالم العربي، وعلى حصر الكتب التي صدرت لتعليم الأجانب لهجات المنطقة والبحوث اللغوية التي أجراها المستشرقون في هذه اللهجات، وتنتهي بتقديم الدراسة وذكر الصعوبات التي واجهت المؤلف.

الباب الأول: الخصائص العامة للهجات الساحل الشرقي:

لما كانت لهجات شرقي الجزيرة قسماً من لهجاتها الشمالية، فقد خصص المؤلف هذا الباب لبيان الخصائص المشتركة بين اللهجات الشمالية عامة، في

الأصوات والصرف والمفردات. وانتهى بالقول بأن لهجات شرقي الجزيرة فرع حديث نسبياً من مجموعة اللهجة العنزية». وهذه اللهجات هي لهجة الكويت ولهجة كل من البحرين وقطر، والإمارات العربية أو ما كان يسمى بالساحل المعاصر.

الباب الثاني: التشكيل الصوتي **Phonemics**:

أ ـ مخارج الأصوات: يستعمل المترجم بعض مصطلحات سيبويه مثل شديد (انفجاري) ورخو (احتكاكي)، مع تفسير المقصود بهما بين قوسين. وفي رأينا التزام الوصف الأدائي أي الذي يبين المخرج أو طريقة التحكم في خروج الهواء، لا الوصف الانطباعي، أي الشدة أو الرخاوة. كما يستعمل أيضاً المصطلح «مزجي» affricate وأفضل المصطلح «انفجاري احتكاكي» فهو أدق في وصف كيفية الانطلاق. كما يصف اللام والراء بأنهما «متوسطات» وأنا أفضل «جانبيان» Lateral.

ب ـ يضع المؤلف (أو المترجم) /ت، د/ بين الأصوات الأسنانية الشديدة و/ث، ذ، س، ز/ بين الأصوات الأسنانية الرخوة والأصح أن /ث، ذ، ظ/ أسنانية أما البقية فهي خلف أسنانية أو لثوية.

ج ـ يفرد السواكن /ض، ظ، ص/ بوصف مخرجي واحد هو الإطباق، والصواب أن توضع الصاد والضاد مع الأصوات اللثوية والظاء مع الأصوات الأسنانية. أما الإطباق فهو صفة مميزة distinctive feature لهذه عن نظيراتها غير المفخمة. وبالتالي فإن الاقتصار على أنها مطبقة لا يعين مخرجها.

د ـ يضع الواو والياء في عمود الأصوات الاحتكاكية. ولكنهما لا تختلفان مخرجياً عن الضمة والكسرة إلا بالانزلاق أي الانتقال من مخرج حركة إلى مخرج حركة أخرى، وأرى أن يوضع لهما عمود خاص هو «الانزلاقات أو انصاف الحركات، glides or semivowels».

وسترى كل ذلك في الجدول الذي انقله عنه.

	شديد (انفجاري)	رخـــو (احتكاكي)	مزجي (شبه انفجاري)	متوسط	أنفي
شفوي	پ. ب	و			م
شفوي أسناني		ف			
أسناني	ت د	ث ذ س ز ظ		ل	
مطبق (مفخم)	ط (ض)	ص			
لثوي		ش	چـ = t = ğ	ر	ن
غاري	(جـ) = ǰ	ى			
طبقي	ک گ	خ غ			
لهوي	ق				
حلقي		ح ع			
حنجري	ء	هـ			

وأنا أفضل أن يكون الجدول على الشكل الآتي:

	شديد (انفجاري)	رخو (احتكاكي)	مزجي	جانبي	أنفي	انزلاق (نصف حركة)
شفوي ثنائي	پ ب				م	و
شفوي أسناني		ف				
أسناني	ت د ط ض	ث ذ ظ				
لثـوي		س ز ص		ل ر	ن	
لثوي غاري		ش				
غاري	ح̄ = J		چ ج ǧ			ى
طبقـي	ک گ	خ غ				
لهوي	ق					
حلقـي		ح ع				
حنجـري	ء	هـ				

الباب الثالث والرابع: الصرف والنحو:

يشتمل هذا الباب على سرد لأوزان الأفعال والأسماء ويشير أحياناً لما يناظرها في العربية الفصحى، كما يتحدث عن الضمائر والأدوات والحروف إلى غير ذلك. ويبدو لي أن المؤلف لم يدرس لهجة شخص واحد باعتباره ممثلاً للهجة ما ثم ينتقل إلى دراسة لهجة شخص آخر يمثل اللهجات الأخرى ويقارن بين هذه اللهجات الفردية ليخرج بالصفات المشتركة بين هذه اللهجات.

كما أنه لم يقدم نصوصاً كاملة يستخرج منها أمثلة ولهذا فإن القارىء يواجه بعض الصعوبات في معرفة العلاقات النحوية بين أجزاء المثال. وهذا يظهر بصفة خاصة في استعمال الأدوات كما ترى فيما يلي:

1 ـ «تظهر الأداة «تو» (الآن) في اللهجة القطرية مع الضمائر المتصلة مثل: يوم توز منوخين = ما كدنا ننوخ.

ولم يذكر شيئاً عن «يوم» ويبدو لي أن مفهوم «ما كدنا» قد أدى بـ «يوم توز» لا «بتوز» وحدها. ويتضح هذا في الأمثلة الآتية:

«يوم خد المسمار رايح في نصف كِسر المسمار» أي «عندما كان المسمار منتصفاً في الداخل كسر» وفيه «يوم خد» يساوي «عندما كان» و«يوم خدهم عنده» = «عندما كانوا عنده».

وفيها «يوم خدهم» يساوي «عندما كانوا».

وفي رأيي أن العنصر الزمني في هذه التفسيرات من دلالة «يوم» وعنصر المقاربة من دلالة «خد». ويبدو لي أيضاً أن «خد» قد تكون بمعنى «كان» أيضاً.

ويواجه القارىء مثل هذه الصعوبة فيما يطلق عليه «الأدوات المفخمة» وكثيراً ما تذكر ويترك للقارىء دراسة الأمثلة. وذلك في مثل العبارة «تفيد الأداة «خد» أو «كد» خصيصة من خصائص اللهجة القطرية والأمثلة الآتية توضح ذلك.

4 ـ دراسات في لهجات شمالي شرقي الجزيرة العربية:

مؤلف الكتاب الأستاذ بروس انجهام أستاذ اللسانيات بجامعة لندن. وقد تمت ترجمته للعربية ولكن الترجمة لم تنشر بعد. ونرجو أن يتاح لها الظهور ليحتل الكتاب مكانة في المكتبة العربية.

ويكمل هذا الكتاب البحث الذي غطاه الكتاب السابق حيث أنه عالج اللهجات التي لم يدرسها الدكتور جونستون والفرق بين العملين واضح كذلك في المنهج ونتائج البحث.

أما المنهج فقد درس الدكتور انجهام لهجات أفراد معينين معتبراً كلاً منهم ممثلاً للهجة إقليمه وطبقته الاجتماعية، ثم قارن بين هذه اللهجات في ضوء ما استخرج من أحكام من نصوص سجلها عن هؤلاء المخبرين. وهذه هي الطريقة المثلى في البحث اللغوي.

والفرق الثاني أن الدكتور انجهام مقتصد في سرد التفاصيل رغم ما يبدو من توفر المادة لديه. وذلك لأنه كان يدرس في ضوء نظرية معينة، اتخذ المادة وسيلة لبيانها. ولهذا ففي الوقت الذي نرى فيه صيغ الفعل على جميع أنواعها في كتاب جونستون لا نرى في كتاب انجهام إلا الصيغ التي تمثل تطوراً أو محافظة على الوضع القديم.

أما أهداف البحث وأبواب الكتاب فاكتفي بما قاله المؤلف في المقدمة العربية التي أضافها إلى النص الإنجليزي.

أ ـ ينقسم الكتاب إلى الأقسام الآتية:

1 ـ شرح الجغرافية التضاريسية والبشرية في المنطقة.
2 ـ عرض سريع للأساليب المستخدمة في الدراسات اللهجية.
3 ـ مقارنة بين اللهجات المحافظة واللهجات المتجددة أو غير المحافظة.
4 ـ شرح التغيرات التي حدثت في شمال نجد وأهمية الانعزال الجغرافي في وقوعها.
5 ـ شرح التوزيع العام لخطوط الأيسكلوسيس isoglossis (وأسميها خطوط التوزيع أنا). وهي ملحوظة وواضحة حتى ولو لم يمكن تحديدها بالضبط.

ب ـ عندما ينقل اهتمامه من اللهجة إلى النطاق اللغوي أي المنطقة التي تسود فيها، فإنه يميز بين مركز النطاق Core وطرفه Periphery. ويرى أن مراكز النطاق Zones، هي مراكز استقرار أو مراكز حضارة في المنطقة. ويتبع هذا النوع من الدراسة نظرية «الموجة اللغوية» Wave Theory التي ابتكرها اللغوي الألماني «شمدت». ولكن هذه ليست النظرية الوحيدة التي تحكم عمله، بل لقد

ادخل في حسابه الاعتبار الاجتماعي والثقافي الذي دَعَى إليه «لابوف» في كتابه W. Labov «Sociolinguistic Patterns' U.S.A 1972.

5 ـ اللهجات العربية الغربية القديمة:

مؤلف الكتاب حايم رابين الأستاذ السابق بجامعة أكسفورد ومترجمه عبد الرحمن أيوب الأستاذ السابق بجامعة الكويت والكتاب من منشورات جامعة الكويت 1986.

بدأ المؤلف هذه الدراسة سنة 1937 بعنوان «دراسات في اللهجات العربية القديمة» للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة لندن. وقد جمع قدراً من المادة يقول بأنه لن يمكنه استيعابه طوال فترة حياته. والكتاب كما يقرر «ليس أكثر من أجزاء مختارة من المادة التي جمعها»، وكان مصدره الأساسي ما كتبه اللغويون العرب عن اللهجات التي سبقت الفصحى أو عاصرتها، وهي لا تلقي الضوء على العربية الفصحى وحدها، بل على لهجاتها الحديثة والمجموعة السامية بأسرها.

والكتاب من خمسة عشر قسماً يبدأ بالمقدمة وينتهي بإضافات. وقد تعرض في القسم الثاني والثالث لموقف اللغويين العرب من اللهجات وآرائهم الخاصة بنشأة اللغة العربية. ثم خصص فصلاً لكل من لهجات اليمن وحمير وأزد واليمن الشمالي وهذيل وخصص للحجازية خمسة فصول لتوفر مادتها ثم انتهى في الفصل الأخير بلهجة طَيء.

والكتاب مزود بالخرائط الجغرافية، يوزع عليها المؤلف الظواهر اللغوية وأسماء القبائل التي تسكن كل منطقة. ومن هذه مثلاً خريطة المناطق التي كان سكانها يتكلمون الحميرية، وخريطة لزوم المثنى الألف وخريطة كسر حرف المضارعة إلخ. وقد امتاز المؤلف بما يأتي.

1 ـ اتقانه اللغات الأوروبية الحديثة، وبالتالي كان من اليسير عليه قراءة ما كتبه المستشرقون بكل لغة.

2 ـ اتقانه اللغة العربية واللغات السامية القديمة ومعرفته التامة بالوثائق التاريخية آرامية أو عبرية أو عربية قديمة.

3 ـ تمكنه من نظريات علم اللغة وعلم الأصوات الحديث.

4 ـ معرفته بالكتابات السامية الخطية وخاصة كتابة المصحف، مما مكنه من ربط هذه الكتابة ببعض الظواهر التي عالجها.

ويرى القارىء في النصوص التي أنقلها عنه صدق كل ذلك.

1 ـ «من أهم الفروق التي بين الأصوات في اللهجات العربية الشرقية والغربية أن الحركات في الأولى تتغير بتأثير الصوتيمات المجاورة لها والنبر...... وقد احتفظت اللهجات الغربية احتفاظاً كاملاً بالصيغ التي كانت موجودة في لغات العائلة السامية.... كالكنعانية والأثيوبية. والعربية الفصحى عامة أكثر قرباً إلى اللهجات الغربية منها إلى الشرقية».

2 ـ «لاحظ أبو عبيدة (ت سنة 210 هـ/ 825 م) أن الحجازيين يفخمون الكلام كله. وذلك فيما عدا «عشرة» (بسكون الشين) فإنهم يجزمونه» أي «يحذفون حركة الشين ويبْقونها ساكنة». ويعلق على التفخيم بأنه «يعني التأكيد أو توضيح الكلام» كما في الأستراآباذي شرح الكافية ج 2 ص 5، كما يعني نطق الفتحة دون إمالة.

ولكن التفخيم في هذا المجال هو ما وصفه الفراء (القرآن ج 2 ص 9) بالتثقيل وهو ضد التخفيف. وللتخفيف درجات بين حذف الحركة ضعيفة النبر أو جعلها مركزية. أما التثقيل فهو الاحتفاظ بالحركة في كل الحالات وهو المقصود بالتفخيم في هذا المجال».

3 ـ يصف الجزري التفخيم الشديد بأنه النطق بالفتحة الطويلة كالألف التي سمعها في فارس وخاصة في خراسان (الجزري، النشر في القراءات العشر جزء 2، ص 29) ومثال ذلك «صلوة» و «زكوة»، وقد كتبت بالواو في أقدم النصوص المخطوطة وفي أغلب النسخ القرآنية.

ولكن بعض المخطوطات الكوفية قد كتبتها بالألف وهذا هو ما اتبعته الكتابة الخطية الحديثة.

4 ـ يقول أبو زيد (اللسان ج 19 ص 7) بأنه من الممكن في «رأيت» إذا شئت أن تسقط الهمزة وأن تنطق بالألف دون إشباع...... والمقصود بهذا كما يبدو، وجود مقطع ذي قمتين، أو بعبارة أخرى تقسيم الحركة الطويلة بين مقطعين، وهو ما يقصد به «الهمزة التي بين بين» ثم يستطرد في الفقرة التالية قائلاً «قد تقع الهمزة قليلاً بين فتحة طويلة تسبقها وفتحة قصيرة تلحقها وذلك في مثل «مسائل» وتنطق بإحدى طريقتين، الاحتفاظ بالحركتين منفصلتين دون إدماجهما في حركة واحدة أو إحداث انزلاق بينهما...... يفصل بين الحركتين فهو سكتة hiatus أو نية إحداث الصوت [الهمزة] على حد تعبيرهم دون إحداثه فعلاً (ابن يعيش ص 138).

ويمثل ما رأيت من عمق النظرة واتساع المعرفة عالج المؤلف الكثير من المشاكل النحوية والصرفية والقاموسية مع ربط الظواهر العربية بما يماثلها في اللغات السامية الأخرى.

وقد تأثرت شخصياً بهذا الكتاب وخاصة في دراستي للنواسخ في العربية ومحاضراتي عن «العربية ولهجاتها» في معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة سنة 1968.

6 ـ **النفي في العربية:**

هذا مقال النفي في شكل محاضرة باللغة الإنجليزية في المعهد المصري بالقاهرة ثم ترجم إلى العربية ونشر في ذيل كتاب «اللغة والتطور» للدكتور عبد الرحمن أيوب نشر «معهد الدراسات العربية العليا» بالقاهرة سنة 1968. ونلخص هنا هذا المقال لنعطي فكرة وجيزة عن منهج البحث النحوي التاريخي.

في الجمل التالية جميعاً فكرة نفي الأكل.

«امتنعت عن الطعام، لم يأكل، اللاأكل ضار بالجسم».

ودلالة النفي في الأولى من وظيفة المادة الاشتقاقية المزيدة (م ت ن ع) أي أنها دلالة قاموسية، ودلالة النفي في الثانية مرتبطة بالأداة «لم» ويحتمل أن تكون الدلالة قاموسية أي من معنى «لم» بذاتها، أو نحوية أي أنها نتيجة لعلاقة لم بالفعل الذي بعدها. وفي الثالثة يرتبط النفي باللاصقة «لا» التي نحت منها ومن المصدر «أكل» اسماً وقع مبتدأ.

وهذا يعني أن الدلالة صرفية. ولنتأمل الجمل الآتية.

حضر محمد، ونفيها: ما حضر محمد أو لم يحضر محمد.

يحضر محمد، ونفيها: لا يحضر محمد.

سيَحضر محمد، ونفيها: لن يحضر محمد أو لما يحضر محمد.

وبمقارنة جمل الإثبات بجمل النفي نلاحظ:

1 ـ تغير «حضر» إلى «يحضر» في «لم يحضر محمد».

2 ـ عدم حدوث تغير بين يحضر محمد ولا يحضر محمد سوى زيادة «لا».

3 ـ وجود تغير في الجملة «لن يحضر محمد» هو نصب الفعل بالإضافة إلى زيادة «لن».

4 ـ وجود تغير بجزم يحضر في الجملة «لما يحضر محمد» بالإضافة إلى زيادة «لما».

ومعنى هذا أن تحويل الجملة من الإثبات إلى النفي قد صاحب تغيراً تركيبياً بتحويل المضارع إلى الماضي أو بنصب المضارع بلن أو جزمه بلم أو «لما». ولكن المهم ليس مجرد حدوث تغير بالإضافة إلى دخول الأداة بل لا بد أن يكون التغير خاصاً بالنفي. وسنلاحظ:

1 ـ تغير الماضي للمضارع يحدث عند تغير زمن الفعل من الماضي إلى المضارع مثل كتب، يكتب، أي أن هذا التغير التركيبي ليس خاصاً بالنفي.

2 ـ نصب الفعل أو جزمه ليس خاصاً بتركيب النفي فالأول يحدث مع لام التعليل وأن المصدرية والثاني يحدث في جواب الشرط.

والنتيجة أنه لا يمكن اعتبار النفي في هذه الحالات تركيبياً، بل إنه مجرد دلالة قاموسية للأدوات ما، لاَ، لن، لما إلخ.

وفي الجمل:

1 ـ محمد قائم ونفيها: ليس محمد بقائم، ليس محمد قائماً.
2 ـ كان محمد قائماً ونفيها: لم يكن محمد قائماً، لم يكن محمد بقائم.
3 ـ في الدار رجل ونفيها: لا رجل في الدار.
4 ـ هذه ساعة عمل ونفيها: لات ساعة عمل.

وسنلاحظ ما يلي:

1 ـ نصب الاسم بليس وكان المنفية ليس خاصاً بالنفي، فإن الاسم ينصب مع كان المثبتة.
2 ـ فتح الاسم النكرة بعد «لا» النافية للجنس، ودخول حرف الجر الزائد على خبر النواسخ الفعلية المنفية، لا يحدثان إلا في حالة النفي. وهذا يعني أن النفي لم يكن نتيجة لوجود الأداة النافية فقط بل نتيجة لتغير تركيبي أيضاً.

وبهذا ننتهي إلى القول بما يأتي:

«النفي في العربية الفصحى نفي قاموسي، أي من معنى الأداة وليس نفياً تركيبياً نحوياً إلا في حالتين:

أ ـ اسم «لا» النافية للجنس.
ب ـ خبر الناسخ الفعلي المنفي إذا دخل عليه حرف الجر الزائد.

نود أن نتأمل التراكيب المنفية في بعض اللهجات العربية الحديثة.

أ ـ في اللهجة المصرية:

ينفي الضمير بما قبله وإضافة «من» في آخره مثل:
ما نش، ما انتش إلخ.

ينفي الفعل بنفس الطريقة مثل: كل، نفيها: ما كلش.

إذ سبق الفعل بحاء الاستقبال نفي بالأداة «مش» مثل: حياكل، نفيها: مش حياكل.

ينفي الاسم بالأداة «مش» بدون حرف الجر أو معه مثل:

محمد نفيها: مش محمد.

مع محمد نفيها: مش مع محمد.

هذا في الجملة الخبرية:

نفي جملة القسم يكون بما دون الشين مثل:

أنا ما كلتش (خبر) والله ماكلت (قسم).

مانش جاي (خبر) والله ما أنا جاي (قسم).

الاستفهام الإنكاري ينفي بالأداة «مش»:

أنت كلت مش أنت كلت.

فيه زوار مش فيه زوار.

الإغراء بإضافة «ش» إلى نهاية الفعل دون «ما».

تاكلش معايا = أولا تأكل معي.

تجيش نزوره = أو لا تأتي لتزوره.

وهكذا نرى أن الأداة النافية تختار حسب نوع الكلمة أو الجملة. وهذا يعني أن النفي في المصرية ليس بمجرد زيادة الأداة، بل باختيارها وهو خاضع لنوع التركيب. ولذا يقال بأن النفي فيها تركيبي لا قاموسي.

ب ـ النفي في لهجة بغداد:

ينفي الاسم والضمير بالأداة مو مثل:

هذا مو محمد، هذا مو آني.

ينفي الوصف بمو أو بما مثل:

أنا ما موجود أنا مو موجود.

إذا عطف اسم منفي على اسم منفي آخر فيجوز استعمال «مو» أو «لا» مثل:

لا اني ولا أنت   مو آني ومو انت.
لا محمد ولا علي   لا ماكلين ولا شاربين، مو ماكلين ومو شاربين.

إذا كان الاسمان مفعولين لفعل منفي نختم نفيهما بلا مثل: ما شفت لا محمد ولا علي.

إذا تعددت الأسماء المنفية دون عطفها نفيت بلا مثل: لا محمد، لا علي لا حسن.

لا ماكلين   لا شاربين.
ينفي الفعل بما مثل.
ما يشرب ما راح ياكلون.

إذا عطف فعل منفي عل فعل آخر منفي نفياً بلا أو ما مثل:
يا أخي لا كلت ولا شربت.
يا أخي ما كلت وما شربت.

في جملة القسم تستعمل «ما» مهما اختلف نوع الكلمة أو الجملة مثل:

مو محمد (غير قسم) وداعنك ما محمد.

إذا تعددت الأسماء وربطت بالعطف في جملة القسم نفي الأول بما أو مو ونفي الثاني بلا مثل:

وداعنك ما محمد ولا علي، وداعنك مو محمد ولا علي.

والنفي في لهجة بغداد كما ترى كالنفي في المصرية يحدد نوع الكلمة والجملة الأداة التي تستعمل في النفي. وبالتالي فإنه ليس مجرد إضافة الأداة بل إن لأجزاء التركيب أثرها ولهذا نقول بأن النفي هنا تركيبي كذلك.

ج ـ النفي في اللهجة السورية:

أدوات النفي في اللهجة السورية هي «مو» و «مال» و «لال» بالإضافة إلى «ما» وتستعمل على النحو الآتي:

نفي الفعل يكون بما مثل «ما أكلت».

إذا عطف فعل منفي على آخر منفي نفي الأول بما والثاني بلا مثل:
ما راح ولا اجه.

ينفي الفعل المتصل بسابقة الاستقبال بلا وتكون حركة اللام قصيرة مثل:
لحباكل = لن آكل.

ينفي الضمير لاتصاله بمال:
أنا نفيها: مالي، نحن نفيها: مالنا.
أنت : مالك، أنتم مالكم.
هو : مالو
هي : مالا، هن ما لن (للمذكر والمؤنث).

إذا تعاطف اسمان منفيان استعملت «لالو» قبلهما ونفي الاسمان بلا مثل:

لالو لا محمد ولا علي = ليس هذا محمد أو علي.

وهنا نجد الكلمة أو التركيب يتحكم في اختيار أداة النفي كما في المصرية والبغدادية.

د ـ النفي في لهجة الموصل والخرطوم:

تستعمل «ما» للنفي في كل الحالات دون قيد مثل:

لهجة الموصل مانا محمد ما موجود ما ياكل.
لهجة الخرطوم أنا ما أريد أنت ما موجود.

وهنا يكون النفي قاموسياً أي أنه من معنى الأداة التي لا يتدخل نوع التركيب أو نوع الكلمة في اختيارها.

بعد هذا العرض يمكن الخلوص إلى القاعدة التطورية التالية:

1 ـ النفي في العربية الفصحى نفي قاموسي فيما عدا حالتين: هما النفي بلا الجنسية والنفي بدخول حرف الجر الزائد على خبر الجملة المنفية.

2 ـ تطور النفي في اللهجات الحديثة على إحدى طريقتين:

أ ـ في اللهجة المصرية والسورية والبغدادية صار نفياً تركيبياً.

ب ـ في لهجة الخرطوم والموصل بقي النفي قاموسياً.

وتخلصت اللهجات من حالتي كونه تركيبياً مع اللام النافية للجنس وحرف الجر الزائد الداخل على خبر الجملة المنفية.

7 ـ استبناء العربية العامية الأم A reconstruction of Proto-Colloquial Arabic:

مؤلف الكتاب؛ William George Cowan، وقد تقدم بهذا البحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كورنيل بأمريكا. والنسخة التي لدي مصورة في سنة 1960.

والكتاب من ثلاثة أقسام وملحق.

أ ـ القسم الأول ويقارن فيه بين لهجات المغرب العربي المعاصرة.

ب ـ القسم الثاني ويقارن فيه بين اللهجات العربية المعاصرة في الشرق والغرب.

ج ـ القسم الثالث ويقدم فيه 306 صيغة استبنائية reconstructed form، وكيف نطق بكل لهجة.

د ـ القسم الرابع ملحق عن الإسبانية العربية.

أما الموضوعات التي يعالجها فهي:

ق = تقديم إن وجد.

س = السواكن.

ن = النبر.

ح = الحركات. .

ويدرس كل موضوع من هذه في كل من اللهجات الآتية:

مر = مراكش، ند = اندلس، مل = مالطة.

جز = جزائر، يهج = يهود الجزائر، تو = تونس.

غ = الاستبناء الغربي Western reconstruction.

ثم يسرد التغيرات ويرقمها بتسلسل.

أمثلة ا س مر1 = المنطقة العربية، الموضوع السواكن.

اللهجة المراكشية رقم التغير 1.

ب ح ق 2 = المنطقة الكلية (أي الشرقية والغربية).

الموضوع الحركات اللهجة القاهرية رقم التغير 2 وهكذا.

وقد عدلنا طريقة الترقيم التي اتبعها لأنها في نظرنا أكثر وضوحاً.

القسم الأول: مقارنة اللهجات المغربية:

ونقدم هنا بعض الأمثلة:

س مر (السواكن في لهجة مراكش من اللهجات المغربية).

صوتيمات السواكن هي /پ ت ط ک ق ب بِ (باء مفخمة) د ص ج (جيم قاهرية g) ف س ص ش خ ح هـ ز ظ ج غ ع م مِ (ميم مفخمة) ن ل ل (لام مفخمة) ر رِ (راء مفخمة) و ي/.

وفيها /پ، ظ/ نادرتان وتوجدان غالباً في الألفاظ المقترضة أو التي لا يعرف تاريخها.

وقد تغير نظام الدارجة الغربية المستبناة (Proto Western) بفقدان الأصوات الأسنانية وبإضافة /ج g/ وباختلاف نظم السواكن (عنه في العربية الأدبية؟).

ا. س مر 1:

*/ر/ إذا جاورت */ق/ أو */ح/ أو كانت في موضع يسبب فقدان الحركة الفاصلة بينها وبين هذه السواكن، أو جاورت ساكناً مفخماً، صارت الراء مفخمة مثل:

*/ش ا ر ق/ ← /ش ا رِ ق/ (رِ= راء مفخمة) = شرق.
*/ف ا ر ح/ ← /ف ə رِ ح/ = فرح.
*/ف و ق ا ر ا ا/ ← /ف ə ق رِ ا/ فقراء.
*/ط ا ر ي ي ق/ ← /ط رِ ي ق/ = طريق.

وتفخم الراء أيضاً إذا سبقت /و/ في مجموعة سواكن في آخر الكلمة مثل:

*/ج ارو/ ← /ج ر و/ = كلب صغير- جرو.
وفي غير هذه الحالات لا تكون /ر/ مفخمة.

ا. س مر 2:
*/ل/ تفخم */ل/ إذا سبقت */ح/ مثل.
*/م ا ل ح/ ← /م ə لِ ح/ = ملح.

وغير هذه الحالة تبقى رقيقة (غير مفخمة) مثل:
*/ل ا ى ل ا/ ← /ل ى ل ا/ = ليلة.
إلخ.

ا س ند = السواكن في لهجة الأندلس المغربية:
الصوتيمات الساكنة هي /پ ت ش (ـڵ) ک ب د ج (g).
ف ث س ش خ هـ ذ ز ج ع م ن ل ر و ى/.

ومن بين هذه السواكن، /ب/ لا توجد إلا في الكلمات المقترضة أو التي لا يعرف أصلها التاريخي.

وقد تعدل نظام السواكن في الدارجة المستبناة reconstructued western (PW) بفقدان صفة التفخيم وفقدان /ق/، /ح/ بالإضافة إلى ما ذكرناه عن /ب، ش/ وبعض التعديلات في نظم السواكن.

ا. س نذ 1:

*/ط/ ← /ت/ مثل:

*/ط ا ب ي ي ب/ ← /ت ا ب ي ب/ = طبيب.

*/ق و طˋ و ن/ ← /كـ و تˋو ن/ = قطن.

*/ خ T ى ط/ ← /خ ا ي ت/ = خيط.

إلخ.

ا س مل = السواكن في لهجة مالطة المغربية.

الصوتيات الساكنة هي /........ / إلخ.

إلخ.

وعلى هذا النحو يعالج نظم النبر والحركات في لهجات المغرب وهي، لهجات مراكش والأندلس ومالطة والجزائر ويهود الجزائر وتونس.

القسم الثاني: العربيـة الدارجـة (المستبناة) الأم - *(reconstructed) Proto Collo-quial Arabic*:

ويعالج في مقدمة هذا القسم (2ـ ق 1 والقسم 2 مقدمة) أربعة أمور صوتيمية، هي الهمزة، والتضعيف في آخر الكلمة والقيمة الصوتية للساكن /ج/ والساكن المفخم المجهور الاحتكاكي /ص/ في العربية الفصحى. ثم يستمر في دراسة السواكن والنبر والحركات في كل من لهجات بخارى (بخ) وحلب (ح) والقاهرة (ق) ويهود اليمن (يهي) وصنعاء (ص) وبغداد (بغ) بالإضافة إلى الدارجة الغربية (المستبناة) الأم.

وفي القسم الثالث: يقدم الصيغ المستبناة وما يقابلها من صيغ اللهجات التي تمت دراستها. وعدد الصيغ المستبناة 306 إليك مثالاً منها:

1 ـ */ب ا ا ب/ = باب.

في لهجة بخ (بخارى) /ب ا/ مثل /ب ا لـ ب ي ي ت/ = باب البيت في (ح) حلب وق (القاهرة) وبغ (بغداد/ ب آ ا ب/ وفي بهي (يهود اليمن) وص (صنعاء) /ب ا ا ب/ وفي غس (الغربية المستبناة).

*/ب ا ا ب/، مر (مراكش) جز (جزائر) هج (يهود الجزائر).
/ب آ ب/ وفي مل (مالطة) /ب [illegible] ى ب/ وفي تو /(تونس) /ب آ ا ب/.

2 ـ */ب ا غ ل/ = بغل.
في ق وج /ب ا غ ل/ وفي ص /ب ا غ [ا] ل/ وفي بخ ا ب ا غ ا ل/.
وفي غس */ب ا غ ا ل/. في مر وج وهج /ب غ [illegible] ل/ في ند /ب أ غ ا ل/.
وفي مل / ب إ ا ل/، وفي تو /ب غ ا ل/.
إلخ.

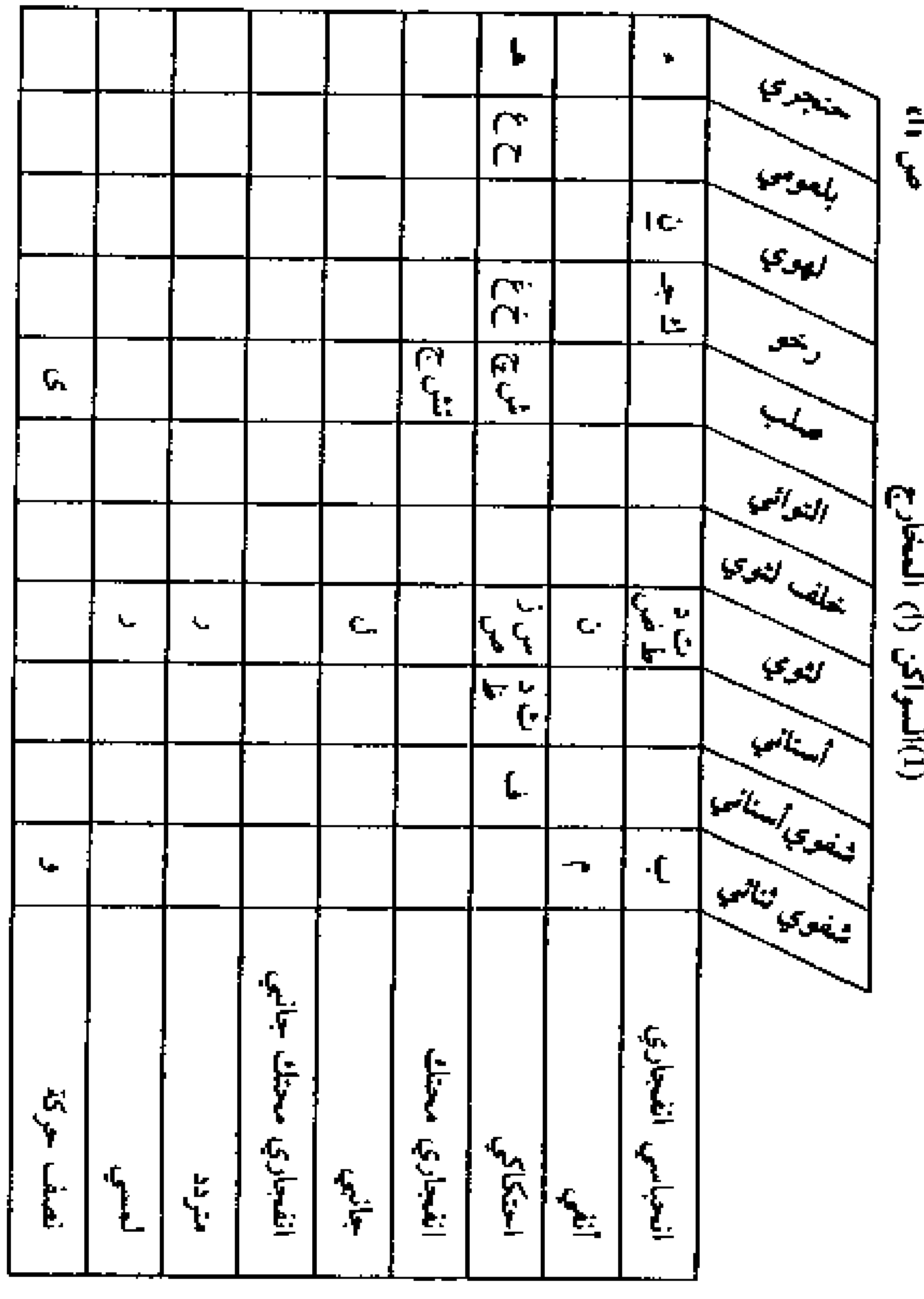
أما الملحق الخاص بعربية إسبانيا فلن نتحدث عنه هنا لأنه يصف كتاباً معيناً أخذ عنه مادته، ولأنه كثيراً ما يستعمل اللغة الإسبانية وهي لغة لا أعرفها وإذا كان لي أن أعلق على هذا الكتاب، فإني أود أن أؤكد أهمية مثل هذا العمل وجدته. وفي رأيي أن الوقت قد حان لأن يدخل الأكاديميون العرب هذا المجال الذي قد لا يكون براقاً، ولكنه يمثل أعلى مستوى من التحليل اللغوي الدقيق.

وأود أن أذكر هنا عبارة قالها لي أستاذي G.R. Firth: «Listen my boy, a scientific work is always boring» «اسمع يا بني، إن العمل العلمي ممل دائماً».

(ج) الجهر والهمس

تكتب الأصوات المجهورة على اليسار
والمهموسة على اليمين والمفخمة تحت الرقيقة

الأصوات العربية:



(ب)
طرق التدخل في طريق الهواء

المراجع العربية

- أيوب: عبد الرحمن، **اللغة والتطور**. من منشورات معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية). **اللهجات العربية الغربية القديمة**، ترجمة عربية للكتاب: C. Rabin's **Ancient West Arabian Dialects**. نشر جامعة الكويت، 1986.
- بوحربية: عبد الوهاب، **بناء المغرب العربي**، من منشورات الجامعة التونسية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، 1983.
- سلوم: داود، دراسة **اللهجات العربية القديمة**، من منشورات المكتبة العلمية، باكستان ومكتبة المنار الإسلامية بالكويت، 1976.
- ضبيب: أحمد محمد، **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، ترجمة عربية للكتاب: T.M. Johnstone's, **Eastern Arabian Dialect Studies**، من مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، 1970.
- عبد التواب: رمضان، **فقه اللغات السامية**، ترجمة عربية للكتاب: C. Brockelmann's, **Semitische Sprachwissen schaft**، من مطبوعات جامعة الرياض، السعودية 1970.

المراجع الإنجليزية

- B. Comrie: **Language Universals and Linguistic Typology,** University of Chigago Press, U.S.A., 1981.
- W.G. Cowan: **A Reconstruction of Proto- Colloquial Arabic.** Ph.D. Dissertation. University Microfilms Inc. Ann Arbor, Michigan, U.S.A., 1962.

- J.H Grennberg: **Typology and Diachrony**, Copymat, Summer Institute of Linguistics, University of Stanford, 1987.
- B. Ingham: **North East Arabian Dialects,** Kegan Paul Internaltional, London and Boston, 1982.
- W.P. Lehmann: **Historical Linguistics. An Introduction,** Holt, Rinehart and Winston, New York, 1963.
- S. Moscati et al: **An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages,** Otto Harrassowitz Wieesbaden, West Germany, 1964.
- C. Rabin: **Ancient West - Arabian,** Taylor's Foreign Press, London, 1951.

MODERN APPROACHES TO THE HISTORY OF ARABIC

by

Kees Versteegh, University of Nijmegen

The basis for an explanation of most contemporary approaches to the history of Arabic, both in Western and in Arab research, may be found in the attitude of the Arab grammarians towards their own language. For the Arab grammarians in the Classical period linguistics was the science that explained the formal aspect of speech, which they equated with the Arabic language. Such an approach implies an entirely synchronic framework, with the exclusion of any diachronic dimensions. For the grammarians there was no such thing as a history of Arabic, whose development in the course of time called for an explanation. They regarded their language as something homogeneous, both in space and time.

One might suppose that the study of the famous poets would have led the grammarians towards a developmental view of language: in literary criticism the distinction between Classical poets and the **muhdatun,** who were inferior to them, was commonplace. But this distinction only concerned the individual qualities of the poets; the lesser degree of eloquence of the more recent period, as compared to the Golden Age, only concerned the mastery of style, the individual shortcomings of the poets, not any difference in speech. There was no development in the language, since the grammarians knew only one, undivided, **ʿarabiyya,** which had been the language of the Bedouin in the **Ǧāhiliyya,** the language of pre - Islamic poetry, and before all, the language of the **Qur'ān.** This language continued to be the model for all speakers of Arabic, and it was assumed that in principle everybody used this language throughout the centuries.

As far as the period of the Ǧāhiliyya is concerned, the grammarians did acknowledge, to be sure, a certain degree of regional variety, the so - called **lugat,** or pre - Islamic dialects. Their writings contain lists of the various ways in which the language of some tribes differed from the ideal standard. These differences were accepted as a marginal phenomenon that reflected the independence of the tribes. On the other hand, the listing of dialectal variants also led to the establishment of a hierarchy, in which some varieties were regarded as superior to others. In this set of values the dialect of the tribe of Qurayš, the tribe of the Prophet, was regarded as the most eloquent (**afṣaḥ**).

After the conquests, corruption set in. One only has to read the classic account of Ibn Ḫāldūn in his Muqaddima to see how this concept of fasād al-luga was deeply rooted in the Arabs' view of their world and their history. The newly conquered peoples not only accepted in majority the religion of the conquerors, but they also took over the language of the Arabs, which they needed to communicate with their new masters and to understand the new religion. In the process of learning the language, they committed many mistakes, which weren then transmitted to the Arabs themselves and in particular to their childern, whose speech became contaminated. As a result, the language of the Qurʾān and the tradition tended to become incomprehensible for the believers, since it differed too much from their daily speech. Accordingly, the grammarians interfered and started to codify the language, so that it could be learnt properly.

In itself, the process of corruption as it is depicted by Ibn Haldun is, of course, diachronic, and this demonstrates that the grammarians themselves were very much aware of the fact that linguistic habits exist in time and are subject to the same historical processes as everything else. But they chose to disregard the effects of these processes in their analysis and treat the language as an immobile, inflexible structure that remained the same from eternity to eternity. There was only one aspect of language that in their view underwent a change, namely the meaning of words. The most spectacular example of such a change was, of course, the new religious meanings that words such as zakāt, ṣalāt, Qur'ān acquired with the revelation of the Holy Text. This semantic development was acknowledged by most grammarians. Two remarks should, however, be made. In the first place, the grammarians hardly

ever concerned themselves with the semantic side of language, something which they left to the lexicographers to deal with. In the second place, there was room in their theories for a certain flexibility (**ittisāʿ**) on the part of the users, who had the right to extend the meaning of words in metaphorical usage. One could, therefore, argue that the acknowledgment of a semantic development did not detract from the unchanging status of the language. Grammarians could still maintain that the **ʿarabiyya** had always been the same and would always remain the same.

The consequence of this particular conception of the nature of speech - or, one could also say, of the object of linguistic science - is the fact that the relationship between standard language and the colloquial was interpreted in terms of a perfect model vs. grammatical mistakes. This interpretation is obvious in the Classical treatises on the laḥn al-ʿāmma, which concentrate on the mistakes people make, in order to correct them. Their express purpose is the purification of speech from what they regard as incorrect expressions. The authors of these treatises are not interested in the nature of the mistakes, nor in their origin, in other words, they are not interested in the colloquial, which they regard as inferior to the standard, rather than a variety in its own right. In this respect their attitude is similar to that of grammarians in Medieval Europe during the period when latin was the international cultural language and the vernaculars were treated as faulty varieties of latin. The only reason the grammarians in Europe wrote about the vernaculars in the early period, when they had not yet reached the status of national languages, was their wish to correct the mistakes people made in writing latin, because they had an imperfect knowledge of that language.

It is true that some of the grammarians do mention regional variations in the pronunciation and vocabularyof the standard language. This applies in particular to the observations made by Ibn Ḥazm and Ibn Ḫaldūn about the differences between the Arabic of various areas and cities in al - Andalus. Since they mention those differences without an implied criticism, one could say that they are mentioned merely as ethnographical curiosities of the same category as different habits and customs in various regions of the Islamic world. When Ibn Ǧinnī mentions differences in the realization of various Arabic sounds, he does so in the context of his discussion on speech defects that individual

people exhibit, and he shows no interest in the phonetic background of other languages than Arabic (in spite of the fact that his teacher, al - Farisi, was a persian himself!). Regional differences in the pronunciation of Classical Arabic are often connected by the grammarians with the known tribal differences in the **Ǧahiliyya,** so that sometimes even the same names are given to such recent variants as to the pre - Islamic variants (e.g., **kaškaša).** In such cases, the lack of interest in the colloquial coincides with the almost total lack of interest in other languages than Arabic, that is so characteristic of the Arab grammatical tradition.

It is important to emphasize here that in itself there is nothing wrong with the approach of the Arab grammarians. In fact, one could say that the modern tradition of transformational - generative grammar has the same attitude towards the speech continuum. There is an obvious resemblance between their attitude and that of the modern grammarians, with their axiom of the ideal speaker - listener and the homogeneity of the speech community, and its banishing the variety of speech in the community from the science of linguistics. Theoretically, the approach of the Arab grammarians is sound and it leads to a perfectly synchronic description - and, in their terms, explanation - of the Arabic language. On the other hand, it also leads to a serious underrepresentation of part of the linguistic reality in the speech community. There is absolutely no indication that the grammarians were aware of the existence of a colloquial language, let alone that they would try to describe its structure and explain the development of the differences between colloquial and standard language.

It is my view that this concentration on synchronic description and this disregard for the diachronic dimension and the sociolinguistic functioning of speech still affects the historical study of Arabic, both in Western and in Arab universities. In what follows I shall try to sketch these consequences and take a look at the new developments that have taken place in some fields of research. The points that will be discussed are the following: the study of the structure of the dialects, the study of the sociolinguistic situation, the study of the older stages of the languages, and the recent theories on the origin of the dialects. Finally, I shall discuss the possibilities for a research programme for the history of Arabic.

The first point to be discussed here is the study of the dialects. Obviously, it is impossible to make any headway in the study of the history of Arabic without a thorough knowledge of the distribution and the structure of the contemporary dialects. In the European linguistic tradition the study of the dialects was the first step towards the development of the historical - comparative paradigm in the 19th century. The 'discovery' of the German and French dialects of the countryside made linguists aware of the variety of living speech as against the artificiality of the standard language. One of the most important innovations in 19th century linguistics was the new approach towards the status of the dialects, which were no longer regarded as just incorrect varieties of the standard languages, but as varieties in their own right, which in many cases represented older stages of the language. This provided the much - needed impetus for the historical - comparative method of linguistics that was developed by scholars such as Grimm, Schlegel, Bopp.

In the Arab world this linguistic method has never found many followers. In the first place there was the obstacle of the above sketched attitude towards the dialects that persists until today. It took the Western tradition many centuries to shed this attitude, and Western linguists were helped in this respect by the fact that the vernaculars in the Romance countries had been raised from their inferior status to the status to the status of standard language, and besides, there was no strict relationship between religion and language, comparable to the one existing in the Arab world.

There is, however, a second, no less important, factor that prevented the development of dialectological studies in the Arab world, a factor that is rooted in the colonial period. When Western dialectologists started to show their interest in the living dialects, for instance, in Egypt and in North - Africa, their interest coincided with the colonization of the Arab world, and their efforts were very often seen as a product of the colonialist attitude vis - a - vis the Arab world. It must be conceded that in some cases English and French colonial officers did indeed use the dialects to promote their own interests, and to severe the links between the various parts of the Arab world. They realized that the Arabic Classical language was perhaps the most important tie that bound the Arab world together. We know that for instance in Egypt

people like Wilcox tried to promote the use of the Egyptian dialect in order to isolate Egypt in the Arab world. In Algeria the french officials even forbade the teaching of Classical Arabic in the french schools, and introduced the Algerian dialect as an obligatory subject, instead.

There can be no doubt, however, that there were at the same time many serious scholars who were genuinely interested in the sturcture of the dialects, on the one hand because they wished to become acquainted with the contemporary Arab world, and on the other hand, because they saw in the study of the dialects the basis for a historical approach towards the study of Arabic. It is a pity that their efforts became smeared with the accusation of neo - colonialism, whose shadows have prevented the development of dialectology and thus, historical linguistics in Arab countries, where many scholars and popular opinion at large still persist in regarding the colloquial as a collection of grammatical mistakes, or even as something that has no real existence. In the last few decades in some countries things have started to change, however, in particular in Morocco and to a lesser degree in Egypt.

A second prerequisite for a historical approach to the study of language and to the history of Arabic is an awareness of the fact that there is a social division of functions between the standard language and the colloquial, in other words, a sociolinguistic approach to the study of language.

Only with this approach is it possible to acknowledge the fact that there is a continuum between the colloquial and the standard, and that the notions of 'pure' standard and 'pure' colloquial are fictive. Only with a sociolinguistic approach can linguists take into account both varieties and all intermediate levels as equally important for the speech community as a whole, in which each variety has its own role. It is important that linguists realize that nobody uses one variety exclusively, but that both varieties alternate in the speech of each individual. One may sy that both in Western and in Arab linguistics this awareness dates from the publication of ferguson's (1959) article on diglossia, which influenced an entire gemeration of scholars (cf. also Diem 1974, and the discussion in Britto 1987).

Obviously, the study of the sociolinguistic situation of Arabic in itself can hardly be called historical, but it is a necessary condition for a historical approach to the study of the language. The discovery of

synchronic variation in speech leads to a more balanced view of the coexistence of the varieties in the past. It seems that not all Arab linguists are ready to accept this new view on the relationship between standard and colloquial. Notable exceptions are the publications of Badawi (1973) in Egypt, of Bentahila (1984) and others in Morocco, of Maamouri (1973) and others in Tunisia, and of Abou (1962) in Lebanon. It should be added, however, that the studies that concern the linguistic situation in the Maghreb are mostly concerned with the sociolinguistic relationship between Arabic and the old colonial language, french. With regard to the situation in Lebanon, it should be added that the discussion tends to be clouded by religious issues.

The sociolinguistic study of the relationship between standard and colloquial and the concomitant consciousness of the nature of diglossia have facilitated the study of the older stages of the language. In keeping with the grammatical tradition the emphasis in historical studies in the Arab countries has almost always been on the development of the vocabulary and the semantic changes in the lexicon, for instance, in the idiom of individual writes. To that extent the colloquial plays a certain role in at least some of these studies, when authors from the post - Classical period are studied, whose vocabulary is mixed with words from the vernacular. In the same tradition attention is given to the treatises of the **laḥn al - ʿāmma,** which are considered to be a welcome contribution to the diachronic study of the vocabulary. The ultimate aim in such studies is the establishment of a historical dictionary of the Arabic language, a project that was initiated by the language Academy of Cairo, but did not yet materialize. One should bear in mind, however, that such a dictionary is bound to be conceived of as a dictionary of the **fuṣḥā** - with a few items from the vernacular thrown in for good measure - rather than a complete inventory of the lexical material in both **fuṣḥā** and vernacular. In other words, the study of the semantic development of the vocabulary is firmly based in the Classical tradition.

In the West, the emphasis has always been rather on the grammatical structure of Late Arabic. Already in the 19th century scholars discovered vernacular elements in some of the texts dating from the 12th century onwards, mostly from the **Alf layla wa-layla** cycle. Scholars such as Noldeke and landberg edited these stories as examples

of what they called the colloquial language, since they believed that the deviations from the Classical standard in these texts demonstrated that they were written in a colloquial style, and in fact, reflected the true vernacular. The discovery of these vernacular elements coincided with their discovery of the living dialects in the Arab world. They concluded that the texts had been written in pure dialect, since the non - Classical elements they found in them resembled the dialect features they became acquainted with in their contacts with the contemporary Arab world. Where the Arab scholars were more interested in the semantic development of the Arabic language, particularly with regard to the vocabulary, the Western Arabists were rather attracted by the possibility of discovering historical traces of the dialects in early texts.

In the 20th century the emphasis in Western studies on Arabic shifted towards the study of the mixed character of these texts. The term 'Middle Arabic' was coined to indicate this category of texts. One of the pioneers in this respect is Blau, whose studies of jewish and Christian Middle Arabic - i.e., texts in a mixture of Classical and colloquial Arabic written by Jews and Christians - drew attention to the fact that Middle Arabic was not a discrete variety with its own structure, but rather a convenient label for texts that were written by semi - literate people, who failed to write in pure Classical because of their insufficient know - ledge of grammar. In a few cases, such a mixture of Classical and colloquial elements was used intentionally, either to provide the text with a certain **couleur locale**, or - particularly in the case of the jewish community - to create a medium of communication for a group within the community, in which the mistakes had become conventionalized (ch., e.g., Blau 1965, 1966 - 67, 1972, 1982). As the language of the papyri shows, a mixture of vernacular and Classical Arabic existed from the beginning of the Islamic period, and was not restricted to Jews and Christians (cf. Hopkins 1984).

In the European linguistic tradition of the 19th century the comparative study of the dialects automatically led to the historical reconstruction of ancestor languages. This development did not take place in the study of Arabic until much later. This my be partly explained by the fact that within the field of comparative Semitic linguistics attention was shifted soon from the role of Arabic in the reconstruction of Proto - Semitic to the newly discovered languages such as Akkadian, which

demonstrated that Arabic represented a much younger stage in the history of the Semitic languages than had hitherto been assumed. It was not until the beginning of the 20th century that the first studies concerning the origin of the Arabic dialects and the historical explanation of the relationship between standard and colloquial began to appear.

These first studies were mostly concerned with the status of the language of the **Qur'ān** and its relation to the language of the Pre - Islamic Bedouin and pre - Islamic poetry. The main controversy centred around the question, whether or not the language of the **Qur'ān** was identical was the language of the Bedouin. Noldeke (1904) basically agreed with the Arab grammarians, who maintained that the language of the **Qur'ān** was identical with the language of the tribes, at least those tribes who were regarded as **fuṣaḥā'**. Against this position Vollers (1906) argued that the **Qur'ān** had originally been revealed in the language of the Qurayš, and later been 'translated' into the **ʿarabiyya,** which he regarded as different from the tribal dialects. Quite understandably, his thesis created a storm of protest in Muslim orthodox circles. In the Arab world Taha Husayn's study on pre - Islamic poetry was controversial as well, although it did not affect the status of the language of the **Qur'ān:** his thesis was that only those poems which did not contain dialectal elements from other tribes than the Quray'š were authentic. These two examples show that even where the language of the **Qur'ān** was not the issue, any opinion that even slightly deviated from the position of the Classical grammarians was bound to provoke violent opposition in orthodox circles.

At the moment the main issue in Western Arabic studies is not the linguistic situation in the **Ǧāhiliyya.** There seems to be a consensus that in the pre - Islamic period was a sharp distinction between on the one hand the language of the **Qur'ān** and pre - Islamic poetry (the so - called 'poetico - Qur' anic koine'), and on the other hand, the colloquial of the Bedouin (cf.e.g. zwettler 1978). Only a few scholars would seem to agree with the consensus in the Arab world according to which there was no diglossia in the **Ǧāhiliyya** (cf.e.g. Blau 1977; Versteegh 1984).

Since the middle of the century discussions among Western Arabists centre around the question of the relationship between the Classic-

al language and the post - Islamic dialects. Fuck's philological survey of the history of the Arabic language (1950), in which he defended the opinion that the changes in the new type of Arabic, as it manifested itself in the post - Islamic dialects, were the result of the contacts between the Arabs and the conquered peoples - basically, the position of the Arab grammarians - triggered of a discussion, in which most Western scholars tried to find the origin of the changes in the pre - Islamic period. This tallies with their view that a state of diglossia was already in existence during the Ǧāhiliyya: it is a rather natural consequence of such a view that the structural features of the new dialects were already present as latent tendencies in the supposed colloquial of the pre - Islamic period. Obviously, this part of the discussion never struck roots in the Arab world, since it was entirely incompatible with the prevalent views in current Arab thinking on the history of Arabic.

The main problem with the study of the contemporary dialects is that we need an explanation for two different aspects: on the one hand, the dialects exhibit many common features that set them apart from the Classical language, on the other hand, the dialects differ among themselves to a considerable degree. Ferguson (1959 a) tried to explain the features the dialects have in common against Classical Arabic (for instance, the disappearance of the dual in the verbs and the pronouns, the use of **šāf** and **ǧāb**, the coalescence of the phonemes /ḍ/ and /ḏ̣/, etc.) by positing a common ancestor, which he called the 'military koine'. This was the language of the first Arab armies, in which the differences of the pre - Islamic dialects had disappeared. He situated this koine in the military garrisons in Iraq and Egypt and assumed that it constituted the basis for all the later dialects. Aganist this monogenetic explanation later theories (e.g., Cohen 1970; Diem 1978) argued that the common features of the dialects should be explained by a later process of convergence, in other words, their original differences were gradually eliminated through mutual contacts.

Ferguson's monogenetic theory has now been abandoned by most scholars, and the consensus seems to be that the dialects originated independently. According to earlier theories the differences between the dialects increased because of the influence of the substratal languages. Many efforts have been made to demonstrate, for instance, the influence of Coptic on the Egyptian dialect, the influence of Old South

Arabian on the Yemeni dialect and the influence of Berber on the Maghrebine dialects (although this is rather a case of adstratal influence). In some cases this influence may indeed have been operative: the postposition of the interrogatives in Egyptian, or the pattern **tafe ''alet** and the affrication of the dentals in Moroccan. But, as Diem (1979) states, in most cases the alleged substratal influence could be explained differently, and the arguments often rest on a very flimsy basis.

The problem of the origin of the dialects is complicated by the fact that in many features there is structural agreement between the dialects, where - as the actual realization differs in all dialects. Examples are the genitive exponent, which all dialects exhibit, albeit in a different form, e.g. Egyptian **bitā**ʿ, Moroccan **dyal,** Syrian **tabaʿ,** Sudanese **hana,** etc, or the aspectual particles of the verbal system, e.g. Egyptian **bi -,** Moroccan **ka -,** Syrian ʿ**am** for the durative aspect. In such cases all dialects follow the same tendency, but they realize it in a different form. This means that all theories of monogenesis are immediately invalidated, as well as the theories that try to explain the changes in the new type of Arabic by referring to latent tendencies in the pre - Islamic colloquials. In the past such developments were often vaguely referred to as 'general drift'. Recently, an effort has been made to connect these tendencies with processes of language acquisition under handicapped circumstances elsewhere in the world (creolization, cf. Versteegh 1984).

As I have stated above, the recent developments - approximately from the middle of the 20th century onwards - in Western studies of Arabic had no connection with ongoing research in the Arab world. In fact, one could almost say that in the field of historical linguistics the two traditions existed in complete isolation from one another. In what follows I shall try to sketch a research programme that may be acceptable to both sides, and that has the potential of constituting the basis for joint research projects. The basic aim of such a research programme should be to point out lacunae in our know - ledge of certain subjects, and to propose ways to increase our knowledge. This should be done in such a way that it fits in with the ideas of both sides, the Western and the Arab tradition of Arabic studies, concerning the scope of research in this field. The projects proposed here should not be regarded as concrete proposals for cooperation, since it is too early to advance such proposals. However, it is very likely that in the future similar projects

of cooperation between Arab European universities will be both desirable and feasible. Various fields of reearch may be distinguished.

- Almost nothing is known about an area that is highly relevant to our knowledge of the linguistic situation in the **Ǧāhiliyya,** namely the language of the Proto - Arabic and Early Arabic inscriptions (Thamudian, Nabataean, Lihyanite, Safa'itc, etc.). A few publications about these inscriptions have appeared, but much remains to be studied (cf. e.g. Diem's articles on the orthography of the inscriptions and their bearing on the linguistic situation in the peninsula, 1979 - 81). There can be no doubt that new excavations by Saudi - Arabian scholars in cooperation with colleagues from other countries could provide us with much more material concerning these early forms of scripts and languages that are related to Arabic.

- In the field of the pre - Islamic dialects, most of the data from the writings of the Arab grammarians have been collected and analysed, and it is hardly likely that our knowledge could go very much beyond what is known already (cf. Rabin 1951 for an analysis of these data, and al - Gundi 1965 for an extensive and exhaustive collection of all the data).

- The area of Middle Arabic is fairly well covered, particulary with regard to Jewish and Christian Middle Arabic (cf. Blau 1965, 1966 - 67); what we urgently need is an equally extensive study of Muslim Middle Arabic texts. The language of the early papyri has been studied by Hopkins (1984), but there is much more material, especially in the collections of stories from the Arabian Nights cycle. The new edition of the Arabian Nights by Muhsin Mahdi (1986), which uses all available early manuscripts and thus corrects the higly normative editions of the 19th century, is an important step in this direction. We have seen above that the Middle Arabic texts cannot be used directly as a means of reconstructing the vernacular of a past period, since the appearance of a colloquial element in the texts tells us nothing about the date of its introduction into the vernacular. On the other hand, we can be reasonably sure that when such an element appears in the texts, it was already present in the vernacular. What we need now is a complete inventory of all manuscripts, with the emphasis on linguistic structure, not on the lexicon. Such an inventory of the vernacular elements in the manu-

scripts would be an important instrument in the historical study of Arabic.

- With regard to the study of the standard language, two areas should be distinguished. In the first place, there is the linguistic with the help of recent linguistic theories. In this area, progress has been made, both in Western and in Arab universities and research projects. Cooperation in this field should be promising, particularly in the development of alternative approaches - apart from the prevalent transformation - generative paradigm (see Fassi Fehri 1985) - such as that of functional grammar (cf. e.g. Moutaouakil 1986) and of computerlinguistics (cf. e.g. Ditters 1986). An important contribution towards a better understanding of the various approaches could be the comparison of modern models with those of the Arab grammarians (cf. e.g. Bohas and Guillaume 1984, Fassi Fehri 1985, Owens 1988). The study of the standard language is also interesting from a sociolinguistic point of view, if one includes the possibility of the use of informal registers, in other words the possibility of using standard Arabic for conversational purposes. This possibility, which has been applied in the children's television programme of Sesame Street, could also be of paedagogical and didactic interest (cf. Versteegh, forthcoming).

In the second place, the study of the lexicon of Classical Arabic could be a fruitful object for cooperation between various universities. We have seen above that much material has been collected in unpublished doctoral dissertations at various universities in the Arab world. At present, there is one formal cooperation scheme between the University of Cairo (Hegazi) and the Universities of Amsterdam (Woidich) and Nijmegen (Versteegh) which aims at the computerization of these materials in order to establish a data base for historical dictionary of Arabic.

- The study of the modern dialects is one of the best ways to penetrate the mysteries surrounding the development of the Arabic language. Although much has been done in the past few decades, many areas of the Arabophone world are still a blank with regard to our knowledge of the dialects spoken there. What we need is on the one hand a more theoretical approach towards dialectology with the emphasis on the sociolinguistic relationship between standard and colloquial, on the other hand a systematic collection of more data. Concerning the

latter prerequisite, it may be mentioned here that at the moment we have a good dialect map of the Egyptian area (Behnstedt and Woidich 1958 - 88), and a similar map for the Yemeni region (Behnstedt 1985). For the rest of the Arabophone world, there is an antiquated map of Palestine and Greater Syria (Bergstrasser 1915) and of the region around Horan (Cantineau 1940, 1946). What would be particularly interesting is a dialect atlas of the Maghrebine dialects, since the complicated dialect situation of this area is of prime importance in the study of the development of the dialects.

- There is one special that should be mentioned here, namely the linguistic situation in the so - called dialect islands, i.e. areas where Arabic is still being used today as a spoken language, without any contact with the standard language (e.g. Uzbekistan, Afghanistan, Turkey, Malta). The structure of the dialects spoken in these dialect islands is often completely different from the dialects in the main area, and since they have become isolated at an early date, they can provide us with important insights in the structure of the dialects in the period before the standard language started to exert influence on the spoken language (for Uzbekistan Arabic cf. e.g. Versteegh 1984 - 95). One example in particular should be mentioned here, the Southern Sudan. In this area, a pidginized form of Arabic has become creolized in the last few years for some of the speakers in the capital of the Southern Sudan, Juba. This creolized form of Arabic is now undergoing the influence of both the standard language and the dialect of khartum, and according to an important study by Mahmud (1979) the result is a dialect that does not differ from other dialects that have gone through a 'normal' development. The conclusion could be that some of the 'normal' dialects may have undergone similar processes, which obliterate any traces of the past history of the dialect. Unfortunately, the political circumstances in the country have made access to the area very difficult, and consequently, more detailed data on the recent development of this dialect are lacking.

Finally, two important points should be made here. The discussion in this paper has made clear that there is almost no connection between historical studies on the development of the Arabic language, on the one hand hand, and general theories of historical linguistics, on the other. In the second place, we were forced to conclude that there is

large gap between Western approaches and Arab approaches towards the history of the language. Unfortunately one cannot but observe the complete lack of interest in the other side's ideas and results. The result is that Western and Arab scholars work in total isolation and separation.

Obviously, the only remedy is to establish contacts between researchers working in this field. On the one hand, amore theoretical basis for the historical study of the language should be established by initiating the dialogue with general linguists, and by publishing the results of historical research not only in specialized journals, but also in general journals concerned with historical linguistics. In the second place, everything should be done go ensure research cooperation between Western and Arab universities. Within the field of synchronic linguistics, such a cooperation already exists, and even in the field of dialectology, scholars from both sides cooperate in the collection of data. In the field of historical linguistics, the problem seems to be that both in Arab and in Western universities the historical study of Arabic is mainly centered in the 'traditional' departments that work within a conventional, philological framework. It is hoped that in the fields outlined above scholars may find the inspiration to break through this traditional framework in a coordinated effort, in order to find new ways for the historical study of Arabic.

BIBLIOGRAPHICAL REFERENCES

- Abou, Selim. 1962. **Le bilinguisme arabe - français au Liban: Essai d'anthropologie culturelle.** Paris: Presses Universitaires de France.
- Badawi, as - Sa'idd Muhammad. 1973. **Mustawayat al - ʿarabiyya al - muʿāṣira fī Misr.** Cairo: Dār al - Maʿārif.
- Behnstedt, Peter. 1985. **Die nordjemenitischen Dialekte.** I. **Atlas.** Wiesbaden: Reichert.
- Behnstedt, Peter, and Manfred Woidich. 1985. **Die ägyptisch - arabischen Dialekte.** Wiesbaden: Reichert.
- Bentahila, Abdelali. 1984. **Language Attitudes among Arabic - French Bilinguals in Morocco.** Clevedon: Multilingual Matters.
- Bergstrasser, Gotthelf. 1915. «Sprachatlas von Syrien and Palastina». **Zeit schrift des deutschen Palästina - Vereins** 38. 169 - 222.
- Blau, Joshua. 1965. **The Emergence and Linguistic Background of Judeo - Arabic: A study of the origins of Middle Arabic.** London: Oxford Univ. Press.
- -. -. 1966 - 67. **A Grammar of Christian Arabic.** 2 vols. Leuven: Imprimerie Orientaliste.
- -. -. 1977. **The Beginnings of the Arabic Diglossia: A study of the origins of Neo - Arabic.** Malibu: Undena (= **African Linguistics** 4: 4).
- -. -. 1982. «Das fruhe Neuarabisch in mittelarabischen Texten». **Grundriss der arabischen Philologie,** I, ed. by Wolfdietrich, 96 - 118. Wiesbaden: Reichert.
- Bohas, Georges, and Jean - Patrick Guillaume. 1984. **Etude des thèories des grammairiens arabes.** I. **Morphologie et phonologie.** Damas: Institut Francais de Damas.
- Britto, Francis. 1986. **Diglossia: A study of the theory with application to Tamil.** Washington D.C.: Georgetown Univ. Press.

- Cantineau, Jean. 1940, 1946. **Les Parles arabes de Horan.** I. **Notions gènèrales, grammaire.** II. **Atlas.** Paris: Klincksieck.
- Cohen, David. 1970. «Koine, langues communes et dialectes arabes». David Cohen, **Etudes de linguistique sémitique et arabe,** 105 - 25. The Hague and Paris: Mouton.
- Diem, Werner. 1974. **Hochsprache and Dialekt im Arabischen: Untersuchungen zur heutigen arabischen zweisprachigkeit.** Wiesbaden: Steiner.
- -. -. 1978. «Divergenz und konvergenz im Arabischen» **Arabica** 25. 128 - 47.
- -. -. 1979. «Studien zur Frage des Substrats im Arabischen». **Der Islam** 56. 12 - 80.
- -. -. 1979 - 81. «Untersuchungen zur fruhen Geschichte der arabischen Orthographie. I. Die Schreibung der Vokale. II. Die Schreibung der konsonanten. III. Endungen und Endschreibungen». **Orientalia** N.S. 48. 207 - 57; 49. 67 - 106; 50. 332 - 83.
- Ditters, Everhard. 1986. «An extended affix grammar for the noun phrase in Modern Standard Arabic». **Corpus Linguistics** II, ed. by Jan Aarts and Willem Meijs, 47 - 77. Amsterdam: Rodopi.
- Fassi Fehri, Abdelkader. 1985. **al - Lisāniyyāt wa - l - luġa l - ʿarabiyya.** 2 vols. Casablanca: Dat Tubqal.
- Ferguson, Charles A. 1959. «Diglossia». **Word** 15. 325 - 40.
- -. -. 1959 a. «The Arabic koine». **Language** 25. 616 - 30.
- Fuck, Johann. 1950. **ʿArabiya: Untersuchungen zur arabischen Sprach - und Stilgeschichte.** Berlin: Akademie - Verlag (French translation by Claude Denizeau, **ʿArabiya: Recherches sur l'histoire de la langue et du style arabe.** Paris: M. Didier, 1955).
- al - Gundi, Ahmad. 1965. **al - Lahaǧat al - ʿarabiyya.** Diss. Univ. of Cairo 2 vols.
- Hopkins, Simon. 1984. **Studies in the Grammar of Early Arabic, Based on Papyri, Datable Before A.H. 300/ A.D. 912.** London: Oxford Univ. Press.
- Husayn, Taha. 1927. **Fi l-ʾadab al - ǧāhilī.** 2nd ed. Cairo.
- Maamouri, Mohamed. 1973. «The linguistic situation in independent Tunisia». **American Journal of Arab Studies** 1. 50 - 65.
- Mahdi, Muhsin. 1984. **The Thousand and One Nights (Alf layla wa - layla) from the Earliest known Sources, edited with introduction and notes.** 2 vols. Leiden: E.J. Brill.

- Mahmud, Ushari Ahmad. 1979. **Variation and Change in the Aspectual System of Juba Arabic.** Diss. Georgetown Univ.
- Moutaouakil, Ahmed. 1986. **Dirasat fi nahw al - lugà al - ʿarabiyya al wazifī.** Rabat: Dar at - Taqāfa.
- Noldeke, Theodor. 1904. «Das klassische Arabisch und die arabischen Dialekte». Theodor Noldeke, **Beitrage zur semitischen sprachwissenschaft,** 1 - 14. Strasbourg: Turbner.
- Owens, Jonathan. 1988. **The Foundations of Grammar: An introduction to Medieval Arabic grammatical theory.** Amsterdam: J. Benjamins.
- Rabin, Chaim. 1951. **Ancient west Arabian.** London: Taylor's Foreign Press.
- Versteegh, Kees. 1984. **Pidginization and Creolization: The case of Arabic.** Amsterdam: J. Benjamins.
- -.-. 1984 - 85. «Word order in Uzbekistan Arabic and universal grammar». **Orientalia Suecana** 33 - 34. 443 - 53.
- -. -. Forthcoming. «Arabic language teaching and the status of Standard Arabic». To appear in: **Actes du 3ème Colloque Maroco - Nèerlandais,** Rabat, 1990.
- Vollers, Karl. 1906. **Volkssprache und Schriftsprache im alten Arabien.** Strasbourg: Trubner (Reprint, 1981).
- Zwettler, Michael. 1978. **The Oral Tradition of Classical Arabic Poetry: Its character and implications.** Columbus: Ohio State Univ. Press.

اللسانيات التطبيقية في العالم العربي

د. محمود إسماعيل صيني

جامعة الملك سعود

أولاً: اللسانيات التطبيقية: محاولة للتعريف:

من الأسئلة التي ما زالت تلح على كثير من اللسانيين: ما اللسانيات التطبيقية؟ ومن هم اللسانيون التطبيقيون؟ غير أنه من الصعوبة بمكان إعطاء إجابات شافية ووافية لمثل هذه الأسئلة. ويرجع السبب في ذلك إلى تداخل العلوم اللسانية من جهة وإلى حداثة هذا الفرع من المعرفة من جهة أخرى. فمن المعروف أن المصطلح Linguistics أو Linguistique أي اللسانيات مصطلح حديث نسبياً على الرغم من أن الدراسات اللسانية قديمة جداً. فكثير من مؤرخي اللسانيات يحددون أبوة هذا العلم بمفهومه الحديث بدي سوسير السويسري وبلومفيلد الأمريكي. فاللسانيات الحديثة لا يتجاوز عمرها الستين عاماً تقريباً.

أما اللسانيات التطبيقية، فهي لا شك أصغر سناً، كما أنها لم تتبلور معالمها حتى يومنا هذا، بالرغم من المحاولات الكثيرة في سبيل ذلك. وذلك بالرغم من أن هناك اتحادات قومية ودولية لها: الاتحاد الأمريكي والاتحاد البريطاني للسانيات التطبيقية وكذلك الاتحاد الدولي للسانيات التطبيقية وغيرها.

تكمن إحدى الصعوبات الرئيسة في تحديد اللسانيات التطبيقية في كونها لسانيات وتطبيقية. أي أنها تتعامل مع اللسان من جهة ومع تطبيقات العلوم اللسانية من جهة أخرى. وهذه التطبيقات كما يعرف اللسانيون لا حدود لها:

تعليمية تربوية وإعلامية حاسوبية وغير حاسوبية ونفسية علاجيية وغير علاجية واجتماعية بل وسياسية كذلك (كما في التخطيط اللغوي مثلاً).

تثار عدة تساؤلات حول انتماء بعض فروع المعرفة اللسانية واللغوية إلى اللسانيات أولاً ثم إلى اللسانيات النظرية أو التطبيقية. ومن هذه الدراسات صناعة المعاجم والمصطلحية ونظرية الترجمة، وهي من الحقول التي تميل إلى التطبيق أكثر منه إلى النظرية. ثم هناك الذرائعية pragmatics وتحليل النصوص والخطاب discourse and text analysis. هل لنا أن نعتبر هذه من الدراسات اللسانية النظرية أم التطبيقية؟ونفس الشيء ينطبق على اللسانيات الحاسوبية وصنوها دراسات الترجمة الآليه، وهما مجالان كثيراً ما يقدمان في الجامعات الغربية تحت مظلة علوم الحاسبات وفروعها.

في محاولة للإجابة عن ماهية اللسانيات التطبيقية، قمت باستعراض لما كتب في هذا المجال سواء في الكتب الدراسية أو شبه الدراسية مثل سلسلة: مقرر أدنبره في اللسانيات التطبيقية The Edinburgh Course in Applied Linguistics بأجزائه الأربعة والتي صدرت في الفترة من 1973 إلى 1977 (Allen and Corder)، وكتب إس بت كوردر ـ أحد أشهر اللسانيين التطبيقيين من بريطانيا، وكتب أخرى مثل: عن مجال اللسانيات التطبيقية (Kaplan on the Scope of Applied Linguistics ed., 1980) ودراسة مسحية للسانيات التطبيقية (Wardaugh and Brwon, eds., 1976) A Survey of Applied Linguistics وكتاب لساني تطبيقي بريطاني شهير: استكشافات في اللسانيات التطبيقية (Widdowson, 1979 and 1983) Explorations in Applied Linguistics والمجلات المعنية بالموضوع مثل International Review of Applied Linguistics إضافة إلى الموضوعات التي تتطرق إليها مؤتمرات الاتحاد الدولي للسانيات التطبيقية AILA، ثم أخيراً المواد الدراسية التي تقدم تحت مظلة اللسانيات التطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجامعات البريطانية. وقد توصلت إلى قناعة بعدم إمكان حصر جميع المجالات التي تندرج تحت

اللسانيات التطبيقية. غير أنه يمكننا القول بأن هناك ميداناً واحداً يتفق عليه الجميع تقريباً، ألا وهو تعليم وتعلم اللغات، وهو، كما يبدو، المفهوم السائد في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

حينما نتحدث عن تعليم وتعلم اللغات يجب أن لا ينصرف ذهننا إلى بساطة القضية، فهذا الميدان يشتمل على عدد لا يحصى من التخصصات والتفرعات من مثل ما يلي:

1 ـ تعليم اللغات والتخطيط لها.
2 ـ طرائق تدريس اللغة وتصميم البحوث فيها.
3 ـ تصميم اختبارات اللغة.
4 ـ إعداد مواد تعليم اللغة وتقويمها
5 ـ اكتساب اللغة وتعلمها.
6 ـ الوسائل المعينة في تعليم اللغة.
7 ـ الثنائية اللغوية وآثارها النفسية والاجتماعية والتربوية.
8 ـ الدراسات التقابلية بين اللغات.
9 ـ تحليل الأخطاء اللغوية.
10 ـ محو الأمية.

إن نظرة واحدة إلى قائمة الموضوعات أعلاه كافية لتدلنا على التشعبات الكثيرة والتداخل بين الدراسات اللسانية البحث من جهة والدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية من جهة أخرى في مجال تعليم وتعلم اللغات. فتعليم اللغة وتعلمها يتطلبان تفهماً لنظريات نفسية وتربوية بالإضافة إلى النظريات اللسانية، كما يذكر رتشاردز وروجرز في كتابهما المشهور (مذاهب وطرائق في تعليم اللغات) Approaches and Methods in Language Teaching (Richards and Rodgers 1986)، وكذا الأمر مع طرائق التدريس حيث يظهر دور الدراسات التربوية بجلاء فيها. ولنعطي مثالاً بسيطاً لهذا التشابك، ننظر إلى مذهبين من مذاهب تعليم اللغات الأجنبية: الطريقة السمعية الشفهية والمذهب

التواصلي. فنجد أن الطريقة السمعية الشفهية تكاد تكون نتاج المدرسة البنوية في اللسانيات والمدرسة السلوكية في علم النفس، بينما نجد تأثير الدراسات اللسانية الاجتماعية والذرائعية واضحاً في المذهب التواصلي، حيث التأكيد على وظائف اللغة الاجتماعية. هذا ومن الواضح أن في دراسة الثنائية اللغوية مزيجاً من اللسانيات وعلم النفس والاجتماع. وكذلك الأمر حتى مع تحليل الأخطاء اللغوية؛ فهذه الأخطاء ليست دائماً نتيجة لأسباب لغوية محض، بل هناك عوامل نفسية وتربوية (مثل استراتيجيات التعلم التي يتبعها الدارس ودوافعه والمادة التعليمية وطريقة التدريس) تساهم في إنتاج الدارس للأخطاء.

بالإضافة إلى تعليم وتعلم اللغات وما يتفرع منهما يمكننا أن نضيف الحقول التالية بوصفها أنشطة لسانية تطبيقية:

1 ـ المعجمية وصناعة المعاجم.
2 ـ المصطلحية بفرعيها النظري والعملي (أي ما يعرف بنظرية أو علم المصطلح) ووسائل وضع المصطلحات وتوثيقها وتبويبها وترتيبها. . . إلخ).
3 ـ نظرية الترجمة التي حاول البعض أن يسميها علم الترجمة، كما في عنوان كتاب اللساني الأمريكي يوجين نايدا: نحو علم للترجمة (Nida 1964) Toward a Science of Translation. وقد وردت في العربية باسم «علم الترجمة» (عبد الحافظ 1983) و«علم الترجمة النظري» (حكيم 1989) و«فن الترجمة» (الخلوصي 1958 و1986؛ حسن 1966).
4 ـ التخطيط اللغوي (مثل التعريب بمفهومه التخطيطي كتعريب الإدارة أو التعليم في بلدان المغرب العربي).

فهذه جميعاً أقرب ما تكون إلى اللسانيات التطبيقية منها إلى فروع أخرى من فروع المعرفة الإنسانية.

أما الترجمة الآلية، فلها شأن آخر. فهي من حيث هي ترجمة قد ترتبط بشكل أو بآخر بنظرية الترجمة التي ذكرناها آنفاً. غير أنها ترتبط من زاوية أخرى بحقل لساني يدعى اللسانيات الحاسوبية وميدان جديد آخر في مجال

المعلوماتية، ألا وهو المعالجة الآلية للغات الطبيعية (automatic, natural language processing) والذي يرتبط بدوره بالذكاء الاصطناعي ـ أحد فروع المعلوماتية وعلوم الحاسوب ـ ولكنه ليس بالضرورة فرع منه.

من هنا يتضح السبب في صعوبة وضع الحدود الدقيقة للسانيات التطبيقية، خاصة في عالم اليوم الذي يتميز بالتداخل والتشابك بين فروع المعرفة المختلفة.

ثانياً: اللسانيات التطبيقية في العالم العربي:

كان لا بد لنا من وقفــة قصيــرة لإلقاء الضوء على مفهوم هذا العلم قبل أن نتطرق للحديث عن وضعه في العالم العربي، وذلك حتى يكون القارىء على بينة مما سيكون عليه مدار هذه الدراسة. ونحن إذا نظرنا إلى العالم العربي، خاصة الجامعات العربية والمجامع اللغوية حيث تتم معظم البحوث اللسانية أو اللغوية، ستجد أن نصيب العربية من البحث اللساني الحديث عموماً والتطبيقي بصورة خاصة قليل جداً. فالبحث اللساني في جامعات المشرق العربي خاصة يعتبر متخلفاً يدور حول قضايا تاريخية في معظم الأحيان، أو يستعمل أدوات ونظريات لسانية قديمة نسبياً (ما كان سائداً في العقدين الخامس والسادس من هذا القرن الميلادي في أوروبا وأمريكا). وقلة قليلة من اللسانيين في أقسام اللغة العربية مثلاً ممن يتابعون عملياً الجديد في اللسانيات من نظريات ومذاهب. أما حديثو التخرج في الجامعات الغربية في مجال اللسانيات فهم من أعضاء هيئة التدريس في أقسام اللغات الأجنبية وآدابها ـ الإنجليزية خاصة، وأقل من القليل من هؤلاء من يسهم في إثراء اللغة العربية أو يسهم في دراسة الفصحى من منظور علمي معاصر. وهذا ينطبق على كل من الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية. بل إن اللسانيات التطبيقية غالباً ما ترتبط بتعليم اللغات الأجنبية في أذهان من سمعوا عنها، ولم نسمع عن جامعات عربية تقدم برامج في اللسانيات التطبيقية باللغة العربية سوى في البرنامج الرائد في معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود وفي البرنامج المشابه في معهد تعليم اللغة

العربية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية في الرياض، حيث توجد شهادات علمية عربية تحمل اسم اللسانيات التطبيقية (علم اللغة التطبيقي بالأصح) وهي برامج أوجدت أساساً في إطار إعداد وتدريب معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها. هذا وفي نفس الوقت الذي أنشىء فيه معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود بالرياض (1975) أنشىء بالخرطوم معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، والذي كان يهدف أيضاً إلى إعداد وتدريب معلمي العربية لغير أهلها. وفي هذين المعهدين، ثم في معهد اللغة العربية في أم القرى قامت دراسات لسانية تطبيقية نشر بعضها، كما سيرد عند حديثنا عن الأعمال المنشورة في بعض مجالات اللسانيات التطبيقية في العالم العربي.

هذا ومن ناحية أخرى، نجد عدداً من الدراسات والبحوث في مجال تعليم اللغة العربية لأهلها صغاراً وكباراً صدرت وتصدر من مؤسسات عربية جامعية وغير جامعية (مثل مركز تعليم الكبار في سرس الليان بمصرو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي كان المركز جهازاً من أجهزته إبان وجوده في القاهرة).

ولكن الغالب على هذه الدراسات صبغتها التربوية أكثر منها اللسانية. والقائمون على جلها هم من رجال التربية والمناهج، فجاءت مصطبغة بالصبغة التربوية، دون تأثر يذكر بما يجري في مجال اللسانيات النظرية أو التطبيقية في العالم، كما سنبين أدناه.

هذا وينطبق الكلام نفسه على دراسات تحليل الأخطاء اللغوية التي غالباً ما تتم في كليات التربية، وليس في أقسام اللغة العربية مثلاً.

ثم ليس غريباً أن نجد أن اللسانيات النفسية psycholinguistics تسمى غالباً بعلم اللغة النفسي في العالم العربي، مشيرة إلى نزعة البحث العلمي أو الكتابة في هذا الحقل، حيث نجد الميل إلى اعتبار الدراسات في هذا الحقل ضرباً من الدراسات السيكلوجية وليست اللسانية، كما سنبين في الفصل الخاص بهذه الدراسات.

أما الدراسات الخاصة بالثنائية اللغوية (ومنها الإزدواج اللهجي أو اللغوي ـ كما يسمى عادة) فهذه غالباً ما تتميز بالعاطفة والانفعال، ربما بسبب بعض الدعوات المشبوهة إلى إحلال العاميات محل الفصحى في بعض الدول العربية. لذلك جاءت بعض الدراسات من هذا المنظور، بغرض الرد على الدعوة إلى العامية (انظر مثلاً: نفوسة زكريا وكتابها «الدعوة إلى العامية في مصر» ومازن المبارك في كتابه «نحو وعي لغوي» وبن تنباك في دراسة «الفصحى ونظرية الفكر العامي» وغيرها).

فيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على بعض ما نشر في العالم العربي في بعض المجالات التي ينبغي أن تكون لسانية تطبيقية، بغض النظر عن منطلقاتها وانتماءات الدارسين.

1 ـ تعليم اللغة:

1 - 1 ـ تعليم اللغة القومية:

1 - 1 - 1 ـ المناهج:

لقي هذا الموضوع اهتماماً واسعاً طيلة العقود الثلاثة الماضية. فقد كتب وبحث فيه عدد كبير من أهل الاختصاص في اللغة العربية وآدابها ومن التربويين، بالإضافة إلى غيرهم. كما عقدت في سبيله العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات في أنحاء مختلفة من العالم العربي، منها على سبيل المثال، لا الحصر، اللقاءات التالية:

1 ـ مؤتمر وزراء التربية والتعليم بصنعاء عام 1972.

2 ـ اجتماع خبراء متخصصين في تعليم اللغة العربية في نوفمبر 1974.

3 ـ المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب في الخرطوم في 1976.

4 ـ ندوة تيسير تعليم اللغة العربية بالجزائر عام 1976.

5 ـ ندوة «اللغة العربية والوعي القومي» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد في سبتمبر 1983.

6 ـ ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم قبل الجامعي التي عقدت في الرياض في عام 1985 بالتعاون بين الألكسو وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وسنلقي الضوء على اثنين من هذه اللقاءات فيما يلي:

اجتماع عمان:

في هذا الاجتماع الذي عقد في 2 ـ 7 من نوفمبر 1974 عولجت القضايا التالية:

1 ـ موقع اللغة العربية من المناهج الدراسية.
2 ـ إعداد معلم اللغة العربية.
3 ـ أثر معلمي المواد الأخرى غير العربية في تعلم اللغة العربية.
4 ـ نوعية اللغة التي تعلم في مراحل التعليم العام.
5 ـ اضطراب مستويات الكتب.
6 ـ قلة البحوث العلمية في مجال تطوير التعليم اللغوي وافتقاره إلى أدوات القياس الموضوعية.
7 ـ أساليب التدريس.
8 ـ التعليم العالي والتدريس باللغة العربية. (انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1974).

مؤتمر الخرطوم:

في فبراير من عام 1976 عقد بالخرطوم المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب الذي خصص لـ «تطوير تعليم اللغة العربية»، وقد دارت المناقشات فيه حول أربعة موضوعات رئيسة يهمنا منها في هذا المقام المحور الأول (تطوير تعليم اللغة العربية) حيث عولجت قضايا تعليم الأدب (خاطر؛ أحمد) والقراءة (السطلي) والإملاء (عبد العليم محمد) والنحو عبد العليم محمد) وفروع اللغة وطرق تدريسها (النوري)، بالإضافة إلى قضايا أخرى سنقوم بإلقاء الضوء في وقت لاحق على واحدة منها، هي: «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس اللغة العربية» (الشافعي).

حيث إن واحدة من أفضل الدراسات الحديثة في موضوع التعليم والمناهج خاصة هي دراسة قام بها للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم محمود أحمد السيد (السيد 1987)، فسنحاول عرض بعض أهم ما جاء في هذه الدراسة القيمة، التي قسمت إلى ثمانية فصول منها:

1 ـ دراسة واقع مناهج تعليم القواعد النحوية في التعليم ما قبل الجامعي بالوطن العربي.
2 ـ نتائج استفتاء حول مناهج القواعد النحوية في التعليم ما قبل الجامعي في الوطن العربي.
3 ـ الأخطاء النحوية الشائعة في أساليب تعبير الناشئة.
4 ـ النحو الوظيفي في أساليب الكتاب المعاصرين والسالفين.

وبما أننا بصدد الحديث عن المناهج فسنحاول عرض بعض ما ورد في هذا الموضوع من أفكار رئيسة، تاركين الجوانب الأخرى إلى حينها في دراستنا هذه.

ففي الفصل الرابع يتحدث الباحث عن أهداف تعليم القواعد النحوية في المناهج التعليمية ونصيب النحو من الوقت المخصص في الخطط الدراسية للغة العربية والموضوعات النحوية المقررة في كل من المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، مع بيان المشترك في هذه المراحل والمخصص لمرحلة معينة، كما يتحدث الباحث عن الكتب الدراسية، بما في ذلك منهجية العرض والأمثلة واستخدام الوسائل المعينة فيها.

أما في الفصل الخامس فيتعرض الباحث لقضايا مثل: أهداف تدريس القواعد النحوية والوقت المخصص، والموضوعات، وطريقة ترتيبها وطرائق التدريس والاختبارات إلى غير ذلك، بالإضافة إلى دور المعلمين.

هذا ولعل من أهم ما يفيد الدارس لقضية المناهج في تعليم اللغة العربية في العالم العربي في كتاب السيد (1987) هو الملخص الجيد الذي أورده في

الفصل الثاني («الدراسات السابقة»، 45 - 70). وقد تحدث فيه الباحث عن عدد من القضايا الهامة تحت عناوين: «الدعوة إلى التيسير، المحاولات العلمية ونتائجها، إسهامات مجمعية». وقد تعرض السيد إلى الآراء التي أوردها دعاة «إصلاح النحو وتيسيره» من أمثال عباس حسن (1966) وإبراهيم مدكور وصبحي الصالحي (1968) والجنيدي خليفة في كتابه (نحو عربية أفضل) وإبراهيم مصطفى (1951) وشوقي ضيف (1947) ومؤتمر مفتشي اللغة العربية في مصر في يونيو عام 1957، والذي صدرت عنه مجموعة محاضرات في كتاب (الاتجاهات الحديثة في النحو العربي في 10558) وحلقة تيسير النحو (وزارة التربية المصرية، 1961).

هذا وقد شملت الاقتراحات في هذه الدراسات حذف حركات الإعراب وتغيير بعض المسلميات النحوية وإلغاء نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير وإلغاء بعض موضوعات النحو وغير ذلك. (انظر: السيد 1987: 46 - 54).

ويذكر السيد في الدراسة نفسها عدداً من أطروحات الماجستير والدكتوراه التي حاولت معالجة قضية منهج تعليم النحو العربي، والتي منها: محمد صلاح مجاور (1969) وفخر الدين القلا (1968) ومحمود أحمد السيد (1972) بالإضافة إلى دراسة علمية قام بها صالح الطعمة في 1971.

إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الدراسات المنشورة في صورة كتب أو بحوث ندوات تعالج قضية تيسير النحو العربي لوجدنا أن خير ما يصفها الملاحظة التي أوردها عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني في كتابه: (تيسير العربية بين القديم والحديث)، حيث يقول: «ونحن إذا تركنا مسرب التصانيف التعليمية في النحو جانباً، لا سيما في القرن العشرين، وتتبعنا الدراسات العلمية التي عالجت قضايا النحو، من حيث هي قواعد واصطلاحات، تيسيراً أو تجديداً أو إحياء، نجد أنها في واقع الأمر لا تخرج عن كونها نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية أيضاً، وكذلك في إعادة التبويب والتصنيف... وقد عالجت هذه الدراسات العديدة

قضايا النحو من حيث المنهج والوسائل والمصطلحات. فالدراسات فيه واجبة، والمجال للاجتهاد والإبداع واسع. . .» (خليفة 1987: 68 - 87).

أما الدراسات الأخرى في مجال مناهج تعليم العربية لأهلها فكثير منها غالباً ما يتسم بالمسحية، أي استعراض ما يتم في بلد أو بلدان عربية مختلفة، كما هو الحال مع دراسات اجتماع عمان أو دراسات السيد (1987) أو الدراسة التي قام بها منى حبيب وقاسم شعبان (1983)، أو تغلب عليها الآراء الشخصية الانطباعية. ولا عجب في ذلك، فإن البحث اللساني التطبيقي لا زال غائباً إلى حد كبير في مجال تعليم اللغة العربية بوصفها لغة أولى.

1 - 1 - 2 ـ طرائق التدريس:

من الملاحظ أن المكتبة العربية بها عدد لا بأس به من الكتب التي تعالج طرائق تدريس اللغة العربية لأبنائها، من أمثال: إبراهيم (1973)، أحمد (1982)، عبد المنعم عبد العال (د. ت.) وغيرهم. ولكن معظم هذه الكتب يكرر بعضها بعضاً، فلا تكاد تجد جديداً يذكر فيها، كما لا نجد أثراً واضحاً للسانيات النظرية أو التطبيقية عليها.

بالإضافة إلى الكتب، نلاحظ أن موضوع الطرائق كان أحد محاور النقاش أو البحث في معظم اللقاءات. ففي اجتماع عمان قدم تقرير وصفي جزئي للطرائق المتبعة في تدريس القراءة والقواعد والأدب (المنظمة العربية 94 - 129 1974:). وفي مؤتمر اتحاد المعلمين بالخرطوم قدمت الباحثة ندوة النوري دراسة بعنوان «فروع اللغة العربية وطرائق تدريسها» (اتحاد المعلمين العرب 249 1976:). كما تؤكد توصيات المؤتمر المذكور على عدة أمور منها:

«1 ـ أن تأخذ طرق التدريس بالأساليب الحديثة من تعليم ذاتي وتعليم مستمر وتعليم مبرمج».

«2 ـ أن تكون الدراسة في الفصل جسراً يعبر عليه الطالب إلى المناشط اللغوية. . .».

«3 ـ أن يكون من الاتجاهات الأصيلة في الدراسة اللغوية تمكين الطالب من الاستخدام الإيجابي لوسائل الاتصال. . .».

«4 ـ أن تقام هذه الأساليب على أسس علمية. . .» (اتحاد المعلمين العرب 1976 : 653 - 654).

ولكن على الرغم من وجاهة هذه التوصيات وأمثالها، لا نكاد نجد لها كبير صدى في الواقع العملي لدروس اللغة العربية، أو حتى في الدراسات النظرية، كما نجد في الملاحظات القيمة التي أوردها الشافعي في بحثه «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس اللغة العربية» (الشافعي 1976)، حيث يقول: «ما زال تدريس اللغة العربية في مدارسنا قائماً في معظمه على طرق قديمة وتقليدية. . .».

«لا توجد بحوث علمية لها نتائجها في كتب ومراجع الطرق الخاصة بتدريس اللغة العربية. . .».

«معظم البحوث في اللغة العربية بحوث أكاديمية أخرجتها الكليات النظرية واتسمت بالطابع الأكاديمي وليس التطبيقي. . .».

«ليس لدينا نظريات في تعليم اللغة العربية، كما هي الحال في تعليم اللغات الحية الأخرى. . .».

«هناك الكثير من المشكلات في مجال تدريس اللغة العربية التي تحتاج إلى حلول علمية. . .».

«خلو تعليم اللغة العربية من الاستفادة من مستحدثات العلم والتكنولوجيا. . .».

«عدم الإفادة حتى من البحوث العلمية القليلة التي أجريت في مجال تدريس اللغة العربية. . .» (239 - 242).

1 - 1 - 3 ـ إعداد المعلمين وتدريبهم:

إذا كانت مناهج تعليم العربية للعرب وتيسير النحو العربي موضوع نقاش من قبل كل من المختصين في العربية وآدابها ورجال التربية والتعليم، فإن قضية إعداد المعلمين وتدريبهم غالباً ما تعتبر قضية تربوية، يشترك فيها أحياناً بعض أساتذة اللغة والأدب. وقد لقي هذا الموضوع اهتماماً لا بأس به في العقدين الماضيين. فقد تطرقت عدة ندوات إلى هذا الموضوع، بالإضافة إلى ندوة خاصة عقدت له بالرياض في مارس، 1977، وذلك بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الرياض (الملك سعود حالياً).

لكن الدراسات التي قدمت في هذه الندوات لا يبدو أنها كتبت في إطار مفهومنا الدقيق للسانيات التطبيقية، من ثم لم يأت معظمها بالجديد في هذا المضمار. ومن الدراسات القليلة التي تحدثت عن دور اللسانيات المعاصرة في إعداد معلم العربية لأهلها وفي تدريبه دراسة محمود صيني التي قدمها في ندوة الرياض المشار إليها أعلاه، وذلك بعنوان «الإعداد العلمي اللغوي للمعلمين» حيث نادى بأهمية تعريف معلم العربية باللسانيات المعاصرة وبفروعها المختلفة، كما دعا إلى ضرورة تدريب المعلم على الأداء الشفوي للغة، وهما أمران تهملهما معظم برامج تدريب معلمي العربية، إن لم تكن كلها تقريباً. (صيني 1977).

وفي الخرطوم قدم بحثان في مجال إعداد معلم اللغة العربية للعرب: «إعداد وتدريب معلم اللغة العربية في المرحلتين الإعدادية والثانوية» لمحمد عزت عبد الموجود و «إعداد معلم اللغة العربية» لمحمد محمود رضوان. ولكن أياً من الباحثين لا يعتبر لسانياً، بل من الواضح أن تدريبهما كان في مجال التربية بصورة رئيسة. غير أن هذا لا يعني خلو البحثين من أفكار جيدة. فعبد الموجود يركز مثلاً على نقطة خطيرة حين يقول إن التخصص اللغوي «يجب أن لا يقتصر على المعلومات اللغوية المتعلقة بالتراث اللغوي القديم، ولكن يجب أن يشمل أيضاً اتقان المعلم بنفسه لمهارات اللغة من استماع وحديث وقراءة وكتابة».

«كما يقول: إن كثيرين من مدرسي اللغة العربية لا يدرسون اللغة العربية ولكن يدرسون أشياء عنها مما يجعل التلميذ ينظر إلى اللغة العربية... على أنها موقف اصطناعي ينفصل عن واقعه ولا يرتبط بذاته». ظ الموجود 1976: 361).

أما رضوان فيقول: «ومن هنا فإن على أساتذة التربية المتخصصين في اللغة العربية مسؤولية ضخمة في الإطلاع على التجارب الحديثة في تدريس اللغات وتجريب ما يلائم منها ظروفنا...» كما ألمح إلى ضرورة تدريب معلم العربية على استخدام «التكنولوجيا في تدريس اللغات... كمعامل اللغات والإذاعة والتلفزيون...» (رضوان 1976: 407) كما أشار رضوان أيضاً إلى تجاهل برامج تدريب المعلمين تدريس الصوتيات، موضحاً أهمية مثل هذا التدريب بقوله إن «الجانب الصوتي هو نصف اللغة...»(408).

1 - 2 ـ تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى:

من الظواهر التي تستحق الاهتمام ظهور عدد من الدراسات العلمية في العالم العربي في العقدين الماضيين في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها. وقد يكون التجديد هنا واضحاً لعدة أسباب من أهمها دخول بعض اللسانيين المحدثين من العرب في الساحة وتحرر هذا الحقل نسبياً من سيطرة التقليد التي أحكمت سيطرتها على الدراسات العربية المعروفة. فظهرت دراسات جديدة متأثرة بصورة واضحة باللسانيات الحديثة، وهو ما نرجو أن يعطي دفعة طيبة للدراسات اللسانية التطبيقية في العالم العربي. فنحن إذا استثنينا الدراسة الرائدة للدكتور علي الحديدي «تعليم اللغة العربية لغير العرب» (196) (وهي عمل ميداني من تجارب أستاذ للأدب العربي) نستطيع القول بأن معظم هذه الدراسات إنما جاءت نتيجة لظهور معاهد متخصصة في تعليم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية، مثل معاهد جامعة الرياض (1975) والخرطوم (نفس العام)، ثم جامعة أم القرى وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذا ونلاحظ أن مؤتمر اتحاد المعلمين العرب التاسع الذي عقد في الخرطوم في فبراير 1976 خصص عدداً من جلساته لموضوع تطوير تعليم اللغة

العربية لغير الناطقين بها، تحدث فيها اثنان من اللسانيين المحدثين، هما يوسف الخليفة أبو بكر ويوسف الهليس، بالإضافة إلى كل من حسام الخطيب وعلي الحديدي ومحمود كامل الناقة. وقد عالجت الدراسات الموضوعات التالية:

1 ـ أهمية الدراسات التقابلية.

2 ـ العربية كلغة اتصال وثقافة وكتابة في أفريقيا.

3 ـ أساسيات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

4 ـ تعليم العربية في ميدان التجربة. . . (اتحاد المعلمين العرب 1976: 547 - 441).

في الرياض عقد معهد اللغة العربية بجامعة الرياض (الملك سعود حالياً) ندوة خاصة لهذا الموضوع في مارس 1978 بعنوان «الندوة العالمية الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها»، وقد صدرت أبحاث الندوة المذكورة في ثلاثة مجلدات، خصص الأول منها للمادة اللغوية (باكلا 1980) والثاني لقضايا تدريب المعلمين والكتاب وطريقة التدريس والوسائل المعينة (صيني والقاسمي 1980) كما خصص الجزء الثالث للطالب والجوانب الحضارية (الشلقاني 1980). كما عقد مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي ندوة بالرباط خصّصها للكتاب المدرسي (5 - 7 مارس 1980).

وفي منطقة الخليج العربي أقام مكتب التربية العربي لدول الخليج عدة لقاءات في الرياض والمدينة المنورة والكويت والدوحة (في قطر). هذا وقد صدرت الدراسات التي قدمت في هذه اللقاءات في ثلاثة أجزاء بعنوان: «وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الأجزاء الأول، الثاني، الثالث». ولكن يبدو أن ما قدم في هذه اللقاءات لم تخضع للتقويم الدقيق؛ فجاء بعضها في صورة مقالات انطباعية، بينما اتسم البعض الآخر بالمنهجية العلمية.

ومن الندوات التي قدمت بعضاً من الاقتراحات في تدريس العربية من منظور لساني معاصر ندوة «اللسانيات واللغة العربية» التي عقدت في تونس

في الفترة 13 - 19 dslfv 1978 (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية 1981)، حيث كان المحور الخامس للندوة يدور حول «الألسنية وتعليم اللغات»، غير أن بحثاً واحداً فقط ألقي في الندوة يعالج تعليم اللغة، وهو بحث رضا السويسي «مناهج استغلال المعطيات الألسنية في تدريس العربية لغير الناطقين بها» (مركز الدراسات والأبحاث 1981).

من فحص الدراسات التي قدمت في الندوات السابقة نجد أن عدداً لا بأس به منها كان في صميم اللسانيات التطبيقية بمفهومها الحديث، وقد ساهم في إعدادها عدد من اللسانيين العرب من دول مختلفة، وتعتبر السجلات العلمية لهذه الندوات مصدراً هاماً من مصادر اللسانيات التطبيقية في اللغة العربية. (ونقول في اللغة العربية لأن كثيرين من العرب لهم إسهامات جيدة بلغات أخرى خاصة الإنجليزية في لقاءات جامعة اليرموك اللسانية مثلاً والدورات التي عقدتها المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بدمشق بدعم أو تعاون مع عدد من الهيئات الدولية، وذلك في مواقع مختلفة وبعناوين مختلفة كانت اللسانيات التطبيقية بارزة فيها، ولكن جل المحاضرات والبحوث التي ألقيت في هذه اللقاءات كانت باللغة الإنجليزية).

ومن الدراسات المتعلقة بتعليم اللغات، والتي تعتبر بحق دراسات لسانية تطبيقية دراسات علي القاسمي في كتابه (اتجاهات حديثة في تعليم اللغة العربية) ورضا السويسي (1979) وكتاب صلاح العربي (1981) وكذلك خرما وحجاج (1988). وهي كتب جيدة تجمع بين القضايا النظرية والتطبيق. أما كتاب صيني وعبد العزيز وحسين (مرشد المعلم في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، 1985) فهو كما يدل عنوانه يتناول الجانب العملي من حيث تدريس مهارات اللغة الأربع وعناصرها من أصوات ونحو ومفردات. ولصيني بحث نظري في طرائق تعليم اللغات الأجنبية بعنوان «دراسة في طرائق تعليم اللغات الأجنبية» (1985). ويبدو أن البحث قديم نسبياً بالرغم من تاريخ نشره، كما أنه جزء من دراسة أشمل، فهو يتوقف تقريباً عند

الحديث عن الطريقة السمعية الشفهية والمنهج الانتقائي الذي يسميه الباحث بـ «المنهج العلمي» اتباعاً لأستاذه لادو في كتابه الموسوم: Language Teaching A Scientific Approach كما أن لصيني دراسة أقدم في تعليم اللغة بعنوان «أثر الكتابة العربية في تكوين العادات اللغوية السليمة» (صيني 1976) ويتحدث فيه الباحث عن النظريتين السائدتين في اكتساب اللغة التي نادى بهما عالم النفس السلوكي سكنر Skinner والنظرية التي نادى بها اللساني تشومسكي وأتباعه وعلماء النفس المعرفيين Cognitive، ثم ينادي بضرورة تشكيل النصوص العربية ولو جزئياً حتى يضطر العربي عند الكتابة إلى تحري الصواب النحوي بصورة مستمرة، مما سيجعل تطبيق القواعد النحوية عادة وسليقة بسبب المران المستمر على استعمالها.

وفي مجال إعداد تعليم المواد التعليمية لتدريس اللغات لصيني بحث بعنوان «إعداد المواد التعليمية لتدريس اللغات الأجنبية: بعض الأسس العامة» (صيني 1982)، وهي من الدراسات الرائدة باللغة العربية، تتحدث عن الخطوات الواجب اتباعها عند إعداد المادة التعليمية، وهي: تحديد الأهداف واختيار المادة اللغوية والترتيب أو بناء المنهج وعرض المادة اللغوية أو تقديمها ثم تقويمها. هذا ولمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى أيضاً مساهمة جيدة في هذا الحقل، وذلك في الكتاب الذي نشره لطعيمة بعنوان (الأسس المعجمية والثقافية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، طعيمة 1982).

ومن قبل، كان فتحي يونس قد نشر كتاباً لا بأس به بعنوان: (تصميم منهج لتعليم العربية للأجانب، 1978)، غير أن العملين الآخرين أفضل منه من حيث المادة والمنهج.

4 - 3 ـ الوسائل التعليمية في تعليم اللغة:

باستثناء إشارات عابرة هنا وهناك لا نكاد نجد دراسة عالجت هذه القضية إلا في إطار تعليم اللغة العربية لغير أهلها، أو تعليم اللغات الأجنبية.

وهنا تأتي الدراسات الرائدة عن مختبر اللغة لعلي القاسمي، ثم صيني والصديق (المعينات البصرية في تعليم اللغة) وكذلك (التقنيات التربوية الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية)، والذي يتناول فيه الكاتبان مجموعة من الوسائل الحديثة كالعارض العلوي ومختبر اللغة والمذياع والتلفاز والحاسب الآلي، والعربي (1981) وكذلك عبد العزيز (1983) الذي تطرق لموضوع الألعاب كوسيلة في تعليم اللغات. هذا وللعربي والعقيلي دراسة جيدة عن مختبر اللغة (أو ما يسميه الكاتبان «معمل اللغات» يتحدثان فيه عن «التسجيلات الصوتية وأثرها في تنمية المهارات اللغوية» وعن أنواع المختبرات واستخدامها وكذلك مكتبة التسجيلات الصوتية (1986).

وقبل أن نختم حديثنا عن الدراسات والبحوث اللسانية التطبيقية في مجال تعليم اللغة العربية لغير أهلها، نود أن نشيد بمجموعة الأبحاث التي نشرت في مجلة معهد اللغة العربية بأم القرى (والتي توقفت عن الصدور بعد عددين) وكذلك في «سلسلة دراسات في تعليم العربية لغير الناطقين بها» ـ خاصة رقم 6 ـ، ثم عدد من الدراسات التي صدرت وتصدر في المجلة العربية للدراسات اللغوية التي يصدرها معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، فهي لا شك تسير بخطى حثيثة نحو الدراسات الألسنية التطبيقية بمفهومها الصحيح.

2 ـ اكتساب اللغة وتعلمها:

يفرق اللسانيون التطبيقيون عادة بين الاكتساب والتعلم بالنسبة للغة، حيث يرون أن الاكتساب هو التعلم الناتج من التعرض للغة وممارستها في ظروف لا منهجية كما هو الحال في تعلم الطفل لغته الأولى أو تعلم الأجنبي اللغة عن طريق الاستعمال والاحتكاك بالناطقين بها، أما التعلم فهو ما يحدث نتيجة لمجهود منظم كما في الدراسة المنهجية للغة ما. من هنا كان التأكيد على «الاكتساب» بالنسبة للغة الأولى وعلى «التعلم» بالنسبة للغة الأجنبية التي غالباً ما يدرسها المرء في ظروف منهجية.

ونحن إذا طبقنا المفهومين على العربية، نجد أن العربي يكتسب العامية بينما هو يتعلم الفصحى، كما يتعلم غالباً اللغات الأجنبية.

هناك عدة دراسات نشرت بالعربية في مجال اكتساب اللغة خاصة عند الطفل العربي، ولعل أقدمها دراسة صالح الشماع (ارتقاء اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة) حيث يتحدث الكاتب عن الأسس البيولوجية للكلام عند الإنسان واللغة عند الحيوان، ثم يعرج على محاولة لتعريف باللغة ووظائفها، ويتحدث بشيء من التفصيل عن تطور اللغة لدى الطفل، كما أتبع الدراسة بملحق عن العوامل الاجتماعية والمرضية.

وبعد دراسة الشماع جاء كتاب علي عبد الواحد وافي، وهو أحد علماء الاجتماع العرب متعددي المواهب، ممن أثروا المكتبة العربية حتى في مجال اللسانيات، حيث كان أول من ألف كتاباً باسم «علم اللغة» وآخر باسم «فقه اللغة» (اللذين طبعاً حتى عام 1971 أكثر من خمس طبعات). وعنوان كتاب وافي (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل)، حيث نجد معالجة طريفة للموضوع، حاول فيها الكاتب الربط بين قضيتي اكتساب اللغة عند الطفل ونشأة اللغة عند الإنسان.

ومن الدراسات الجيدة والحديثة في موضوع اكتساب اللغة الأولى كتاب جورج كلاس (الألسنية ولغة الطفل العربي: أنموذج الطفل اللبناني). ويتعرض الباحث في دراسته للنظريات الألسنية المختلفة لاكتساب اللغة، بالإضافة إلى موضوع اكتساب الطفل العربي (اللبناني) للغة.

ولكن أفضل دراسات علمية، من منظور لساني، في موضوع علم اللغة النفسي واكتساب اللغة هما (دراسات في علم اللغة النفسي) لداود عبده (1984) و(دراسة في مفردات طفلين وقائمة شاملة بمفرداتهما حتى سن السادسة) لداود عبده وسلوى عبده (1986) وأخيراً «في اكتساب الجملة عند الطفل» لداود عبده (1986) أيضاً. وتتسم هذه الدراسات بالمناقشة العلمية

للموضوع، إضافة إلى ملاحظات الباحثين خاصة في الدراسة الثانية التي بنيت على متابعة تسجيلية دقيقة للتطور اللغوي لطفليهما.

ويأتي كتاب عبد المجيد منصور (علم اللغة النفسي) أشمل دراسة موسعة لموضوع اكتساب اللغة وتعلمها، غير أن الخلفية النفسية للكاتب تترك طابعها جلياً على عمله، بالرغم من استفادته من كثير من المراجع اللسانية في الموضوع. ولا بد لنا من الإشارة إلى دراسة في الجزائر لحنفي بن عيسى عنوانها (محاضرات في علم اللغة النفسي) نشرت في عام 1971، وهي أطروحة الكاتب التي نال بها الدكتوراه.

أما في مجال تعلم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية، فهناك محاولة طريفة لتمام حسان بعنوان (التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها)، ولكن العمل، بالإضافة إلى الخلط الواضح في عنوانه، يتميز بالانطباعية والخروج بالمصطلحات اللسانية التطبيقية عن مفاهيمها المألوفة. ولذلك لا نجد في الكتاب مساهمة حقيقية في اللسانيات التطبيقية، ولا غرو، فليس في مراجع الدراسة أي إشارة إلى أي مرجع لساني في موضوع اكتساب اللغة أو تعلمها.

وعلى العكس من عمل حسان هذا، يأتي بحث عبد المجيد منصور (1982) «دراسة استطلاعية عن العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والمهارات اللغوية الأجنبية مستخدماً فيها أدوات البحث العلمي النفسي». حيث قام الباحث بدراسة علمية لجانب من جوانب تعلم العربية بوصفها لغة أجنبية مستخدماً فيها أدوات البحث العلمي النفسي.

3 ـ تحليل الأخطاء اللغوية:

من الموضوعات التي استلفتت انتباه اللسانيين في العقدين الماضيين خاصة موضوع تحليل الأخطاء، وذلك لأسباب عملية تعليمية مثل التدريس وإعداد المواد التعليمية ولأسباب نظرية مثل محاولة التعرف على

الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الدارسون شعورياً أو لا شعورياً عند تعلم اللغة.

لا شك أن دراسة الأخطاء اللغوية من الموضوعات التي لقيت عناية خاصة في كتابات العرب القدامى والمحدثين، كما في كتب «لحن العامة» وكتب التصويب اللغوي (انظر مطر 1981)، كما أن هناك معجماً حديثاً نسبياً للعدناني باسم (معجم الأخطاء الشائعة)، ولكن يبدو أن معظم هذه الأعمال إنما تعالج بصورة رئيسة الأخطاء المعجمية والتلفظية. كما نجد مثلاً في ملاحظات الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) ومعجم العدناني. هذا بالإضافة إلى أنها ملاحظات شخصية وانطباعية، لم تخضع للتسجيل الدقيق أو المنظم غالباً أو للتحليل العلمي. (لمزيد من المعلومات في هذا المجال انظر: حمادي (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث)، وهي دراسة شاملة للموضوع؛ كذلك الموسى 1984 وعمر 1981) أما الدراسة العلمية والإحصائية فهي ظاهرة لا شك حديثة نسبياً.

من الدراسات العربية المنشورة في موضوع تحليل الأخطاء بالنسبة للعرب نجد دراسة محمود السيد «الأخطاء النحوية الشائعة في أساليب تعبير الناشئة»، وهي الفصل السادس من كتابه الذي أشرنا إليه سابقاً (السيد 1987). والدراسة جيدة عموماً وبها إحصاءات دقيقة للأخطاء النحوية من واقع كتابات التلاميذ. ثم هناك دراسة مدكور وعقيلان (1407 هـ) «المباحث النحوية التي يشيع استعمالها ويشيع الخطأ فيها لدى تلاميذ الصف الأول من المرحلة المتوسطة»، وكذلك دراسة الشافعي وإبراهيم (407 هـ): «الأخطاء الشائعة في الهجاء والإملاء بين تلاميذ المرحلة الابتدائية بمنطقة الرياض التعليمية» وكلا الدراستين جيدتين من حيث الوصف والإحصاء. ولكن الملاحظ أن هذه الدراسات عامة تفتقر إلى الجانب التفسيري من تحليل الأخطاء. (انظر مقالة كوردر «تحليل الأخطاء» في صيني والأمين (1982 :139-148). وبالنسبة للأخطاء النحوية يجب أن نتذكر أن هناك أخطاء لا نستطيع التعرف عليها من واقع كتابات التلاميذ ما لم تكن تلك الكتابات مشكولة،

كما أشرنا في دراستنا عن الكتابة العربية وأثرها في تكون العادات اللغوية السليمة. ومن أمثلة تلك الأخطاء أخطاء الرفع والنصب والجر والجزم التي لا تتطلب حذفاً أو إضافة أو تغييراً في صورة الكلمة.

أما في مجال الأخطاء اللغوية التي يقع فيها دارسو العربية من غير أهلها، فإن أشمل دراسة باللغة العربية هي التي أجريت في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ونشرت تحت عنوان: (الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى). وقد جمع فيه الباحثون كتابات طلاب من جنسيات مختلفة وأخضعوها للتحليل الدقيق للتعرف على الأخطاء اللغوية المختلفة الإملائية منها والنحوية.

4 ـ التحليل التقابلي:

لا شك أن هناك عدداً كبيراً من الدراسات التقابلية التي أجريت بين اللغة العربية واللغات الأجنبية، الإنجليزية خاصة (يذكر باكلا 1982 حوالي ستين دراسة بين الإنجليزية والعربية)، ولكن جل هذه الدراسات كتبت بلغات أجنبية، حيث إن كثيراً منها كان أطروحات تقدم بها دارسون في جامعات أوروبية أو أمريكية. ولكننا نجد مرة أخرى الدور الكبير لمعاهد اللغة العربية في أم القرى والرياض والخرطوم في إجراء عدد لا بأس به من الدراسات التقابلية بين العربية ولغات أخرى أفريقية وآسيوية. ونرى أن لمعهد الخرطوم نصيب الأسد في ذلك، حيث كان كما يبدو من الموضوعات المفضلة لدى خريجيها عند كتابة بحث التخرج للدبلوم أو الماجستير. ولكن جل هذه الدراسات متوفرة في صورتها المرقونة لدى مكتبة معهد الخرطوم فقط.

ولمعهد أم القرى مساهمة في هذا المجال، حيث نشر كتاباً يدرس أوجه التشابه والاختلاف بين اللغة العربية والهاوسا (حجازي د.ت.).

من الدراسات الجيدة في التقابل اللغوي بحث يوسف الهليس الذي قدمه في مؤتمر اتحاد المعلمين العرب التاسع بالخرطوم وكذلك الدراستين

اللتين كتبهما محمود صيني من جامعة الملك سعود باللغة الإنجليزية ونشرا مترجمين في كتاب رائد في مجال التحليل التقابلي وتحليل الأخطاء نشرته جامعة الملك سعود بعنوان (التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء) وهو عمل مترجم يجمع بين دفتيه الجزء الأكبر من كتاب اللساني التطبيقي الأمريكي لادو: Linguistics Across Cultures Applied Linguistics for Language Teachers وكذلك مجموعة من الدراسات في تحليل الأخطاء كتبها نخبة من المختصين الرواد في مجال تحليل الأخطاء. وقد قام صيني والأمين بتعريب كثير من الأمثلة الواردة في كتاب لادو المذكور، بالإضافة إلى الترجمة والتحرير. (صيني والأمين 1982). والبحثان هما: «ازدواجية اللغة وتعليم اللغة الأجنبية» و«مشكلة الاستفهام في تدريس الإنجليزية للطلاب العرب: دراسة تحليلية». هذا ولا يفوتنا أن نذكر مساهمة إبراهيم أنيس الرائدة ببحثه الموسوم «أثر العادات الصوتية في تعلم اللغات الأجنبية»، وهو الفصل الحادي عشر من كتابه المشهور (الأصوات اللغوية).

5 ـ الإحصاء اللغوي:

نقصد بالإحصاء اللغوي دراسات التكرار والشيوع للصيغ النحوية والصرفية وللألفاظ. وهو لا شك من الميادين الجديدة التي كان للسانيات التطبيقية. دور هام في نشوئها. فتعليم اللغة واحد من أهم الأسباب التي دعت إلى مثل هذه الدراسات، كما في دراسات الفرنسية الأساسية Le Francais Fondemental ومشروعي مايكل وست البريطاني وثورندايك ولورج الأمريكيين. ثم كان لصناعة المعاجم دوره في دعم مثل هذه الدراسات. غير أن جميع هذه الدراسات كانت معجمية تعني بتكرار المفردات فحسب.

في اللغة العربية نجد فئتين من دراسات الإحصاء اللغوي: إحصاء التراكيب النحوية والصرفية وإحصاء المفردات.

إحصاء التراكيب أو الموضوعات النحوية:

لا شك أن أشمل مشروع في هذا المجال هو محاولة محمود السيد

التي نشرها في كتابه (السيد 1987) بعنوان «الموضوعات النحوية الوظيفية ممثلة في أساليب الكتاب المعاصرين، وفي عينة من أساليب الكتاب في تراثنا» حيث يعرض الباحث جزءاً من أطروحته التي حصل بها على الدكتوراة من جامعة عين شمس في التربية في عام 1972. وهي لا شك محاولة رائدة في هذا المجال.

أما المحاولة الأخرى فهي لمحمد الخولي من معهد اللغة العربية في جامعة الملك سعود نشرها في كتابه (التراكيب الشائعة في اللغة العربية)، غير أن الدراسة تعاني من عدم وضوح في مفهوم «التراكيب»، كما أنها مبنية على عينة محدودة. هذا وقد كان الباحث قد تقدم بدراسة مختصرة للموضوع في الندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها (الخولي 1980) ولمدكور وعقيلان دراسة لـ «المباحث النحوية التي يشيع استعمالها» لدى بعض التلاميذ في الصف الأول من المرحلة المتوسطة أو الإعدادية (1407 هـ).

إحصاء الكلمات:

يمكننا أن نقسم دراسات إحصاء الكلمات إلى فئتين: فئة النصوص العامة، وهي التي حاولت أن تجري دراسات على عينات مختلفة من المواد المكتوبة (المنشورة خاصة) كما هو الحال في دراسات لانداو وموسى بريل وفاخر عاقل، حيث اعتمد الأول على نصوص مطبوعة في شتى فروع المعرفة، بينما درس الثاني نصوصاً صحفية. أما عاقل فقد درس الكتب المدرسية الخاصة بالأطفال. والفئة الثانية هي التي حاولت التركيز على معجم الطفل العربي، كما في مشروع «الرصيد اللغوي العربي» الذي تبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أ ـ النصوص العامة:

كنا قد أشرنا أعلاه إلى الدراسات التي قام بها لانداو وبريل وعاقل، وذكرنا المجالات التي حاول كل منهم دراسة المفردات فيه إحصائياً. غير أن هذه الدراسات قديمة نسبياً. وهناك محاولات أخرى في أنحاء مختلفة في العالم

العربي يبدو أنها لم تنشر أو يكتب لها الذيوع. هذا ونجد دراسة علمية لموضوع قوائم المفردات في الدراسة التي قام بها داود عبده بتكليف من معهد اللغة العربية في جامعة الرياض، ونشرت في عام 1979 بعنوان: (دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها) والدراسة تعتبر رائدة باللغة العربية، حيث تلقي الضوء على قضية إحصاء المفردات ومشكلاتها، مع ذكر المبادىء التي اعتمدها الباحث في قائمته. هذا وقد صدر حديثاً عمل للمستشرق الألماني هارتموت بوبتسين بعنوان (الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة) قام بترجمته إلى العربية إسماعيل عمايرة من المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة. ويشتمل الكتاب على بحثين في الموضوع: أولهما مبني على عينات من بعض القصص والمجلات والثاني بني على عينات من بعض الصحف العربية.

وهناك دراسة أخرى تبناها معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود، وهي تعالج ألفاظ القرآن الكريم، حيث ترتب هذه الألفاظ وفقاً لدرجة تكرارها، كما أنها تورد قائمة ألفبائية بهذه الألفاظ مع ذكر درجة تكرار كل كلمة. هذا وتختلف المعلومات الواردة هنا مما نجده في (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لفؤاد عبد الباقي من حيث اعتماد الجذوع وليس الجذور أساساً في الإحصاء، وذلك تمشياً مع المنهج الذي اتبعه داود عبده في قائمته. (انظر: محمد أبو الفتوح).

لعلي حلمي موسى (وهو أستاذ الفيزياء في جامعة القاهرة ممن أسهم بدور بارز في الإحصاء اللغوي) عدد من الأعمال المنشورة في مجال إحصاء الجذور العربية في معجم (لسان العرب) و(الصحاح) بالإضافة إلى دراسته للقرآن الكريم. وموسى يعتبر رائداً في استخدام الحاسوب في هذه الدراسات التي قام بعضها بالتعاون مع إبراهيم أنيس. هذا وقد نشر العملين الأولين جامعة الكويت. أما الدراسة التي قام بها للقرآن الكريم فقد نشرته مجلة عالم الفكر الكويتية. (انظر موسى في قائمة المراجع).

ب ـ لغة الطفل العربي:

هناك عدد من المحاولات لدراسة المفردات الشائعة في لغة الطفل العربي. لكن أفضل هذه المحاولات هي لا شك مشروع «الرصيد اللغوي» الذي قامت به مراكز بحثية في كل من تونس والجزائر والمغرب. وهو يهدف إلى التعرف على المفردات التي يحتاج إليها الطفل العربي في هذه الدول حتى تتضمنها الكتب الدراسية المعدة له. ولكن هذه الدراسة لا يمكن اعتبارها إحصاء للمفردات بالمعنى المتداول، ذلك لأنها لا تذكر لنا الكلمات الحقيقية التي يستعملها الأطفال موضوع الدراسة (وهي لا شك عامية بلهجات مختلفة)، بل تعطي لنا المقابلات الفصيحة لهذه الألفاظ، وذلك طبعاً بالإضافة إلى مصادر أخرى. يقول أحمد العايد (1984) في عرض جيد لهذا المشروع المغاربي: «ضبط الرصيد بالاعتماد على المقول، والمكتوب (محتوى الكتب المدرسية المستعملة اليوم في المغرب العربي) ومفاهيم الغير (الأطفال الأجانب من نفس العمر) بما في ذلك من تفصيح، وتعريب. . .» (ص 123).

أما دراسة جامعة أم القرى، فهي محاولة كما يبدو للمساهمة في مشروع الرصيد اللغوي الكبير. غير أنه يختلف عن الدراسة السابقة من حيث أنه اعتمد الأسلوب الأسهل لمعالجة القضية، وهي الدراسة الإحصائية للمفرادات الواردة فعلاً في كتابات الأطفال في الصفين الخامس والسادس الابتدائيين ممن يدرسون في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية. بذلك تكون هذه الدراسة إحصاء للمفردات بالمعنى الدقيق، غير أنها بطبيعتها واعتمادها على النص المكتوب اضطرت إلى استبعاد الأطفال الأصغر سناً.

وفي لبنان قام رياض قاسم (1987) بدراسة طريفة في هذا المجال تهدف كما يبدو إلى بناء معجم للطفل مبني على دراسات علمية إحصائية. وفي عمله هذا اقتراحات ممتازة لبناء هذا النوع من المعاجم. ولكن عمله الموسوم «معجم الطفل العربي (بحث تجريبي ـ ميداني)»، وهو فصل في كتابه (المعجم العربي)، يختلف اختلافاً تاماً عن العملين السابقين. فيذكر الباحث أنه

ومساعدوه قاموا بانتقاء المفردات من خلال مراجعة المصادر من معاجم «وبالتحديد تلك التي قطعت خطوات في انتقاء المفردات أو اختصار المعجم اللغوي العربي» وكتب (القراءة العربية) للمرحلة الابتدائية، والسنتين الأوليين من المتوسطة اللبنانية وكتابين للتربية المدنية. ويذكر قاسم بأنهم قاموا بمراجعة بعض المعاجم الأجنبية التي تعني بدائرة اهتمام الطفل وكذلك بعض كتب القراءة المصورة. وقام فريق البحث بعد ذلك الحصر بـ «إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الأطفال، بهدف قياس تواتر المفردات التي تم انتقاؤها في المرحلة الأولى من البحث. (قاسم 1987: 295 - 296).

هناك ملاحظة لا بد من ذكرها هنا بخصوص معظم الدراسات الإحصائية للألفاظ في اللغة العربية حتى يومنا هذا، وهي أنها ركزت على صورة الكلمة بغض النظر عن معانيها المحسوسة أو المجردة، بالرغم من أهمية ذلك في مثل هذه الدراسات؛ فالكلمة الواحدة قد تكون شائعة بمعنى وقليلة الاستعمال بمعنى آخر، كما وضح ذلك لادو في كتابه (اللسانيات عبر الثقافات) الذي أشرنا إليه سابقاً (انظر صيني والأمين 1982: 61). وقضية أخرى لا يبدو أن هناك اتفاقاً عليها، ألا وهي تعريف الكلمة: فهل تشمل الكلمة جميع مشتقاتها؟ وهل نعتبر الاسم مثلاً في صيغة الإفراد والجمع كلمة واحدة، حتى وإن كان الجمع غير سالم (أي سماعياً)؟ إلى غير ذلك.

6 ـ التعريب:

من المعروف أن كلمة «تعريب» تستعمل بمعان عدة أهمها:

1 ـ نقل الكلمة الأجنبية إلى العربية مع إخضاعها للقواعد الصوتية (في الأقل) للغة العربية، كما في «اسطاطيقا» في القديم و «تلفون» في العصر الحديث.

2 ـ الترجمة إلى اللغة العربية.

3 ـ إحلال اللغة العربية وثقافتها محل لغة أجنبية وثقافتها في بلد عربي في مجالات الحياة المختلفة من إدارة وسياسة وتعليم، كما يستعمل غالباً في دول المغرب العربي. كما قد يقصر على إحلال اللغة العربية محل لغة

أجنبية في التعليم، كما هو الحال في المشرق العربي. والمفهوم الثالث هو الذي يعنينا في هذه الدراسة، حيث يعتبر ذلك نوعاً مما يسمى بالتخطيط اللغوي الذي نرى أنه واحد من مجالات اللسانيات التطبيقية.

في مجال التعريب هناك لا شك أعمال كثيرة جديرة بالذكر، ولا يتسع المقام لذكرها جميعاً. لكن هناك أعمالاً تستحق الذكر في رأينا إما لدورها الريادي أو لشموليتها. من هذه الدراسات، حسب أقدميتها:

(1) الأعمال الفردية:

مازن المبارك (1972) وأحمد مطلوب (1975) وبن عبدالله (1975) وغزال (1977) والقيسي (1978) وعلي القاسمي (1980) والمنجي الصيادي (1982) وصيني (1985) والفهري (1985) والأنصاري (1988) وغنيم (1989)، بالإضافة إلى ما سيرد ذكره عند الحديث عن المصطلحية أدناه.

(2) الأعمال الجامعة:

هناك أعمال تجمع بين دفتيها عشرات من الدراسات الرصينة والهامة في مجال التعريب لا بد من الإشارة إليها. ومن أهم هذه الأعمال:

1 ـ مركز دراسات الوحدة العربية (1982) ومن الدراسات ذات الصبغة العامة في التعريب في هذه المجموعة دراسات كل من صبحي الصالح وعبدالله العروي والطاهر لبيب وحسن يوسف.

2 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1984).

3 ـ المجلس القومي للتعليم العالي بالسودان (1984).

4 ـ مجلة اللسان العربي في مجلداته المختلفة.

لإلقاء الضوء على التعريب في بعض الدول العربية بالتحديد يمكننا الرجوع إلى الأعمال التالية: الحبابي (1982) عن المغرب، والمجلس القومي للتعليم العالي بالسودان (1984) عن السودان، خليل (1982) عن العراق، رابح (1984) والفيلالي (1982) عن الجزائر، السويسي (1982) وعاشوري (1982) والصيادي (1982) عن تونس.

وجدير بالذكر أن العديد من المؤتمرات عقدت لهذا الغرض نجد عرضاً لأهمها حتى عام 1981 في الدراسة القيمة التي قدمها شكري فيصل في مؤتمر دمشق (فيصل 1982). ثم هناك ندوة دمشق التي عقدها اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة دمشق في 1982 وندوة تونس التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في عام 1981، وكذلك المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد في الحمامات بتونس في أكتوبر 1983. كما نجد إشارة إلى بعضها الآخر في المصادر المذكورة أعلاه، مع ملاحظة أننا نتحدث عن التعريب من وجهة النظر التخطيطية كما أشرنا.

7 ـ المعجمية أو صناعة المعاجم:

من الملاحظ أن معظم الدراسات التي صدرت عن المعجمية العربية هي دراسات تاريخية وصفية، بدءاً من حسين نصار (1968) ومروراً بأبي الفرج (1966) ودرويش (1986) والعريان (1984) ويعقوب (1981).

هذا ومن رواد الكتابة العلمية في صناعة المعاجم علي القاسمي بكتابه (علم اللغة وصناعة المعجم) وكذلك مقالته النقدية عن قاموس المورد (1974). ففي هذين العملين الهامين نجد ربما لأول مرة في العالم العربي دراسة علمية عن صناعة المعجم، خاصة ثنائي اللغة، من حيث عرض المادة والتبويب واستخدام الصور ونوع المعلومات المطلوبة إلى غير ذلك مما هو من صميم صناعة المعجم.

وللسانيين التونسيين مساهمة ممتازة في هذا المجال من الدراسات اللسانية التطبيقية، وقد شمل عطاؤهم تأسيس أول (ربما الوحيدة) جمعية للمعجمية في العالم العربي. وأبرز علمين في الساحة التونسية محمد رشاد الحمزاوي، ومن أعماله (من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً) وإبراهيم بن مراد، وله في هذا المجال (دراسات في المعجم العربي) ففي دراساتهما عموماً نجد التوجه نحو التحليل ومحاولة التنظير، بدلاً من العرض التاريخي المجرد.

وفي لبنان نجد دراسات أحمد الخطيب كما في بحثه «من قضايا المعجمية العربية المعاصرة» (1986) وكذلك رياض قاسم في كتابه (المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق)، حيث نجد المعالجة التاريخية جنباً إلى جنب مع الدراسة العلمية في صناعة المعجم.

ومن الندوات التي يجدر ذكرها في هذا المجال ما يلي:

1 ـ «ندوة صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية» التي عقدت في الرباط في عام 1981.

2 ـ ندوة «إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي» التي عقدت في تونس في 1985.

3 ـ ندوة «مائوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينحارت دوزي»، والتي عقدت في تونس كذلك في 1987.

وقد قدمت في هذه الندوات مجموعة من الدراسات الجيدة في المعجمية عامة والعربية خاصة.

8 ـ المصطلحية:

لا شك أن المصطلحية وثيقة الصلة بالمعجمية، بل هي ربما فرع منها. وهي أيضاً شقان: شق نظري (علم المصطلح أو نظرية المصطلحات) وشق عملي (يخصه بعض اللسانيين العرب باسم المصطلحية)، وكثيراً ما يتداخلان بحيث يصعب دائماً التفريق بينهما. والمصطلحية كالمعجمية علم جديد بدأ يشق طريقه إلى عالم البحث والدراسة في العالم العربي منذ عهد قريب نسبياً، بالرغم من أن العرب ربما كانوا أول من وضع المعاجم المصطلحية، كما في (التعريفات) للجرجاني و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي و(مفاتيح العلوم) للخوارزمي و(مفتاح العلوم) للسكاكي، وغيرها من أعمال رائدة (انظر: عبد الباقي 1979).

من الأعمال الرائدة في المصطلحية كتاب الشهابي الذي نشر في 1955

(المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث)، وكذلك كتاب حسين فهمي (المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية)، والأول منهما تاريخي وعملي. أما الثاني، فهو عملي تطبيقي يعالج قضية المصطلح العلمي بأمثلة من الموضوعات التقنية الهندسة.

وللسانيين العرب المحدثين مساهمة مشكورة في هذا الحقل، كما في أعمال الحمزاوي (1975؛ 1981؛ 1986) وأحمد مختار عمر (1981) ووجيه عبد الرحمن (1982) والقاسمي (1982) والمسدي (1983؛ 1984) وعبد الصبور شاهين (1983) والفهري (1985) وبن مراد (1985؛ 1987). ومحمد إبراهيم (1986) وهليل (1989). وهذه الدراسات جميعاً تتسم بالصبغة العلمية المنهجية، ويتضح تأثير اللسانيات الحديثة فيها. غير أن بعضها أقرب إلى النظرية (علم المصطلح) مثل بنطالب في بحثه «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: إشكاليات النظرية والمنهج»، حيث يتحدث بإيجاز عن تطور علم المصطلح، كما يعالج موضوع العلاقة بين النظام المعجمي والنظام المصطلحي وبين علم المصطلح والمعجمية، وكذلك موضوعات «الوحدة المصطلحية» و«المفهوم والمدلول» وغير ذلك. ومن الدراسات النظرية بحث القاسمي «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح» كما هو واضح من عنوانه. ومن هذه الأعمال ما يقع بصورة أدق في مجال المصطلحية (بالمفهوم العملي أو التطبيقي) مثل دراسة الحمزاوي (المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، وهي دراسة رائدة في مجال التنميط تعكس تجربة الباحث العملية عند إدارته لمشروع «راب» لتعريب مصطلحات الاتصالات السلكية واللاسلكية. أما دراستي المسدي (1984) والفهري (1985) فهما تركزان على المصطلحية من منظور اللغة العربية وخاصة في مجال اللسانيات، وتجمعان بين الدراسة النظرية والحديث عن وسائل تنمية اللغة العربية، حيث يذكر المسدي «الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب» بينما يضيف الفهري «التضمين والتعريب الجزئي والتركيب». وفي كتاب عبد الصبور شاهين (العربية لغة العلم والتقنية) معالجة تاريخية وعملية جيدة

لقضية المصطلح العلمي في اللغة العربية جيدة (انظر خاصة الباب الثالث: المصطلح العلمي في العصر الحديث).

ومن الأعمال الجيدة الأخرى في مجال المصطلحية أعمال جرار (1982) وحسين (1960) وأحمد شفيق الخطيب (1982؛ 1989) والفحام (1984) وأنور الخطيب (1986) وقاسم السارة (1989).

أما من حيث الندوات فلا شك أن لتونس الدور القيادي فيها، حيث فيها عقدت ندوتان كبيرتان، وذلك في عامي 1986 و 1989، بالتعاون بين مؤسسات حكومية تونسية ومنظمات دولية أخرى، خاصة مكتب معلومات المصطلحات والمصطلحية الدولي Infoterm في فيينا. وكان عنوان الأولى: «مؤتمر التعاون العربي في مجال المصطلحات» والثانية: «التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق».

ويجدر بنا أن نشير هنا أيضاً إلى الدراسات الخاصة بما يسمى «تنمية اللغة العربية»، من أمثال أعمال أنيس (1966) والسامرائي (1973) وتوفيق شاهين (1981) وكذلك بعض الدراسات التي ألقيت في «ندوة تنمية اللغة العربية في العصر الحديث» التي نظمتها وزارة الشؤون الثقافية بتونس في عام 1976، وكذلك كثير من الأعمال التي عالجت التعريب. فمعظم هذه الدراسات لها علاقة بشكل أو بآخر بالمصطلحية العربية من حيث أساليب وضع المصطلحات الجديدة.

قائمة المراجع

أ ـ المراجع العربية:

- إبراهيم، عبد العليم (1973) **الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية** ط 7. القاهرة: دار المعارف.
- أبو الفرج، محمد أحمد (1966) **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- اتحاد المعلمين العرب (1976) المؤتمر التاسع (الخرطوم، فبراير 1976): تطوير تعليم اللغة العربية.
- أحمد، محمد عبد القادر (1982) **طرق تعليم اللغة العربية**، ط 2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الأنصاري، محمد جابر (1988) «التعريب الجامعي وحتمية المقاربة الميدانية: ظاهرة «تأجيل» التطبيق: أربعة اعتبارات أساسية لحسمها» في: **رسالة الخليج العربي**، العدد 24، السنة الثامنة، 151 - 189.
- أنيس، إبراهيم (1961) **الأصوات اللغوية**. دار النهضة العربية.
- باكلا، محمد حسن (1980) **السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها** (الرياض، 17 - 21 ربيع الثاني 1398 هـ الموافق 30 - 26 مارس 1978 م) الجزء الأول: المادة اللغوية.
- ــــ (1982) **اللسانيات العربية: مقدمة بيليوغرافية**. لندن: مؤسسة مانسل المحدودة للإعلام والنشر.
- بنطالب، عثمان (1988) «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة» في الفهري والسغروشني وغاليم (1988)، 149 - 176.

- بنعبدالله، عبد العزيز (1975) **التعريب ومستقبل اللغة العربية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- بن عمر، محمد صالح (1985) «دراسة إحصائية بالحاسب الألكتروني للجذور الواردة في (الصحاح) و(اللسان) و(التاج)» في: **مجلة المعجمية**، العدد 1، 119 - 132.
- بن مراد، إبراهيم (1987) **دراسات في المعجم العربي**. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ـــــ (1985) **المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية**، الجزء الأول. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- بنيخلف، مصطفى (1988) «التعريب والمعاصرة» في الفهري والسغروشني وغاليم (1988)، 201 - 210.
- بويتسين، هارتمون (1405 هـ) **الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة**، ترجمة إسماعيل أحمد عمايرة. المدينة المنورة: المعهد العالي للدعوة الإسلامية.
- **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث**: دراسات الملتقى الرابع لابن منظور (قفصة، تونس ـ 22 - 25 أفريل 1976). تونس: وزارة الشؤون الثقافية.
- جمعية المعجمية العربية بتونس (1985) **وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي** (تونس، 3 - 1 مارس 1985). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- حبيب، مني وقاسم شعبان (1983) **تدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية في البلاد العربية**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- حجازي، مصطفى حجازي السيد (د.ت.) **العربية والهوسا: نظرات تقابلية**. مكة المكرمة: معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- حسان، تمام (1984) **التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها**. مكة المكرمة: معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- حسن، محمد عبد الغني (1966) **في الترجمة في الأدب العربي**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ـ حمادي، محمد رضا (1980) **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث**. بغداد: دار الرشيد.

ـ الحمزاوي، محمد رشاد (1983) **من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً**. تونس: المعهد القومي لعلوم التربية.

ـ ـــــ (1986) **العربية والحداثة** (أو الفصاحة فصاحات). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ـ ـــــ (1986) **المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها** (الميدان العربي). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ـ الخطيب، أحمد شفيق (1986) «من قضايا المعجمية العربية المعاصرة» (من محاضرات الندوة العلمية لجمعية المعجمية العربية بتونس، 15 - 17 نيسان، 1986) بيروت: مكتبة لبنان.

ـ ـــــ (1982) «منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة للسوابق واللواحق الشائعة» في مجلة **اللسان العربي**، مجلة، ج 1، 37 - 66.

ـ خرما، نايف وعلي حجاج (1988) اللغات الأجنبية: **تعلمها وتعلمها**. الكويت: عالم المعرفة.

ـ خليفة، عبد الكريم (1986) **تيسير العربية بين القديم والحديث**. عمان: مجمع اللغة العربية الأردني.

ـ الخوري، شحادة (1989) **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

ـ الخولي، محمد علي (1982) **أساليب تدريس اللغة العربية**. الرياض: المؤلف.

ـ ـــــ (1980) «دراسة استطلاعية تحليلية لمفردات اللغة العربية وجملها» في: باكلا 1980، 149 - 198.

ـ درويش، عبدالله (1986) **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم «العين» للخليل بن أحمد**. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

ـ رابح، تركي (1984) «أضواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط

الاجتماعي في الجزائر» 1 و2 و3 في: **المستقبل العربي**، الأعداد 59 و60 و61.
- الركابي، جودت (1981) **طرق تدريس اللغة العربية**. دمشق: دار الفكر.
- السارة، قاسم (1989) «تعريب المصطلح العلمي: إشكالية المنهج» في: **عالم الفكر** (الكويت)، م 19، 44، 81 - 128.
- السامرائي، إبراهيم (1973) **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- السويسي، رضا (1979) **التعليم الهيكلي للعربية الحية**. تونس: مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم.
- السيد، محمود أحمد (1987) **تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي**. تونس: الألكسو.
- ـــــ (1980) **الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها**. بيروت: دار العودة.
- الشافعي، إبراهيم محمد (1976) «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس اللغة العربية» في: **اتحاد المعلمين العرب** (1976)، 237 - 248.
- ـــــ وعبد الحميد إبراهيم (1407 هـ) «الأخطاء الشائعة في الهجاء والإملاء بين تلاميذ المرحلة الابتدائية بمنطقة الرياض التعليمية» الرياض: مركز البحوث بكلية التربية، جامعة الملك سعود.
- الشماع، صالح (1973) **ارتقاء اللغة عند الطفل: من الميلاد إلى السادسة**. القاهرة: دار المعارف بمصر.
- شاهين، توفيق محمد (1980) **عوامل تنمية اللغة العربية**. القاهرة: مكتبة وهبة.
- شاهين، عبد الصبور (1983) **العربية لغة العلوم والتقنية**. الخبر (السعودية): دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع.
- الشاوي، سلطان (1984) «التعريب بين الأصالة والمعاصرة: ملاحظات أولية» في: **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، 194، 7 - 18.
- الصيادي، محمد المنجي (1982) **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، ط 2.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- صيني، محمود إسماعيل (1989) «الترجمة الآلية واللغة العربية» في: **وقائع مختارة من الندوة حول استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي**. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالأمم المتحدة، والكويت: معهد الكويت للأبحاث العلمية، 241 - 248.

- ـــــ (1985 أ) «دراسة في طرائق تعليم اللغات الأجنبية» في: **وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها**، الجزء الثاني. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 127 - 167.

- ـــــ (1985 ب) «تعريب التعليم العالي في الجامعات» في: **مجلة الفيصل**، 1024، 45 - 49.

- ـــــ (1985 جـ) «تعليم اللغات باستخدام الحاسب الآلي» في: **المجلة العربية للدراسات اللغوية** (الخرطوم)، ج، 34، 2، 75 - 99.

- ـــــ (1982 أ) «إزدواجية اللغة وتعليم اللغة الأجنبية» في: صيني والأمين (1982)، 77 - 95.

- ـــــ (1982 ب) «مشكلة الاستفهام في تدريس الإنجليزية للطلاب العرب» في: صيني والأمين (1982)، 97 - 116.

- ـــــ (1982 جـ) «إعداد المواد التعليمية لتدريس اللغات الأجنبية: بعض الأسس العامة» في: **دراسات**: مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، م، 974 - 144.

- ـــــ (1976) «الكتابة العربية وأثرها في تكوين العادات اللغوية السليمة» في: **مجلة كلية الآداب**، جامعة الرياض، المجلد الرابع، ٥٣٢ أ ٧١٢.

- ـــــ وإسحاق محمد الأمين 1982)، تعريب وتحرير) **التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود.

- ـــــ وناصف عبد العزيز ومختار حسين (1985) **مرشد المعلم في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها**، ط 2. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

ـ ـــــ وعمر الصديق عبدالله (1987) **التقنيات التربوية الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية**. الرياض: دار أمية للنشر والتوزيع.

ـ ـــــ وعمر الصديق عبدالله (1984) **المعينات البصرية في تعليم اللغة**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود.

ـ ـــــ وعلي محمد القاسمي (1980) **السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها** (17 - 21 ربيع الثاني 1398 الموافق 226 - 30 مارس 1978) الجزء الثاني: المعلم، الكتاب، الطريقة، الوسائل. الرياض: عمادة مكتبات جامعة الرياض.

ـ العايد، أحمد (1984) «الرصيد اللغوي العربي والتدريس العصري» في: **ملتقى ابن منظور ـ دور التعريب في تطوير اللغة العربية**، ترقية العربية في تونس. تونس: الدار التونسية للنشر.

ـ عبد الباقي (1979) **المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة**. القاهرة: عالم الكتب.

ـ عبد العال، عبد المنعم (د.ت.) **طرق تدريس اللغة العربية**. القاهرة: مكتبة غريب.

ـ عبد العزيز، ناصف (1983) **الألعاب اللغوية**. الرياض: دار المريخ.

ـ عبده، داود (1986) «اكتساب الجملة عند الطفل» في: **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، م، 244 (فبراير 1986)، 9 - 42.

ـ ـــــ (1984) **دراسات في علم اللغة النفسي**. الكويت: جامعة الكويت.

ـ ـــــ (1979) **المفردات الشائعة في اللغة العربية**: دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها. الرياض: معهد اللغة العربية بجامعة الرياض.

ـ ـــــ وسلوى عبده (1986) **دراسة في مفردات طفلين وقائمة شاملة بمفرداتهما**. الكويت: جامعة الكويت.

ـ العربي، صلاح عبد المجيد (1981) **تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية**

والتطبيق. بيروت: مكتبة لبنان.
- ـــــ وعبد العزيز العقيلي (1986) **أهداف واستخدامات معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية**. الرياض: دار المريخ.
- العريان، محمد عبد الحفيظ (1984) **المعاجم العربية المجنسة**. القاهرة: دار المسلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمر، أحمد مختار (1981) **العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي**. القاهرة: عالم الكتب.
- غزال، أحمد الأخضر (1977) **المنهجية العامة للتعريب المواكب**. الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- غنيم، كارم (1989) «اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة» في: **عالم الفكر** (الكويتية)، م 19ع، 4، 37 - 80.
- فيصل، شكري (1982) «المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف (عرض ودراسة)» من بحوث مؤتمر التعريب في دمشق: 27 نيسان ـ 3 أيار 1982 الذي نظمه اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة دمشق.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (1985 أ) «منهجية الترجمة: المصطلح اللساني نموذجاً» في كتابه **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، الكتاب الثاني. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 243 - 223.
- ـــــ (1985 ب) «تعريب اللغة وتعريب الثقافة» في: **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، م، 144 (أغسطس 1985) 73 - 112.
- ـــــ وإدريس السغروشني ومحمد غاليم (1988، تحرير) **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب**. الرباط: مطابع عكاظ.
- القاسمي، علي (1988) «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم الدلالة» في الفهري والسغروشني وغاليم (1988) 177 - 200.
- ـــــ (1987) «التعريب ومشكلاته في العالم العربي» في: مجلة **المنهل** (السعودية) العدد 452 (رجب 1407/ مارس 1987)، 102 - 110.

ـ ـــــ (1982) «علم المصطلحات النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها» من بحوث مؤتمر التعريب في دمشق: 27 نيسان ـ 3 أيار 1982.
ـ ـــــ (1979) **اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض.
ـ ـــــ (1975) **علم اللغة وصناعة المعجم**. الرياض: مطبوعات جامعة الرياض.
ـ ـــــ (1968) **مختبر اللغة**. الكويت: دار القلم.
ـ القيسي، كمال (1981) «عملية التعريب ومستلزماتها في المجالات العلمية والتعليمية» في: **اللسان العربي**، م 18، ج1، 119 - 130.
ـ كرانكيوم، جيلبير (1988) «التعريب والاتصال الثقافي في المغرب العربي» في: الفهري والسغروشني وغاليم (1988)، 141 - 148.
ـ كلاس، جورج (1981) **الألسنية ولغة الطفل العربي** (أنموذج الطفل اللبناني). بيروت: توزيع دار النهار للنشر.
ـ المبارك، مازن (1972) **اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي**: محاضرات تتناول التعريب في الوطن العربي تدريساً وتأليفاً ومصطلحاً. بيروت: دار النفائس.
ـ مجاور، محمد صلاح الدين علي (1974) **نماذج من الاختبارات الموضوعية في اللغة العربية**. الكويت: دار االقلم.
ـ محمد، محمد عبد الخالق (0141 هـ) **اختبارات اللغة**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود.
ـ مدكور، إبراهيم بيومي (1971) **في اللغة والأدب**. اقرأ 337. القاهرة: دار المعارف.
ـ مدكور، علي أحمد (1985) **تقويم برامج إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها**. الرباط: الأيسيسكو.
ـ ـــــ (1984) «قواعد النحو المقررة بين الواقع وما يجب أن يكون» في: **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (الكويت) م، 1544.

- ـــــ ومحمد موسى عقيلان (1407 هـ) «المباحث النحوية التي يشيع استعمالها ويشيع الخطأ فيها لدى تلاميذ الصف الأول من المرحلة المتوسطة» الرياض: مركز البحوث بكلية التربية، جامعة الملك سعود.
- مركز دراسات الوحدة العربي (1982) **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بتونس في 1981. بيروت: المركز.
- مطلوب، أحمد (1975) **دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات**. الكويت: دار البحوث العلمية.
- مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية (1983) **أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية** (تونس 23 - 28 نوفمبر 1981).
- ـــــ (1981) **أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية** (تونس، 13 - 19 ديسمبر 1978).
- مركز دراسات الوحدة العربية (1982) **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز.
- مطر، عبد العزيز (1981) **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط 2. القاهرة: دار المعارف.
- معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (د.ت.) **الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى**. مكة المكرمة: المعهد.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983 - 1985) **وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها**، 3 أجزاء. الرياض: المكتب.
- منصور، عبد المجيد سيد أحمد (1982) **علم اللغة النفسي**. الرياض: عمادة شؤون المكتبات.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1985) **تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي**. تونس: المنظمة.

- ـــــ (1974) اجتماع خبراء متخصصين في اللغة العربية (لتحديد مشكلات تدريسها في التعليم العام بالبلاد العربية وترتيب أولوياتها واقتراح خطط لبحثها)، عمان، 3 - 7 نوفمبر 1973.
- مؤتمر التضامن الإسلامي في مجالات العلم والتكنولوجيا (1395 هـ) بحوث المؤتمر: **الترجمة والتأليف والتعليم باللغة الوطنية**. الرياض: جامعة الرياض.
- موسى، علي حلمي (1973) **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر**. الكويت: جامعة الكويت.
- ـــــ (1972) **إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكومبيوتر**. الكويت: جامعة الكويت.
- ـــــ وعبد الصبور شاهين (1973) **دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر**. الكويت: جامعة الكويت.
- الموسى، نهاد (1984) **اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة العرب في اللغة العربية**. الرياض: دار العلوم.
- نصار، حسين (1968) **المعجم العربي: نشأته وتطوره**. ط 2. القاهرة: مكتبة مصر.
- وافي، علي عبد الواحد (1971) **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**. القاهرة: مكتبة غريب.
- الوعر، مازن (1989) **دراسات لسانية تطبيقية**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- يعقوب، أميل (1981) **المعاجم اللغوية العربية: بدأتها وتطورها**. بيروت: دار العلم للملايين.
- يونس، فتحي علي ومحمود كامل الناقة (1977) **أساسيات تعليم اللغة العربية**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

ب ـ المراجع الأجنبية :

- Allen, J P and S Pit Corder (eds., 1973 - 1976) **The Edinbugh Course in Applied Linguistics,** 1 - 4. London: Oxford U press.
- Corder, S Pit (1973) **Introducing Applied Linguistics.** Harmondsworth: Penguin Books ltd.
- Felber, Helmut (1984) **Terminology Manual.** Paris: Unesco.
- Kaplan, Robert (ed., 1980) **On the Scope of Applied Linguistics.** Rowley, Mass.: Newbury House Publishers.
- Lado, Robert (1964) **Language Teaching: A Scientific Approach.** New York: McGraw - Hill.
- ——— (1957) **Linguistics Across Cultures: Applied Linguistics for Language Teachers.** Ann Aebor, Mich.: U of Michigan Press.
- Picht, H and J Draskau (1985) **Terminology: An Introduction.** Surrey, England: U of Surrey.
- Richards, Jack and Theodore Rodgers (1986) **Approaches and Methods in Language Teaching: A description and analysis.** Cambrige: Cambridge U press.
- Wardaugh, R and D Brown (eds., 1976) **A Survey of Applied Linguistics.** Ann Arbor, Michigan: U of Michigan press.
- Widdowson, H G (1979) **Explorations in Applied Linguistics 1.** Oxford: Oxford U press.
- ——— (1984) **Explorations in Applied linguistics 2.** Oxford: Oxford U Press.

ملاحظات حول البحث في التركيب العربي

د. عبد القادر الفاسي الفهري،

كلية الآداب بالرباط

كنت أنوي التطرق إلى جانبين، أو الحصيلة في مجالين هما: التركيب والمعجم، وعلى الأخص المعجم اللساني. إلا أنني سأقصر عرضي على الجانب التركيبي، نظراً لضيق الوقت. ثم إن هذه الوقفة، وقفة حصيلة وتحديد للآفاق المستقبلية بالنسبة للبحث اللساني العربي، لن تكون وقفة كمية، لتقييم ما تراكم في المكتبة العربية من أعمال في التركيب، ولن تكون حتى وقفة مسهبة للقضايا المطروحة. إنها فقط وقفة من خلال بعض النماذج التي أعتقد أنه مهما كان اختلافها وتنوعها تاريخياً، وكذلك ابستمولوجياً وتصورياً، فإنها تبقى ذات دلالة وذات عبرة بالنسبة للسانيات العربية. وقد اخترت بعض النماذج في إطار أبواب نحوية ثلاثة أظن أنها مرتبطة، وإن كانت معالجتها في الأدبيات مشتتة.

هذه الأبواب هي: الإعراب والرتبة والمقولات التركيبية. جزء منها عولج في باب الجملة، وجزء في باب أقسام الكلم (أو الكلام)، وجزء في أبواب الإعراب المختلفة. ولا تهمنا هنا التبويبات ولا التصانيف. ما يهمنا هو الوقوف على المشكل في عمقه، وعلى الكيفية التي عولج بها، وعلى الاستدلال على ضروب التحاليل المقدمة.

من خلال نماذج الحصيلة، نلحظ أن هناك عدة عِبَر عامة بالنسبة لما قيم به في المجال. وإحدى العبر التي تبرز من خلال النماذج هي محاولة التخلص السريع من كلام القدماء. فالتخلص من التراث عند الوصفيين، مثلاً، تخلص لا

يدحض استدلالهم في عمقه، ولا يرقى إلى طرح القضايا الجوهرية واقتراح حلول لها.

والشيء الثاني الذي نلحظه هو أن الاستدلال الموظف، وهو استدلال مستورد من المدارس اللسانية الغربية في غالب الأحيان، استدلال سطحي، يكتفي بتبني ما أتت به المدارس الوصفية الغربية من طروحات، ورفض ما يخالفه عند القدامى. فقد رفض الوصفيون اللجوء إلى التقدير والتعليل والعاملية وغيرها من المفاهيم القديمة، بدعوى أنها تخرج البحث من شيء علمي إلى شيء «فلسفي منطقي»، وأن العلم يكتفي بالوقوف عند الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى العلة والغائية. ولا شيء يبرر هذا الحصر، كما بينا في الفاسي (1985)[1]. ثم إنهم رفضوا المادة القديمة (عن حق) لأنها لم تكن فعلية، بل إن كثيراً منها جاء فقط لتدعيم التحليل المقترح. إلا أنهم لم يُعَوِّضوا هذه المادة بنصوص قديمة أو حديثة، بل عادوا يكررون نفس أمثلة القدماء وأخطائهم في الخلط بين لغات مختلفة.

لنعد إذن إلى الأبواب التي اخترناها حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة في صدد مواقف من اقترحوا جديداً وحاولوا الخروج عما قاله القدماء.

---

(1) يقول المخزومي (1964) في هذا الصدد: «وجاء سيبويه [. . .] فأراد هو وتلاميذه من بعده تقعيد هذه الدراسة، وإحكام أصولها، فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء، كالعامل والمعمول، والناصب والجار، وغيرها، مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان، بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات. . .» (ص: 14).
ويقول تمام حسان (1958) في نفس الاتجاه: «إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وآخراً بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك. فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في هذه الظواهر». وانظر الفاسي (1985) لمزيد من التفصيل والنقد.

1 ـ نماذج الحصيلة

1-1 ـ الإعراب:

زعم المخزومي (1964) أن الضمة علم الإسناد، وتدل على أن الكلمة مسند إليها، أو تابعة للمسند إليه. وهي تؤدي في العربية ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية، وتدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة. وبعد انتقاده لطروحات القدماء الذين فصلوا المبتدأ عن الفاعل عن اسم «كان» عن خبر «إن»، الخ، وتمحلوا في معالجة الإعراب في هذه الوظائف، يقر بأن هناك موضوعاً واحداً في كل هذه الحالات، لا مواضيع متعددة، وأن الرفع للمسند إليه (ولما هو تابع للمسند إليه، أي الخبر والتوابع).

ويقدم المخزومي تصوره للخفض، فيقول: الخفض علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه. فحروف الجر استعملت واسطة للإضافة.

وأما الفتحة، فهي عنده ليست علماً لشيء خاص. وبذلك يقدم المخزومي تصوره لظهور هذه العلاقات في المركب الاسمي. والذي يلاحَظ أنه لا يستدل على هذا التصور، ولا يقدم ما يمكن أن يمثل حجة لدعمه، وإنما هناك فقط عرض للرأي دون احتجاج له.

ونجد نموذجاً آخر لتصور العلامات الإعرابية عند عبده (1973). إلا أن هذا التصور، بخلاف السابق، مقرون بضرب من الاستدلال. فعبده يدّعي أن الحركات التي تلحق الكلمة (مثل «الرجلُ»، و«الرجلَ»، و«الرجلِ») لا تدل على وظيفة نحوية (من فاعلية ومفعولية وإضافة)، بدليل أنه لو قلنا: جاء الرجلَ (بالفتح)، ورأيت الرجلِ (بالكسر)، ومررت بالرجلُ (بالرفع)، لما نقلنا السامع إلى معان جديدة، على عكس الحركات التي تفرق بين المعلوم والمجهول في الفعل مثل: ضُرِب وضَرَب.

وضمن عناصر الاستدلال الذي يوردها عبده أن هناك كلمات لها نفس الوظيفة، ومع ذلك فحركاتها مختلفة، كما في قولنا: «الرجلُ في البيت» و«إن الرجلَ في البيت». وهناك كلمات تتفق حركاتها ووظائفها مختلفة (كالنصب في التمييز والمفعول به والمفعول فيه، الخ). ثم إن اللهجات فقدت الإعراب، ومع ذلك لا لبس فيها، لأن ترتيب الكلمات هو الذي يتحكم في المعنى.

فهذا الاستدلال يتجه إذن نحو دحض ما ادعاه المخزومي، وكذلك إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، من أن الإعراب محكوم بوظائف. فالرفع علامة الإسناد، والخفض علامة الإضافة، والنصب ليس للإسناد ولا الإضافة.

ويفيض إبراهيم أنيس (1958) في الكلام عن الإعراب، والبحث فيه مادة وتاريخاً ووظيفةً. فبعدما لاحظ أن كبار البلغاء والفصحاء من العرب كانـوا يخطئون في الإعراب، استخلص أنه «. . . لا مناص لنا من أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت للسليقة اللغوية بصلة، وذلك لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ. . .». فظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً، كما ادعى النحاة، بل هي صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية.

وعلى مستوى التاريخ، يلاحظ أنيس أن البحث في اللغات السامية القديمة لا يمكن من العثور على أثر واضح للإعراب في هذه اللغات. ثم يخلص أنيس إلى أن الحركات الإعرابية، خلافاً لما ادعاه النحاة، لا تحدد المعاني، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض. ويشكك أنيس في موقف صاحب إحياء النحو بناء على ما يلي:

ـ إن الحركة الإعرابية في العربية (بخلاف اللاتينية) ليست جزءاً من الكلمة، بدليل إمكان سقوطها في العربية. ولا يمكن تسويتها بالحركة الداخلية للكلمة التي هي جزء من الصيغة.

ـ إن نظام الجملة والموضع الخاص للمركبات فيها هو الذي يحدد المعاني، وكذلك السياق، ولا يمكن اعتبار حركات الإعراب محددة، ما دام اللحن فيها لا يغير المعنى.

وهكذا، نقف على تصورين للإعراب في الأدبيات: تصور أول هو تصور إبراهيم مصطفى، والمخزومي بعده، يقول بربط الإعراب بالمعنى النحوي (وهو تصور النحاة القدامى كذلك)، وتصور ثان، يمثله أنيس وعبده يقول بعدم الربط، وبأن الحركات للوصل أساساً. ثم إن إبراهيم أنيس يذهب بعيداً، فيعد الحركات الإعرابية نظاماً مقحماً لا يمت إلى السليقة بصلة.

ومهما كانت صحة أو خطأ هذه الآراء، فإننا نلاحظ أن الاستدلال عليها إما ناقص، أو غائب تماماً. فالموقف القائل بوظيفة الوصل لا يفسر لماذا تختلف الحركات. والموقف القائل بأن الفتحة للتجرد ينقصه كثير من التدليل والاحتجاج، كما سنبين في الشق الثاني من العرض.

2-1 ـ المقولات التركيبية والمركبات:

يعتقد أنيس (1958) أن «الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر». وهو يظن أن «زيد»، جواباً على سؤال مثل «من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟»، هو كلام مفيد في أقصر صورة. وما أظن أن كثيراً من اللغويين يمكن أن يشاطروا أنيساً رأيه في أن هذا الجواب جملة. ثم إن التعريف الذي يذكره ليس كافياً، لأن إفادة المعنى المستقل قد تنطبق على مركب اسمي مثلاً، ومع ذلك لا نعتبره جملة.

ويذهب المخزومي في تعريفه للجملة إلى أنها «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه». فالجملة في هذا التصور إذن وحدة ذهنية، وإن كان التعريف يقترب أيضاً من تعريف أنيس، لكونه يتحدث

أيضاً عن «الكلام المفيد»، وهو مفهوم غامض وغير دقيق.

ثم يضيف أن «الجملة التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية» هي المسند إليه والمسند والإسناد. ففي مثل قولنا «هب الريح»، «هب» مسند، و«الريح» مسند إليه، وهناك إسناد الهبوب إلى الريح. والإسناد، في رأيه، عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه.

وأما عن أجزاء الكلام، فإن أنيس ينتقد التصور القديم والتصانيف القديمة. قال القدماء: إن الاسم ما دل على معنى وليس الزمن جزءاً منه. ويعترض أنيس على هذا بحجة دلالة الظرف على الزمن في قولنا: «اليومَ» و«الليلةَ». ويغيب عن أنيس أن الاعتراض الذي يأتي به قد أجاب عنه القدماء. فما يقصدونه بعدم دلالة الاسم على الزمن أنه لا يتضمن عنصراً عرفياً يدل على الزمن. ففرق بين الدلالة على الزمن عن طريق المعنى المعجمي (بتعبير حديث)، والدلالة عليه بواسطة الصرف. ويعترض أنيس كذلك على تعريفهم الفعل بأنه يفيد معنى مقترناً بزمن بقوله إن ربط الأزمنة بصيغ الأفعال لا تبرره استعمالات اللغة. ولا ندري ما محتوى هذا الاعتراض. فكون أنيس يقدم بعض الأمثلة التي قد يستفاد منها الزمن من السياق لا يدحض كلام القدماء في شيء. ثم يتابع أنيس تشكيكه في تعاريف القدماء، ومن ضمنها تعريف الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره. فهو يورد بيتاً لمزاحم بن الحارث يقول فيه:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها

ويقول إن «على» فيه تفيد «فوق». ويتساءل لماذا فرق النحاة بين «على» و«فوق» و«في» و«داخل» الخ.

وواضح أن الحروف لا يمكن أن تُخْلَطَ بالظروف. فهذه لها خصائص الأسماء التوزيعية والإحالية والمنطقية، وكذلك الإعرابية. فالظرف يأخذ إعراباً، ويدخل عليه الحرف، وهو لا يدخل على الحرف، الخ. فلسنا ندري لماذا يعتبر أن خلط الظرف بالحرف سيقدمنا، ثم إن دخول حرف على حرف، أو حرف على ظرف، لا يطعن في شيء في كلام القدماء. وهذه الظاهرة منتشرة في

اللغات. تقول في الإنجليزية مثلاً، from behind أو from under، الخ، وفي الفرنسية: par dessus, de par, par derrière، الخ.

ويقترح أنيس تصنيفاً جديداً يقول إنه تصنيف المحدثين (ولست أدري أي محدثين يقصد)، مبني على أربع مقولات: الاسم والضمير والفعل والأداة. وهو تحليل لا يبين مزاياه وتفوقه على التحليل القديم، باستثناء ما قدمه من استدلال ضعيف.

وأما تمام حسان (1973)، فإنه يورد أجزاء الكلام في مبحث الصرف، حيث يقسم المباني إلى نوعين: مباني التصريف ومباني التقسيم. ففي مباني التصريف، يورد الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة (ويدخل فيها اسم الفعل) والظرف والأداة. ومباني التقسيم يورد فيها الشخص والعدد والنوع والتعيين (الذي يدخل فيه التعريف والتنكير).

وقد يكون تصنيف تمام مبرراً من جهة الصرف، لكنه لا يبين الأسس التي ارتكز عليها في التصنيف. فما الذي يوحد مثلاً الفعلين الماضي والمضارع؟ وأين يتموقع صرفياً المصدر؟ والتصغير؟ وجمع التكسير؟ وأسماء المفعولين والفاعلين؟ ثم ما علاقة هذه التصانيف المؤسسة صرفياً بالتصانيف التركيبية؟ وكيف نرصد الخصائص الإعرابية والتوزيعية والإحالية، الخ؟

1-3 ـ الرتبة:

سنكتفي هنا بإعطاء نموذج واحد عبر بحث داود عبده (1983). وقد حاول فيه صاحبه أن يدحض فكرة أن الرتبة الأساسية في اللغة العربية هي: فعل ـ فاعل ـ مفعول (= ف ـ فا ـ مف)، ويقر، عوض ذلك، أنها: فا ـ ف ـ مف ـ ويأتي استدلال داود عبده في مستويين: المستوى الأول هو دحض الحجج التي أتى بها من تبنوا افتراض أن الرتبة الأساسية هي ف ـ فا ـ مف، والمستوى الثاني هو تقديم الحجج على تقدم الفاعل على الفعل في العربية. فمن الضرب الأول ما يلي:

أ ـ أن الفعل يتصدر الجملة الفعلية في الجمل «المحايدة» فريحياً، وأن الجملة التي يتقدم فيها الفاعل أكثر موسومية.

ب ـ أن العربية تتصف بالخصائص التي تتصف بها اللغات التي تبتدىء بفعل.

ج ـ أن ضمير الفاعل (وكذلك ضمير المفعول) يحتل موقعاً بعد الفعل.

د ـ أن الفعل لا يطابق الاسم في العدد إلا إذا تلاه (جاء الأولاد/ الأولاد جاءوا).

هـ ـ أن الفاعل يسبق المفعول وجوباً إذا خلا كل منهما من علامات الإعراب (كما في «رأى مصطفى عيسى»).

و ـ أن القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيداً إذا كانت البنية فا ـ ف ـ مف.

فبخصوص (ب)، يلاحظ عبده (عن حق) أن وقوع الجار قبل المجرور في العربية، أو الصفة قبل الموصوف، أو المضاف قبل المضاف إليه، لا يثبت أن البنية الداخلية للجملة تبتدىء بفعل، لأن هذه الخصائص ذاتها توجد في اللغات التي يتصدر جملتها الفاعل. إلا أن الذي غيبه عبده في كلامه هو أن الاستدلال على قيام الرتبة المذكورة باستعمال (ب) هو استدلال على أن الفعل يتقدم المفعول (أو أن «الرأس» يتقدم «الفضلة»)، وليس العكس. أما موقع الفاعل (أو المخصص)، فليس مطروحاً هنا.

بخصوص (ج)، يدعي عبده أن المتصل بالفعل علامة للتطابق، وليس ضميراً. ولكن الأمر ليس بسيطاً بهذه الدرجة (بصدد النقاش الطويل والمعقد في هذه النقطة، انظر الفاسي (1985)). وكذلك، بخصوص (د)، يعتبر عبده أن هناك تطابقاً في «الأولاد جاءوا»، ولكن تحاليل من عدوا المقابلة بين المثالين حجة على تصدر الفعل للجملة أن العلامة هناك ضمير متصل فاعل، والمركب الاسمي قبلها عنصر مفكك (أو «مبتدأ» بتعبير القدماء). وهناك نقاش طويل أيضاً في هذا المشكل منذ الرد (لابن مضاء)، ولا يمكن حسم المسألة إلا باستدلال مركز (انظر الفاسي (1987) على سبيل المثال).

بصدد (هـ)، يلاحظ عبده، كذلك عن حق، أنها ليست حجة ضد تصدر الفاعل للفعل. ولكنها، مع ذلك، حجة على تصدر الفاعل للمفعول.

أخيراً، يدّعي عبده أن «ليس هناك فرق في تعقيد القواعد التحويلية بين اعتبار [قرأ الرجل الصحيفة] أصلاً أو [الرجل قرأ الصحيفة] أصلاً. ففي الحالة الأولى، نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يمين الفعل (أو الفعل إلى يسار الفاعل). وفي الحالة الثانية، نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يسار الفعل (أو الفعل إلى يمين الفاعل)». ولكن الذي غاب عن عبده أن القاعدة التحويلية التي تنقل المركب الاسمي الفاعل إلى يسار الفعل غير ممكنة في نظرية القواعد التحويلية المتوفرة في وقت كتابة هذه الأبحاث وحتى الآن، كما أن القاعدة التي تنقل الفعل إلى صدر الجملة لم تكن معروفة آنذاك، ولم تكن معالمها النظرية محددة، ولكنها أصبحت الآن ممكنة.

ومهما يكن، فإن استدلال عبده، وإن كان لا يدحض احتجاج من تبنى الطروحات المناقشة، إلا أنه مكن من توضيح عدد من النقط، وتطويرها. ثم إن عبده يقدم، مع ذلك، حججاً لصالح تصدر الفاعل. منها أن الفعل والمفعول ينتميان إلى مركب واحد، وكذلك الفعل وفضلته التي هي عبارة عن مركب حرفي (في مثل «وافق على ـ» أو «اعترف ب ـ»، الخ). وهذه الحجة هي حجة على ضرورة إيجاد مركب فعلي في البنية التحتية، وإن كان هناك من يؤولها على أنها مجرد علاقة انتقاء، ولا تقول شيئاً عن التركيب (انظر برزنن (1982)).

كانت هذه إذن بعض النماذج من الاستدلال الذي نجده في الأدبيات في الأبواب المذكورة. وما يمكن أن نستخلصه هو أن هناك استدلالاً ضعيفاً في كثير من الأحيان، لا يرقى إلى مستوى الدحض، وهناك استدلال مدعم إلى حد، ومُجْهِد كذلك، وهو قليل جداً في الأدبيات العربية.

2 ـ مقترحات جديدة

ننتقل الآن إلى الشق الثاني من العرض، حيث نقدم تصورنا لهذه الأبواب. ونبدأ هنا بملاحظة عامة. لقد قلنا في عدة مناسبات (وكتبنا كذلك بعدة لغات) إننا لسنا مع التراث، أو ضد التراث، أو مع مدرسة معينة أو ضد مدرسة، ما يهمنا هو دلالة النتائج ودلالة المعطيات ودلالة الاستدلال التي يمكن أن نصل إليها، وعمق تفهمنا للتراث أو لغير التراث، وللظواهر التي نعالجها بصفة عامة.

وقبل أن ننتقل إلى تقديم النموذج الذي نقترحه، نريد أن نعطي مثالاً نشرح به نمط المقاربة التي ندافع عنها. نقول، عادة، بصدد الفاعل، إنه مرفوع، وإنه في الرتبة قبل المفعول، وإنه مركب إسمي. فهل هذه الخصائص خصائص الفاعل في اللغة العربية وحدها، أم إنها خصائص للفاعل في جل أو كل اللغات؟ بمعنى آخر، هل توجد في الدنيا لغة يكون فيها الفاعل منصوباً، ثم ماذا نقصد هنا بالفاعل؟ هل هو فاعل الفعل المتصرف في التركيب، أم فاعل الحدث، أم فاعل المركب الاسمي (إذا اعتبرنا أن المركب الاسمي يمكن أن يكون له فاعل)، الخ؟ إذا قصرنا حديثنا على فاعل الفعل المتصرف، ففي جميع اللغات التي نعرفها يكون الفاعل nominative أو مرفوعاً (عادة). وقد يكون أركتياً ergative في اللغات الأركتية. ولا نعرف أنظمة إعرابية تخالف هذا. فالأركتي، كما كتبت، في كتاب المعجم العربي، يقع فيه نزع الفاعل الأصلي، أي نزع الفاعل المنفذ. ويصير المفعول هو الفاعل النحوي الذي يسمه الإعراب المطلق (absolutive). فما يقابل «قتل زيد عمراً» في لغة أركتية هو «قُتِل عمروٌ من زيد». وهذا يعني أن في هذه اللغات فصل بين الفاعل «الأصلي» أو «المنطقي» والفاعل النحوي. هذه هي الأنظمة الموجودة، فما دامت اللغة العربية غير أركتية، فإن الفاعل فيها يجب أن يكون مرفوعاً، على غرار ما يجري في اللغات التي تنتمي إلى هذا النمط. إذن عندما نقول: «الفاعل مرفوع»، لا تكون هذه خاصية مُعَرِّفة للفاعل في العربية، بقدر ما تكون خاصية عامة كلية. وكذلك بالنسبة للمفعول، فهو منصوب accusative في جميع اللغات، إذا وضعنا

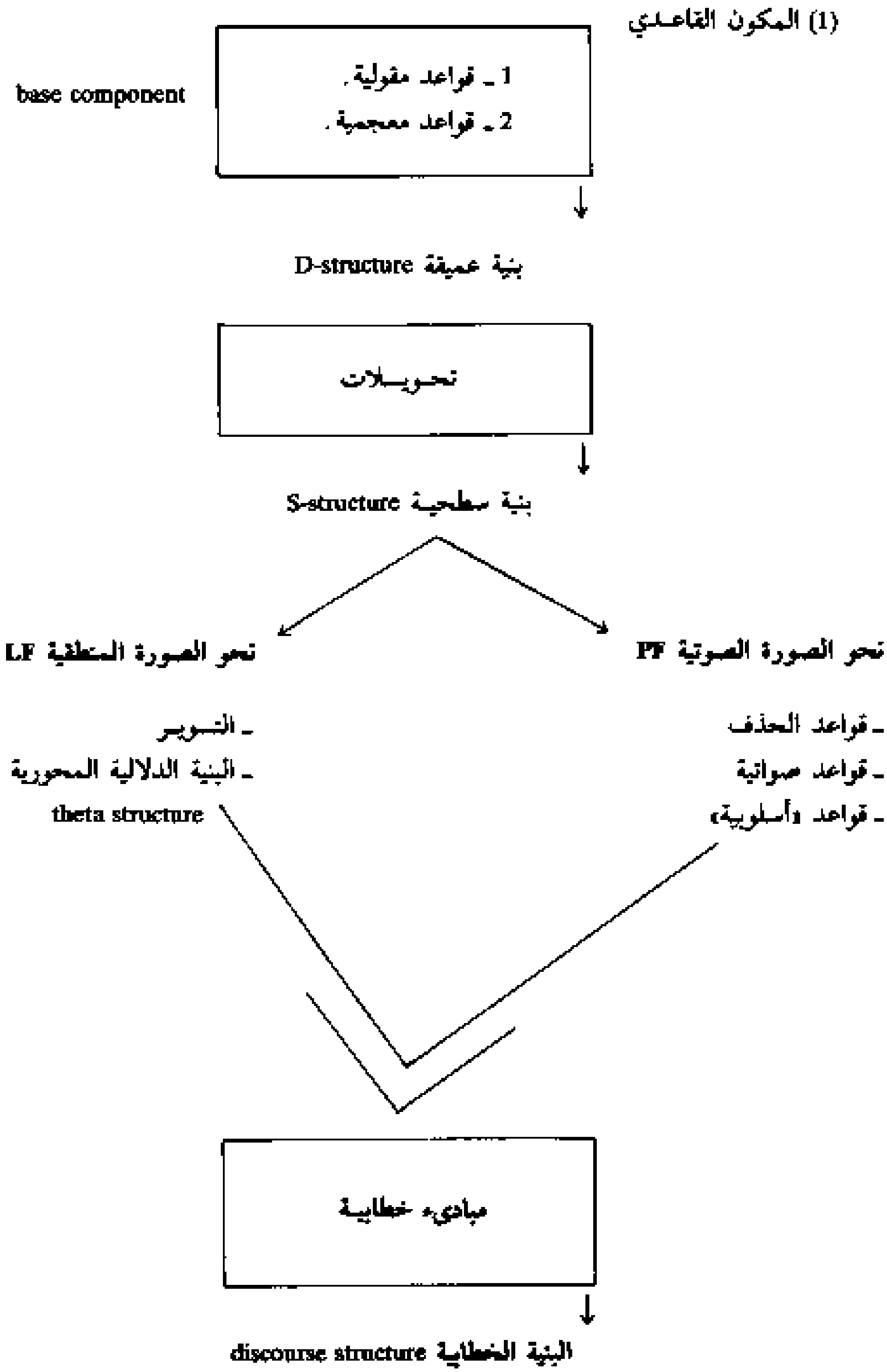
جانباً اللغات الأرگتية التي ينتقل فيها المفعول إلى مكان الفاعل، فيكون موسوماً بالإعراب المطلق. فإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فيجب أن نحللها ونُنَظِّر لها. يجب أن نفصل بين ما هو كلي (universal)، وما هو خاص بلغة من اللغات، على مستوى النظرية الإعرابية. يجب أن تكون لنا نظرية للكلية والخصوصية، ولا يمكن أن ننسب سمة أو خاصية إلى هذه أو تلك إلا بالدليل والحجة، ولا يمكن أن نتوقف عند التحاليل التقريبية العفوية.

وما دمنا نتبنى نموذجاً قائماً على المبادىء والوسائط (principles and parameters)، فيمكن أن نفصل بين الكلي والخاص.

بالنسبة لرتب الفاعل كذلك، نلاحظ نفس الشيء. فالفاعل يسبق المفعول في العربية، ولكن هل توجد لغة يسبق فيها المفعول الفاعل؟ لاحظ گرينبرگ Greenberg (1966) في عمله الرائد حول الرتب في اللغات أن الرتب المنتشرة في اللغات للمكونات الثلاثة التي توجد في الجمل هي: (أ) فا ـ ف ـ مف (كما في الإنجليزية والفرنسية، والإيطالية، الخ) و(ب) فا ـ مف ـ ف (كما في اليابانية والفارسية والتركية، الخ)، و(ج) ف ـ فا ـ مف (كما في العربية والأرلندية والغالية، الخ). ففي هذه الأنماط الرتبية كلها يتقدم الفاعل المفعول. وأما الفعل، فرتبته حرة، أو مُوَسَّطَة (parametrized) بتعبيرنا. وقد شكك اللغويون في وجود لغات من نمط: مف ـ فا ـ ف، أو مف ـ ف ـ فا، أو ف ـ مف ـ فا، وهي الرتب الثلاث الأخرى الممكنة منطقياً، على أن يتقدم المفعول الفاعل. فإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فيجب كذلك أن تتنبأ بها نظرية اللغات. وأما على مستوى العربية، فيجب أن نعي أن خاصية تقدم الفاعل على المفعول ليست خاصة بالعربية، وإنما هي كلية، إذا صح ما توصل إليه اللغويون.

2-1 ـ النموذج النحوي العام:

النموذج الذي نتبناه هو نموذج من النوع التوليدي التحويلي، بالتفاصيل المرسومة في ما يلي:


(1) المكون القاعـدي
base component
1 ـ قواعد مقولية.
2 ـ قواعد معجمية.
بنية عميقة D-structure
تحـويــلات
بنية سطحيـة S-structure
نحو الصورة المنطقية LF
ـ التسـويـر
ـ البنية الدلالية المحورية
theta structure
نحو الصورة الصوتية PF
ـ قواعد الحذف
ـ قواعد صواتية
ـ قواعد «أسلوبية»
مبادىء خطابيـة
البنية الخطابية discourse structure

فالمكون القاعدي يمكن من بناء موضوعات صورية هي أوصاف بنيوية للجمل، تكون في شكل أشجار أو سامات مركبية (phrase structure trees)، وتفرز علائق هندسية محددة. وتسمى هذه الموضوعات بالبنية العميقة. وقد تنطبق على هذه البنية قواعد تحويلية تنقلها إلى سامة مركبية جديدة تدعى بالبنية السطحية. وهذه البنية تُؤَوَّلُ، بدورها، إما صواتياً (بعد تطبيق عدد من القواعد المتأخرة مثل قواعد الحذف والقواعد الأسلوبية وغيرها من قواعد التعديل الصواتية)، وإما دلالياً أو منطقياً (بتطبيق قواعد التسوير والقواعد المحورية، الخ). وتمثل الصورة المنطقية دخلاً للمكون الخطابي الذي تؤول فيه البنية خطابياً.

2-2 ـ المقولات التركيبية:

وما يهمنا أولاً في صدد الأبواب التي سنقاربها هو نظرية المقولات التركيبية. ونعتبر أن هناك نوعين من المقولات: مقولات معجمية أو محورية، وهي الاسم والفعل والصفة، والحرف، الخ، ومقولات نحوية وظيفية تدخل فيها الصرفة (inflexion)، وتتضمن الزمن والجهة والتطابق، الخ، والتعيين (determiner) أو الحد، ويدخل فيه التعريف والتنكير، الخ. وسنضع جانباً مشكل ما إذا كانت هذه المقولات تقبل التحليل بواسطة نسق السمات الذي اقترحه تشومسكي (1970)، وهو: [± س، ± ف] أساساً، ونترك جانباً كذلك مشكل الطبقات الطبيعية لهذه المقولات.

هذا بالنسبة لطبيعة المقولات. أما بالنسبة للمبادىء التي تركبها وتؤلف بينها، فنعتمد على بناء للمركب في شكل إسقاطات (projections) وفروع (branches). ونعتبر أن التفريع يمكن أن يكون محدوداً في فرعين (binary branching).

والصورة العامة للقواعد المركبية ممثلة في (2):

(2) أ) س^{2} ← ص^{2} س^{1}

ب) س^{1} ← س ص^{2}

نسمي $س^2$ في (2 أ) مخصص س، أو «فاعله» ونسمي $س^2$ في (2 ب) فضلة س، أو مفعوله. و س غليظة متغير يمثل مقولة من المقولات (س، ف، و، الخ). و $س^1$ و س «رؤوس» في القاعدتين.

فهذه الصورة العامة تنطبق على جميع المركبات. وبذلك نحصل على القواعد التالية، بالنسبة للاسم والفعل التقليديين:

(3) أ) $س^2 \leftarrow س^2\ س^1$
ب) $س^1 \leftarrow س\ س^2$

(4) أ) $ف^2 \leftarrow س^2\ ف^1$
ب) $ف^1 \leftarrow ف\ س^2$

فكل قاعدة تولد إسقاطاً أقصى وإسقاطاً أدنى منه. فالمركب الاسمي التقليدي يمثل له بإسقاط أقصى هو $س^2$. وهذا الأخير قد لا يتضمن إلا رأساً اسمياً، بدون فضلة ولا مخصص، كما في قولنا «جاء رجل»، فـ «رجل» هنا مركب اسمي فاعل رأسه «س» وهو «رجل»، ولا يعلو فضلة ولا مخصصاً. وقد يكون له فضلة، وهي «الحبل» مثلاً في قولنا «قطع الحبل». ونعتبر مخصصاً للاسمِ المضافُ إليه في مثل «قطع زيدِ الحبلَ». فـ «زيد» بمثابة مخصص أو فاعل للقطع. ويقاس على المخصص هنا المخصص في الإضافة «المعنوية» كما في «دار زيد» فـ «زيد» في هذا التصور «فاعل» للدار.

وأما المركب الفعلي $ف^2$، فيتضمن في هذا التصور الفاعل والمفعول في نفس الوقت. فـ $ف^1$ هو المركب الفعلي التقليدي، والفاعل مخصص ل $ف^1$، وهو ضمن إسقاط الفعل (انظر الفاسي (1987) والمراجع المذكورة هناك).

فهذه إذن بعض الإسقاطات للمقولات المعجمية (س و ف). أما عن المقولات الوظيفية، فهي تخضع لنفس المبادىء. وسنقصر عرضنا هنا على الصرفة والحد. نعتبر أن الصرفة إسقاط للجملة التقليدية، والحد إسقاط وظيفي

للمركب الاسمي التقليدي. وعليه، تكون القـواعد التي تعيـد كتابـة هذين المركبين كما يلي:

(5) أ) ص^2 ← حـد^2 ص^1

ب) ص^1 ← ص ف^2

(6) أ) حد^2 ← حـد^2 حد^1

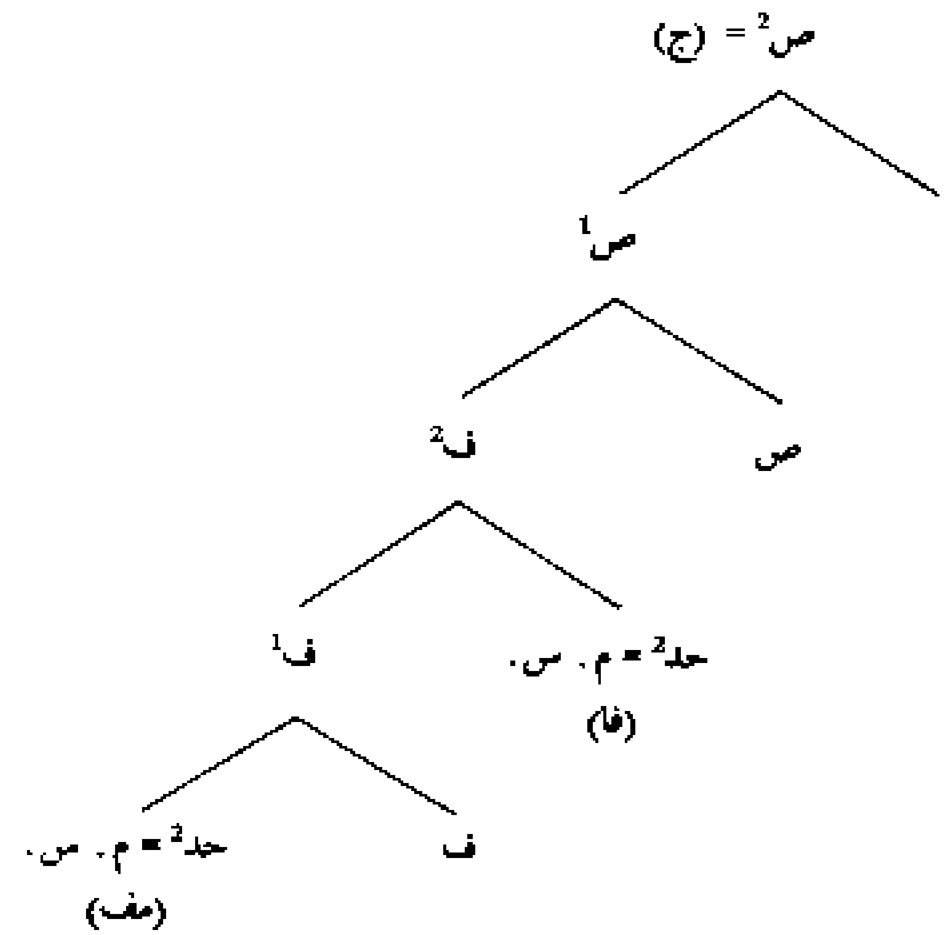
ب) حد^1 ← حـد [ص^2 / ف^2]

ص = صرفة، وص^2 = ج التقليديـة.

فهذه القواعد المقولية وغيرها كلية، ونعتقد أنها تصلح للعربية ولغيـر العربية، ولا نحتاج إلى تعلمها، بل هي ضمن الموروث البيولوجي، أو ضـمن الملكة اللغوية البشرية العامة. فكيف نصل إلى بنية المركبات العربية، وماذا تختص به العربية؟

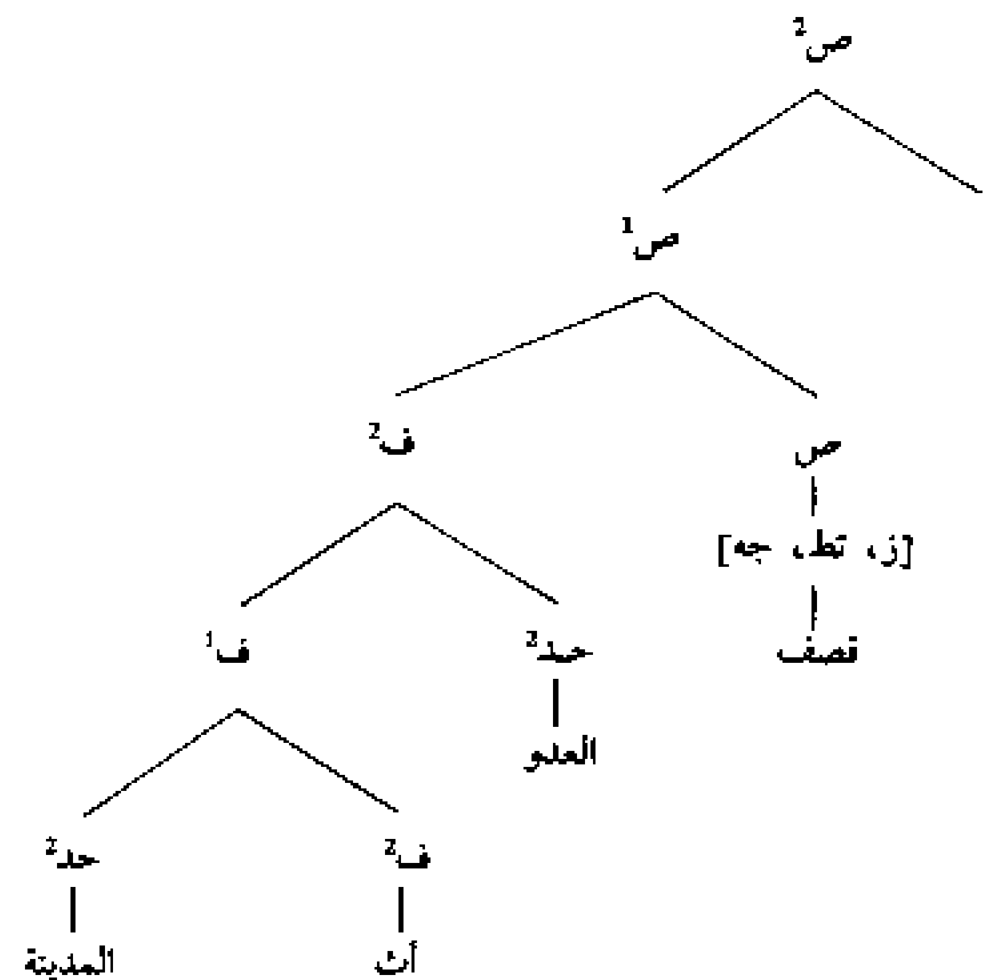
إذا وضعنا جانباً مشكل الرتبة، نعتقد أن اللغات لها بنية مركبية عميقة على الشكل التالي:

(7)



ما يقع في العربية، خلافاً للإنجليزية أو الفرنسية، هو أن الفعل ينتقل إلى الصرفة، ولا ينتقل المركب الاسمي الفاعل إلى مخصص الصرفة. فالفعل ينتقل إلى الصرفة ليستضيف صرفيات الزمن والتطابق والجهة، وربما يقع هذا في جل (أو كل) اللغات. إلا أن الفاعل العربي، لأسباب سنذكرها فيما بعد، يظل في مخصص ف، مما ينتج عنه رتبة: ف ـ فا ـ مف، كما في قولنا «قصف العدو المدينة». وهذه هي الرتبة العادية في الجملة العربية، وبنيتها السطحية، كما في (8) (أث = أثر، ز = زمن، جه = جهة، تط = تطابق):

(8)



أما في الإنجليزية، فإن الفاعل ينتقل إلى مخصص الصرفة ضرورة، مما ينتج عنه رتبة فا ـ ف ـ مف.

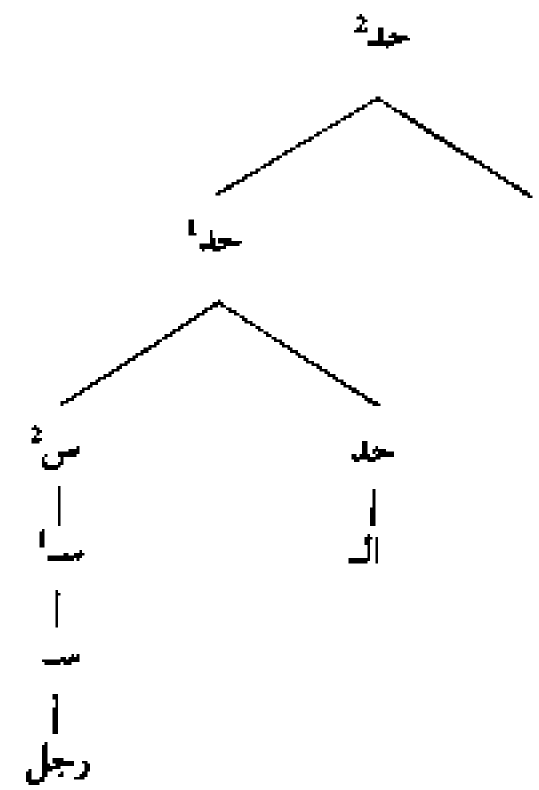
وهناك عدة إمكانات لتفسير هذا الفرق. من هذه الإمكانات أن هناك

براماتراً أو وسيطاً إعرابياً يميز العربية عن الإنجليزية. وسنعود إلى هذا الوسيط عندما نتحدث عن مشكل الإعراب.

نحلل المركب الاسمي التقليدي على غرار تحليلنا للجملة. فهو مركب حدي (أي وظيفي) على غرار الجملة التي هي مركب صرفي. ولا فرق في البنية العميقة للمركب الحدي بين العربية وغيرها، على غرار ما افترضناه بالنسبة للجملة. ولكن الفرق قد يكون في التركيب السطحي. فالإنجليزي يقول John's house، ولكن العربي يقول: «دار زيد». فإذا كان «زيد» أو «John» فاعلاً للدار، فإن رتبتهما مختلفة. فهناك فرق يجب رصده.

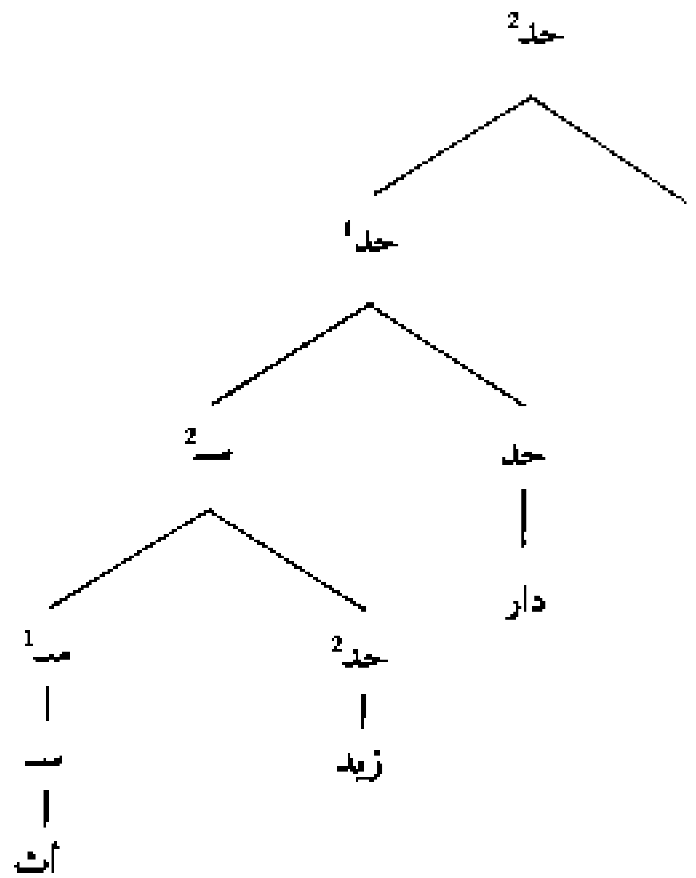
على كل، نعتبر أن الحد تحققه أساساً أداة التعريف (أو التنكير في الإنجليزية). فتكون بنية المركب الحدي «الرجل» كما يلي:

(9)



وأما الإضافة، فنظن أنه يحدث فيها نقل رأس المركب إلى الحد، على غرار ما يحدث في الجملة من نقل الفعل إلى الصرفة. وعليه، تكون البنية السطحية للمركب الإضافي كالتالي:

(10)



لننتقل الآن إلى المقولات التركيبية المرؤوسة بغير الفعل المتصرف أو الاسم الجامد. من نتائج هذه النظرية للمقولات التركيبية أنها تحل مشكل المقولات التي لها وضع بين بين، بين الفعلية والاسمية. ومن هذه المقولات المصدر.

والمصدر على نوعين، كما نعلم: مصدر عامل، كما يقول النحاة، يعمل النصب في مفعوله، مثلاً، ومصدر غير عامل. ومن الفروق بينهما أن الأول لا يجمع، والثاني يجمع، والأول لا يوصف بصفة، والثاني يوصف، الخ (لمزيد من التفصيل، انظر الفاسي (1987)).

فكيف نرصد بنية المصدر أولاً، ثم كيف نرصد الفرق بين النوعين من المصادر، وهما ممثلان في الجملتين التاليتين:

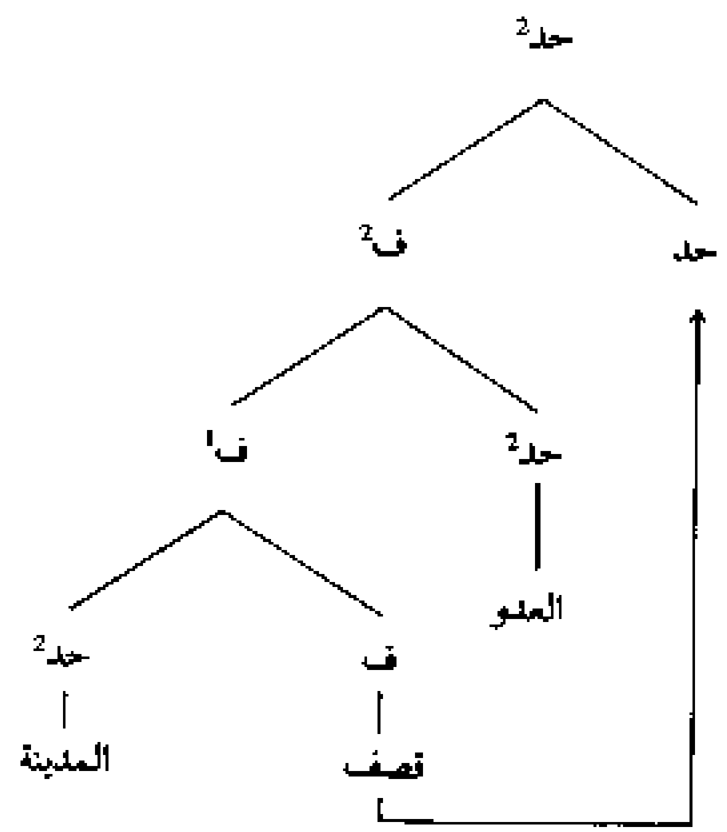
(11) أقلقني قصف العدو المدينة.

(12) أقلقني قصف العدو للمدينة.

معلوم أن المصدر في الجملتين يأخذ الإعراب، ويستفيد التعريف من الإضافة. وبناء عليه، يمكن اعتباره مركباً حدياً بالنظر إلى إسقاطه «الخارجي» في الحالتين. وهذا ما يقابل كونه يجب أن يعتبر مركباً اسمياً في التحاليل التقليدية.

وأما على مستوى البنية الداخلية، فإن المصـدر في (11) يختلف عن المصدر في (12). فالمصدر في (11) لا يختلف عن الفعل المتصرف باعتبار بنيته الداخلية، وهذا ما يمثله (13):

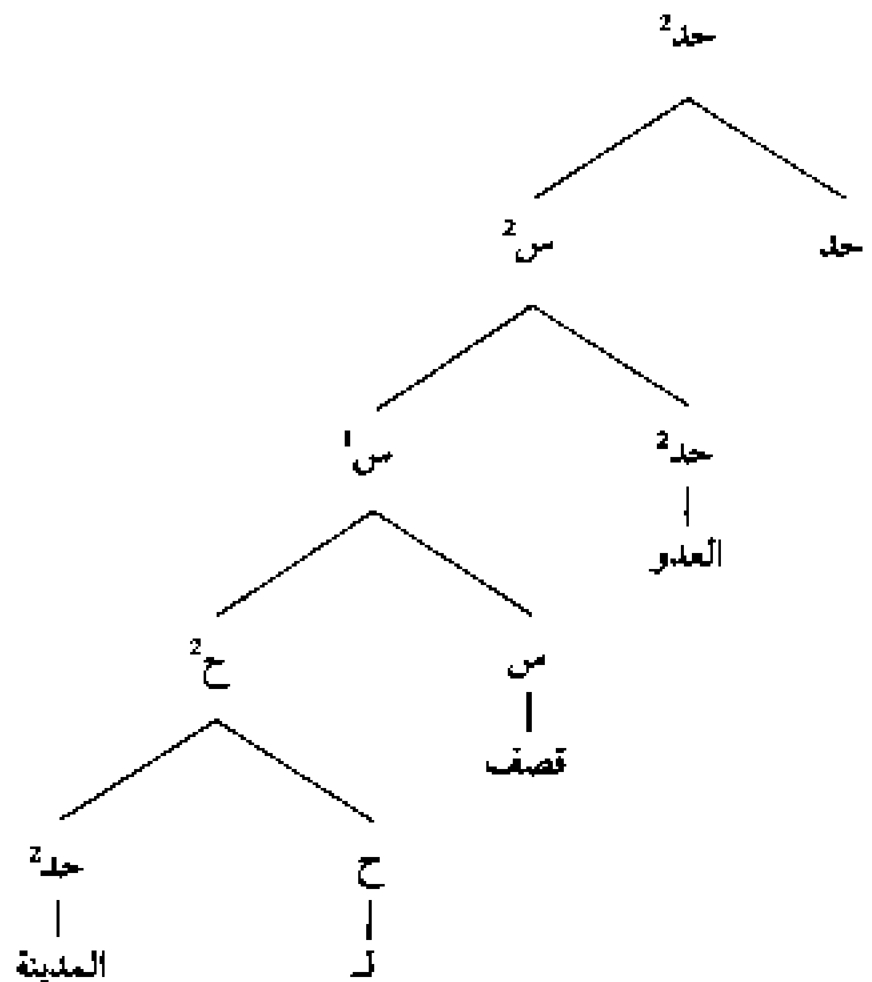
(13)



ففي البنية العميقة، يكون المصدر «فعلاً». وهذا ما يتيح له إسناد إعراب النصب إلى مفعوله، شأنه في ذلك شأن الفعل المتصرف. ثم ينتقل المصدر إلى الحد في البنية السطحية، فيتحول إلى «اسم»، ويتلقى الإعراب هناك (مثل الاسماء). ثم إنه يسند بصفته حدا إعراب الجر إلى الفاعل («العدو»)، كما يحدث في الإضافة المعنوية مع الاسم الجامد.

وأما المصدر غير -العامل في (12)، فإنه لا يختلف جذرياً عن الاسم الجامد بالنسبة لطبيعته المقولية على الأقل، وخصائصه الإعرابية كذلك. وتكون بنية هذا المركب كما يلي:

(14)



(ح = حـرف).

فهذا الحل يمكن من رصد الفروق بين المصادر التي لها خصائص إعرابية مختلفة. ويمكن اقتراح حل مماثل لرصد خصائص أسماء الفاعلين والمفعولين (انظر القاسي (1987) بهذا الصدد).

3-2 ـ الإعـــراب:

هناك عدة عناصر ضرورية لبناء نظرية للإعراب. فلا بد من تحديد طبقة المقولات المسنِدة للإعراب، وطبقة المقولات المسنَدِ إليها الإعراب، وشروط الإسناد، الخ.

أحد هذه العناصر هي المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981):

(15) *م. س، إذا كان م. س ليس له إعراب.

فهذه المصفاة يجب أن تعمم في العربية، حتى لا تنطبق على المركبات الاسمية فقط، ولكن على سائر المركبات الوصفية والظرفية، الخ.

ثم هناك أنواع الإعراب التي تتحكم فيها مبادىء مختلفة. يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الإعراب، كما في الفاسي (1986): (أ) الإعراب الدلالي (أو المحوري) و(ب) الإعراب البنيوي و(ج) إعراب التجرد.

فالإعراب المحوري أو الدلالي يسند في البنية العميقة بموجب علاقة محورية / دلالية. والإعراب البنيوي يسند بموجب علاقة بنيوية في البنية السطحية. وكلا الإعرابين محكومان بوجود عامل. وأما إعراب التجرد، فلا يسند بالعاملية، وإنما يكون لتفادي أثر المصفاة الإعرابية فقط.

من بين الإعرابات البنيوية، نذكر إسناد الفعل النصب إلى المفعول، وإسناد الصرفة الرفع إلى الفاعل. ومن الإعراب الدلالي الإعراب الذي يسند إلى المفعولات المنزوعة مثل المفعول له، أو إلى الصفة التي تكون فضلة للفعل الناقص، الخ. ومن إعراب التجرد إسناد الرفع إلى المبتدأ أو الخبر (انظر الفاسي (1986)).

ويكون مجال إسناد الإعراب هو المركب، أو الإسقاط الأقصى، ويتسرب هذا الإعراب إلى رأس المركب، ومخصصه أحياناً، ولكنه لا يمكن أن يتسرب إلى الفضلة.

ويبدو أن اللغات تختلف في اتجاه إسناد الإعراب، ويمكن تحديد وسيط للاتجاه يفرق بين الإنجليزية والعربية، مثلاً، كما يلي:

(16) أ) في العربية، تسند المقولة العاملة الإعراب إلى يسارها.

ب) في الإنجليزية، تسند المقولات المعجمية الحالة الإعرابية إلى يسارها، والمقولات النحوية (الصرفة والحد) الإعراب إلى يمينها.

ولعل هذا هو الذي يوجد وراء الفرق بين الرتبة في هاتين اللغتين، بين الفاعل والفعل، من جهة، والمضاف والمضاف إليه، من جهة أخرى. فلأن الصرفة في الإنجليزية لا تستطيع إسناد الإعراب إلى يسارها، يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصصها، ليتلقى الإعراب هناك، حتى يتفادى أثر المصفاة الإعرابية، بخلاف ما يحدث في العربية. ونفس الشيء يقع في المركب الحدي.

وهناك عدد من العناصر الأخرى يجب توضيحها في النظرية الإعرابية. من ذلك علاقة الدلالة بالإعراب. فإعراب الرفع، مثلاً، يسند إلى أعلى دور دلالي ينتقيه الفعل، ولا يمكن العكس:

(17) أ) قتل زيد عمراً (زيد «منفذ» و «عمرو» ضحية).

ب) *قتل زيداً عمرو (زيداً «منفذ» و «عمرو» ضحية).

4-2 ـ بعض النتائج:

هذا التصور له نتائج كثيرة. وأريد أن أذكر منها هنا فقط بعض النتائج بالنسبة للرتبة. فالرتبة العميقة (في البنية العميقة) تتفاعل عدة نظريات ومبادىء لضبطها. منها نظرية سَ، ونظرية إسناد الأدوار الدلالية (ووسائط هذا الإسناد كذلك). وأما الرتبة السطحية، فهي مرتبطة بالتحويلات التي تنطبق على البنية الأولى، وبوسائط إسناد الإعراب، الخ.

ومهما يكن، فإننا نبتعد بهذا التصور المؤسس على المبادىء والوسائط، مبادىء محدودة ووسائط محدودة أكثر، عن التصورات التقليدية والتصورات التي

تفرزها الأدبيات العربية. إن كل اقتراح هنا يندرج إما ضمن الكلي (بمبادىء) أو ضمن الخاص (بوسائط).

ولعل هذا المستوى من الوضوح النظري هو ما نرومه جميعاً للسانيات العربية، حتى لا تختلط الأشياء في أذهاننا، فنظن أننا نصف ظاهرة تنفرد بها العربية، وهي ظاهرة كلية، أو نظن أن الوصف لا يتقيد إلا بالملاحظة وبالحدود التجريبية (empirical)، في حين أنه لا بد من حصر الآلة الوصفية، حتى لا نتوهم أن اللغات يمكن أن تختلف إلى ما لا نهاية له، أو يمكن أن تختلف بصفة عشوائية.

والسلام عليكم ورحمة الله

المراجـــع

- ابن يعيش، ابن علي، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- الاستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، دار الكتب العلميـة، بيروت، 1979 (ط 2).
- أنيس إبراهيم، 1958، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، مكتبة القاهرة، 1969.
- حسان، تمام، 1973، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السعران، محمود، 1962، **علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي**، دار المعارف، القاهرة.
- سيبويه، أبو عمرو بن عثمان، 1984، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت.
- عبده، داود، 1973، **أبحاث في اللغة العربية**، بيروت.
- عبده، داود، 1983، البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، **الأبحاث**، 31.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1985، **اللسانيات واللغة العربيـة**، توبقـال، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1986، **المعجم العربي**، نماذج تحليلية جديـدة، توبقال، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1989، **البناء الموازي**، دار توبقال البيضاء.
- المخزومي، مهدي، 1964، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت.
- مصطفى، 1937، إبراهيم، **إحياء النحو**، القاهرة.

— Abney, S. (1987) **The English Noun Phrase in Its Sentential Aspect,** PH.D, M.I.T, Cambridge, Mass.

— Bakir, M. (1980) **Aspects of Clause Structure in Arabic,** Indiana Univ. Linguistics Club.

— Bresnan, J.W. (1982) ed. **The Mental Representation of Grammatical Relations,** MIT Press, Cambridge.

— Chomsky, N. (1981) **Lectures on Government and Binding,** Foris, Dordrecht.

— Chomsky, N. (1986) **Knowledge of Language,** Praeger, New York.

— Fassi Fehri, A. (1982) **Linguistique arabe: Forme et interprétation,** Publications de la Faculté des Lettres de Rabat.

— Fassi Fehri, A. (1987) Generalized IP Structure, Case, and Word Order, **Procedings of the L.S.M,** Rabat.

— Greenberg, J. (1963) Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements, in **Universals of Language,** Greenberg J. ed., Cambridge University Press, Cambridge.

— Marantz, A. (1984) **On the Nature of Grammatical Relations,** M.I.T Press, Cambridge, Mass.

دراسة تقويميّة لحصيلة المصطلح اللّساني
في الوطن العربي

د. محمد حلمي هليّل
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

مقدمـــة :

في العقدين الأخيرين أصبحت معظم الأعمال الخاصة باللّسانيّات الحديثة بما فيها اللّسانيات العربيّة - سواء كانت بحوثاً أو رسائل أو أطروحات في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا - تُكتَب بلغات أوروبية سيّما اللغة الإنجليزية. كما أن برامج علم اللّسانيّات التي تُطرح في معظم الجامعات العربية في أقسام اللغات الأجنبية - وكذلك برامج الدراسات العليا تُستعمَل فيها كتب دراسية ومراجع معظمها إنجليزية أو فرنسية.

إن المصطلحات اللّسانيّة العربية التي ساعد على رسوخها العُرْف والتقليد مع الفيض العارم الوافد من المصطلحات اللّسانيّة الحديثة التي تختلف اختلافاً بيّناً عن المصطلحات التراثية، أصبحت تُشكّل عبئاً كبيراً على الدارس الأكاديمي المبتدىء والمتقدّم ونقصد به طالب الدراسات العليا، وكذلك الباحث في عالمنا العربي، والمحاضر في الجامعة والباحث الذي يريد أن يخاطب قومه بلغتهم والمترجم الذي يطمح في ترسيخ هذا الحقل في لغتنا العربيّة.

وقد نشأت لدى الكثيرين ممن عادوا من البعثات الدراسية بالخارج وتمرّسوا بهذا العلم الرغبة الصادقة في نقل الأبحاث في هذا الحقل إلى العربية، بيد أن المصطلح اللّساني وترجمته وقفا عقبة دون تحقيق ذلك. ويواجه

المترجم صعوبة كبيرة في ترجمة النصوص اللّسانيّة إلى اللغة العربية، لذا ظلّ هذا العلم بكل ما كُتِب فيه أو جزء كبير منه حبيساً في المكتبة الإنجليزية والمكتبة الفرنسية عدا كتباً قليلة قام بتأليفها أو ترجمتها كُتّاب عرب ومقالات متفرقة تظهر في بعض المجلات العربية ذات المستوى الرفيع ونذكر منها آفاق عربية العراقية، والفيصل السعودية، وحوليات الجامعة التونسية، ومجلة كلية الآداب بجامعة الرياض والمجلة العربية للعلوم الإنسانيّة الكويتية، ودورية اللّسانيات بالجزائر ومجلة اللّسان العربي بالرباط، والمجلة العربية للدراسات اللغوية بالخرطوم والمجلة المُعجَميّة بتونس.

من ثمّ تتّضح الحاجة الماسّة في لغتنا العربية إلى الدراسات المتعمِّقة في المصطلح اللساني وإعداد المعجم المتخصّص في حقل اللسانيات بفروعه المختلفة المُتشعِّبة وتدعم من هذه الحاجة عوامل عدة من أهمها:

- توحيد المصطلح اللّسانيّ على مستوى العالم العربي حتى نقضي على اللّبس والغموض في لغة اللسانيات ونُرسِّخ أسس هذا الحقل في اللغة العربية، وحتى يسهُل تعريب هذا العلم وتعليمه باللغة العربية في مراحل التعليم العالي.
- تسهيل الكتابة بالعربية في أبحاث تخصّ علم اللسانيات لا سيما اللسانيات العربية.
- وضع ركيزة للغة المشتركة للاستعمال في المؤتمرات واللقاءات اللسانية في الوطن العربي.
- إثراء العربية بآثار الفكر الإنساني وإبداعه بخلق معادلات لمفاهيم وُلِدت في بيئتها ثم وفدت إلينا مُحقِّقة وجودها وهويّتها على الصعيد العالمي إلا أننا لم نجد لها في لغتنا مكاناً بعد.

أهـداف الدراسـة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بأهم المجهودات المبذولة لنقل المصطلح اللّساني إلى اللغة العربية، وتشمل المجهودات الفردية ومشروع

مكتب تنسيق التعريب (معجم علم اللغة «اللّسانيّات») ومشروع الحمزاوي (1977) ثم المعاجم المتوفّرة سواء منها الإنجليزية ـ العربية أو الفرنسية ـ العربية مع إشارات إلى المعجم المقترح للفهري (1984 ـ ب)، ثم تتّخذ من تحليل هذه المعاجم طريقاً لتقويم الحصيلة المصطلحية فتُلقي الضوء على أوجه النقص في معالجة المصطلح اللّسانيّ من حيث التوثيق والتعريف والمنهجيّة المصطلحيّة بإعطاء أمثلة توضيحية من هذه المعاجم ثم تعرج على وسائل توليد المصطلح في اللغة العربية من حيث النحت والاشتقاق والمجاز والتعريب والترجمة محاولة وضع خطوط عريضة لخطة مستقبليّة لنقل هذا المصطلح إلى اللّغة العربيّة.

الجهود المصطلحيّة في حقل اللّسانيّات:

كثرت الاجتهادات واختلطت في معالجة المصطلح اللّساني ويمكن تصنيفها حسب التالي:

1 ـ كُتب مؤلّفة ومكتوبة باللغة العربية في اللّسانيّات وفروعها:

ونقتصر هنا على ذكر أمثلة ممّا ظهر في الثمانينات. وقد ظهر فيها المصطلح الأجنبي جنباً إلى جنب مع مقابله العربي أو استُخدم فيها المصطلح العربي في المتن ولم يُذكر أصله الأجنبي: ريمون ودنيز طحّان (1984)، لعبي (1980)، محمد (1986)، عبد اللطيف (1983)، المتوكّل (1986)، المسدّي (1982) الفهري (1985 ـ أ)، زكريا (1980)، زهران (1981) مصلوح (1980) خليل (1980)، عمر (1982)، القاسمي (1985) أيوب (1986).

أما ما ظهر قبل هذا التاريخ فيمكن الرجوع فيه إلى ببليوغرافيا باكلا (1981) وكذلك المسدّي (1986).

2 ـ كُتب مترجمة من لغات أجنبيّة إلى اللّغة العربيّة:

قليلة نسبياً. وقد تُرجمت هذه الكتب من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية وضمّت المصطلح الأجنبي ومقابله العربي أو استُعملت مقابلاً عربياً للمصطلح الأجنبي ومنها البكّوش (1981)، هليّل (1985)، خليل (1985)، السيّد (1986).

3 ـ مسارد المصطلحات الثنائيّة اللّغة وغير المُعَرَّفة:

وهي كثيرة وتشمل قوائم بالمصطلح اللساني الأجنبي ومقابلاته باللغة العربية ومن أحدثها:

زكريا (1980)، المسدّي (1981)، البكّوش (1981)، هليّل (1984 ـ ب)، خليل (1980، 1985)، الفهري (1984 ـ أ، 1985 ـ أ، 1986 ـ أ ـ/ ب، 1987).

4 ـ مسارد المصطلحات الثنائية اللّغة والمُعَرَّفة:

قليلة للغاية، وهي قوائم للمصطلحات اللّسانية في فروعها المختلفة، وقد أضيفت إليها المقابلات العربية وتعريفات موجزة باللغة العربية ومنها هليّل (1984 ـ أ)، المسدّي (1982)، قاسم (1986).

5 ـ بحوث في المصطلحيّة اللّسانية وعروض لمعاجمها:

ظهرت بعض البحوث التي عالجت قضية المصطلحات اللّسانية ونقلها للعربية وكذلك عروضٌ لمعاجمها ونذكر منها:

هليّل (1983، 1986، 1987 ـ أ/ب)، مصلوح (1983، 1986) المسدّي (1984)، الفهري (1984 ـ ب)، الحمزاوي (1980، 1986 ، 1987).

6 ـ الحمزاوي (1977) ومحاولته الرائدة:

تُعدّ محاولة الحمزاوي أول معالجة مُعجَميّة للمصطلح اللّساني في الوطن العربي، فقد قام باستقراء المصطلحات اللغوية الحديثة التي لم يسبق استعمالها من قبل في العربية والمصطلحات القديمة التي استُعمِلت استعمالاً حديثاً للتعبير عن مفهوم لغوي حديث ولقد أحصى الحمزاوي من المصطلحات اللّسانية **1202** مصطلحاً ضمَّنها جميعاً في معجمه (العربي ـ الفرنسي ـ الإنجليزي). وقد اعتمد في استقرائه على مؤلّفات وتراجم عدّدها في مُقدّمة المعجم (ص 11-12) ومن أهمها تمّام حسّان (**مناهج البحث في اللغة** 1960، القاهرة)، إبراهيم أنيس (**الأصوات اللغوية** 1961، القاهرة)، يوسف السودا (**الأحرفيّة** 1959، بيروت)،

محمود السعران (علم اللغة 1962، الإسكندرية، واللغة والمجتمع 1963، الإسكندرية)، كمال بشر (علم اللغة العام ـ الأصوات 1971، القاهرة)، الطيب البكّوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 1973، تونس) ترجمة صالح القرمادي لكتاب جان كانتينو (دروس في علم أصوات العربية 1966، تونس). ويحوي المعجم المصطلح العربي مُرتّباً ترتيباً ألفبائيّاً يقابله المصطلح الإنجليزي أو الفرنسي، ويلي المصطلح العربي تعريفه والمصدر الذي استقى التعريف منه من المراجع العربية التي اعتمد عليها. والمعجم نوع خاص حاصر للمصطلحات المتاحة كمقابلات للمصطلح الأجنبي وتتركّز أهميته في عملية الجمع كخطوة أولى من خطة طموحة أُحْسِن إعدادها تهدف إلى التحليل والاختيار وهذا ما يعدُنا به الحمزاوي (1980) وقد سبق ذكره في مقدّمة مُعجمه (1977). وتشمل الخطة:

1) دراسة تحليلية نقديّة للمصطلحات المستقراة لاستنتاج بعض الملاحظات أو القواعد.

2) محاولة وضع معجم مختار انطلاقاً من المصطلحات المستعملة في المؤلفات المستقراة وذلك حسب معايير يمكن استخراجها من التجربة التي نحن بصددها.

ويُلاحَظ أنّ المؤلّفات التي اختارها الحمزاوي لا تُمثّل جميع ما صدر في العالم العربي لكنها تُغطّي كثيراً من المسائل اللغوية (ص 12) ومن ذلك «المُعجَميّة (lexicography)، والسيميّة (semantics) والأسلوبيّة وعلم اللّغة الاجتماعي وعلم اللّغة النفساني».

7 ـ تجربة مكتب تنسيق التعريب ـ مشروع معجم علم اللغة (اللّسانيّات) إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي:

وقد نوقش المشروع بمعهد العلوم اللّسانيّة والصوتيّة بالجزائر في نوفمبر 1983 ـ (انظر مصلوح 1983).

قام المكتب وفقاً لسياسته في وضع المعاجم المُتخصِّصة في التعليم العالي بإنجاز ورقة عمل مشروع (معجم علم اللغة «اللّسانيّات») باللّغات الثلاث (إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، وذلك لتقديمه إلى مؤتمر التعريب الخامس الذي انعقد في (1983) في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد اعتمد المشروع بصفة رئيسية على المراجع التالية:

أ ـ المراجع العربية:

1) **الأسلوبية والأسلوب**: لعبد السلام المسدّي (تونس: الدار العربية للكتاب 1977).

2) **المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللغة العربية** لمحمد رشاد الحمزاوي (تونس حوليات الجامعة التونسية عدد 14، 1977) واعتمد المؤلف في مصطلحاته على قائمة تحوي أحد عشر مرجعاً.

3) **المنهل** قاموس فرنسي / عربي.

4) **المورد** قاموس إنجليزي / عربي.

5) **دراسة الصوت البشري** لأحمد مختار عمر، (القاهرة: عالم الكتاب).

6) **قائمة بمصطلحات علم اللّغة** (إنجليزي ـ عربي) لمركز اللّغات بالجامعة الأردنية عمّان.

7) **معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب** لمجدي وهبة وكامل المهندس، (بيروت: مكتبة لبنان، 1979).

8) **معجم المصطلحات اللّغويّة** لنخبة من أساتذة جامعة الرياض (بيروت: مكتبة لبنان، وقد نُشِر عام 1983).

ب ـ المراجع الأجنبية:

Crystal (1980)؛ Dubois et al (1973)؛ Ducrot et Todorov (1972)؛ Hartmann and Stork (1972)؛ Mounin (1974)؛ Pei (1966).

وقد غطّى هذا المشروع ما يربو على **3264** مصطلحاً في كراستين تشملان خانة للرقم المسلسل ثم خانة للمصطلح الأجنبي بالإنجليزية والفرنسيّة فخانة

للمقابلات العربية المتداولة وخانة للمقابلات المُقترَحة وخانة للمقابلات التي تُقرها الندوة.

ويلاحظ مصلوح (1983) على هذا الشمروع أن علم الأصوات التجريبي وعلم الأسلوب لا سيما الفرع الاحصائي منه لم يحظيا بعناية كاملة وقد أضاف في تقريره هو ما يبلغ من 140 مصطلحاً في العلمين.

ويطمح تقريره إلى الإفادة من تنوّع الترجمات المقترحة للمصطلحات اللّسانيّة وإلى استثمار محنة المعاناة العربية مع المصطلح المُعَرَّب بتحويلها إلى ذخيرة ورصيد يمكن اللجوء إليهما لفك الاشتباك بين المفاهيم المتداخلة من جهة واختصاص كلّ منها بمصطلح مُحدَّد ويتّضح ذلك من الأمثلة التي عالجها (1986).

ويتّفق مصلوح (1983) مع هليّل (1983) في أنّه في مجال تعريب المصطلحات الأجنبية يجب عدم الاكتفاء بتتبّع المصطلحات واحداً واحداً (كما هو الحال في مشروع مكتب تنسيق التعريب) وحلّ مشكلة كل منها على انفراد وأنّ هذا من معايب اتّباع النظام الألفبائيّ في حصر المصطلحات ويقترح مصلوح «تجاوز هذه المرحلة لتُواكب الطريقة التي تُصكّ بها هذه المصطلحات في لغاتها الأصلية والهدف من ذلك أن تكون طريقة التعريب ذات طابع «توليدي» قادر على إنتاج عدد لا نهاية له من المصطلحات المُعَرَّبة». ومن ثمّ جاء اقتراحه بمحاولة إيجاد علاقة منتظَمة بين المصطلحات المختلفة في الباب الواحد بحيث يتخطّى المشروع مرحلة تعريب المصطلح بمصطلح إلى إيجاد أطقم ذات علاقات منتظمة للمصطلحات.

8 ـ المعاجم الثنائيّة:

ظهر من المعاجم الثنائيّة للمصطلحات اللّسانيّة خمسة معاجم هي:

أ ـ إنجليزية ـ عربية:

أ ـ حمّاش (1982) ب ـ الخولي (1982)

جـ ـ باكلا وآخرون (1983)

ب ـ فرنسية ـ عربية :

أ ـ المسدّي (1984)　　　ب ـ بركـه (1985)

المعاجم الإنجليزية العربية :

أ ـ معجم المصطلحات اللّغويّة والصوتيّة (حمّاش 1982)

ظهر هذا المعجم في طبعة يدويّة مُصوّرة ـ تعذّر علينا الحصول على نسخة منها. وقد قام الحمزاوي (1986) بعرض هذا المعجم ووفقاً لما يقول الحمزاوي فالمعجم يتميّز بما يلي :

أ) تضمُّن النص الإنجليزي الكلمة المَدْخَل مُرْدَفة بنطقها الصوتي بالإنجليزية (قارن Richards et al (1985) وكذلك Onishi (1981).

ب) تضمُّن النص العربي إحالة المصطلح المترجم أو المُعَرّب إلى المجال اللّغوي الذي ينتسب إليه (النحو والصرف والأصوات والنحو التوليدي.. الخ (قارن Mounin (1974) وكذلك وإلى حدّ ما بركة (1985) وبوجه خاص Crystal (1980).

جـ) وفرة مصطلحاته التي أثْرت المُعجم اللّسانيّ العربي بقدر كبير من المفردات والتعابير غير المسبوقة في المعاجم الحديثة.

ب ـ معجم علم اللغة النظري إنجليزي / عربي مع مسرد عربي ـ إنجليزي (الخولي، 1982) :

يختصّ هذا المعجم بعلم الأصوات وعلم الفونيمات وعلم اللغة التاريخي وعلم الدلالة وعلم الصرف والنحو، ولا يحتوي على مصطلحات علم اللغة التطبيقي (ص X). وقد صُنّفت المداخل في هذا المعجم ألفبائيًّا مع المقابلات العربية وتعريفات لها تصحبها أمثلة من اللغة الإنجليزية إذا كانت المداخل مُنطبِقة عليها. وفي الحالات التي ينطبق فيها المدخل على العربية أعطيت أمثلة من اللغة العربية.

وفي كثير من الحالات يلجأ الخولي إلى أكثر من مرادف في المقابلات

العربية وفي تبرير ذلك يقول (ص IX): «في كثير من الحالات لم أجد مرادفاً جاهزاً فاجتهدت برأيي لإيجاد المرادف المناسب، كما أنني في حالات كثيرة لم أجد سوى مرادف مُعَرّب، فاجتهدت لأوجد مرادفاً عربيًا لعله يروق لعلماء اللغة فيشيع استعماله ليحلّ محلّ المرادف المُعَرَّب أو يعايشه على الأقل».

المصـــادر:

اعتمد الخولي على معجمين في الإنجليـزية همـا Pei et al (1969) و Hartmann (1972) وعلى مراجع إنجليزية كثيرة تربو على الأربعين مرجعاً في الصوتيات والفونولوجيا والصوتيات الأكوستيكيّة والنحو واللّسانيّات العامة والدلالة (انظر كشف المراجع صفحة 316-319). أما المراجع العربية التي اعتمد عليها فمحدودة لا تزيد على أحد عشـر مرجعـاً وتشمل أنيس (1961، **الأصـوات اللغوية**)، أنيس (1976، **دلالة الألفاظ**) بشر (1969، **دراسات في علم اللغة**)، الراجحي (1974، **فقه اللغة في الكتب العربية**)، البعلبكي (1976، **قاموس المورد**)، حسّان (1955، **مناهج البحث في اللّغة**)، عبده (1973، **أبحاث في اللّغة العربيّة**، 1977، **دراسات في علم أصوات العربية**)، مختار (1976، **دراسة الصوت اللّغوي**)، المجمع العلمي (1971) **مجموعـة المصـطلحـات العلمية والفنية التي أقرها مجمع القاهرة**، وافي (1967، **علم اللغة**).

جـ ـ معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث عربي ـ إنجليزي وإنجليزي ـ عربي (باكلا وآخرون، 1983):

تَبنّى مشروع المعجم معهد اللّغة العربيّة بجامعة الرياض، وقد صُنّفت فيه المداخل ألفبائيًا، وأُلحِقت بها المقابلات العربية دون تعريفات أو أمثلة. ومن أهم معايير المعجم:

أ ـ الاقتصار على مقابلة واحدة لكل معنى من معاني المصطلح.

ب ـ تعريب المصطلح الإنجليزي في غياب مقابل عربي دقيق ومناسب مع شرح موجز لذلك المصطلح.

المصـــادر:

وتشمل: مسارد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الخاصة بالمصطلحات اللغوية، وسرد معجم علوم اللغة (شاني، 1977، مجلة اللّسان العربي مجلد (15) جزء (2))، المسارد التي وردت في عمر (1976) والقاسمي (1975، علم اللغة وصناعة المعجم)، السعران (1962، علم اللغة: مقدمة للقارىء العربي) وثلاثة معاجم هي: المصطلحات العلمية والفنية للخطيب والمورد للبعلبكي، والعريف لبيير كاكيا (1973). ومن المراجع الإنجليزية Pei (1966)، Macleish (1974)، Hartmann (1972). وقد روجعت بعض المصطلحات في ضوء المعجم المُعدَّل Pei et al (1969).

المعاجم الفرنسيّة العربيّة:

أ ـ قاموس اللّسانيّات عربي/ فرنسي وفرنسي/ عربي (المسدّي، 1984):

يأتي هذا القاموس كأول قاموس (فرنسي ـ عربي) للمصطلحات اللسانية الفرنسية، ويشمل حوالي **2424** وَحدة مُعجَمِيّة وهو مجهود فردي فائق الحدّ بالنسبة للجهود التي سبقته. وتتنوّع مادة القاموس في مداخلها عن غيره من الكشوف والمعاجم اللسانية. كما أنّه أتى بعدد كبير من المصطلحات لم يسبق ذكرُها في المعاجم المماثلة. (انظر هليّل 1987 ـ ب).

يفتقر المعجم إلى مقدّمة تُوضّح المنهج الذي سار عليه في معالجة المصطلح اللّساني.

ونلاحظ أن المسدّي: ـ

1 ـ أولى اهتماماً بـالمُتلازم اللّفظي (Collocation) في كثير من الوحدات المُعَجَمِية. مثال. عربية قديمة ancien ـ / العربية Arabe.

ـ عربية دارجة dialectal ـ /		عربية فصحى	~ classique
عربية معاصرة moderne ـ /		عربية فصيحة	ـ littéral
		عربية عامية	~ vulgaire

2 ـ احتفظ بالأسرة اللفظية في المصطلح الفرنسي وبمشتقاتها المختلفة.

مثال **Nasal, nasalisation, nasalité, nasalisé nasillement, nasonnement.**

3 ـ اقتصر على مقابل عربي واحد لكل معنى من معاني المصطلح الأجنبي.

4 ـ تمسّك بالإيجاز وبَعُد عن الإطناب الاداثي أو تفكيك المعنى في المقابلات العربية (مثال إيمائيّة Paralangage).

المصـادر:

نفهم من المقدمة التي أعدّها عن المصطلح (ص 11-96) أن المسدّي رجع في قاموسه إلى مراجع فرنسية عديدة (ص 87-91) كما قام باستقراء عدد كبير من المراجع العربية سواء منها ما تُرجِم عن الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية أو ما كُتِب أصلاً بـالعربيـة كما فحص المسـارد العديـدة المتاحـة (ص 73-86).

ب ـ معجم اللّسـانيّة فـرنسي/ عربي مـع مسرد ألفبـائيّ بالألفـاظ العـربيّـة (بركة 1985):

وهو معجم متوسط الحجم (212 صفحـة) ويفتقر إلى مُقدّمة تُـوضّح المنهجيّة التي اتّبعها بركة في نقل المصطلح الفرنسي عدا فقرة واحدة يذكر فيها أنه «لم يكتف في معظم الأحايين بوضع مقابل واحد للمفردة الفرنسية الواحدة بل عرض «لمعظم الألفاظ العربية التي تتضمّن دلالتها المعنى اللساني أو التي استعملها الباحثون العرب في المضمون ذاته».

1 ـ لم يكتف بوضع المقابلات بل حاول إرفاقها بالسياق الذي تُستعمَل فيه.

2 ـ أشار في بعض الأحيان إلى الميدان الذي ينتمي إليه المصطلح وذلك باستعمال رموز خاصة (مثال **Phonetique et Phonologie ← (.Phon)**).

المصـادر:

أمدّنا بـركة بكشف طـويـل للمصـادر والمـراجـع العـربيـة والأجنبية (ص 221-232) وقد أبرز بعضها باستعمال نجمة (*) وهي على ما يظهر المراجع

التي اعتمد عليها بصفة رئيسية وتحوي 14 معجماً عربياً تشمل **الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب** (وليم الخولي، 1976) وهي من المعاجم المتّصلة بعلم اللسانيات و 62 مرجعاً تعالج الصوتيات، الدلالة، الأسلوبية، فلسفة اللغة، اللغة والمجتمع، الألسنية التوليدية والتحويلية، . اللهجات وثلاثة أعداد من **مجلة الفكر العربي: الألسنية أحدث العلوم الإنسانية**، بيروت العدد 9/8، 1979 **ونظرية الدلالة وتطبيقاتها** بيروت العددان 19/18، 1982، **ومنهجيات الألسنية** العدد 25، 1983).

أما مراجعه الفرنسية فتحوي 12 معجماً فرنسياً و 68 مرجعاً فرنسياً في اللسانيات العامة والدلالة، والتركيب، والسيمياء، والأسلوبية، والصوتيات، والنحو التوليدي . . الخ .

التحليل والتقويم :

1 ـ التوثيــق :

ليس ثمة مرجع كامل متكامل في حقل اللسانيات يمكن اعتباره موسوعة شاملة تغطي الحقل برمّته ـ وقد يكون الوضع أقل سوءاً في حقول أخرى ـ لذا فالحاجة ماسة إلى قائمة مستفيضة من المراجع للإحاطة التامة الدقيقة بمفاهيم الحقل وتعريفاتها قبل البدء في اختيار المقابلات العربية ووضع المعجم المتخصّص .

ومن حيث التوثيق نلاحظ في المعاجم المتاحة ما يلي : ـ

ـ في معجم باكلا وآخرون (1983) قائمة المراجع الإنجليزية محدودة فهي تعتمد أساساً على معجمين أما قائمة المراجع العربية فهي محدودة للغاية . وبالنسبة لقائمة المصادر في معجم الخولي (1982) فبالرغم من ثرائها في الجانب الإنجليزي من مراجع في الصوتيات والنحو التوليدي والدلالة وطرق البحث اللّساني والقراءات المختارة والمعاجم المتخصّصة (انظر ص 316-319)، فهي فقيرة في الجانب العربي (قارن قوائم المصادر في باكلا والخولي بقائمة

المسدّي (1984) وبركة (1985) وانظر أيضاً في الجانب الإنجليزي قائمة المراجع في Richards et al (1985) و Hartmann (1972) وهليّل (1987 ـ ب و Hartmann (1973) ص 165-180) وينطبق نفس الشيء على المصادر في مشروع مكتب تنسيق التعريب.

ـ القائمتان في الخولي (1982) وباكلا (1983) لا تشملان: ـ

أ ـ معاجم اللّسانيّات المتوفّرة وقت وضع المُعجَمَيْن وهي:

(1968) Engler،	(1969/59) Martinet et al،
(1972) Palamatier،	(1964) Vachek،
(1978) Nicolosi et al،	(1972) Ducrot et Todorov،
(1969 Meetham،	(1978) Ambrose-Grillet.

ـ غياب المراجع الأساسية في اللّسانيات والمكتوبة باللغة الإنجليزية.
مثال. Lyons (1968)، Bolinger (1975).

ـ غياب المسارد الأوربية المُعَرِّفة للمصطلحات اللّسانية العامة أو فروعها.

ـ غياب المراجع اللّسانية التي تُرجِمت إلى العربية وأعطت المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي.

ـ غياب المقالات المكتوبة باللغة العربية في حقول اللّسانيات بما فيها المقابلات العربية للمصطلح أو تلك التي ظهرت في الدوريات والمجلات العربية قبل صدور هذه المعاجم.

ـ غياب المعاجم اللّسانيّة للحقول المعرفية المُتّصلة باللّسانيّات (الفيزياء، المنطق، علم النفس، الموسيقا، الفسيولوجيا، التشريح) حيث المصطلحات المُستقرّة ومقابلاتها في العربية.

إن الموارد المحدودة للبيانات المصطلحية في معجم متخصّص لحقل متلاحق النمو كاللسانيات لها أثرها على الجانب الأوربي من حيث: ـ

ـ طبيعة المصطلحات التي يضمّها المعجم (شيوع الاستعمال، الحداثة).

ـ المعاني الخاصة (senses) بكل مصطلح في الحقل أو فروعه.

- المتلازمات المصطلحية (Terminological collocations) والمُركّبات (compounds).
- التعريفات (دقتها وشمولها).
- شمول المصطلحات المستعملة في المدارس اللّسانية المختلفة.

أما في الجانب العربي فلا يساعد ذلك على حسن الاستغلال والإفادة من ذخيرة المقابلات المُقترَحة من جانب ثِقات الحقل والتي قد تكون صالحة (انظر مصلوح 1983، 1986).

يلزمنا إذاً أن نضع تخطيطاً مدروساً لاحتياجاتنا من مصادر حتى يكون عوناً لنا في تعريف المصطلح ومن ثم انتقاء المقابل العربي له ويمكن أن نُصنّف هذه المصادر إلى: -

أ - مراجع أحاديّة اللغة

(إنجليزيــة)

- الموضوعات (مثال. **Meetham 1969**)
- البيليوجرافيات الدولية (مثال. **International Bibliography of Mono- and Multilingual Vocabularies in the Field of Linguistics** (1987).

- المعاجم اللّسانية العامة (**مثال**. **Crystal 1985**، انظر كشفاً بهذه المعاجم في هليّل 1987 - ب و **Hartmann 1973**).
- معاجم لفروع الحقل (الصوتيات، النحو، اللّسانيّات التطبيقيّة وغيرها مثال. **Onishi (1981)**
- معاجم خاصة بمدارس لسانية معينة (النحو التوليدي، مدرسة براغ وغيرها مثال. **Ambrose-Grillet (1978)**
- مسارد مصطلحيّة مُعرّفة (الحقل ككل أو فرع من فروعه مثال. Lyons (1970).

- بحوث في لغة اللّسانيّات (مثال. Hartmann (1973)
- معاجم عامة (مثال. Webster's Third New International Dictionary)

ب - مراجع أحاديّة اللغة

(عربيــة)
- معاجم للمصطلحات النحوية والصرفية في اللّغة العربيّة (مثال. اللّبدي 1986)

جـ - مراجع ثُنائيّة اللغة

- معاجم لسانية (مثال. الخولي 1982)
- معاجم لفروع الحقل (مثال. اللّسانيات التطبيقية. الخولي (1986)).
- معاجم لمصطلحات العلوم الوثيقة الصلة باللّسانيّات (مثال. المعجم الموحد للمصـطلحات العلميـة في مراحـل التعليم العالي (2) معجم المصـطلحات الفيزياء (1977).

ومن الجدير بالذكر أن الفهري (1984 - ب) استقرى في معجمه الذي لم يكتمل نشره، بعضَ المواد الموجودة في معاجم غير لغوية مثل المعاجم المُوَحَّدة في الفيزياء والرياضيات (وضع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) و معجم الإعلاميات (مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، و المعجم الفلسفي لجميل صليبا (دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1971).
- مراجع مكتوبة باللغة العربية وبها مقابلات في المَتْن أو مسارد للمصطلح الأجنبي، في اللّسانيّات عامة أو حقل من حقولها، مُؤلَّفة أو مُترجَمة (مثال. هليّل (1985). انظر في ذلك قوائم المسدّي (1984) وهليّل (1983، 1987 - ب) وبيليوجرافيا باكلا (1981).
- مسارد مُصطلحِيّة (مجامع، أفراد، هيئات، مقالات وبحوث في اللّسانيّات عامة أو حقل من حقولها. وهذه لم يتم توثيقها بعد).
- الأدبيّات المجهولة (المصطلحات ومقابلاتها العربية الواردة في الدوريات

والمجلات العربية المتخصّصة ذات المستوى الرفيع والمعاجم العامة (مثال. اللسان العربي، معجم المورد والمنهل).

إنّ التوثيق الصحيح هو الخطوة الأولى للجمع والحصر التي يتم فيها جمع المكافئات بحيث لا يُحرم اجتهاد من الاجتهادات من فرصة الدخول في الرصيد المتوافر للمصطلح اللّساني قبل القيام بعملية الاختيار بين البدائل واستبعاد ما لا يصلُح منها.

2 ـ التعريـف:

نلاحظ أنّ أغلب ما وُضع من مصطلحات في اللّسانيّات في العالم العربي وسُمّي مُعجَمات (باكلا وآخرون 1983، المسدّي 1984، بركة 1985، مشروع مكتب تنسيق التعريب) ورد على شكل قائمات لا معجمات وأنها كلها خالية من التعريف باستثناء الحمزاوي (1977) الذي عرّف المصطلحات بالسياق والخولي (1982) الذي عرفها وضرب لها الأمثلة وشفعها بالشروح.

إنّ التعريف هو أهم ما نحتاج إليه وما يجب أن يرتكز عليه العمل المصطلحي ونقصد بالتعريف «الوصف اللفظي لتصوّر ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصوّرات أخرى داخل منظومة تصوّرات». وتنحصر أهميته في: ـ

1 ـ ترسيخ نظام بعيد عن اللّبس بين المتخصّصين، نظام يساعد على نقل المعرفة المتخصّصة إلى اللّغة العربيّة.

2 ـ تحديد موقع المصطلح في منظومته من المصطلحات المُتّصِلة وبذلك يُنقَل للعربية نظام متكامل من أنظمة المعلومات.

3 ـ التعريف الدقيق المُنضَبط للمصطلح الأجنبي يتيح لنا تحديد المقابل المناسب في العربية وبذلك يَسهُل وضع حدّ لفوضى المصطلح وتعدّده ويتحقّق تنسيق المصطلح أو تقييسه في اللّغة العربيّة.

التعريف والتصـور:

يُعرّف المصطلح (انظر Felber (1983) وترجمة هليّل ومصلوح 1986 ص 130) بأنه «رمز لغوي يتألّف من الشكل الخارجي والتصوّر أو المفهوم». وهو

ومعنى من المعاني يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصوّرات -Sys) (tem of concepts. فلكلٍ من المصطلحات والتصوّرات وجود قائم بنفسه إذ أن قَصْر مصطلح على تصوّر ما هو عملية مُقرّرة سَلفاً. فللمصطلح معنى واحد أو أكثر (يُلْحق بتصوّر واحد أو أكثر). واعتماداً على ما للمصطلح من معنى محدّد يتم إلحاقه بنظام محدّد من التصوّرات ويظل هذا المعنى المُحَدَّد لصيقاً به حتى وإن استُخدِم خارج النظام». من ثمّ تتضح أهمية القيام بوصف أو تعريف التصوّر بدقة ووضوح قبل البدء في التفكير في إيجاد المقابل العربي له.

إن تجميع المصطلحات الأجنبية ـ وهذا ما سعى إليه مشروع مكتب تنسيق التعريب بالرباط ـ إن لم يتم حسب خطة واضحة قد يؤدّي إلى التفتيت وخطأ المقابلات العربية فالمصطلح لا يفهم إلا في إطار التسمية والتصنيف وكما يقول Hartmann (1973 ص 12) «أن أي مُسْرد يحاول شرح علم من العلوم مكتفياً بذكر أمثلة من مُصطَلحيّة هذا العلم دون الإشارة إلى نظامه التصوّري (أو المفهومي) conceptual system لا بد وأن يكون غير كافٍ». ويُعرِّف النظام التصوّري في مواصفة DIN 2331 بأنه «يتكوّن من عدد من التصوّرات تقوم بينها علائق أو يمكن أن تُخلَق بينها علائق وبها يتم تعريف الكلّ المترابط» والتصوّرات (أو المصطلحات) لا تقوم كوحدات منفصلة بذاتها ولا تعيش في عزلة بل بينها علائق ترابط منطقية أو وجودية (انظر Picht and Draskau، 1985 في تفصيل هذه العلائق). وعلى ذلك يُعلّق المصطلحيّون أهمية كبيرة على منظومات التصوّرات ويعتبر الخبراء هذه المنظومات الركيزة الفكرية لمجالات تخصّصاتهم.

وقد قام هليّل (1987 ـ أ) بدراسة عدد كبير من تعريفات المصطلحات اللّسانيّة في معجم الخولي (1982) حوّت فروع اللسانيات من صوتية ونحوية ودلاليّة ووجد أنها تعاني من ثلاث علل هي: ـ

أ ـ العَتمَة: (opacity) ويُقصد بها افتقار التعريف إلى الوضوح.

ب ـ قصور التغطية: ويُقصد به أن يكون للمصطلح أكثر من معنى واحد في

الحقل أو فروعه وأن يقصُر التعريف عن تغطية كل معاني المصطلح.

جـ ـ **الافتقار إلى الدقة**: ويُقصد به أن يَقصُر التعريف عن شمول الخاصيّات الأساسية للمفهوم الذي يشير إليه المصطلح مما يؤدّي إلى الصعوبة في التعرّف على المفهوم وفهمه.

ومن ثم يتّضح لنـا:

أ ـ أن عملية التعريف أو الوصف لا بد أن تنطلق من النظام التصوّري في الحقل المَعْنِيّ أو فرع من فروعه قبل أن يُسند المصطلح العربيّ المقابل للتصوّر.

ب ـ أن التعريف الغامض أو الناقص أو غير الدقيق قد يكون له أسوأ الأثر على المعالجة المصطلحيّة المُتخصّصة وقد تنشأ عنه مقابلات غير صحيحة.

3 ـ المنهجيّة المصطلحيّة:

يذكر الفهري (1984 ـ ب) أن مجامع اللّغة العربية المختلفة وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط قد تكفّلت بإعداد المصطلح ومَعْيَرته وتوحيده، محاولة الابتعاد عن العفويّة بوضع أصول ضابطة إلاّ أن هذه المؤسسات لم تبلغ المُنشَد رغم الجهود المبذولة (انظر في تفصيل ذلك الفهري 1985 ـ ب وكذلك هليّل 1983). والسبب في ذلك هو غياب التمثُّل النظري للقضية المصطلحية وعفوية المنهجيّات المقترحة لضبط الاصطلاح. وعند الفهري أن «توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادىء وقيود نظرية ومنهجيّة من شأنها أن تُكَوِّن علماً مستقلاً هو المُصطَلَحيّة» (في النظرية المصطلحيّة انظر ترجمة هليّل ومصلوح 1986 وانظر كذلك Felber 1984). تتّضح مظاهر العفوية المنهجيّة في المعاجم التي ذكرناها فيما يلي: ـ

1 ـ التباين في المقابلات العربيّة للمصطلح الواحد

مثال 1) طبقة الصوت (باكلا وآخرون) **Pitch**

2) نغم، درجة الصوت. طبقة الصوت (الخولي)

3) مكاثفة (المسدّي)

4) نغم، درجة الصوت (بركـة)

نلاحظ هنا تباين المقابلات حتّى في المعجم الواحد (الخولي 2). إنّ تعدّد المرادفات في المُعجم وترك الأمر للمُستعمِل في اختيار المرادف (انظر 2 و 4) قد يؤدّي إلى الفوضى واستعمال أشكال متعدّدة من المقابلات لمصطلح واحد في اللّغة الأجنبية المنقول عنها مما لا يساعد على التوحيد.

من أسباب هذا التباين:

أ - عدم دراسة المصطلح في إطار المدرسة أو اللّسانيّ الذي وضعه:

فالنظرية هي التي تُصَنِّف وتشرح المُعطَيات وما المصطلح إلاّ رمز معين مرتبط بتصوّرات أخرى وهو الذي يضع الحد الفاصل بين التصوّرات المختلفة مهما دَقّت الفروق بين هذه التصوّرات:

مثـــال:

جُمَيْـلَة (الخولـي)	**Clause**
عبارة (باكـلا وآخرون)	
جملة صغرى (المسـدّي)	
جملــة (بركـة)	

فالمصطلح **Clause** له معان مختلفة وفقاً للنحو التقليدي والنحو الانتظامي (Systemic grammar) (انــظر **Crystal 1980**) وينــطبق نفس الشــيء على المصطلح **Phrase**.

ب ـ استعمال المقابلات العربية التَّرجميّة لبعض المصطلحات التي يوجد لها مقابلات في اللغة العربية.

مثـــال:

Point of articulation	نقطة النطق، مكان النطق (الخولي) مَخْرَج النطق (باكلا وآخرون) مَخْرَج (المســدّي) مَخْرَج، موضع النطـق (بركـة)

وقد التزم باكلا والمسدّي بالمقـابل التـراثي في حين احتفظ الخولي بالترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي، وجمـع بركـة بين المصطلح التـراثي والترجمة.

جـ ـ عدم الاتّســاق في ترجمة المصطلحات الإنجليزية المَجازِيّة ذات الأضداد:

مثـــال:

Broad transcription / narrow transcription
كتابة عريضة ـ كتابة تفصيليّة (الخـولي)
كتابة صوتية عريضة ـ كتابة صوتيّة ضيّقة (باكلا وآخرون)

يميل الخولي إلى إعطائنا ترجمة حرّة لـ **narrow** (تفصيليّة) أمّا باكلا فيعـطينا متقـابلات مُتّسِقـة. أضـف إلى ذلك ضيـاع العنصر المَجـازِيّ في

المصطلحَيْن عند الخولي والمحافظة عليه في باكلا (انظر في المجاز الفهري 1985 ـ ب. ص. 88-89). ومن الجدير بالذكر أن نفس المجاز (الضيق والاتساع) موجود في الفرنسية في المصطلحَيْن (Notation (large/ étroite

د ـ الترجمة الحَرْفيّة للمصطلح دون الانطلاق من التصوّر وراء المصطلح:

مثـال:

قواعد الحالات (الخولي)	Case grammar
قواعد الحـالات (بركة)	
النحو الإعرابي (المسدّي)	

وقد أحسن الفهري صُنعاً حين ترجم المصطلح بـ(نَحْوُ الحالات) والمسدّي حين ترجمه (بالنحو الإعرابي). فلسنا هنا بصدد قواعد ولكن بصدد مقاربة نحوية تؤكد على العلاقات الدّلاليّة في الجملة وتُعرف هذه العلاقات بالحالات (انظر .Richards et al 1985).

هـ ـ التردّد بين التعريب والترجمة أو الجمع بينهما:

مثال (1)	
نغمة توافقيّة (الخولي) ـ الهارموني (باكلا وآخرون)	**Harmonic**
مثال (2)	
الوفون، مُتَغيّر صوتي (الخولي) ـ الألوفون (باكلا وآخرون)	**Allophone**
صَوْتَم تعاملي (المسدي) ـ بديل صوتي أو لفظي (بركة)	

ليس ثمّة منهج محدّد اتّفق عليه واضعو المقابل العربي يُعيّن الأحوال التي ينبغي فيها تعريب المصطلح والحالات التي ينبغي فيها ترجمة المصطلح. وعلى ما يظهر فإن كل مفهوم يعالج مُصطلحيًا على انفراد، دون النظر إليه كجزء من نظام مصطلحي متماسك. فيلاحظ أن واضع المقابل العربي متأرجح بين الترجمة والتعريب أو جامع بينهما (انظر مثال 2 ـ الخولي). والجمع بين الترجمة والتعريب يترك أثراً لدى القارىء بأنّه بصدد مفهومين لا مفهوماً واحداً. أما الترجمة الجزئية (مثال 2 ـ المسدّي) فهي خليط يذهب بمعنى (-allo) الذي يقوم عليه المصطلح ومصطلحات أخرى مماثلة **allotone, allograph, allomorph** (انظر في تفصيل ذلك هليّل 1987 ب ص 54)

إنّ قرار التعريب قرار هام إذ به لا ننقل للعربية مصطلحاً منفرداً بل أسرة اشتقاقيّة بأكملها **Phonology, Phonologist, Phonological, Phonologically.**

فالمصطلح عضو في أسرتين:

أ ـ الأسرة الدلاليـة　　　　　　　　　　ب ـ الأسرة الاشتقاقيّـة

تُكوّن الأولى مفاهيم متداخلة ويجمع الثانية جذر واحد

Morph, morpheme, allomorph, morphemics, morphology, morphological, morphologically, morphophoneme, morphophonemics.

وللحفاظ على الأسرتين ينبغي تجميع أطرافهما حتى نصل إلى القرار بالترجمة أو التعريب. لذا فالمعجم الألفبائي لن يفي بغرضنا إلاّ بعد أن نجمع شتات هذه الأُسر أو المنظومات (قارن معجم Crystal 1980).

ويدعو الفهري (1985 ـ ب ص 92) إلى النَسَقيّة الاشتقاقية فالمشتقّات مفردات متّصلة مفهومياً ويشير إلى عمل Kintsch (1974) الذي بيّن أنّ «فهم السلاسل التي توجد فيها كلمات مُركّبة أو مُشتقّة لا يستغرق وقتاً أكبر من فهم الكلمات العادية... وعليه فقواعد الحشو الدلالية لها دور في تسهيل التعلم». من هنا كان مبدأ نَسَقِيَّة الاشتقاق. وقد أشار هليّل أيضاً (1983) إلى ما يسمى

بالاتّساق، ويعني به المحَافظة على الأصل والأشكال الاشتقاقية مما يُسهّل استعمال وتفهّم المصطلح اللّساني في أي لغة من اللغات (انظر في الاتّساق Nash (1968) في اللّغات الإنجليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة).

2 ـ الافتقار إلى الدقة:

يتميّز المصطلح اللساني كغيره بالتعبير عن مفهوم مُحدَّد وفصله عن مفاهيم أخرى. فالتواصل في اللغة الخاصة لا بد وأن يأمن من اللّبس المحتمل في اللغة العادية، وذلك عن طريق تثبيت العلاقة بين المفهوم أو التصوّر (Concept) والمصطلح. وللأسف نلاحظ أن بعض واضعي المكافئات العربية للمصطلحات اللسانية لم يُعنَوا بهذه السمة من سمات المصطلح الفني بشكل عام واللساني بشكل خاص فلجأوا إلى مكافئات مُبهَمة تعوزها الدقة عسيرة الفهم حتى على المتخصصين (انظر في تفصيل ذلك هليّل 1983، 1986، 1987 ـ ب).

مثـــال (1):

أ ـ لغة واصِفة (الخولي)	**Metalanguage**
ب ـ ما وراء اللغة (باكلا وآخرون)	
جـ ـ لغة تقعيديّة (المسـدي)	
د ـ لغة واصفة (بركـة)	

فالمقابل (أ) عام غير مُقيَّد وعُرضَة لتفسيرات وتأويلات مختلفة أي أنه قد يؤدي إلى اللّبس.

أما المقابلان (ب) و(جـ) فغير مفهومَيْن فلا نفهم ما الذي وراء اللغة ولا ما هو التقعيد.

ومن أسباب الافتقار إلى الدقـة:

أ ـ الترجمة الحَرْفيّة للمصطلح الأجنبي دون دراسة المفهوم وراءه (المثال أعلاه).

ب ـ الإخفاق في دراسة العلاقات المتشابكة بين المصطلحات في الحقل أو فرع من فروعه.

مثـال (2):

طول الصوت. كمية الصوت (الخولي)	Duration

فالمقابل للمصطلح **Duration** وهو **المُدّة الزمنية** التي يستغرقها النطق بالصوت أو طوله يتميّز عن **الكَمِّية** (quantity) وهي مظهر فونولوجي (انظر Crystal 1980).

ـ **الاشتراك اللّفظي**: ونقصد بذلك استعمال مقابل عربي واحد لمفهومَيْن أو مُصطلحَيْن مختلفين.

مثـال:

تقطيع (الخولي، باكلا وآخرون، بركة)	Segmentation
تقطيع (الخولي، باكلا وآخرون، بركة)	Syllabication

3 ـ الافتقار إلى الإيجاز:

يتّسم المصطلح اللساني بأنه مشحون بالدلالة أي بالإيجاز الذي يُغني عن كلمات كثيرة وقد ساعدت الوسائل المورفولوجية لبناء المصطلح الأوربي من

جذور لاتينية أو يونانية وعناصر الإلصاق من بوادىء ولواحق أو اللجوء إلى المُرَكَّبات (Compounds) على التعبير عن المفهوم المقصود بإيجاز لا يتعدّى حدود المفهومية. ونلاحظ في معاجمنا أنه في كثير من الأحيان لم يتوخّ واضع المكافىء العربي الإيجاز بل فَكَّك المصطلح وأتى بعبارات. وقد تميّز المسدّي (1984) ـ بالإيجاز في مقابلاته وخاصة في استعمال صِيَغ عربية لترجمة الصيغ الأجنبية فالأنساق البنائية تختلف من لغة لأخرى فتنتمي العربية مثلاً إلى البنية غير السَلْسَلِيّة عكس الحال في الإنجليزية (انظر الفهري 1984 ـ ب، ص 142).

مثـــال:

لهجيّات (المسدي)	dialectology
علم اللّهجات (باكلا وآخرون)	
علم اللّهجات. دراسة اللّهجات (الخولي)	
علم اللّهجات، دراسة العاميّة (بركة)	

ومن أمثلة الإيجاز في المسدّي (1984): مَسموعيّة (audibility) تَعجيم (lexicalization) إيمائيّة (paralangage)، علاميّة (semiology) كما يتّسم معجم الفهري، الذي لم يكتمل بعد، باتجاهه أيضاً نحو الإيجاز.

4 ـ الاشتراك اللفظي:

تعاني معاجم الخولي وباكلا وآخرون وبركة من استخدام لفظة عربية واحدة مقابل أكثر من مصطلح أجنبيّ.

أمثـلة :

ـ احتكاكي (باكـلا وآخرون: انـظر الماشـطة 1985 ص 138)	Constrictive/ fricative/ spirant
ـ تعبيرة (باكلا وآخرون)	Word group/ phrase/ cluster/ sentence
ـ الاشتقاق	Derivation/ formation/ etymology
(باكلا وآخرون ـ انظر الماشطة 1985 ص 139)	
ـ انفجـاري	Plosive/ occlusive/ stop, (الخولي)
ـ تحليل نحوي	Syntactic analysis/ grammatical analysis (الخولي)
ـ تركيب فونيمي	Phonemic structure/ phonological structure (الخولي)
تقطيع découpage/ segmentation/ syllabation	(بركة)
كلمـة Mot/ terme/ verbe (n),	(بركة)
لحـن Incorrection/ mélodie/ solécism	(بركة)

والاشتراك اللفظي آفة من الآفات الواجب تجنّبها لأنه يثير اللّبس ويعوق الفهم ويؤدّي إلى الخلط بين أشياء المترادفات ذات الأبعاد التصوّرية المختلفة.

5 ـ الترادف:

ونقصد به استعمال مقابلَين أو مصطلحَيْن أو أكثر لمفهوم واحد. وقد فطن باكلا وآخرون (1983) إلى أن الاتصال سيسهُل وضعه ويستقر إذا أُسنِد مصطلح واحد للتصوّر أو المفهوم الواحد. وعلى ذلك فقد تجنّبوا استعمال أيِ مرادف وكذلك فعل المسدّي (1984) إلاّ أن معجم الخولي (1982) يعاني من كثرة المترادفات. والترادف آفة أخرى من آفات المصطلح اللساني العربي يُسبّب الحيرة والارتباك ويترك انطباعاً كاذباً بأنّنا بصدد أكثر من مفهوم. ومن أسباب الترادف نذكر:

أ ـ الجمع بين المصطلح التراثيّ والمقابل التَرْجَمِيّ:

مثـال ـ أ ـ مبتدأ (الخولي) ب ـ الموضوع/ المُسنَد إليه (باكلا وآخرون) جـ ـ موضوع (الكلام)، مبتدأ (بركة)	topic
مثـال ـ د ـ تعليق. خبر (الخولي) هـ ـ الخبر (في النحو) (باكلا وآخـرون)	Comment

نلاحظ في المثالين استعمال الخولي للمصطلحَيْن التراثيّين مبتدأ وخبر واستعمال باكلا للمصطلحين المُسنَد إليه والخبر وبركة للمصطلح مبتدأ والميل إلى الجمع بين هذه المصطلحات والمقابل التَرْجَمِي (انظر ب، جـ، د).

ويُنبّه الفهري (1984 ـ ب، ص 144) إلى خطورة استعمال المصـطلح التراثيّ استعمالاً خاطئاً فيقول إنه من «مُنزلَقات اعتماد الماصدق كذلك أنّ

المترجم غالباً ما يعتقد أن المقابل العربي الوارد في التراث يَصْدُق على ما يَصْدُق عليه المصطلح الغربي لأنّ قراءته للتراث النحوي واللّغوي والبلاغي غالباً ما تتكيّف حسب الثقافة اللّسانية السائدة فيقوم بإسقاطات ظَرْفِيَّة وذاتية، وينتهي إلى مناسبات غير قائمة.

من هذه المناسبات الزائفة syntax ونظم performative وإنشائي، topic ومبتدأ، comment وخبر، competence وملكة... الخ... ونظراً لكل ما ذكر وجب أن ترتكز الترجمة اللائقة على المعنى المفهومي قدر الإمكان.

ب ـ ترادف المصطلح التراثي نفسه:

مثـــال أ ـ ثلاثة مترادفـات:

غـاريّ (الخولي) حنكـي (باكلا وآخرون) حنكي (المسدّي) حنكي، نِطْعِي، غاريّ، (بركة)	**Palatal**

مثـــال ب ـ أربعة مترادفـات:

الذلق، الأسل، رأس اللسان (الخولي) ذَوْلَق (طرف اللسان) (بركـة) أســلة (المســدّي)	**Apex**

نرى أن الحاجة ماسة إلى:

أ ـ دراسة وصفية تحليليّة للمصطلح اللّســاني التراثي ومقـارنته بـالمصطلح الحديث وغربلته بغية حصر وتحديد ما يصلح منه للاستعمال.

ب ـ التحرّص في استعمال المصطلح اللّساني التراثيّ حتى لا يختلط التصوّر العربي القديم بالتصوّر الأوربي الحديث فالمصطلح التراثي يُمثّل نظاماً معرفيّاً خاصاً له سماته وتصانيفه وتصوّراته الخاصة به.

جـ ـ استعمال الصيغ الاشتقاقية المختلفة مقابلاتٍ للمصطلح الأجنبي:

مثـال:

مِرْسام الصوت (الخولي)	**Spectrograph**
مِرْسمة الصوت (باكلا وآخرون)	
راسم الطيف (المسدّي)	
مِرْسَمة الطيف، مِرْسام الصوت (بركة)	

وهذه الصيغ هي مِفْعال: ومِفْعَلة وفاعِل استُخدِمت مكافئاتٍ لـ graph — بالإنجليزية.

د ـ تباين طرائق النقل للمصطلح الأجنبي إلى العربية:

(أ) الترجمة (ب) الترجمة الجزئيّة (جـ) التعريب

مثـال:

	المصطلح	morpheme
الوَحدة الصَرْفية	/ صَيْغم، صَرْفيم	/ مورفيـم
(أ)	(ب)	(جـ)
(ترجمـة)	(ترجمة جزئيّة)	(تعريب)

ـ اضطراب الترجمة لعدم استقرار الحقول الدلاليّة في اللّغتين:

المصطلح	معجم بركـة	معجم المسدّي	معجم باكلا وآخرون	معجم الخولي
sign	إشارة/علامة/رمز	علامة	رمز/ علامة	رمـز
symbol	رمـز	رمز	رمز	رمـز

وقد أشار Mackey (1965) إلى التباين في استعمال المصطلحات داخل وبين المدارس اللّسانية بل أيضاً إلى اختلاف التعريفات التي أسندها بعض اللّسانيين للمصطلحات المألوفة مثـل: **Sentence, sign, symbol** ويذكـر أنّ ودراسة المصطلحيّة اللّسانيّة هامة لأنّ المصطلحات اللسانية غالباً ما تحجب فروقاً وأوجه تشابه جوهرية فيما قيل عن اللغة وطبيعتها ومظاهرها، وقد أوصى الفهري (1984 ـ ب ص 143) أيضاً، بعد أن ضرب لنـا علّة أمثلة، ومنهـا **symbol, sign**، بضرورة استقراء الحقول الدلالية في كلّ من اللّغتَيْن حتى نتلافى اضطراب الترجمـة وفـوضى الاصـطلاح (انـظر في تعـريف المصـطلحَيْن Crystal 1980).

الجانب اللغـوي:

يعنينا هنا الشكل اللّغوي الذي يتحقّق به المصطلح في الحقل الخاص وطريقة نقله للعربية. تخلو المعاجم السابقة الذكر في مُقدّماتها من أي معالجة تفصيليّة لطرائق نقل المصطلح إلى العربية:

أ ـ باكلا وآخرون: يقتصر على ذكر معيارَيْن: (ص. ل)

1 ـ صَوْغ مصطلحات جديدة عند الضرورة (مثال. تعبيره **Phrase**).

2 ـ تعريب المصطلح الإنجليزي في غياب مقابل عربي دقيق ومناسب له مع شرح موجز لذلك المصطلح (مثال: الأكوستي **acoustic**).

ب ـ الخولي: يقتصر على الإشارة (ص XIII) بأنه «روعي في معظم الحالات أن يكون لكل مدخل إنجليزي مصطلح مناظر باللغة العربية دون الاكتفاء بالتعريب».

وقد أشار الحمزاوي (1986 ص 173) إلى انعدام صورة عن المنهجية التي اعتمدها الخولي لترجمة المصطلحات وتعريبها أو نحتها، وقد أمدّنا الخولي بإرشادات كثيرة (ص 12-15) إلا أنها بعيدة عن كونها مَنْهجيّة، فهي في الحقيقة، إرشادات لمُستعمِل المُعجَم وشرح لرموزه.

جـ ـ المسدّي: بالرغم من أن المعجم قد حظي بمقدّمة طويلة قيّمة عن المصطلح الفني وأمدّنا بقوائم مستفيضة بل بمَسْح عن جهود العلماء العرب ممن كتبوا أو ترجموا في حقل اللسانيات إلاّ أن المسدّي للأسف لم يُقدّم لنا خطة منهجية لتناوله للمصطلح وقد حاول هليّل (1987 ـ ب) بصعوبة جمع الخيوط ليصل إلى تحديدٍ لتلك المنهجيّة.

د ـ بركـة: ليس ثمة ذكر للخطّة التي اتّبعها بركة في نقل المصطلح اللّسانيّ إلى العربية.

نحو وضع خُطّة منهجيّة:

ينفرد الفهري في تقديمه لمعجمه الجديد، الذي لم يكتمل بعد (1984 ـ ب. ص 144-145) بتحديد المنهجية التي اتّبعها وتقوم أساساً على:

أ ـ استعمال المجاز (مثال: الأفعال الجُسور **bridge verbs**) وهو المجاز الآنيّ لا المجاز الذي انتقل إلى حقيقة.

ب ـ استخدام الاشتقاق فاستعمال فِعالَة وفَعالَة للدلالة على الصناعة أو فرع من فروعها (صِواتَه **phonology**) ودَلالة (**semantics**) والمصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم باللاصقة **-emics** كصَرْفيّات (**morphemics**) ومُعجَميّات (**lexicology**) وصيغة فُعالية للدلالة على معوّقات الملكات اللّغويّة (مثال كُتابيّة **agraphia**).

جـ ـ استعمال النحت في حدود ضيقة. مثال: نقل السابقة allo- بِبَدْ مُختزل بديلة allophone (بَدْ صوت = بديلة صوتية).

د ـ اللجوء إلى المُعَرَّب حين يصعب إيجاد المقابل العربي المناسب. (مثال اكوستيّات acoustics).

هـ ـ استعمال التعريب الجزئي (مثال: ميتا لغوي metalinguistic).

و ـ الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفّر القديم في مقابل المصطلح الداخل.

في النحت والاشتقاق:

نجد في مقدمة المسدّي (1984) وكذلك في الفهري (1984 ـ ب)، خطوطاً عريضة لموقفهما بالنسبة للنحت والاشتقاق.

فيرى المسدّي أن النحت يُميِّز بين اللغات المنحدرة من العائلة الهندية الأوروبية وهي من الفصائل النحتية التي تعتمد في توليدها على «حركة الاستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي» والعربية التي تختلف طبيعتها عن هذه العائلة. فالنحت بالنسبة للعربية «حَدَثٌ عارض وتكيّف طارىء» (ص 30) ويؤكد المسدّي «توارث تصوّرات تصنيفية ما انفكّت تتضارب مع حقائق المعرفة للسانية المتطورة. هذه التصوّرات تخصّ وسائل نموّ اللغة العربية والخلط بين «ناموس الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية ومطّاطيّة جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات». ويتعرّض للاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب مؤكّداً أن محطّ الاشكال ومكمن الاستغراب» هو في تقديم هذه القضايا على مستوى نَوْعيٍّ متجانس وكأنها متماثلات بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازى في نوعيتها وتتفاضل في اجرائها على نهج التوليد الدلالي (ص 26). فالاشتقاق بالنسبة له هو السمة النوعية في الفصائل السامية من اللغات وهو صنو النحت في اللغات الهندية الأوربية (ص 31).

ويذكر الفهري (1984 ـ ب، ص 142) أن الأنساق الصَّرْفية تختلف من لغة إلى أخرى وأنّ أهم ما يمتاز به صَرْف العربية أنه صرف غير سَلْسَلِيّ

(non-concatenative) فهو لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى يضمّهما خَطّياً، كما هو الحال في الإنجليزية والفرنسية وهي لغات سَلْسَلِية بمعنى أن هاتين اللغتين تُؤلّفان بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مُفردة جديدة دون تغيير يذكر في البنية الداخلية للجذر. أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغيّر في صورة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة، وقد استخدم الفهري الاشتقاق طبقاً لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصيغة، كما استعمل النحت قليلاً (ص 145).

وقد ظلّت قضية النحت كوسيلة من وسائل الوضع محل جدل طويل (انظر في ذلك البكاء: 1988 ص 68-74) ونرى في كلمات جواد دعماً لأراء المسدّي في هذه القضية (1955، ص 88) «وعلى ذكر النحو أودّ أن أشير إلى أنّي لا أركن إليه في المصطلحات الجديدة إلاّ نادراً، لأنه نادر في اللغة العربية ويُشوّه كلمها. وكل ما ثبت عندي منه عدّة رموز جُمَلِيّة، مثل (سبحل) و(حوقل)، و(طلبق) و(دمعز) ولو أن هذه الجمل كانت من الشهرة والتكرار بالمكان المعلوم مما استجازوا لها هذا الاختصار، ثم إنّ النحت اتخذ للأفعال لا للأسماء».

ويبقى لحُكم الزمن ما إذا كانت الصيغ النَحتيّة التي تَقدّم بها الخولي (1982) مثل: تَحْفُونيمي وفَوْدلالي وتنْقطعي وبَيْصامتي مثلاً أو ما اقترحه الفهري (1984 ـ ب) مثل: بَذْ صرفية، بَذْ نغمة، بَذْ سيمة، بَذْ سيميّة سيقدّر لها البقاء. فالاشتقاق، في واقع الأمر، وَفّـر لمعجم العربيـة ما يقـرب من 95% من مصـطلحاتهـا. أما المنحـوتات فـلا تزيـد على 05%. (الحمـزاوي 1983، ص 89-113).

من ثمّ فالحاجة ماسة إلى دراسة الصرف العربي في إطار وضع المصطلح اللّساني بل إلى دراسات مقارنة بين الصرف في العربية والإنجليزية في هذا المضمار. وبشكل عام يمكننا القول إن الصرف العربي يتّسم بصفات لا بد من أخذها في الاعتبار في عملية نقل المصطلح اللساني للعربية:

1 ـ بروز صفة الاشتقاقية ووضوح مسار عملية الاشتقاق.

2 ـ الصلة الوثيقة بين مبنى الكلمة ومعناها.
3 ـ ميل الصرف العربي لتركيب الكلمات بالإضافة وعزوفه عن تكوينها عن طريق المَزْج والاختصار.

وقد أحسن الفهري (1984 ـ ب) باتباع منهجيّة معينة في الصِيَغ الاشتقاقيّة ونقل المصطلح إلاّ أن الأوزان التي اختارها تختلف عما استعمله المسدّي (1984) مثلاً وكذلك الخولي (1982) وباكلا وآخرون (1983) وبركة (1985) ولا اتفاق أو اتجاه للتوحيد بينهم.

ما نحتاج إليه إذَن هو الإجماع على مبادىء النقل المصطلحي أو ما يُمكن أن نُسمّيه تقنين المبادىء المصطلحيّة. والتقنين في هذا المجال يُكسب المصطلح سمة التناسق الداخلي (**systematicity**) وهو سمة من سمات المصطلح اللساني وهو كفيل بتسريع توحيده أو على الأقل مواءمته (**harmonization**).

عناصر بناء المصطلح:

تتباين ترجمة السوابق واللواحق والجذور فيما لدينا من معاجم كما يوضح المثال التالي:

مثــال:

مِرْسَام الذبذبات الصوتية (باكلا وآخرون)	**Kymograph**
مِرْسَام الموجات الصوتية (الخولــي)	
رَاسِم الصوت (المســدّي)	

يتكوّن هذا المصطلح الأجنبي من الوَحدتَيْن **-Kymo** وهي من أصل يوناني بمعنى موجة (wave) و **graph** ـ وهي من أصل لاتيني (graphein) بمعنى «يكتب» أو «يرسم» وقد اختلفت مقابلات **-kymo** بين ذبذبة وموجة وصوت ـ وكذلك مقابلات **graph** ـ بين الصيغتَيْن **مِفْعَال وفَاعِل** لتأدية اسم الآلة.

من ثمّ وجب دراسة بنية المصطلح اللساني من حيث السوابق واللواحق ذات الأصل اللاتيني واليوناني وكذلك صيغ الربط (combining forms) أي ربط الجذور المستقلة في كلمة واحدة ومعاني هذه السوابق واللواحق والجذور ووظيفتها داخل حقل اللّسانيّات (انظر على سبيل المثال Wood 1971 وكذلك Zemlin 1981) والاتفاق على المقابلات العربية لها إما عن طريق الترجمة أو إيجاد الصيغ المقابلة لها في العربية، هذا بعد تحديد المفاهيم التي ترمز لها وتطوّرها (انظر Ambrose-Grillet 7-2). ويُعدّ المعجم الطبّي المُوَحَّد (1983) مثالاً يُحتذى به في هذا الصدد.

توحيد المصطلح اللساني:

إن لُبّ عملية التوحيد المصطلحي هو إيجاد المعايير التي على أساسها يتم:

أ - توحيد المنهجيّات من منطقيّة (تصوّريّة) أو لغويّة.

ب - الاختيار بين البدائل المتنافسة وتصحيح المقابلات المُضَلِّلة أو استبعادها لذا يجب دراسة السُبُل العمليّة الكفيلة بتوحيد المصطلح اللّساني في الوطن العربي، بعد القيام بحصر المقابلات الموجودة عن طريق الحاسب الآلي وتحديد (انظر Felber 1984) أيّها يكون:

أ - المصطلح المُفَضَّل (Preferred) وهو المصطلح الموصى به من سلطة أو هيئة موثوق بها، وكذلك المقابل الراسخ للمصطلحات المُقْتَرضَة من حقول رسخت في اللّغة العربية أو لِسانيّة رسخت وانتشرت بحُكم الاستعمال.

ب - المصطلح المُجَاز (Permitted) وهو المصطلح المقبول باعتباره مرادفاً للمصطلح المُفَضَّل.

جـ - المُستهجَن (deprecated) وهو المصطلح المرفوض من سلطة أو هيئة موثوق بها وينبغي تجنّبه.

د ـ البديل: وهو المصطلح بين المُستهجَن والمقبول. وهي مصطلحات ليست سيئة ولكن لا حاجة إليها وينبغي إسقاطها تدريجياً (انظر مواصفة ISO ايزو رقم 1087).

على أن يقوم بهذا العمل هيئة علميّة كبيرة، فلقد ظلّ العمل المصطلحي مُشَتَّتاً مبَعثَراً يزيد من تفرقته العامل الجغرافي (المشرق والمغرب العربي) وضعف الخدمة الإعلامية البيليوجرافية بين أقطار الوطن العربي.

ـ نظرة مستقبليّة:

يظهر من هذا المسح والتحليل المصطلحي الحاجة الماسة إلى وضع خطّة منهجيّة لنقل المصطلح اللساني إلى اللغة العربية وتشمل هذه الخطة:

أ ـ الجانب المفهومي (أو التصوّري).
ب ـ الجانب اللّغوي.

أ ـ الجانب المفهومي:

1 ـ التوثيق: يلزمنا وضع تخطيط مدروس لاحتياجاتنا من مصادر أجنبية وعربية يكون عوناً لنا في حصر المصطلح اللساني الحديث بمدارسه وفروعه المختلفة، وكذلك جمع المكافئات العربية بحيث لا يُحرَم اجتهاد من الاجتهادات من فرصة الدخول في عملية الجمع والحصر حتى يمكّننا من:
ـ تعريف المصطلح عامّه وخاصّه تعريفاً ضافياً دقيقاً واضحاً.
ـ تغطية معانيه المختلفة سواء في المدارس اللسانية أو فروع الحقل أو استخدام لباحث لسانيّ معين.

وبذلك تتم في النهاية عملية الغربلة والاحتفاظ بالمقابل المُفَضَّل أو المُجاز واستبعاد المقابل المُستهجَن أو البديل.

2 ـ العمل المصطلحي: أن يكون الهادي لإيجاد المقابل العربي للمصطلح اللّسانيّ الأجنبي هو التصوّر (أو المفهوم) وراء هذا المصطلح.

بما أن المصطلح أو التصوّر لا يقوم كوحدة منفصلة بذاتها بل هو جزء لا ينفصم عن منظومته من التصوّرات وثمّة علائق ترابط بين هذه التصوّرات وجب تثبيت موقع كل تصوّر من منظومة التصوّرات واللّجوء إلى نظام أو وسيلة عمليّة لعرض نظم التصوّرات والعلاقات المتداخلة بين هذه التصوّرات قبل البدء في تعريفها ويمكن اللجوء إلى التصنيفات الواسعة في هذا الصدد (انظر الملحق) مع اعتبار:

- فروق المعاني في المدارس والاتجاهات اللّسانية الحديثة والاستخدامات الخاصّة بلسانيّ معين.
- الفروق الدقيقة في مستوى التحليل اللّغوي (فونتيكي - فونولوجي تجريدي - مورفولوجي - دلاليّ - تركيبيّ. . . الخ).
- معايير التعريف الوافي من حيث الدقة والوضوح والشمولية.
- تخصيص مصطلح واحد لكل تصور يتم اختياره بدقةٍ من بين المقابلات المتاحة أي أنّ المقابل العربي ينبغي أن يكون خِلواً من الترادف والوضع الأمثل أن يُخصّص مقابل عربي واحد لمصطلح بعينه.
- أن تكون معايير الاختيار بين البدائل في المقابلات العربية هي:

أ - الدقـة ب - الإيجـاز جـ - نَسَقيّة الاشتقاق

د - الخُلُو من اللّبس مع المصطلح التراثي.

هـ - البعد عن الاشتراك اللفظي.

و - البعد عن النحت الغريب على العربية، وكذلك الترجمة الجزئية، كلما أمكن ذلك.

- وأن تكون معايير الاستبعاد:

أ - الافتقار إلى الدقة ب - الافتقار إلى الإيجاز

جـ - احتمال اللّبس د - التعريب بـلا مُسَـوِّغ (كأن يكون للمصطلح مقابل عربي).

هـ ـ استعمال المصطلح التراثي مع الإسقاط الخاطيء.

و ـ اللجوء إلى الترجمة الحَرْفِيّة أي ترجمة الرمز اللغوي بدون اعتبار للتصوّر الذي يشير إليه المصطلح ومنظومته.

ب ـ الجانب اللغـوي:

يشمل هذا الجانب طرائق نقل المصطلح إلى العربية وهي:

أ ـ التعريب　　ب ـ الترجمـة　　جـ ـ الاشتقـاق

د ـ النحـت　　هـ ـ الـتراث

وتقترح في هذا الصـدد:

أ ـ التعريب والترجمـة:

إن استخدام التعريب تارة والترجمة تارة أخرى كمقابل للمصطلح الأجنبي هو أحد أسباب الترادف، لذا فلا بد من التحديد الصارم للحالات التي ينبغي فيها ترجمة المصطلح والحالات التي ينبغي فيها تعريبه.

من الملاحظ أنّ بعض المصطلحيين يصرّ على إيجاد التعبيـر العربي المقابل إما عن طريق الاشتقاق أو النحت أو البحث في التراث أو اللجوء إلى التعريب الجزئي والوقوف أمام الدخيل مما يؤدي إلى خلق مقابلات متعدّدة أي خلق الترادف هذا مع بذل الجهد المُضني وضياع الوقت دون نتائج مُرضِية. فالاقتراض لا مناص منه لأنه قد تُعَجَّم لغة من اللغات معنى من المعاني لا يُعَجَّم في لغة أخرى، وذلك لأن الاحتياجات العلامية لمجتمع من المجتمعات تختلف من لغة لأخرى. من ثمّ فالتاريخ مليء بالأمثلة التي تُعوّض فيها لغة من اللغات هذا العجز عن طريق الاقتراض (انظر Nash 1968) في المصطلحات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وخاصة المقدمة (VIII-X)، وكذلك المقـابـلات الفـرنسيـة والألمـانيـة للكثيـر من المصـطلحـات الصـوتيـة في Onishi 1981).

ب ـ الاشتـقاق:

وجوب الاتفاق المُوَحّد على استخدام الصِيَغ ومعانيها في نقل المصطلح اللساني الأجنبي لأن تعدّد الصيغ المستعملة للإشارة إلى المفهوم الواحد تضيف هي الأخرى إلى الترادف بدلاً من أن تُخفِّف منه أو تقضي عليه.

كذلك ينبغي تقنين الصيغ المستعملة كمقابلات للسوابق واللواحق والجذور المُكوِّنة لكثير من المصطلحات اللّسانيّة.

جـ ـ النحـت:

الابتعاد عن النحت فهو غريب على اللغة العربية ولا يُكوِّن من حصيلة المصطلحات الموضوعة في العربية الحديثة إلاّ النذر القليل. والاستغناء عنه يساعد على تقليل عدد طرائق الوضع ومن ثمّ الحدّ من الترادف.

د ـ التـراث:

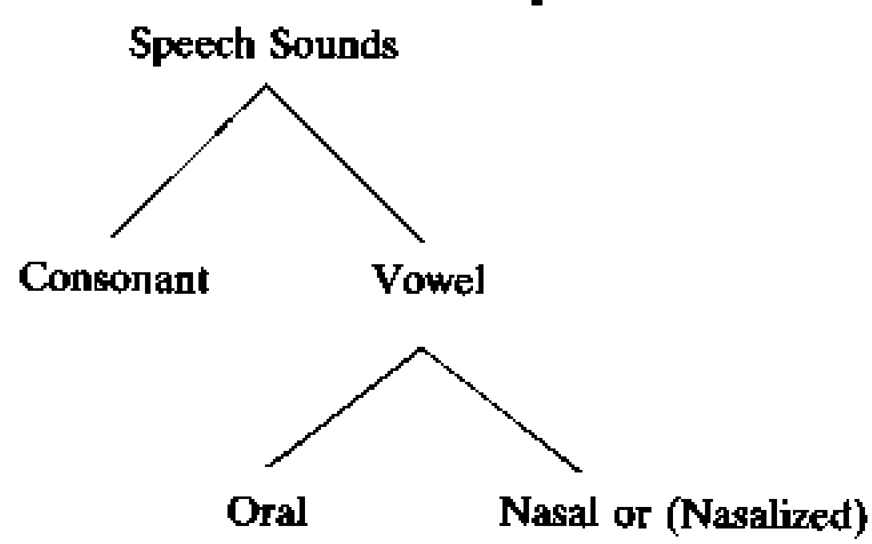
الابتعاد عن استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الأجنبيّ لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل المفاهيم الوافدة لن يساعد على تمثّل المفاهيم الوافدة بل سيثير البلبلة والخلط، ثم إنّه لا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم الراسخ وتجديد توظيفه. كما ينبغي الحفاظ على المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح اللّساني الأجنبي ومراعاة الفروق في الاستعمالات المجازية للمصطلح في التراث العربي والتراث الغربي.

ملحـــق

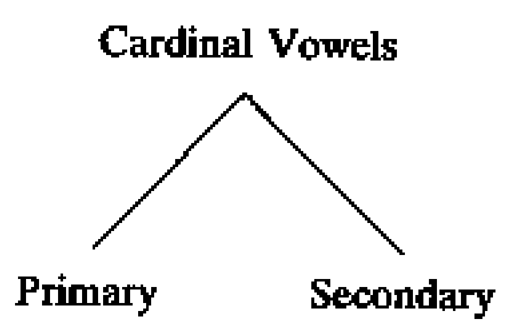
المصطلح VOWEL

الفرع
الصوتيّـات

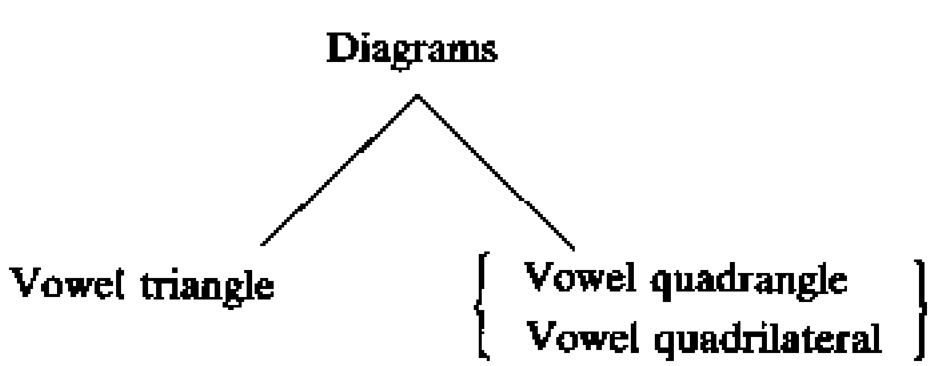
أ ـ التحليل على المستوى الفونيتيكي:



ب ـ التمثيل التخطيطي:



Schematic Representation



جـ ـ المصطلح في بعض المدارس اللّسانية (اللّساني الأمريكي Pike):

(Contoid / Vocoid)

Vocoid (as opposed to **Contoid**/ = Consonant) ↓ (in phonetics)

Vowel ↓ (in phonology)

د ـ تصنيف حسب الكمّية والنوعيّة:

1. (Quantity) الكَمّيّـة
   - Short
   - Long

2. (Quality) النوعيّـة
   - Pure = monophthongs
   - Gliding = diphthongs and triphthongs
     - falling ← (تصنيف المدرسة اللسانية الإنجليزية)
     - rising

هـ ـ تصنيف حسب التوتر العضلي:

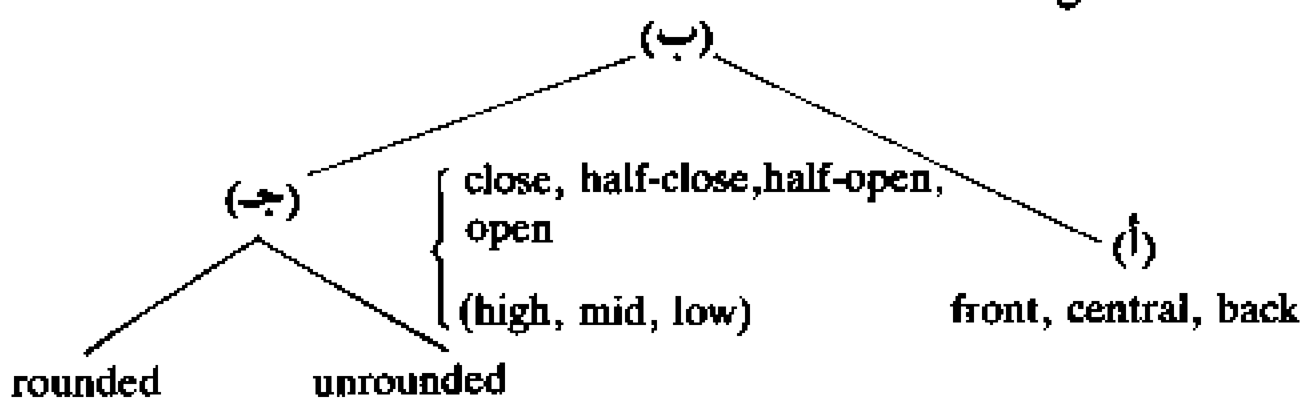
Tension
- Tense
- Lax

ل ـ تصنيف حسب الموقع النسبي للسان وارتفاعه داخل الفم وشكل الشفاه:

أ ـ الموقع النسبي للّسان داخل الفـم

ب ـ الارتفاع النسبي للّسان داخل الفم.

جـ ـ شكل الشـفاه.



و ـ التحليل على المستوى الفونولوجـي:

الرمز (قصير) V

(طويل) V:

الوظيفة داخل المقطع ـ البنية المقطعية VC-CV . . . الخ

ـ مصطلحات خاصة بالتصنيف الفونولوجي **Vowel reduction** / ə /

Vowel system (vowel phonemes of a language)

ي ـ نظرية الصفات المميِّزة: المصطلح **Vocalic**

(Distinctive Feature Theory)

الحصيلة (المصطلحات المرتبطة أو منظومة المصطلح):

A) VOWEL → (sound, diagram, triangle, quadrangle, quadrilateral, system, reduction, length, quality, quantity).

B) (oral, nasal, nasalized, cardinal (primary and secondary), short, long, lax, tense, pure, gliding, rounded, unrounded, close, open, half-open, half-close, front, central, back, high, mid, low) → VOWEL.

C) vocoid (Pike).

D) vocalic (Distinctive Feature Theory).

E) monophthong, diphthong, triphthong.

F) falling, rising / Diphthong.

ثبت المراجع

أ - المراجع العربية:

- أيوب، عبد الرحمن (1986) **الكلام: إنتاجه وتحليله**. الكويت: مطبوعات الجامعة.
- باكلا، محمد حسن (1981) **اللّسانيات العربية: مقدمة وبيبليوغرافية**. لندن: مؤسسة مانسل للطباعة والنشر.
- باكلا، محمد حسن وآخرون (1983) **معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث** (عربي / إنكليزي وإنكليزي/ عربي) بيروت: مكتبة لبنان.
- البكاء، محمد (1988) «العربية ومشكلاتها في الدراسات اللغوية المعاصرة بالعراق» **الموقف**. 8 :62-92.
- البكّوش، الطيّب (1981) (ترجمة) **مفاتيح الألسنية**. تأليف جورج مونان. عرّبه وذيّله بمُعجم عربي - فرنسي (ص 146-168) تونس: منشورات الجديد.
- بركة، بسّام (1985) **معجم اللّسانيّة (فرنسي/ عربي) مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربيّة**. طرابلس: جرّوس.
- جواد، مصطفى (1955) **المباحث اللّغوية في العراق**. القاهرة: لجنة البيان العربي.
- حمّاش، خليل إبراهيم (1982) **معجم المصطلحات اللّغويّة والصوتيّة (إنكليزي / عربي)** بغداد: منشورات معهد تطوير تدريس اللّغة الإنكليزيّة في العراق.
- الحمزاوي، محمد رشاد (1977) **المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربيّة**. حوليات الجامعة التونسية عدد 14 تونس.
- الحمزاوي، محمد رشاد (1980) «مشاكل وضع المصطلحات اللّغوية أو تقنيّات الترجمة» **اللسان العربي** - المجلد 18 الجزء (1).
- ــــــ (1983) **من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً**. تونس: دار الغرب الإسلامي.

ـ ــــ (1986) «ثلاثة معاجم للمصطلحات اللّسانيّة باللّغة العربيّة» مجلة المعجميّة (2) :167-188.
ـ ــــ (1987) «قاموس اللّسانيّات» مجلة المعجميّة (3) :199-204.
ـ خليل، حلمي (1980) الكلمة: دراسة لغوية ومعجميّة. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(به كشف للمصطلحات ص 229-236).
ـ ــــ (1985) (ترجمة) نظرية تشومسكي اللّغوية لجون ليونز الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
(به كشف للمصطلحات ص 285-291).

ـ زهران، البدراوي (1981) مقدمة في علوم اللغة. القاهرة: دار المعارف.
ـ السيد، صبري إبراهيم (1986) (ترجمة) علم الدلالة. ر. ف. بالمر. الدوحة: قطري بن الفجاءة.
ـ طحّان، ريمون وطحّان، دينز (1984) اللغة العربية وتحدّيات العصر. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
ـ عبد اللطيف، محمد حماسة (1983) النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي. القاهرة: مطبعة المدينة.
ـ عمر، أحمد مختار (1982) علم الدلالة. الكويت: مكتبة دار العروبة.
ـ الفهري، عبد القادر الفاسي (1984 ـ أ) «مصطلحات في التركيب والدلالة والنظرية العامة» في تكامل المعرفة (دراسات فلسفية وأدبية ـ مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب. عدد خاص: ٩: اللّسانيّات 221-241.
ـ ــــ (1984 ـ ب) «المصطلح اللّساني (معجم) إنكليزي ـ فرنسي ـ عربي (1) اللّسان العربي 23 :139-147.
ـ ــــ (1985 ـ أ) اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة (جزءان) الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. (كشف المصطلحات، ص 251-271).
ـ ــــ (1985 ـ ب) «تعريب اللّغة وتعريب الثقافة». المجلة العربية للدراسات اللّغوية. المجلد (4)، العدد (1) أغسطس 1985.
ـ ــــ (1986 ـ أ) «المصطلح اللّساني معجم إنكليزي ـ فرنسي ـ عربي (II). اللّسان العربي العدد 26 :195-247.

- ـــــ (1986 ـ ب) «المصطلح اللّساني (3) معجم إنكليزي ـ فرنسي ـ عربي» اللسان العربي العدد 27 :259-288.
- ـــــ (1987) «المصطلح اللساني. معجم إنكليزي ـ فرنسي ـ عربي» (4). اللّسان العربي العدد 28 :217-234.
- قاسم، سيزا وأبو زيد، نصر حامد (1986) مدخل إلى السيميوطيقا. القاهرة: دار الياس العصرية.
(ثبت المصطلحات المُعرَّفة إعداد سيزا قاسم وأحمد الإدريسي ص 345-356).
- القاسمي، علي (1985) المصطلحيّة: مقدمة في علم المصطلح. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر.
- لعيبي، حاكم مالك (1980) الترادف في اللغة، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- اللّبدي، محمد سمير نجيب (1986) معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الماشطة، عبد المجيد (1985) «معجم مصطلحات علم اللغة الحديثة» اللسان العربي 24 :137-140.
- المتوكّل، أحمد (1986) دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي. الدار البيضاء دار الثقافة.
- محمد، فوزي عطيّة (1986) علم الترجمة: مدخل لغوي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.
- المسدي، عبد السلام (1981) التفكير اللّساني في الحضارة العربية. ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب.
(ثبت المصطلحات ص 388-395).
- ـــــ (1982) الأسلوبيّة والأسلوب. ط ٢. ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب.
(ثبت المصطلحات المُعرَّفة ص 129-211).
- ـــــ (1984) قاموس اللّسانيات (عربي/ فرنسي وفرنسي/ عربي) مع مقدمة في علم المصطلح. تونس: الدار العربية للكتاب.
- ـــــ (1986) مراجع اللّسانيات والنقد الحديث. ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب.
- مشروع معجم علم اللغة «اللّسانيّات» (انجليزي ـ فرنسي ـ عربي) جزآن. مشاريع مؤتمر التعريب الخامس. مكتب تنسيق التعريب بالرباط (ب. ت).

ـ مصلوح، سعد (1980) دراسة السمع والكلام. القاهرة: عالم الكتاب.
ـ ـــــ (1983) تقرير عن مشروع معجم علم اللغة «اللسانيات» (إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي) المقدّم من مكتب تنسيق التعريب إلى مؤتمر التعريب الخامس، الجزائر، نوفمبر/ 1983 معهد الخرطوم الدولي للّغة العربيّة.
ـ ـــــ (1986) «رصيد مصطلحيّ بغير استثمار» ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس 7-10 جويلية/ تموز، 1986.
ـ المعجم الطبي الموحّد (1983) اتحاد الأطباء العرب، ط. المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. سويسرا: ميدليفانت.
ـ المعجم الموحّد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام (2). معجم مصطلحات الفيزياء (1977) بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
ـ هليّل، محمد حلمي (1983) «المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة: دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة» اللسان العربي 21: 97-135.
ـ ـــــ (1984 ـ أ) «اللّغويات التطبيقيّة ومعجمها» اللسان العربي 22: 35-57.
ـ ـــــ (1984 ـ ب) «معجم المصطلحات الصوتيّة لكتاب الصوتيّات لمالبرج». اللسان العربي 23: 107-139.
ـ ـــــ (1985) (ترجمة) الصوتيّات لبرتيل مالمبرج. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم.
ـ ـــــ (1987 ـ أ) «ضبط المصطلح عن طريق تعريفه» بحث مقدّم لحلقة العمل في مجال التقدم الجاري في البحث اللساني في البلاد العربية. اليونسكو 8-11 أبريل (1987)، الرباط.
ـ ـــــ (1987 ـ ب) «دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللّسانيّات» اللّسان العربي 28: 29-75.
ـ هليّل، محمد حلمي ومصلوح، سعد (1986) (ترجمة) «النظرية العامة للمصطلحيّة: أساس نظري للمعلومات» لهلموت فلبر. مجلة المعجميّة. 2: 125-135.

ب ـ المراجع الأجنبيـة:

— Ambrose - Grillet, J. (1978) **Glossary of Tranformational Grammar.** Rowley, Mass: Newbury House.
— Benson, M et al. (1986) **Lexicogrophic Description of English.** Amsterdam: John Benjamins.

— Bolinger, D. (1975) **Aspects of Language.** New York: Harcourt Brace Jovanovich.

— Crystal, D. (1980) **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics.** London: Andre Deutsh.

(1985) **A Dictionary; of Linguistics and Phonetics.** 2nd. London: Basil Blackwell.

— **DIN Deutsche Normen, DIN 2331: Begriffs Systeme und ihre Darstellung.** Beuth Verlag GmbH, Berlin 30/ koln, April, 1980.

— Dubois, J. et al (1973) **Dictionnaire de la Linguistique.** Paris: Librairie Larousse.

— Ducrot, O. et Todorov, T. (1972) **Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Paris: Seuil.**

— **Engler, R. (1968) Lexique de la terminologie Saussurienne,** Utrecht-Antwerp. Spectrum.

— Felber, H (1983) "The General theory of terminology: a theoretical basis for information" **Cahiers de la documentation/ Bladen voor de documentatie** 37/No 2/3: 85-91.

— ——— (1984) **Terminology Manual.** Paris: General Information Programme and UNISIST, International Centre for Terminology (Infoterm).

— Hartmann, R.R. K and Stork, F.C. (1972) **Dictionary of Language and Linguistics.** London: Applied Science.

— Hartmann, R.R.K. (1973): **The Language of Linguistics.** Tubingen: Tubinger Beitrage zut Linguistik.

— Heliel, M.H. (1986) "Terminological lexicography. Bilingual dictionaries of linguistic terms (English-Arabic)". A paper read at the **Second International Congress of Lexicography. University of Zurich 9-14 September, 1986.**

— **International Bibliography of Nono-and Multilingual Vocabularies in the Field of Linguistics.** Infoterm 14-87 rev., BT 3/4, (1987).

— **ISO. Vocabulary of terminology.** Genève: ISO, Jun. 1969, (ISO/R 1087-1969).

— Kintsch, W (1974) **The Representation of Meaning in Memory.** Erlbaum: Hillsdale, N.J.

— Lyons, J. (1968) **Introduction to Theoretical Linguistics** Cambridge: Cambridge University Press.

— ——— (ed.) (1970) **New Horizons in Linguistics.** Harmondsworth: Penguin.

— Mackey, W.F. (1965) **Language Teaching Analysis.** London: Longman.

— Macleish, A. (1974) **A Glossary of Grammar and Linguistics.** New York: The University Library, Grosset and Dunlap.

— Martinet, A. et al. (1959/69) **La Linguistique. Guide alphabétique.** (Collections Guides Alphabétiques, Médiations). Paris: Editions Denoël.

— Meetham, A.R. (ed.) (1969) **Encyclopedia of Linguistics, Information and Control** (2 vols). Oxford: Pergamon.
— Mounin, G. (1974) **Dictionnaire de la linguistique.** Paris: Presses Universitaires de France.
— Nash, R. (ed.) (1968) **Multilingual Lexicon of Linguistics and Philology.** (Miami Linguistics 3) Coral Gables, Florida: University of Miami Press.
— Nicolosi, L. et al (1978) **Terminology of Communication Disorders: Speech, Language, Hearing.** Baltimore: Williams and Wilkins.
— Onishi, M. (1981) **A Grand Dictionary of Phonetics.** Tokyo: The Press, Phonetics Society of Japan.
— Palmatier, R. (1972) **A Glossary for Transformational Grammar.** New York: Appleton-Century Croft.
— Pei, M. (1966) **A Glossary of Linguistic Terminology.** New York: Anchor Books.
— Pei, M. and Graynor, F. (1969) **A Dictionary of Linguistics.** New York: Totowa N. J. Littlefield.
— Picht, H and Draskau, J. (1985) **Terminology: An Introduction.** The University of Surrey: Guildford Surrey.
— Richards, J. et al. (1985) **Longman Dictionary of Applied Linguistics.** London: Longman.
— Vachek, J. and Dubský, S. (1964) **Dictionnaire Linguistique de l'école de Prague.** Ultrecht-Antwerp: Spectrum.
— **Webster's Third New International Dictionary of the English Language** (1961). P.B. Gove 3rd ed. Springfield: Massachussetts: Merriam.

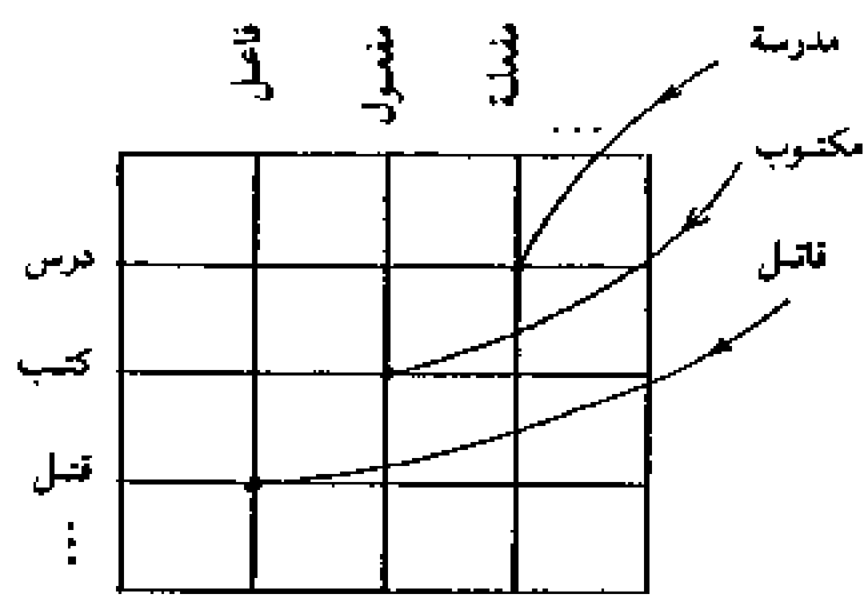
2 ـ اللسانيات الحاسوبية

التوليد من الجذر والوزن

د. يحيى هلال
المدرسة المحمدية للمهندسين
الربـــاط

1 ـ تمهيد:

الكلمات الاعتيادية في العربية مكونة كما هو معلوم من جذر ووزن. بحيث يمكن تصوير قاموس المفردات الاعتيادية على شكل جدول ذي مدخلين حيث تلعب الجذور دور الأرقام الأفقية وتلعب الأوزان دور الأرقام العمودية. وكل نقطة في الجدول تشخص مفردة قد يجري بها العمل في اللغة أو قد لا يجري:



ويمكن قراءة هذا الجدول انطلاقاً من (الكلمة) للتعرف على مكونيها (الجذر والوزن):

مدرسة ← (درس، مفعلة)

وتدخل هذه العملية في إطار التحليل.

كما يمكن قراءة الجدول انطلاقاً من المكونين (الجذر والوزن) للتعرف على النقطة ضمن الجدول (الكلمة):

(قتل، فاعل) ← قاتل

وتدخل هذه العملية في إطار التوليد.

تحليل الكلمة إلى جذر ووزن يشكل جانباً خاصاً من التحليل الصرفي الذي تطرقنا إليه طويلاً خلال مقال التحليل الصرفي. وسنتطرق إلى الجانب التوليدي انطلاقاً من الجذر والوزن الذي قد يلعب دوراً مهماً في أنظمة قواعد المصطلحات ويمكن للقارىء أن يلجأ إلى المقال للتطلع عن مدى استعمال الأدوات اللسانية في أنظمة ضبط المصطلحات الذي يهم كثيراً لغتنا في هذه الآونة.

2 ـ مبدأ التوليد:

انطلاقاً من الجذر والوزن ينبغي توليد الكلمة المطابقة.

جذر + وزن ← كلمة

ويتم هذا التوليد من خلال ثلاثة مراحل:

أ ـ إجراء عملية الاستبدال: (راجع التوليد الصرفي)

بدل (جذر، قالب) ← كلمة أولية

ب ـ تطبيق قواعد تحويلية قصد علاج الخاصيات الصوتية من قبيل:

مصتلح ← مصطلح
مضترب ← مضطرب
قاول ← قائل
ادتفع ← ادفع

جـ ـ تعديل إملائي قصد معالجة كتابة الهمزة والتشديد بالخصوص:

بتت ← بتّ

أأكل ← آكـل

ءامين ← آميـن

3 ـ طبيعة القواعد التحويلية:

القواعد هي من قبيل:

مفتـاح ← سلسلة أوامـر

حيث المفتاح يتكون من الثلاثي:

(صنف الجذر، صنف الوزن)

مثـلاً:

صنف 1 جذور من قبيل وصل	:	أول حرف: و
صنف 2 جذور من قبيل صلح	:	أول حرف: صـ أو ضـ أو ظـ
صنف 3 جذور من قبيل دفع	:	أول حرف: د، ذ، ثـ . . .
صنف 1 أوزان من قبيل فاعل	:	(مفاعل، مفاعيل. . .)
صنف 2 أوزان من قبيل مفتعل	:	(افتعل، افتعال. . .)

سلسلة الأوامر: سلسلة من الأوامر الأولية التي ينبغي تنفيذها حتى نتمكن من الوصول إلى التوليد المتوخى على هذا المستوى.

لنعتبر مثلاً القواعد التالية:

(1) (1 ، 1) ← عبح، 3 ، ثـ

(2) (2 ، 2) ← وقع، تـ، م ـ عبح، م، ط

(3) (3 ، 2) ← وقع، تـ، م ـ نبج، 1، م

حيث:

عبح، 3، تـ : تبديل مبح (3) بـ «ثـ»

وقع، تـ، م : اكتشاف رقم موقع «تـ» ضمن «مح» وتعينه إلى المتغير «م»

نبج، 1، م : تحويل (مح (1) إلى مح (م)

القاعدة رقم 1 تعالج حالات الجذور من طراز وصل المقرونة بالأوزان من طراز فاعل. فهكذا يتم توليد قائل كما يلي:

1) بدل (قول، 1 أ 32) ← قـاول

2) استخدام القاعدة رقـم 1

قـاول ← قائـل

القاعدة رقم 2 تعالج حالات الجذور من طراز صلح المقرونة بالأوزان من طراز مفتعل. فهكذا يتم توليد مصطلح كما يلي:

1) بدل (صلح، مـ 1 تـ 32) ← مصتلح

2) استخدام القاعدة رقم 2:

وقـع، تـ، م يعطـي م = 3

عبـح، م، ط يعطي

مصتلـــح ← مصطلح

القاعدة رقم 3 تعالج حالات الجذور من طراز دفع المقرونة بالأوزان من طراز مفتعل. فهكذا يتم توليد ادفاع كما يلي:

1) (دفع، 1 تـ 2/ 3) ← ادتفـاع

2) استخدام القاعدة رقم 3

ـ وقـع، تـ، م يعطـي م = 3

نبـج، 1، م يعطي

ادتفـاع ← اد دفـاع

(اددفـاع، ــَـــْـــِـــَــــّـــ) ← ادّ دِفَاعٌ

نرى أن هنا ينبغي تعديل املائي. وهذا التعديل سيتم في المرحلة الأخيرة لعلاج هذا الموقف والتي تتبنى التحويل التالي:

(د د، ـّ) ← (د ، *) (حـ حـ ، حركة) ← (حـ، الحركة مشددة)

وهكذا بعد استخدام هذا العلاج تصبح إِذْ دِفَاع، ادَّفَـاع

ملاحظـة: الحالات التي لا تتطلب علاجاً تكميلياً بعد عملية الاستبدال تؤدي إلى مفتاح قاعدة غير موجودة. ومثل ذلك:

(كتـب، فاعـل) ← كاتـب

4 ـ مكونـات النظـام:

ـ مجموعة الأوزان حيث ربطنا بكل وزن:
+ صنف الوزن قصد استخدام القواعد التحويلية
+ صنف الوزن قصد استخدامه من طرف نظام قاعدة المعطيات القاموسية لـهـدف الضـبط الاصـطلاحي (صـنـف أوزان الآلـة، صـنـف أوزان الأمكنة.. الخ...)

ـ مجموعة القواعد التحويلية

ـ وحدة تحديد صنف الجذور

ـ وحدة تنفيذ الأوامر المدونة ضمن القواعد.

5 ـ خاتمـــة:

النظام التحليلي والتوليدي للصرف يمثل أداة لسانية من شأنها أن تسهل على الاختصائيين عملية البحث في قواعد المعطيات. وهكذا يمكن باستخدام هذه الأداة استفسار القاعدة على النحو التالي:

1 ـ البحث عن الكلمات انطلاقاً من جذر معين.

2 ـ البحث عن الكلمات انطلاقاً من وزن معين.

3 ـ البحث عن الكلمات التي جذرها أو وزنها كجذر أو كوزن كلمة معينة.

4 ـ إخراج قوائم مرتبة حسب الجذر.

5 ـ إخراج قوائم مرتبة حسب الوزن.

6 ـ إخراج قوائم مرتبة حسب الكلمة المشكولة.

(استخدام: السوابق بمفهوم اللغات الهند الأوروبية).

7 ـ إخراج قوائم مرتبة حسب عكس الكلمة المشكولة.

(استخدام اللواحق بمفهوم اللغات الهند الأوروبية). الـخ. . .

ويعتمد هذا الصنف من العمليات على الجانب التحليلي.

أما بالنسبة للتوليد فيمكن التعاون بالآلة بقصد إنشاء المصطلحات. فعلى سبيل المثال، يمكن الطلب من النظام، انطلاقاً من جذر معين، أن يولد:

1 ـ كلمة ذات وزن معين.

2 ـ مجموعة الكلمات ذوات صنف معين من الأوزان: (مثلاً: صنف أوزان الآلة: مِفعل مِفعال فعّال فعّالية. . .).

3 ـ كلمة ذات وزن مماثل لكلمة معينة الخ. . .

ونعتبر هذا النظام شبه مضبوط إذ يمكن التفكير في استغلاله ضمن قاعدة معينة للمعطيات الاصطلاحية.

المراجـــع

1 ـ كـ. فلور: خوارزميات التدريب والعلاج الآلي للغات الطبيعية، أطروحة نيل دكتوراه دولة، جامعة باريس الجنوبية 1977.

2 ـ يحيى هلال: مناهج التدريب قصد التحليل الصرفي والتركيبي (تطبيق على العربية والفرنسية) أطروحة نيل دكتوراه دولة، جامعة باريس الجنوبية 1977.

3 ـ يحيى هلال: تحليل صرفي للعربية (مشكولة أم لا)، الأيام التونسية الخامسة للألكترونيات والآليات، تونس 1984.

4 ـ يحيى هلال: النظام التوثيقي العربي: مساهمة في التصنيف الآلي للوثائق العربية، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، رقم 7، تونس 1984.

5 ـ يحيى هلال: التحليل الصـرفي والتركيبي للعـربية، المـدرسة العـربية للعلوم والتكنولوجيا، دمشق، 1985.

6 ـ يحيى هلال: نظام تدبير قواعد المعطيات القاموسية، ملتقى المعجميين التونسيين، تونس، 1986.

LA LINGUISTIQUE AUTOMATIQUE DANS LE MONDE ARABE

Dr Yahya HLAL
Ecole Mohammadia d'Ingénieurs Rabat

RESUME

Nous présentons dans ce papier ce qui se fait, en matière de linguistique automatique dans, certains pays arabes, et évoquons en particulier ce qui se fait à l'Ecole Mohammadia d'Ingénieurs et présentons les perspectives dans ce domaine dans le contexte du monde arabe.

1) INTRODUCTION

La linguistique automatique a pour objet de mettre en place des outils d'analyse, en vue de l'estraction d'informations véhiculées par des messages écrits dans un langage naturel (ce qui suppose un certain niveau d'interprétation), et de synthèse, en vue de générer des messages en langue naturelle.

Dans ces conditions, nous écartons délibérément tous les travaux, parfois importants et interessants, ne relevant pas des algorithmes linguistiques, tels la conception de compilateurs pour la programmation utilisant des mots clés arabes, ou l'arabisation de logiciel du point de vue des messages sortis ou des commandes formelles utilisant des mots arabes, ou la confection de terminaux permettant l'emploi de caractères arabes, etc...

Dans ce domaine, on a pris l'habitude de distinguer quatre étapes dans les traitements:

— L'étape morphologique qui se caractérise par le fait que les traitements considèrent le mot hors contexte et s'interessent aux informations relevant directement du mot sans tenir compte de sa position dans les textes.

— L'étape syntaxique qui, s'appuyant sur l'étape précedante, place le mot dans le contexte de la phrase, cela se traduit par la mise en place d'arbres syntaxiques. Ce traitement se fait sans tenir compte de l'aspect sémantique véhiculé par les mots ou groupes de mots.

— L'étape sémantique a pour objet de cerner le "compris" véhiculé par les phrases. Cela se traduit par la mise en place des relations lexicales sémantiques qui régissent les mots dans un texte. Les informations, dans cette étape, sont directement liées aux éléments linguistiques.

— L'étape pragmatique a pour objet de lever les éventuelles ambiguités subsistantes aprés la sémantique en plaçant la phrase dans le contexte des connaissances humaines (histoire, écomomie, religion,...).

2) CE QUI SE FAIT DANS LES PAYS ARABES

Des recherches, dans ce domaine, sont entreprises dans certains pays arabes nous en avons retenues, à travers les rencontres des deux dernières années (en particulier, celles du Kuwait 1985 et de l'Arab School of Science and Technology Damas 1985) ce qui suit:

— En Egypt les travaux de N.H. HEGAZI ont conduit au dévoloppement d'un outil linguistique du type morphologique permettant l'analyse lexicale de texte arabe voyellés (la dernière voyelle cependant n'est pas obligatoire, ce qui permet d'ignorer les erreurs de grammaires relatives aux cas). Cet outil a pour avantage de permettre la détection et la correction des erreurs d'orthographes ainsi que la réduction du volume de stokage de textes analysés. Cet outil s'appuie, entre sutre, sur la notion de syllabe, ce qui à notre avis présente l'inconvénient d'exiger que les textes à analyser soient obligatoirement voyellés, vu que la quasi totalité des documents arabes ne sont pas voyellés(1).

— Au Kuwait, le Centre Scientifique du Kuwait a développé un outil d'analyse et de génération morphologique dans le but de construire une base de données terminologiques en vue d'être utilisée dans diverses applications telles la traduction automatique, l'enseignement, etc... Le pricipe est basé sur la notion de microsyntaxe présentée pour la première fois dans(3) et sur l'emploi de flags pour lever certaines ambiquïtés qui ne nous semble pas adéquat dans tous les cas de figures. A titre d'exemple dans l'analyse du mot:

المنتصر ← ال + منتصر

pour mettre en évidence la racine il écarte le schème تفعل en disant par un flag que le ت ne doit pas être un ت ce qui exclut toutes les racines commençant par un ت ce qui théoriquement n'est pas acceptable. La solution est tout simplement d'aller constater que تمر n'est pas une racine[2].

— En Arabie Séoudite le SANCST a mis en place un système de base de données pour la teminologie scientifique et technique arabe, anglais, français et allemant (BASM).

— Au Maroc l'IERA est lancé dans un grand projet de constitution d'une base de donnée terminologique pour l'unification de la terminologie arabe (LEXAR) dont la vocation est de deservir le monde arabe en matière de terminologie. Cependant un grand projet tel que celui-ci demande la mise en place d'un système muni d'outils linguistiques puissants. Car il s'agit à la fois de stocker des termes et d'en produire de nouveaux pour pallier le déficit de plus en plus grand qui existe entre l'arabe et les langues technologiques.

— Au Maroc les traveaux de Y. HLAL sur la linguistique automatique sont entrepris depuis 1979 à l'école Mohammadia d'Ingénieurs. Cependant, ces travaux n'ont jamais pu sortir du cadre du laboratoire par manque de moyens humains et matériels; car le budjet alloué à ces travaux depuis 1979 est exactement égal à zéro Dirham. Nous allons donner dans ce qui suit une idée sur les outils linguistiques développés et les applications envisagées.

3) ANALYSE MORPHOLOGIQUE[4]

Parmi les problèmes posés dans l'analyse des textes arabes celui de l'identification des mots afin de leur associer des informations puisées dans des lexiques.

Le problème vient de ce que certaines prépositions, conjonctions, élément de détermination, les pronoms affixes et autres particules sont en état de préfixation ou de suffixation dans le mot. De telle sorte que autour d'un mot donné on peut dénombrer plus de cents formes différentes; ce qui pose le problème de l'encombrement des lexiques et surtout celui de leur exhaustivité.

La résolution du problème consiste à décomposer le mot en éléments premiers; ce que nous notons par:

$$\text{mot} \rightarrow \Sigma\,(\Sigma P + [\text{racine, shème}] + \Sigma S)$$

ΣP: représente les éléments en état de préfixation dans le mot.

ΣS: représente les éléments en état de suffixation dans le mot.

Le premier Σ indique l'éventuelle ambiquïté morphologique comme nous allons le montrer à travers un exemple.

L'objectif assigné à l'analyse morphologique est:

— d'obtenir les différentes décompositions morphologiques en éléments premiers.

— d'associer à chaque niveau de décomposition des informations grammaticales et sémantiques hors contexte.

Exemples:

1) وبمدرستهم ← و + بـ + (درس ، مفعلة) + هم

. عطف ـ اسم مضاف ـ ضمير متصل مضاف إليه

2) فهم — 1 ← ∮ + (فهم، فعل) + ∮

. اسم، فعل ماض، فعل امر

— 2 ← فـ + (همم، فعل) + ∮

. عطف اسم، عطف فعل ماض

— 3 ← فـ + هم

. عطف ـ ضمير منفصل

Le système procède en deux phases:

— Le traitement des mots outils qui consiste à essayer de reconnaitre dans le mot une juxtaposition de mots outils premiers suivi par l'application de règles de validation.

— Le traitment des mots réguliers qui consiste à procéder à une décomposition a priori

$$\text{mot} \rightarrow P + \text{reste} + S$$

Ou P représente l'élément en état de préfixation le plus long et S représente l'élément en état de suffixation le plus long puis à constituer l'argument de la règle morphologique à appliquer:

$$(\text{CATP}, \text{CATS}, \text{LR}) \rightarrow \Sigma \text{Ai}$$

CATP : représente la catégorie microgrammaticale associée à P.
CATS : représente la catégorie microgrammaticale associée à S.
LR : représente la longueur du "reste".
ΣAi : représente la suite des actions à entreprendre en vue d'aboutir à l'analyse correcte.

Le système d'analyse est constitué essentiellement:

— d'un ensemble de règles morphologiques et lexiques associés.
— d'une structure de mise en oeuvre de ces règles.

Il en découle de cela les avantages suivants:

— Mise au point facile de la structure de mise en oeuvre car elle ne dépend que du répertoire des actions élémentaires utilisées dans les règles, ce qui assure une indépendance quasi totale des difficultés linguistiques qui sont traitées au niveau de la constitution des règles.
— La constitution des règles se fait de manière indépendante (une règle se conçoit indépendamment des autres), ce qui assure une grande disponibilité intellectuelle dans la confection des règles.
— Le système peut être paramétré pour utiliser le jeu de règles qui convient en fonction de l'application traitée (il ne sert à rien de constituer les éléments en état d'affixation et les informations grammaticales si on n'a besoin que de la racine et du schème); ce qui assure une efficacité dans le traitement.
— La portabilité du système est assuré par le fait que les composants essentiels du système sont des lexiques.

4) ANALYSE SYNTAXIQUE

L'analyse syntaxique a pour objet d'associer à la phrase traitée son (ou ses) arbre (s) syntaxique (s); ce qui a pour effet entre autre de:

— lever les ambiguïtés inhérentes à l'aspect hors contexte associé à la morphologie.
— mettre en évidence les segments de phrase possédant des fonctions syntaxiques.

On décrit dans[4] une analyse descendante dont l'originalité nous semble-t-il réside dans l'emploi de prédicats. Cette notion consiste à mettre des expressions logiques à vérifier avant d'autoriser le choix d'une alternative; ce qui évite un certain "Back Tracking". Les arbres mis en place par un tel analyseur permettent pour un texte donné de procéder à un niveau d'interprétation du type qui a fait quoi et comment.

5) GENERATION MORPHOLOGIQUE[7]

Le modèle de génération est basé en premier lieu sur la classification des mots en: mots outils (généralement construits) verbes (flexion de l'inaccompli) et noms (généralement à flexion).

Le traitement des mots outils résoud en particulier l'aspect cursivité de la langue:

و + بـ + مدرسة ← وبمدرسة ; عن + ما ← عما ; الخ

Le traitement des verbes et des noms consiste à réaliser la transformation globale suivante:

mot premier + attribu 1 + attribut 2 + ··· attribut N → mot final qui indique qu'il y a lieu de déterminer la forme finale d'un mot à partir de sa forme première et des différents attributs qui l'accompagnent.

Exemple:

ولد + جمع + معرف + حالة النصب ← الأولاد

كتب + مضارع + غائب + جمع + مذكر + منصوب ← يكتبوا

La réalisation de telles transformations est assurée par l'emploi de modèles préétablis et des règles de transformation successives.

Le traitement des verbes repose sur l'emploi de modèles préétablis pour les différentes classes d'anomalies du verbe et ce, pour l'acctif et le passif d'une part et les temps compatibles (accompli, inaccompli et impératif). Le traitement du subjonctif et de l'apocopé est assuré par la méthode des transformations successives.

Le traitement des noms repose sur l'emploi de règles de transformation successives opérant dans un ordre adéquat pour traiter le

nombre (singulier, duel, pluriel), la valeur grammaticale (non déterminé, déterminé par AL, en état d'annexion) et le cas (nominatif, accusatif, génétif).

Le système est construit autour:

— d'une unité de détermination de la classe d'anomalies.
— d'une unité de traitement des modèles du verbe.
— d'une unité de détermination de la règle de transformation à appliquer.
— d'une unité d'exécution des transformations stipulées dans les règles.
— d'une unité de correction orthographique.

6) GENERATION A PARTIR DES RACINES ET SCHEMES[8]

Le processus de génération d'un mot à partir de sa racine et de son schème consiste à réaliser la transformation suivante:

(racine, schème) → mot associé

La transformation s'opère en deux étapes:

— obtention de la forme normale par emploi d'un opérateur de substitution.
— traitement des anomalies éventuelles par emploi de règles de transformation appropriées.

Exemple:

1) كتب + فاعل ← كاتب

2) قال + فاعل ← قاول

قاول + علة من طراز (قول) ← قائل

3) صلح + افتعل ← اصتلح

اصتلح + علة من طراز (اصتعل) ← اصطلح

Le système est construit autour des éléments suivants:

— ensemble des schèmes classés par type d'anomalie.
— ensemble des règles de transformation.
— unité de substitution et de détermination de la règle de transformation à appliquer.
— unité de mise en oeuvre des règles de transformation.
— unité de correction orthographique.

8) APPLICATIONS ENVISAGEES

BASES DE DONNEES TERMINOLOGIQUES ET NEOLOGISME[5]:

En dehors des fonctions classiques de recherche le système, fort des outils linguistiques d'analyse et de synthèse, permet, entre autre, ce qui suit:

— liste de tout le lexique ou partie de celui-ci par ordre alphabétique des mots, des racines, des schèmes, des inverses des mots (utiles en cas d'études sur les suffixes dans des corpus).
— génération automatique des racines et schèmes associés aux mots et leur mise en place dans la base de données.
— édition de réseaux sémantiques:

. par emploi des relations mises en place (générique, spécifique, équivalent, associé, etc...).
. par emploi des éléments racine et schème:
  + édition des mots ayant telle racine
  + édition des mots ayant même racine que tel mot
  + édition des mots ayant tel schème
  + édition des mots ayant même schème que tel mot
. par emploi mixte des relations et éléments morphologiques

On utilisera dans ces conditions un analyseur pour effectuer les transformations du type:

$$\text{mot} \rightarrow (\text{racine, schème})$$

— assistance à la formation des néologismes par emploi d'outils de génération morphologique:
. liste des mots associés à telle racine:
  + pour un schème donné
  + pour tous les schèmes connus du système
  + pour une classe de schèmes: emploi de la spécialisation de schèmes: verbaux, nominaux, noms de lieux, d'outils, etc.

On utilisera dans ces conditions un générateur pour effectuer les transformations du type:

$$(\text{racine, schème}) \rightarrow \text{mot}$$

SYSTEMES DOCUMENTAIRES ET INTERROGATION DE BASES DE DONNEES[6]:

L'interêt dans ce système est l'emploi de l'outil linguistique pour contribuer à une indexation automatique (maillon qui, comme chacun sait, est le seul qui reste difficile à mécaniser dans le processus de la chaîne documentaire). De plus, la vision du descripteur comme étant un vecteur défini par quatre composantes linguistiques: la racine, le schème, la catégorie grammaticale, le trait sémantique, permet une souplesse dans la recherche et agit de manière parallele et complémentaire à l'emploi de thesauris. Il s'agit d'un moyen supplémentaire pour agir sur le bruit et silence bien connus des documentalistes.

De la même manière l'interrogation du fonds documentaire, comme celle plus générale des bases de données peut se faire en langue naturelle. Il s'agit, en effet, de procéder à l'analyse de la requette pour générer l'équation formelle de recherche. Dans ces condition l'outil linguistique (une analyse au moins morphosyntaxique) constitue une couche supplémentaire qui s'intercale entre l'utilisateur et le système d'interrogation.

ENSEIGNEMENT ASSISTE PAR ORDINATEUR:

L'emploi de l'analyseur et du générateur peuvent être d'ores et déjà utilises avec profit dans un système didactique pour l'enseignement de la conjugaison et la morphologie d'une manière générale.

AIDE A LA TRADUCTION AUTOMATIQUE:

Par le biais du système de base de données terminologiques évoqués plus haut les tracducteurs peuvent s'aider de la bases pour accéder rapidement au terme recherché par l'emploi de critères de sélection portant sur le domaine d'utilisation ou le traducteur peut pour une séance de travail relativement longue demander la création d'un sous lexique relatif au domaine désiré (électronique, agriculture, médecine, etc...); ce qui élimine d'emblé tout le bruit inhérent à l'interférence terminologique entre domaines.

9) CONCLUSION

Nous constatons que les recherches ont concerné particulièrement la morphologie, hormis un démarrage au Maroc et peut être au Kuwait

sur les problèmes relatives aux outils syntaxiques. Il reste donc que les efforts soient mis sur les étapes d'aprés la morphologie, sur la syntaxe, la sémantique et plus tard sur la pragmatique.

La linguistique automatique au Maroc n'a pas eu jusqu'à présent les encouragements humains et matériels qu'elle mérite ce qui s'est traduit par des travaux qui sont restés au stade de la théorie et de l'expérimentation sans avoir la chance de donner lieu à des réalisations industrielles.

Les pays arabes doivent accorder un interêt particulier à ce domaine de manière à permettre à la langue arabe de vivre le siècle du dialogue avec les machines. C'est à cette condition que notre langue et notre patrimoine informationnel sera notre propriété. Les pays arabes vont-ils gagner cette bataille, celle des systèmes informationnels? En tout cas ils ont les moyens humains et matériels d'envisager cela avec confiance.

BIBLIOGRAPHIE

(1) N.H. HEGAZI, A.A. ELSHARKAWI: **A computerized lexical analyzer for natural arabic text,** Workshop on computer processing and transmission of the arabic language, Kuwait, 14-16 april, 1985.

(2) BOTROUS THALOUTH, ABDULLAH AL DANNAN: **A comprehensive arabic morphological analyzer generator,** Arab school of science and technology, SYRIA, Zabadani Valley 23-31 July, 1985.

(3) YAHYA HLAL: **Méthodes d'apprentissage pour l'analyse morphosyntaxique expérimentées dans le cas de l'arabe et du français,** Thèse d'état, Univers Paris XI, Fevrier 1979.

(4) YAHYA HLAL: **Morphology and Syntax of the Arabic language,** Arab school of science and technology, SYRIA, Zabadani Valley 23-31 July, 1985.

(5) YAHYA HLAL: **Système de gestion de bases de données terminologiques ,** Colloque des lexicologues Tunisiens, TUNIS, 7 au 10 juillet 1986.

(6) YAHYA HLAL: **Le système documentaire arabe: Contribution à l'indexation automatique de documents arabes,** Publication de l'Institut Supérieur de Documentation N°7, TUNIS, 1984.

(7) YAHYA HLAL: **Génération morphologique de l'arabe,** Colloque sur l'informatique et l'arabe, TUNIS, Juin 1987.

(8) YAHYA HLAL: **Génération morphologique à partir de la racine et du schème,** Colloque sur l'informatique et l'arabe, TUNIS, Juin 1987.

العلاقة بين الصوامت والحركات في اللغة العربية

د. علي حلمي موسى، قسم الفـزياء
جامعة عين شمـس

لم تكن العلاقة بين الصوامت والحركات في اللغة العربية محل دراسة علمية أو احصائية من قبل، غير أن بعض علماء اللغة الأقدمين قد ذكروا أن الفتحة والسكون تتردد بكثرة في اللغة العربية.

ويقوم هذا البحث على دراسة احصائية لارتباط الصوامت بالحركات في اللغة العربية. والحركات العربية ست، منها ثلاث قصيرة وهي الفتحة والكسرة والضمة وثلاث أخرى طويلة وهي الألف والياء والواو. وبالإضافة إلى هـذه الحركات الست يوجد السكون وهي علامة الوقف. وللتبسيط اعتبـرنا هـذه الحركات، كما اعتبرنا الشدّة حرفاً مكرراً أولهما ساكن والآخر عليه الحركة المصاحبة للشدّة، كما اعتبرنا التنوين هو حرف نون منطوق، مثال:

رُبَّ تكتب رُبْبَ ـ هُدىً تكتب هُدَنْ

كتابة النص بالطريقة الصوتية:

الآيات الخمس الأول من سورة البقرة هي كما يلي: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. لذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يـوقنون. أولئـك على هدى من ربهم وأولئـك هم المفلحون ﴾.

وطبقاً لقراءة حفص فإن هذه الآيات الخمس تكتب على الصورة الصوتية التالية:

بسم الله الرحـــيم

ءَ لِ فْ لا مْ مي مْ .ذا لِ كَ لْ
كِ تا بُ لا رَ يْ بَ في هِـ هُـ دَ
نْ لِ لْ مُ تْ تَ قي نْ .ءَ لْ لَ
ذي نَ يُ ءْ مِ نو نَ بِ لْ غَ يْ
بِ وَ يُ قي مو نَ صْ صَ لا تَ وَ
مِ مْ ما رَ زَ قْ نا هُـ مْ يُ نْ
فِ قو نْ .وَ لْ لَ ذي نَ يُ ءْ مِ
نو نَ بِ مَا ءُ نْ زِ لَ ءِ لَ يْ
كَ وَ مَا ءُ نْ زِ لَ مِ نْ قَ بْ
لِ كَ وَ بِ لْ ءا خِ رَ تِ هُـ مْ
يو قِ نو نْ . ءُ لا ءِ كَ عَ لا
هُـ دَ مْ مِ رْ رَ بْ بِ هِـ مْ وَ
ءُ لا ءِ كَ هُـ مُ لْ مُ فْ لِ حو
نْ .

وهي تمثل صوامت عددها 143 وحركات مصاحبة عددها 143 أيضاً.
وبإحصاء عدد مرات كل حركة على حدة نجد أنها على الوجه التالي:

فتحة	37 :
كسرة	27 :
ضمة	17 :
أ	13 :
ي	6 :
و	7 :
سكون	36 :

طريقة كتابة النص:

يتم تسجيل النص على الحاسوب عن طريق إدخال سلسلتين من المعلومات إلى ذاكرة الحاسوب، الأولى سلسلة الصوامت والثانية سلسلة الحركات المصاحبة. وطبقاً لهذه الطريقة تكون السلسلة الأولى لآيات سورة البقرة على النحو التالي:

ء ـ ل ـ ف ـ ل ـ م ـ م ـ م ـ ذ ـ ل ـ ك ـ ل ـ ك ـ ت ـ ب ـ ل. . . .

وتكون السلسلة الثانية كالآتي:

فتحة ـ كسرة ـ سكون ـ ألف ـ سكون ـ ياء ـ سكون ـ ألف ـ كسرة ـ فتحة ـ سكون ـ كسرة ـ ألف ـ ضمة ـ ألف. . . .

ومن هاتين السلسلتين يمكن تكوين عدد من النتائج لكل نص مثل:

1 ـ عدد مرات ورود كل حركة من الحركات في النص ونسبتها المئوية ويلزم لها سبعة مخازن مزدوجة.

2 ـ عدد مرات ورود كل صامت في النص ونسبته المئوية ويلزم لها 28 مخزناً مزدوجاً.

3 ـ عدد مرات ورود كل حركة مع كل صامت ويلزم لها (28 × 7) مخزناً.

النتائج الإجمالية:

تم استخدام نص من القرآن الكريم هو عبارة عن سورتي البقرة والأعراف بالإضافة إلى بعض قصار السور وتتميز هاتان السورتان بأنهما من السور الطويلة بالإضافة إلى أن الأولى مدنية والثانية مكية. وقد كان عدد صوامت هذه العينة هو 35381، ومثلها حركات (مع السكون) ويبلغ عدد مرات السكون 9252 مرة والحركات 26129 أي أن السكون يمثل 26,15 % والحركات تمثل 73,85 %.

وفيما يلي جدول رقم (1) يوضح عدد كل من الحركات الست ونسبتها المئوية (منسوبة إلى الحركات فقط، أي دون السكون).

جدول رقم (1):

الحركة	عدد المرات	النسبة المئوية
الفتحة	11475	% 43,9
الكسرة	4649	% 17,8
الألف	3857	% 14,8
الضمة	3633	% 13,9
الواو	1408	% 5,4
الياء	1107	% 4,2
المجموع	26129	

أما الصوامت فيمكن ترتيبها تنازلياً حسب ترددها في العينة المستخدمة وتظهر في جدول رقم (2).

جدول رقم (2):

الصامت	عدد المرات	النسبة المئوية
ل	4989	% 14,10
ن	4282	% 12,10
م	3772	% 10,66
ء	2335	% 6,60
ت	1895	% 5,36
هـ	1850	% 5,23
و	1830	% 5,17

تابع جدول رقم (2):

الصامت	عدد المرات	النسبة المئوية
ب	1601	% 4,53
ر	1601	% 4,53
ي	1538	% 4,35
ك	1329	% 3,76
ع	1210	% 3,42
ف	1132	% 3,20
ق	958	% 2,71
س	836	% 2,36
د	797	% 2,25
ذ	591	% 1,67
ح	518	% 1,46
ج	384	% 1,09
خ	324	% 0,92
ص	302	% 0,85
ش	294	% 0,83
ض	208	% 0,59
ث	199	% 0,56
ط	177	% 0,50
ز	165	% 0,47
غ	143	% 0,40
ظ	121	% 0,34

ومن هذا الترتيب نلاحظ أن حرف النون يرد كثيراً في هذه العينة بسبب الحروف المنونة التي نسمعها نوناً، وكذلك ترتفع نسب الحروف المشددة لاعتبارنا الحرف مكرراً الأول ساكن والثاني مع الحركة المصاحبة للشدة.

النتائج التفصيلية:

يوضح الجدول رقم (3) احتمال ورود كل صامت مع كل حركة وكذلك مع السكون، ويظهر من الصف الأول أن احتمال ورود الهمزة مفتوحة هو 0,0292 بينما يكون احتمال ورود الهمزة مكسورة هو 0,0204 وهكذا، وفي آخر الصف يظهر لنا أن الاحتمال الكلي لورود الهمزة مع جميع الحركات ومع السكون هو 0,0660.

كما يوضح الصف الأخير أن احتمال الفتحة هو 0,3245 يليه احتمال السكون 0,2614 ثم الكسرة 0,1315 يليها الألف 0,1090 ثم الضمة 0,1028 تليها الواو 0,0398 وأخيراً الياء 0,0314 وجميع قيم الاحتمالات تم حسابها على أساس أن المجموع الكلي للاحتمالات هو الواحد.

وعلى الرغم من شيوع استخدام الفتحة في النص القرآني إلا أن جدول رقم (3) يظهر فيه أن حرف الباء يرد مكسوراً أكثر مما يرد مفتوحاً وتتقارب الحركتان بالنسبة لحرف الميم. أما الأحرف ظـ، ك، هـ، فإن كل حرف منها يرد مع الضمة أكثر من غيرها من الحركات.

ولعل هذه المرة الأولى التي يظهر في احصاءات الحركات في اللغة العربية أن بعض الحروف تختلف عن الاتجاه العام للصوامت كما ظهر بالنسبة لحروف الباء والظاء والكاف والهاء.

جدول رقم (3):

	فتحة	كسرة	ضمة	ألف	ياء	واو	سكون	المجموع
ء	,0292	,0204	0,0047	,0061	,0005	,0007	,004	,0660
ب	,0123	,0160	,0034	,0020	,0017	,0015	,0085	,0454
ت	,0226	,0096	,0111	,0026	,0007	,0007	,0062	,0525
ث	,0018	,0002	,0016	,0003	,0003	,0001	,0013	,0056
ج	,0035	,0014	,0012	,0016	,0002	,0005	,0025	,0109
ح	,0062	,0016	,0009	,0012	,0011	,0005	,0031	,0146
خ	,0040	0012	,0009	,0011	,0002	0	,0018	,0092
د	,0051	,0036	,0025	,0015	,0015	,0029	,0055	,0226
ذ	,0021	,0011	,0005	,0039	,0051	,0005	,0034	,0166
ر	,0142	,0064	,0041	,0031	,0023	,0044	,0107	,0452
ز	,0019	,0007	,0004	,0002	,0004	0	,0010	,0046
س	,0073	,0040	,0017	,0022	,0001	,0010	,0072	,0235
ش	,0031	,0007	,0004	,0011	,0001	,0001	,0029	,0084
ص	,0019	,0010	,0005	,0018	,0004	,0001	,0028	,0085
ض	,0018	,0017	,0005	,0005	,0001	,0002	,0012	,0060
ط	,0019	,0004	,0003	,0008	,0004	,0003	,0010	,0051
ظ	,0006	,0002	,0009	,0006	,0002	,0001	,0008	,0034
ع	,0175	,0028	,0021	,0012	,0006	,0019	,0081	,0342
غ	,0016	,0001	,0003	,0006	,0001	,0002	,0013	,0042
ف	,0157	,0052	,0024	,0010	,0037	,0010	,0029	,0319

تابع جدول رقم (3):

	فتحة	كسرة	ضمة	ألف	ياء	واو	سكون	المجموع
ق	,0083	,0024	,0038	,0059	,0011	,0025	,0032	,0272
ك	,0115	,0024	,0156	,0034	,0005	,0012	,0029	,0375
ل	,0394	,0135	,0043	,0259	,0018	,0060	,0500	,1409
م	,0186	,0183	,0096	,0141	,0020	,0042	,0399	,1067
ن	,0321	,0043	,0027	,0128	,0020	,0039	,0632	,1210
هـ	,0053	,0105	,0194	,0062	,0039	,0048	,0023	,0524
و	,0391	,0002	,0007	,0027	,0001	,0001	,0089	,0518
ي	,0159	,0016	,0063	,0046	,0003	,0004	,0144	,0435
المجموع	,3245	,1315	,1028	,1090	,0314	,0398	,2614	1,000

3 ـ الفكر اللغوي العربي

المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربـي

د. عبد الرحمٰن الحاج صالح
جامعة الجزائـر

المقـدمــة:

لقد اشتهر العالم اللغوي العربي الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة الناس باختراعه للعروض وكثيراً ما يذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب «صاحب العروض». وهذا وإن كان اعترافاً له بهذا الفضل إلا أنه ظلم من بعض الجوانب إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فنحن مدينون له بجزء كبير مما أثبته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي وكذلك الفكرة البديعة التي بني عليها أول معجم أخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانهـا كما سنراه (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العاملي (factorielle) وقسمة التركيب (Combinatoire) ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية. ولا ننسى أيضاً اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملاً إلى يومنا هذا في الكتابة العربية.

هذا ومن الغريب جداً أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماماً عند أكثر الناس بل ومجهولة تماماً في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما

يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة التي سميناها بالخليلية وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه في ما توصلت إليه اللسانيات الغربية. وكانت النتيجة أن تكوّن مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها وبعد أن تبين لهم الأهمية العظمى التي تكتسيها هذه الأشياء لا سيما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية العامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدأت اللسانيات الغربية تنتشر دراستها شيئاً فشيئاً في البلدان العربية. فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صوره وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة، هذا لب البحث وسنحاول أيضاً أن نصف بعض المحاولات التي ظهرت في العالم العربي منذ عهد قريب حتى يمكن أن نحل النزعة المذكورة محلها من النزعات الأخرى.

أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى من الهجرة:

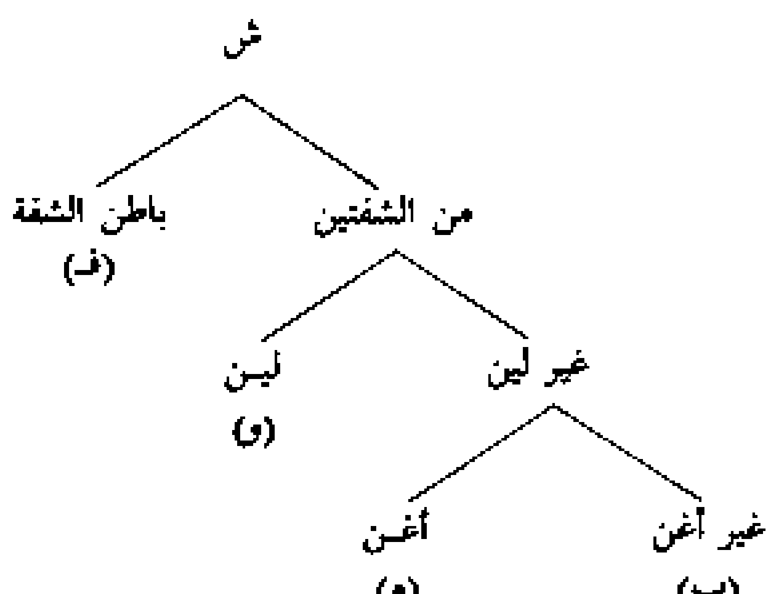
سبق أن قلنا بأن نظريات النحاة العرب الأولين تكتسي أهمية كبيرة وهذا لا من حيث إنها ما تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية بل من حيث إنها يمكن أن تستغل مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحبسة وغير ذلك. وقد يبدو هذا الكلام غريباً خصوصاً لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوكست كونت (Auguste Comte) من أن عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتقني للأمم إنما مرّ على أطوار ثلاثة: ديني ثم ميتافيزقي ثم إيجابي (أي علمي تجريبي) والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو «العهد الإيجابي» فعلى هذا الأساس فكل من جاء قبله لا يمكن أن يكون علمياً. وهيهات أن يكون الأمر على هذه البساطة فقد دل التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أن الأمم قد تمر على طور كله اختراع واجتهاد خلاق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقف لعدة قرون ويتقهقر وقد يكتشف العالم في وقت ما اشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماؤه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض على الشمس وكالدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وجدت عند بعض الأمم قبل أن يثبتها من جديد العلماء الغربيون (انظر في ذلك ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب). هذا فيما يخص العلوم عامة أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بد أن نقر أن هذه العلوم لم تبلغ عند الغربيين الآن ما بلغته العلوم الدقيقة وخصوصاً التكنولوجيا ونستطيع أن نقول مثلاً أن بعض نظرياتها كالبنوية مثلاً هي في الحقيقة - كما بيناه في مكان آخر - تنزع منزع الفلسفة

الأرسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها غالباً وخاصة في التحليل الفنولوجي فإن جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهوية فيكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية وهو أساس النظرة التشخيصية (reifiante) التي ينظر أصحابها دائماً إلى الأشياء كأشياء وكذوات حتى ولو كانت أحداثاً وهي نظرة تأمّلية محضة. وقد بنيت من الناحية المنطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراع العلاقات الأخرى غير الاشتمال. ونمثل لذلك بما اشتهر عندهم من التحليل التقطيعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات. فإنهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحدد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً. وعند ذلك ينظرون هل يتغير المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين) فإذا تغير المعنى حكموا على القطعة بأنها تحصيل لفونيم معين يدخل في النظام الفنولوجي للغة المعنية وإلا فهو مجرّد وجه من وجوه الأداء وعندئذ يشخصون هذا الفونيم بمقابلته لغيره من الفونيمات التي حصلوا عليها بنفس الطريقة. وذلك بإدراجهم إياه في جنس من الأصوات يمتاز عن غيره بصفات معينة أو يحددونه سلبياً بما ليس له من الصفات. وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير. ويزعمون أن هذا النظام السكوني من المتقابلات هو «بنية اللغة» (في المثال السابق: في مستوى الأصوات). وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موجهاً أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في مدرج الكلام أي المحور التركيبي Axe syntagmatique) فهذا وإن كان قريباً من التصور العربي الذي بنى على ما كانوا يسمونه «بقسمة التركيب» (Combinatoire) أو قسمة المواقع (الرماني، شرح الكتاب) فإنه لم يخرجهم أبداً من النزعة التشخيصية الساذجة أي تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض لأنهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها ومثل هذا العمل

التحليلي التشخيصي يجرونه على مستوى الدوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات) فههنا أيضاً يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه مما يدل على معنى بنفس الطريقة وقد حاول الوظيفيون أن يصنّفوا المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كل صنف منها. وكذلك فعل الاستغراقيون.

فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلا النوع الاندراجي (الاشتمالي) وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء. وقد وفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلا أن هذا اللغوي لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني وأحسن دليل على ما نقول هو أن اللغوي الفرنسي جان كانتينو استطاع أن يحصر جميع العلاقات التي بنيت عليها الفنولوجية في الاندراج أو الاشتمال (inclusion) ثم التقاطع (intersertion) ثم التباين (exclusion) فالشيء حسب هذه النظرة إما داخل في جنس وإما مشترك بين جنسين أو أكثر وإما خارج عنه. فهذا دليل واضح على أن التحليل البنوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنه لا يتعدى التحليل التصنيفي ومثال ذلك في الفنولوجية: جنس الحروف الشفوية العربية.

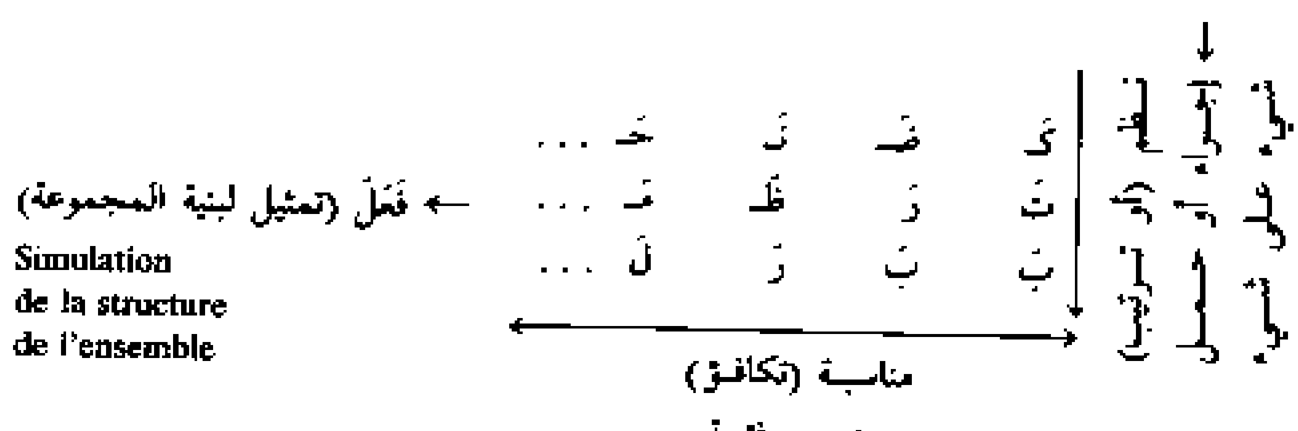
«ف/ و/ (م / ب)» وبالتمثيل الشجري:



أما في مستوى تراكيب الكلام فقد صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية أيضاً وتظهر على صورة شجرة أيضاً تمثل فروعها انتماء الجزء (= اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه ولم يرد بذلك أن يبين أن البنوية اندراجية في جوهرها بل الذي أراده هو أن يبين فقط أن هذا التناول غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي تحتمل أكثر من تأويل).

وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم التحويل وبذلك وسعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقات غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات وهي التحويلات التقديرية كما سنراه.

أما النحو العربي الخليلي فهو لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل[1] (أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل عنصر على آخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حد تعبير النحاة أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعاً. وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة:



(1) Définition par le genre et la différence spécifique.

فالجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل البنية التي تجمعها ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض بل يحمل كل جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزء في موضعه. فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي أي بالتركيب بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. فالفئة (= la classe) عندهم ليست أبداً بسيطة ـ أي مبنية على الكيف (qualitatif) = تحددها صفة مميزة فقط، بل في الوقت نفسه على الكيف والكم والكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه[1].

وما دمنا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فإننا نعتقد أن النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبداً أن تحلل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية بل الكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات بنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقاً. وإذا حاول البنوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمة مثل «أصحاب» فإنه سيتعسّف عندما يحاول أن يجد أي قطعة فيها تدل على الجمع! وهذا لأن مفهوم المجموعة[2] (ذات الترتيب) تنقصهم وكذلك مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب. وسيظهر كل هذا جيداً فيما يلي.

وخلاصة القول ههنا هو أن النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصاً في المبادىء العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

---

(1) قارن بما قاله الرضي الاستراباذي عن الصيغة: «والمراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 1، 2).

(2) = كمفهوم رياضي = S et أو Ensemble.

أما البحث اللغوي فينبغي كما يقولون أن لا يتصف بالمعيارية أي أن لا يفضل اللغوي لهجة على أخرى أو كيفية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية) بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدوّنته وإلا فإنه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم. فهذا ظاهره صواب إلا أنه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتصف به اللغات البشرية. فالنحاة العرب الأولون قد التجأوا هم أيضاً إلى السماع ودونوا كلام العرب وربما يقول قائل إنهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. وطبعاً هناك أسباب دينية اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن أما أن يقول بأنهم وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية[1] بل بمقياسين اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة والصياغة العقلية من جهة أخرى فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنها علمية. ثم زد على ذلك أن للغة كياناً ويتمثل في نظام صوتي خاص ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة فإذا تغيرت في هيكلها صارت لغة أخرى فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها أي لمواضعات أصحابها.

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر فهذا لم يحصل أبداً عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب (= الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات) وقد قال سيبويه بهذا الصدد: «واستحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجروه» (الكتاب، 1، 252) كما قال الخليل: «وكل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث فيه

(1) فالنظريات الفيزيائية كثيراً ما ظهرت بفضل الحوافز الاجتماعية السياسية وغيرها وليس فقط بسبب الحب الخالص للعلم وحده.

شيئاً فهو على القياس» (الكتاب، 1، 69). ففي داخل المجموعة من الناطقين الذين لم تصر لغتهم لغة أخرى فإن المقياس الوحيد في تفصيل كيفية على أخرى هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم. أما الكيفية الصادرة عن القليل منهم فكان يحفظ ويدوّن وينبّه على قلته وانحراف أكثر العرب عنه.

وهذا الذي قلناه يترتب عليه شيء قد تجاهله الوصفيون وهو أن اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة بل هي زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه). وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي واللسانيات البنوية إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنها تفرض في نظرها معياراً معيناً. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة[1]. وهذا موقف الإيجابيين والظاهرية اللغوية الغربية التي لا ترى في اللغة إلا ما يسمع ثم ما يتسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلتفت أبداً إلى تصرف المتكلم في اللغة في دورة التخاطب وفي أحوال معينة فأخرجوا بذلك الذات (le sujet) وهو المتكلم ناسين أن اللسان هو شيء (un objet) وأفعال أيضاً تسلط على الشيء.

أما فيما يخص نظرية تشومسكي[1] فلا بد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات كما لا بد أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية وذلك من خلال

---

(1) أما قولهم بأن هذا يخص المتخصّص في علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية فلا يثبت على دليل وهو تضييق لمجال اللسانيات لا معنى له.

(1) ومثلها كل النظريات التي جاءت كردّ فعل أو مغايرة تماماً للبنوية كنظرية شوميان في الاتحاد السوفياتي وكل المدارس التي وسعت مجال البحث اللساني فاهتمت أيضاً بنظرية الخطاب وأحوال الحديث (Théorie de l'énonciation) وتجاوزت كذلك الوصف الساذج للنظام التقابلي للغة.

دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه روزانتال. وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معياراً من المعايير بل كنمط يكتسبه الطفل بانشائه إياه شيئاً فشيئاً من استماعه ومساهمته لكلام محيطه وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماماً من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصيلة فقط). وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية standard لا تعرف إلا نوعاً واحداً من التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى - في أصل الوضع - فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظاً وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها (انظر كتاب سيبويه مثلاً أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلام ص 108 وما بعدها وكذلك أبواب الابدال والقلب وغيرها في مستوى الكلم)[1]. وهذا التحويل لا يغيّر المعنى لأنه مجرد تمثيل (Simulation) لما يترتب من التغيير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيباً منطقياً لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ ولا بد في حالة تطرح، من تقدير الأصل إذا لم يوجد كما لا بد من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية[2]. وهذا النوع من

(1) يقول ابن جني: «فيتفق اللفظان على أصلين مختلفين»... فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف، الخصائص، II، 106.

(2) انظر أيضاً ابن جني في الخصائص III، 5-8 (باب في حفظ المراتب) وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون أن النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الناحية التاريخية =

التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف وقد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلم) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمّموا (في نهاية الستينات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (generative semantics).

إلا أن النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصول وفروع[1] وههنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي (Théorie standard) والنحو العربي: فالتحويل عند النحاة هو شبه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه «البنى التركيبية» (Syntactic structures) وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولاً لها كالجملة المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) أي منطلقاً للتفريع. فكل هذا اختفى في النظرية النمطية. والأصل عند العرب هو «ما يبنى عليه ولم يبن على غيره» وهو أيضاً ما يستقل بنفسه ـ أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده ـ ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية marque zéro على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو

= عند حكمهم على الاسم مثلاً بأنه أصل والفعل فرع فقد نبهوا هم أنفسهم على أن ذلك ليس غرضهم. انظر ما قاله ابن جني في **الخصائص**، 1، 256: باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً.

(1) وهذه المقابلة غير التقابل المبني على اختلاف الهوية الذي عرفت به البنوية لأن التقابل هنا تقابل نظيري يحدث خارج الفئة أي حاصل بين فئة وأخرى في فئة أوسع منهما.

تحويل يخضع لنظام من القواعد ولا بد من التنبيه أن التفريع له مقابل وهي الحركة المكسية للتفريع وهو عند النحاة: «رد الشيء إلى أصله». فالتحويل على هذا طردي وعكسي فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو «إجراء أو حمل الشيء» الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكوّن دائماً ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (groupe).

النظرية الخليلية: مفاهيمها الأساسية وكيفية استغلالها:

اعتمد العلماء العرب ـ وزعيمهم في ذلك الخليل ـ على عدد من المفاهيم والمبادىء لتحليل اللغة وأهمها هي:

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد والانطلاق في التحليل من هذا المفهوم.
- مفهوما الموضع والعلامة العدمية.
- مفهوما اللفظة والعامل.

1 ـ الاستقامة وما إليها:

يقول سيبويه في أول كتابه: «فمنه أي الكلام مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب/» (1، 2) ويقول أيضاً: «وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت...» (نفس المصدر).

فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم/ المحال. ثم ميّز أيضاً بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي

يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/ حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال

مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال

مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى[1]

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى وأعني بذلك أن اللفظ إذا حدّد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل نحوي ودليلي (sémiologico-grammatical). والتخليط بين هذين الاعتبارين على أحدهما دون الآخر يعتبر خطأً وتقصيراً. وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان فهذا تحديد على المعنى. أما التحديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه زوائد معينة كقد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول لأن هو المتبادر إلى الذهن أولاً ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو:

2 ـ الانفـــراد:

يقول الخليل بلسان تلميذه «إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء» (الكتاب، 11، 304). الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي «ينفصل ويبتدأ» (نفس المصدر 1، 96). وبالفعل كان المنطلق عندهم كل «ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر في

---

(1) وأطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب: مستقيم محال.

العربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و«ما بمنزلة الاسم المفرد» وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم «اللفظة».

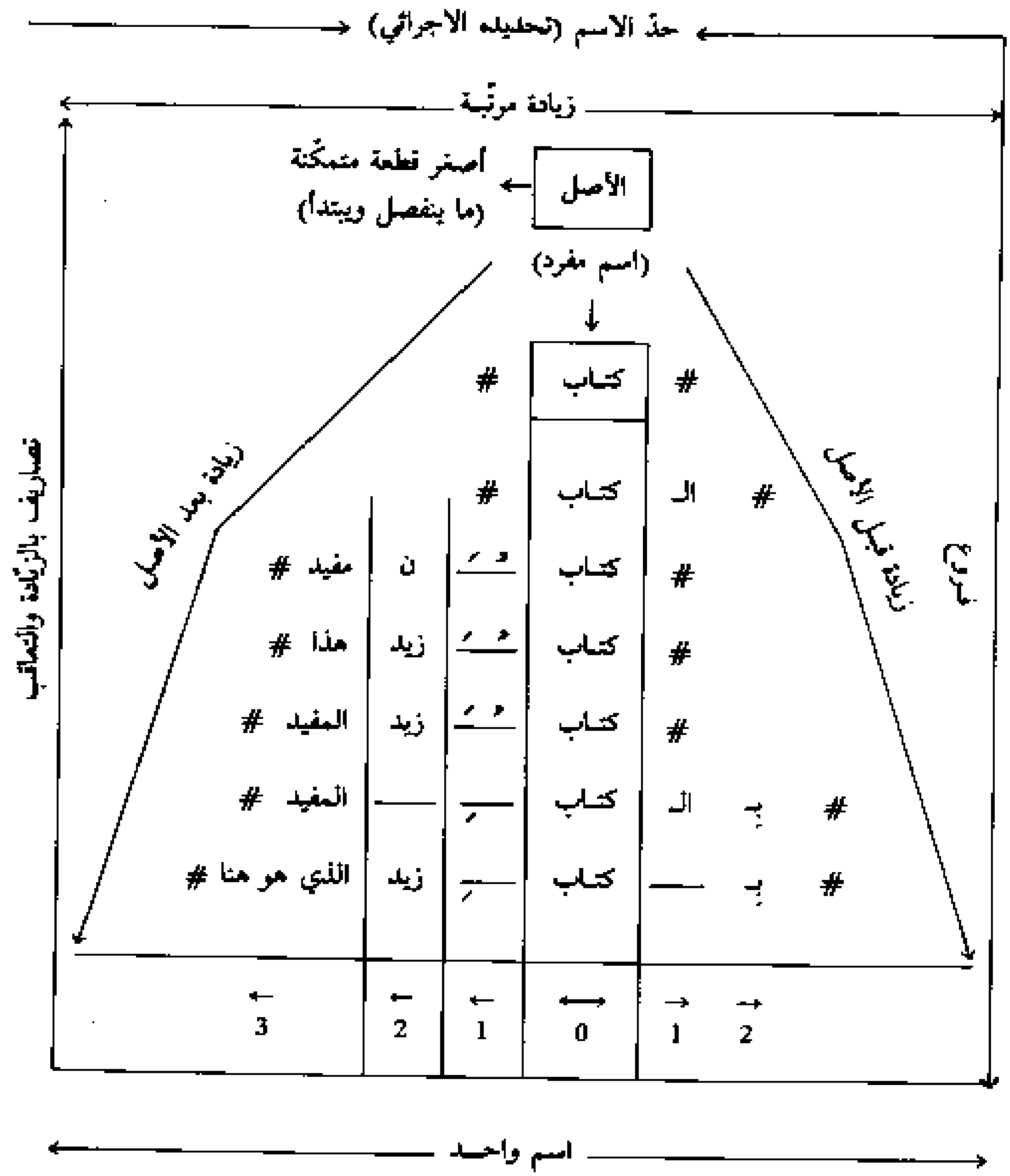
فالانفصال والابتداء يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها.

ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية لأنها يمكن أن تكوّن جملة مفيدة (فقد اكتشفت في الكلام الحقيقي) وعلى هذا فهي تحتل مكاناً يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة.

أما كيفية التفريع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أن بعض هذه النوى تقبل الزيادة يميناً ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها «لفظة» وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها. وسموا هذه القابلية «بالتمكّن» ولاحظوا أيضاً أن لهذا التمكن درجات فهناك اسم الجنس المتصرف وهو المتمكن الأمكن ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ثم المبني فهو غير المتمكن ولا أمكن[1]. وهكذا يمكننا نحن أن نبني، انطلاقاً من هذه المفاهيم، وهذا التصور المثال والحد (modèle) الذي يتحدد به الاسم لفظياً ليس إلا:

---

(1) هذه ألقاب وضعها المتأخرون.


حدّ الاسم (تحليله الاجرائي)
زيادة مرتّبة
الأصل
أصغر قطعة متمكّنة
(ما ينفصل ويبتدأ)
(اسم مفرد)
كتاب
ال
مفيد
هذا
المفيد
اللذي هو هنا
زيد
ن
ب
زيادة بعد الأصل
زيادة قبل الأصل
تصاريف بالزيادة والتعاقب
فروع
3
2
1
0
1
2
اسم واحد

ويلاحظ في هذا المثال المحدد للاسم أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أولاً ومتفرعة عليها بالزيادة ثانياً. فأما التساوي فهو ذاك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء وأما التفريع فهو نفس التحويل الذي تكلمنا عنه قبل. والفرق بين هذا التحليل وغيره مما يوجد عند البنويين فهو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية. ثم إن هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منهما تابعاً للآخر بحيث تنظر إليهما معاً أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعياً الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكل هذا يكوّن مجموعة ذات بنية تسمى في الاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe). وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها الحاسبات الألكترونية في علاج النصوص.

كما أن الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المُثُل. والكلمة عند النحاة الأولين هي أدنى عنصر تتركب منها «اللفظة» وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائماً مورفيماً أي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى لأنه لا بد من التمييز بين العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة، وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبّب تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في «اقتعل» وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كَلِماً لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكوّنات الكلمة وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم.

الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة:

وعلى هذا الأساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدّد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى). وإذا أردنا أن نعبّر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأن ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولّد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة. وقد تحصل اللغوي على المثال المولّد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير = + Bijection Mise en correspondance biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر). ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو «ردّ الشيء إلى أصله» على حدّ تعبير النحاة. وبهذه العمليات يتحدّد موضع كل عنصر في داخل المثال كما سبق أن قلنا. ولا بد من الإشارة إلى أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهم صفة يتصف بها التحويل الخليلي. ويعبر عن هذا النحاة بأن هذه الزوائد «تدخل وتخرج» وهو ما يتصف به الإدراج الذي يتم «بالوصل» (Simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل «بالبناء» (Intégration structurante) فالوصل يحصل في داخل اللفظة أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه).

ثم إن خلوّ الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو «الخلو من العلامة» أو

«تركها» (الكتاب، 7 و340) وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية (Expression zéro) وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر وذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجوداً في اللسانيات الحديثة إلا أنه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب إذ يجب أن يكون مرتبطاً بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سميت بالمثال (schème générateur).

مفهوم العامـل:

ليست «اللفظة» الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique). لأن لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريداً. وههنا أيضاً ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الاجرائية: يحملون مثلاً أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة مع إبقاء النواة كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضاً من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية) وذلك مثل:

قائم	زيد	∅
قائمٌ	زيداً	إن
قائماً	زيد	كان
قائماً	زيداً	حسبت
قائماً	زيداً	أعلمت عمراً
3	2	1

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيباً وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي «عاملاً». ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه «المعمول الأول» (م 1) ويكوّن إذن مع عامله «زوجاً مرتباً» (couple ordonné). أما المعمول الثاني (م 2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة جمود العامل (مثل «إن»)[1]. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـ ∅ فهذا هو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

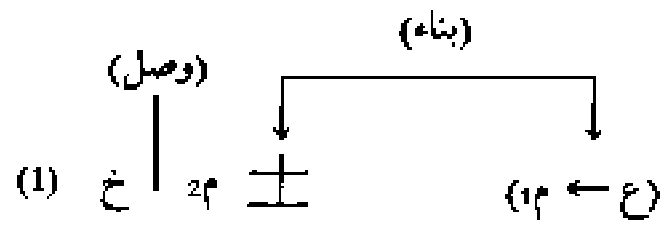
هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكون من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضاً أن موضع م 1 وم 2 يمكن أيضاً أن تحتلها كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل:

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيـ	ت	زيـداً
رأيـ	ت	كـ

(2)

فيتبيّن بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة. كما أن هناك عناصر أخرى «تدخل وتخرج» (علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه: خ). ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة:

(1) إلا إذا كان ظرفاً مثل: إن في الدار زيداً.
(2) هذه العبارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر.



فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجاً عن قسمة تركيبية لما تحته.

ثم ينطلق النحاة من جديد من هذه الصيغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل (emboîtements أو enchâssements) ويسمونه بالتكرار أو الإطـالة (récursivité) وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جداً. ولا يمكن أن نتطرق هنا إلى هذا لضيق المجال ونكتفي بمثال واحد يخص تداخل ع م م في نفسها واندراجها في موضع م2، وفي موضع خ أيضاً:

ع∅	م1	م2			خ		
		ع	م1	م2	ع	م1	م2
∅	زيد	يقول	∅	ذاك	≠		
سمعـ	ـت	زيـداً			يقول	∅	ذاك ≠

ويوجد مستوى تركيبي آخر أعلى من هذا وهو مستوى «التصدير» وما فوق العامل. فإن هناك أدوات تدخل على (ع، م، خ) ويعني هذا أن هناك موضعاً آخر يتجاوز هذه المواضع وقد لاحظوا أن لهذا الموضـع الصدارة المطلقة فكأن

(1) فالعامل يتأخر عنه المعمول الأول وجوباً ثم يبني عليهما م2. أما المخصص فعلاقته مع هذه النواة وصلية كما قلنا.

هذه الأدوات (المسماة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى إذ إنها تتحكم في كل ما يوجد تحتها. ولا تكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامة للإثبات وأدوات التوليد ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط. والغريب أن بعض هذه الأدوات قد تغطي أكثر من موضع وذلك مثل «هل» لأنها لا يمكن أن تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل «ألم يخرج؟» (راجع للمزيد من الفائدة كتابنا «علم اللسان العربي وعلم اللسان العام»).

كل هذا الذي رأيناه هو «تحليل على اللفظ» وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أن المعاني تنقسم هي أيضاً إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا. وهي من معطيات المواضعة (données sémiologiques) الخاصة بلغة من اللغات في زمان معين من تطورها. أما الفروع فهي المعاني التي تتحدّد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما وهي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة (كعلم المعاني وهو: «تتبع خواص التراكيب في الإفادة» وكعلم البيان وهو: «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة» على حد تحديد القدامى. فالبلاغة في مظهرها الأول أي كعلم للمعاني هي امتداد لعلم النحو لأنها تنظر في كيفية استعمال الفرد «لمعاني النحو» وهي المعاني التي تدل عليها كل الوجوه التي يقتضيها النحو. أما في مظهرها الثاني أي كعلم للبيان (كمصطلح) فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المنطقية (المنطق الطبيعي لا المنطق الصوري).

هذا وللعرب أيضاً ـ وخاصة الخليل ـ نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقاً في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم حرف المد فهذه أشياء لم تعرف قيمتها إلا عندما اختبرت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع

(syllabe) وغيرها كالفونيم وكالتمييز بين النبر وكمية المصوت وغير ذلك[1] وبصفة خاصة ما يجري الآن من التجارب في اصطناع الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الألكترونية ولا يمكننا هنا أن نتطرق إلى هذا بالاستفاضة اللازمة. فقد كان مقصودنا فقط إظهار المفاهيم المنهجية الأساسية للنظرية العربية الخليلية (النحوية اللغوية منها) بصفة خاصة (انظر بالنسبة لمفهومي الحركة والسكون مقالنا الذي نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول).

إحلال المدرسة الخليلية الحديثة محلها من النزعات الحديثة في العالم العربي:

فهذه نبذة جد مختصرة عن المفاهيم والمبادىء التي استخرجناها من النظرية اللغوية العربية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية métathéorie بالنسبة للنظرية الخليلية). أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل. أولاً لأننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتداداً كبيراً بها وبأخواتها اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى. والسبب الثاني هو، من جهة، اختبارنا لها عند صوغها الصياغة الرياضية ـ وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثم تشكيلها بالشكل الخورزمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتاب (الحاسب الإلكتروني) ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية. وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر. وهناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع اللسانيين

---

(1) أما النظام الصوتي فقد تصوره العلماء الأولون أيضاً كمصفوفة (matrice) فترتيب المخارج عندهم هو ترتيب لأجناس من الأصوات وكل جنس (في داخل عمود) يتفرع عن الآخر بزيادة: صوت الحركة ثم حرف المد (+ مدّ) ثم الليّن (+ شيء من الجمود) ثم الرخو (+ جمود أكثر) ثم بين بين (رخاوة + شدة) ثم الشديد (جمود مطلق).

لإنجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل. وهذا الاستغلال جار أيضاً فيما يخص الصوتيات التطبيقية[1] وخاصة الصوتيات الرتابية (computationnel) فهناك مهندسون في الألكترونيك يحاولون أن يستغلوا المفاهيم العربية للوصول إلى استكشاف آلي أكثر نجاعة مما قد ظهر في البلدان الغربية.

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة التي شرفها بعضهم بأن سماها بالخليلية الحديثة. ولا بد ههنا من التنبيه على أن هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلدين للعلماء القدامى بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار ومفاهيم ومناهج غير تلك التي وصفناها إلا أنهم لا يتجاهلونها على الإطلاق بل يعتدون ببعضها إن لم يكن بجميعها. فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء هي نظرة المتطلع الذي لا يريد أن يفلت منه أي اتجاه وأي نظرة وأي نوع من التحليل بل ولا يحكم على أي منها إلا بعد النظر الممعن والتمحيص المتواصل. ثم إن الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المبدعين من علمائنا فقط هو استغلاق محتواها عليهم إذ يسقطون عليها أولاً المفاهيم والتصورات التي تبلورت (وجمدت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي. وسهّل ذلك أن عدداً كبيراً من الألفاظ التي استعملها الخليل وأصحابه بمعنى هي نفس الألفاظ التي استعملها المتأخرون ولكن بتصور آخر. وذلك مثل «الكلمة» كما تصورها سيبويه وما يقصده ابن مالك منها. وكثيراً ما رأينا المحدثين يخلطون، زيادة على ذلك، بين المصطلحات القديمة والمصطلحات المحدثة في عهد الجمود وذلك مثل «الفعل المبني لما لم يتسم فاعله» و «المبني للمجهول». فلكل مصطلح تصور خاص.

وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط في اعتقادنا، بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حد بعيد اللسانيات

(1) وذلك كالتحديد العلمي ـ والتقني ـ للأداء العربي واستخراج الأداء العفوي الاقتصادي الذي وصفه القدامى والذي تنوسي بل تجاهله المعلمون حتى صارت المدرسة لا تعرف إلا المستوى الترتيلي للأداء بل المتكلف الذي لا يظهر إلا في ظروف معينة.

الحديثة ويعتمد أساساً على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة[1] ومفاهيم هؤلاء المتأخرين واتجاه آخر يتجاهل تماماً أو إلى حدّ ما التراث العربي أو يجعل مثل الاتجاه الأول كل التراث واحداً وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعاً تاماً أنه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية.

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية. أما الاتجاه الأول فقد برز الكثير ممن أدرك أغراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلق بمفاهيم المتأخرين) ويدل على ذلك تحقيقهم المتقن للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ونذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيبويه (طبعة بولاق).

وقد ظهر في عهدهم (نهاية القرن الماضي) علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث أيما مساهمة. ولا يفوتنا أن نذكر الأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية.

اللسانيات الحديثة في العالم العربي:

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني فقد برز فيه أيضاً باحثون جدّ ممتازين. ومنهم من برع براعة في فهم المدارس الحديثة في اللسانيات واستطاعوا أن يتجاوزوا مرحلة الاقتباس السلبي ولم يقع الكثير منهم في حضيض التقليد بل اجتهدوا وفضلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين. أما نزعاتهم ومشاربهم فهي في الغالب تابعة للمنابع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا عليهم في خارج العالم العربي. فقد كان أقدم مدرسة انتهل منها المحدثون هي مدرسة فرث الإنكليزية

---

(1) التي لا تمت مثلاً بسبب إلى الفلسفة أو المنطق اليوناني أو التي لا تخلط بين المفاهيم العربية ومفاهيم هذه الفلسفة.

في الأربعينات والخمسينات وكانت نزعة وصفية محضة. وتندرج مع النزعات الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور والأمير تروباتسكوي الروسي وهي المدرسة البنوية (بشيء كبير من التكيف هنا وهناك). ولا بد من الملاحظة أن عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلاً جداً (بل ولا يزال قليلاً)(1).

هذا وقد وجد، بعد ذلك، جيل من أهل المغرب تبنى هو أيضاً مبادىء البنوية وذلك عن طريق مدرسة أندري مارتيني التي تمثل النزعة الفرنسية للبنوية. وصاحب هذا المقال هو نفسه مع بعض الزملاء قد كان ممن ساهموا في التعريف بهذه المدرسة.

ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية وانتبه إلى أهميتها أكثر من واحد من المثقفين العرب. واتخذها بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لبحوثهم. ونذكر أيضاً بعض من تخصص في الصوتيات فبرعوا في ذلك. وقد تكاثر اللسانيون ـ على قلتهم ـ وتشعبت المدارس الغربية وظهرت نظرية الحديث أو الخطاب في شتى العواصم الأوروبية. وتتلمذ بعض الباحثين العرب على أساتذتها. كما ظهرت أيضاً اللسانيات التطبيقية وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات نظراً إلى المشاكل الانمائية العويصة التي يعانونها. وكانت مدرستنا الخليلية أكثر النزعات اهتماماً بها خصوصاً بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية ولا سيما التطبيقية منها. وهناك أعمال كبيرة تنجز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان كأعمال الأستاذ الأخضر غزال في المملكة المغربية وأعمال معهد العلوم اللسانية بالجزائر وأعمال الباحثين في دولة الكويت وغيرها. هذا بصرف النظر عن الدراسات والمقالات العلمية القيمة التي تصدر في كل البلدان العربية.

---

(1) وهناك أيضاً عدد من الباحثين ممن درس في ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي وغيرهما غير أن نزعتهم لا تختلف كثيراً عن نزعة زملائهم الذين درسوا في إنكلترا.

إلا أن هناك بعض من يميل إلى التقليد للغربيين وهم قليلون جداً[1] والحمد لله. ولا سيما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة وقد يتهجم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم ـ دون أن يفهموها ـ وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضاً واستهزأوا بهم. ونعتقد أن من حق الباحث أن ينتمي إلى أي مدرسة شاء مما يراه صواباً ولكن ليس من حق الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى وخاصة مدرسة المبدعين من علمائنا القدامى.

وبالله التوفيق

---

(1) ومنهم من أراد أن يطبق النظريات الغربية (البنوية أو التوليدية) على اللغة العربية هكذا جزافاً وبدون نقد ولا تمحيص وبدون أن يكون ذلك اختباراً للنظرية.

المـراجـــع

- كتاب سيبويه، ط. بولاق، جزآن، 1317 هـ.
- كتاب العين، تحقيق ع. درويش، ج، بغداد، 1967.
- كتاب العروض، لابن جني، تحقيق الدكتور ج. ش. فرهود، الرياض، 1932-1972.
- الخصائص، لنفس المؤلف، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 3 أجزاء، 1956-1952.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية (ابتداء من 86 نحو).
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، كذلك (ابتداء من 82 نحو).
- أسباب حدوث الحروف لابن سينا. تحقيق م. ح الطيان وي. مير علم، دمشق 1983.
- مقدمة ابن خلدون، طبعة بيروت 1967.
- النحو العربي ومنطق أرسطو للدكتور ع. الحاج صالح. مجلة كلية الآداب. بالجزائر، 1964، ص 67-86.
- مدخل إلى علم اللسان الحديث لنفس المؤلف، مجلة اللسانيات (الجزائر)، من العدد الأول إلى العدد الرابع.
- تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي، الأصيل، نفس المؤلف، موسم المجمع الملكي الأردني للغة العربية، سنة 1984.

A. Hadj-Salah, **Arabic Linguistics and Phonetics** in **Applied Arabic Linguistics and Signal and Information Processing,** Hemisphere, New-York, 1986.

— id. La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes. **Al-Lisaniyyat,** Alger, n° 1, pp. 63-83.

— id., **Linguistique arabe et linguistique générale,** علم اللسان العربي وعلم اللسان العام (en cours d'impression = تحت الطبع)

— id. Contribution à la connaissance physiologique de l'opposition: Sourde/Sonore, **Actes du 6e Congrès international des sciences phonétiques — La Haye. 1972, no, 310-315.**

حدّ اللغة في التراث اللساني العربي

د. عبد السلام المسدّي
كلية الآداب، تونس

1 ـ منطلقات منهجية

1. أ: اللسانيات والمواريث الحضارية:

لئن كانت الحوافز التي حملت روّاد النهضة العربية في بعدها الإسلامي على الاهتمام بالظاهرة اللغوية تحليلاً واستكشافاً ذات طابع ديني بالدرجة الأولى فإنها لم تصدّهم عن الوصول إلى النّتائج الموضوعية التي يتعلّق بها الفكر الإنساني حينما يكون حافزه الأساسي استكشافاً علمياً خالصاً وفضولاً معرفياً غير مقيّد. ولا شكّ أنّ الفكر اللسانيّ الحديث بعد أن وثق بتكامل البنى التّأسيسية في المعارف المتصلة بالظاهرة اللغوية وتأكد من التّحوّل النّوعيّ الحاصل بموجَب مفارقة منهج اللسانيات للمناهج الفيلولوجية المختلفة قد انبرى يعيد قراءة المواريث الإنسانية التي مثّلت اللغةُ محوراً أساسياً ضمن منظومتها المعرفية شأنَ التراث اليوناني والتراث اللاتيني وما انبثق منهما. والذي زاد بعض اللسانيين المعاصرين تشبثاً بمنهج المعاودة إنّما هو اليقين الجازم بأن إحياء التراث وإغناءه عن طريق المقولات اللسانية المعاصرة ومتصوّراتها الإجرائية كثيراً ما يصحبه إخصاب للمعرفة اللغوية الحديثة نفسها عن طريق ابتعاث المخزون التراثي الأصيل وذلك كلما وُجد القارىء المقتدر على تحقيق التوازن في المعادلة الصعبة بين الحداثة والتراث.

1 ـ ب: خصوصية التراث العربي:

والتراث العربي ـ هذا الذي جاء ثمرة مخاض فكري متنوّع استطال على مدى تسعة قرون زاهية ـ من المواريث الإنسانية المتهيّئة مبدئيّاً لعملية التفاعل المعرفي الخصيب وذلك عن طريق إجراء القراءة العصرية الواعية، فأنْ يهتمّ روّاد اللسانيات العامة في عصرنا الحديث بمضمون الفكر اللغوي العربي فذلك امتثال لأسباب ثلاثة تتداخل فيها القيم المبدئية مع القيم المنهجية، فأوّلها أنّ التغافل عنه يفضي إلى حصول انخرام في سلسلة التّأريخ للتفكير اللغوي عبر الحضارات اللسانية وهذا مما يعطّل كل محاولة تأصيلية عند تأسيس حركة العلم ونقد مقرّراته، وثانيها أن روّاد الحضارة العربية بعد أن فكّروا في لغتهم النوعية واستنبطوا منظومتها العامة فحدّدوا فروع دراستها بتصنيف علوم اللسان العربي وتبويب محاورها نحواً وصرفاً وأصواتاً وبلاغة تطرّقوا إلى التفكير في اللغة من حيث هي ظاهرة كونية فاستكشفوا كثيراً من أسرارها الخفية ووقفوا على عديد من نواميسها العامة، فلمّا صاغوا ما عرفوه من شأنها أدركوا مرتبة الكليات التي تكاد تتطابق مع الصياغة الصورية التي يأخذها العقل في ذاتها ولذاتها خارج حدود اللغة التي تُسلك فيها.

وأمّا ثالث الأسباب فيتمثل في أن التراث العربي يتعين اتخاذه ملكاً إنسانياً يحمل رصيداً مشاعاً، ويفوّض حقّاً مطلقاً، لأنه في ذاته ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الشامل، وقد تسنّى له اكتساب هذه الخصوصية بفضل توفّقه في تحقيق معادلته التاريخية العسيرة؛ فقد انبنى على استيعاب الروافد السابقة له إذ قد أفاد من كل ما توفر لديه عندئذ من مناهل التراث الإنساني: تمثّل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية فكان حلقةَ تواصلٍ وامتداد على مسار الحضارة الإنسانية، ولكنه انبنى أيضاً على مبدأ الخصوصية إذ تفرد بشمائلَ نوعية فلم يكن مجرّد قناة تسلكها المضامين الفكرية السالفة، وإنّما اتّخذ من الوافد عليه مادةَ تمثّلٍ ومصاهرة حقّق بهما ميزةَ التجاوز بعدَ الإفادة.

1 . ج: وجهة البحث:

بهذا المدخل المنهجي نتوسل إذن في محاولتنا قراءة الفكر اللغوي العربي على مستوى المبادىء والكليات، وحيث كان حافزنا الجوهري هو الحيرةَ العلمية في بعدها الكوني، وكان المنهج المنتحَى هو الهمَّ المعرفي في امتداده الإنساني، جاز لقراءتنا هذه أن تتوخى الوقوف عند النّتوءات الموضوعية ضمن تضاريس التراث العربي، ولسنا غافلين عمّا يتخلّل هذه الومضات من رؤ ىً قد تبتعد عن سمات الفكر العلمي في توجّهه العقلاني، ولكن الذي يشفع لنا في منهج الانتقاء هذا هو أن هاجسنا الأوكدَ ليس الانتصارَ للفكر النوعي ـ وهو في مقامنا الفكر العربي الإسلامي ـ على حساب أيّ فكر آخر وإنّما هو استقراءٌ للفكر الإنساني من خلال أحد تجلياته التاريخية.

2 ـ إشكالية الحدّ

لا شكّ أن البحث في تعريف اللغة يحيلنا على إشكالية تأسيسية يتداولها البحث التنظيري والبحث المنطقي فتأخذ وزناً معرفياً وصورياً في نفس الوقت وهذه هي إشكالية الحدّ، ومن الوجيه ونحن نتحسس مقوّماتِ حدِّ اللغة في التراث اللساني العربي أن نتوقّف عند بعض المنطلقات التي كان الفكر العربي يَصدر عنها والتي تُدقِّق ملامح الخَلفية الذهنية التي تضبط العلاقة بين موضوع عملية الحدّ وهو الظاهرة اللغوية وعملية الحدّ ذاتها من حيث هي ثمرة لهذا الفكر التراثي. ولنتوقّفْ عند بعض النماذج الاستقرائية نتتقيها كي نتأكّد مبدئياً من استقامة العنصر الموضوعي في حركة هذا الفكر اللغوي وكي نطمئنّ من جهة ثانية على سلامة توظيف القراءة النقدية الواعية ممّا سيتيح لنا ـ في ضرب من الاستدلال بالخُلف على حدّ عبارة المناطقة ـ أن نفهم السلك الرابط بين مخزون الفكر التراثي واستشراف الحيرة اللسانية المعاصرة.

2 . أ: الدلالة ومبدأ الإدراك:

إنّ النماذج التي نستقيها من مظانّ الفكر العربي في هذا المضمار والتي تتمحور حول تعيين نمط العلاقة بين هذا الفكر والظاهرة اللغوية يمكن أن نتوسل

فيها بالبحث عن منطلق الحيرة التي قادت إلى استكشاف مقوّمات اللغة، ولا شكّ أنَ هذا المنطلق هو التساؤل عن معضلة الدلالة بالمعنى المطلق الذي تتمازج فيه مع قضية الإدراك ومشكلة الاعتبار، ومن ثمة تسنّى تحديد هوية العنصر اللغوي باعتباره طرفاً مفهومياً بين الإنسان وحقيقة الدلالة، فإذا بالتحليل يفضي إلى حدّ الإنسان ذاته عن طريق حدّ اللغة انطلاقاً من موقعه من الدلالة في الكون عامة، هذا الكون الذي كلّ شيء فيه قرين مبدأ الاعتبار الذي يطلق عليه لفظ الحكمة في الوجود، ولكن الحكمة تنقسم بمنظار الدلالة إلى ضربين: ضربٍ يشمل ما تُستخرج منه دلالتُه وهو غير قادر على إبلاغها، وضرب يشهد هو بنفسه على دلالته فيُبلغها إلى من يطلبها بواسطة الجهاز الأدائي الأمثل وهو اللغة.

ومن أبلغ ما وصلنا من التراث في هذا المضمار تحليلٌ يجريه الجاحظ مفصّلاً فيه استواء الموجودات ـ من عاقل وغير عاقل ـ في جهة الدلالة على حكمة الوجود ثمّ اختلاف الكائنات من جهة القدرة على إبلاغ حكمتها، وهو ما يفضي إلى إقامة هرم مفهوميّ تتكامل فيه عملية تحديد الإنسان واللغة والدلالة فإذا بقمة هذا الهرم تستوي على الحكمة الدّالة المستدلّة: «ووجدنا كون العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة. فاستوى بذاك الشيءِ العاقلُ وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة؛ واختلفا من جهة أنّ أحدهما دليل لا يَستدلّ، والآخر دليل يَستدلّ، فكلّ مستدلّ دليل وليس كلّ دليل مستدلاً، فشارك كلُّ حيوان سوى الإنسان، جميعَ الجماد في الدّلالة، وفي عدم الاستدلال، واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلاً.

ثمّ جعل للمستدلّ سببٌ يَدلّ به على وجوه استدلاله، ووجوه ما نتج له الاستدلال، وسمّوا ذلك بياناً»[1].

---

(1) الجاحظ: **الحيوان**، ج 1، ص 33.

2 ـ ب: اللغة والمجتمع: *

فهذا نموذج أوّل، أمّا النموذج الاستقرائي الثاني فيخص تحسّس هويّة الظاهرة اللغوية من خلال علاقة الفرد بالجماعة في محيطه الحيويّ، ومن دقيق ما يقف عليه النّاظر في نصوص التراث العربي ما اهتدى إليه أعلامه من ربط عضوي بين الظاهرة اللغوية وخصوصية انبناء المجتمع البشري في تكامله، فالعامل اللغوي جوهري في وجود الفرد بحدّ ذاته وفي استقامة وجوده ضمن المجموعة، بل إن الاجتماع الإنساني بأكمله ما كان له أن يتأسس بما هو متأسس عليه لولا اللغة. فالكلام وإن كان أداةَ تعبير في منطلقه فهو قناة الفرد في بلوغ غاياته من المجموعة التي يعيش ضمن بيئتها، ولهذا السبب اعتبر إخوان الصفاء أنّه «ما من أحد إلاّ وهو إذا عبّر عمّا في نفسه بلغ غرضه في إفهام السّامع عنه ما يريده على حسب استطاعته وما تساعده عليه آلاته»[1].

وفي تحليلات المنظّرين من أعلام التراث العربي ما يدل على نفاذ بصيرتهم في شأن قيمة العامل اللغوي بالنّسبة إلى تركيبة الحياة الجماعية ويتجلّى ذلك على وجه الخصوص عند ربطهم عنصر الكلام بمحرّك «الحاجة» في الوجود الإنساني. وطبيعي أن يفضي بهم الأمر إلى ربط الظاهرة اللغوية بمقتضيات الوجود البيولوجي والاجتماعي في نفس الوقت.

فالتّوحيدي يربط كلّ ظواهر المخاطبة إبلاغاً وتقبّلاً بعنصر الحاجة التي عنها ينتج التفاوت في الإلحاح على بناء الخطاب وخصائصه[2]. والجاحظ يلح على أن وظيفة الكلام في المجتمع الإنساني هي تأسيس قنوات الاتصال بين أفراده ممّا يجعل العامل اللغوي مطيّة للتعبير عن «حقائق حاجاتهم» فيتمّ الاهتداء

---

* انظر التحليلات الضافية التي استؤنف بها الموضوع في كلٍّ من:
ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص 60-67.
ابن حزم: **التقريب لحدّ المنطق**، ص 4-5.

(1) إخوان الصفاء: **الرسائل**، ج 3، ص 121.

(2) التوحيدي: **المقابسات**، ص 170.

إلى «موضع سَدِّ الخَلّة ورفع الشبهة ومداواة الحيرة»[1]. بل إنّ هذا الاستكشاف الموضوعي في شأن علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني يؤول بالجاحظ إلى تأكيد أن الوجود الجماعي متراهن مع تولد الحاجات وأن سَدّ الحاجات متعذّر خارج حدود الظاهرة اللغوية[2].

فكل هذا التحليل الاجتماعي لتعلّق الظاهرة اللغوية بالإنسان يقضي إلى تقرير الحقيقة الموضوعية القائمة بين الفرد والجماعة عبر العامل اللغوي فإذا المؤسسة الاجتماعية والمؤسسة اللغوية طرفان متكاملان في معادلة الوجود الإنساني. ولئن تسنّى للجاحظ ان يقرّر جازماً بأنّه «ولولا حاجة النّاس الى المعاني وإلى التعاون والترافد لما احتاجوا إلى الأسماء»[3] فإن ابن مسكويه قد أمدّنا بتحليل متكامل لمراتب نشوء الحاجة في كيان الخلية الاجتماعية مبيناً كيف يرتقي اقتضاء الوجود الجماعي بين حاجة الجزء إلى تعاون الكلّ بما يسدّ حاجة جميع الأجزاء، ومدار الاستجابة في كلّ هذه الاقتضاءات إنّما هو الجهاز اللغوي:

«إنّ السّبب الذي احتيج من أجله إلى الكلام هو أن الإنسان الواحد لمّا كان غيرَ مكتفٍ بنفسه في حياته، ولا بالغٍ حاجاتِه في تتمّة بقائه مدّتَه المعلومةَ، وزمانَه المقدّر المقسوم احتاج إلى استدعاء ضروراته في مادة بقائه من غيره، ووجب بشريطة العدل أن يُعطيَ غيرَه عِوضَ ما استدعاه منه، بالمعاونة التي من أجلها قالت الحكماء: إن الإنسان مدنيٌّ بالطبع.

وهذه المعاونات والضرورات المقتَسَمةُ بين النّاس، التي بها يصحّ بقاؤهم، وتتمّ حياتهم، وتَحسن معايشُهم، هي أشخاص وأعيان من أمور مختلفة، وأحوال غير متّفقة، وهي كثيرة غير متناهية، وربّما كانت حاضرة

---

(1) الجاحظ: **الحيوان**، ج 1، ص 44.

(2) المرجع، ص 48. انظر في نفس المقصد: ابن جني: **الخصائص**، ج 2، ص 30؛ ابن وهب: **البرهان**، ص 66؛ إخوان الصفاء: **الرسائل**، ج 1، ص 259.

(3) الجاحظ: **الحيوان**، ج 5، ص 201.

فصحّت الإشارة إليها، وربّما كانت غائبة فلم تكف الإشارة فيها، فلم يكن بدّ من أن يفزع إلى حركات بأصوات دالّة على هذه المعاني بالاصطلاح، ليستدعيَها بعضُ النّاس من بعض، وليعاون بعضهم بعضاً، فيتمّ لهم البقاء الإنساني، وتكمل فيهم الحياة البشرية»[1].

2 . ج: نقض تفاضل اللغات:

أمّا النّموذج الثالث الذي به نتوسّل إلى تدقيق طبيعة العلاقة المعرفية القائمة بين الظاهرة اللغوية والجدول الموضوعي من التراث العربي بما يُعَيِّن مقومات تحديد الظاهرة فيتمثّل في إرسال الحكم على قيمة الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها على مستوى الألسنة البشرية المتعدّدة كمًّا، والمتمايزة نوعاً. والذي يشدّ انتباه الفاحص لنصوص التراث العربي شدّاً في هذا المضمار هو أنّ التفاعل الوجداني والروحي مع اللغة العربية وما كان يصاحب ذلك من تعلّق حضاري وغيبي في نفس الوقت لم يمنع روّاد الفكر العربي من الوقوف على نسبيّة القيم في الظاهرة اللغويّة، وقد بلغت هذه الرّؤية الموضوعية ببعضهم حدّاً جعله يقرّر بضرب من الحقيقة الجازمة مبدأ انتفاء تفاضل الألسنة البشرية أيّاً كانت وفي أيّ مصر أو زمان حلّت ثمّ يزكّي ما يقرّر بتقديم البرهان الجدلي القاطع الذي يكشف به عن هَنات الفكر البشري الذي يغفل تحت تأثير التفاعل الوجداني مع الظاهرة اللغوية عن بديهيات حقيقتها.

يقول ابن حزم: «وقد توهّم قوم في لغتهم أنّها أفضل اللغات. وهذا لا معنى له لأنّ وجوه الفضل معروفة؛ وإنّما هي بعمل أو اختصاص ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة وقد قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبيّن لهم ﴾ وقال تعالى ﴿ فإنّما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكّرون ﴾ فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلاّ ليفهم ذلك قومه عليه السلام لا لغير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس فقال: إن لغة اليونانيين أفضل اللغات لأنّ سائر اللغات إنّما هي تشبه إمّا نباح الكلاب أو نقيق الضفادع.

---

(1) ابن مسكويه: **الهوامل والشوامل**، ص 6-7.

وهذا جهل شديد لأن كل سامعٍ لغةٍ ليست لغتَه ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق.

وقد قال قوم: العربية أفضل اللغات لأنّه بها نزل كلام الله تعالى.

قال علي: وهذا لا معنى له، لأنّ الله عزّ وجلّ قد أخبرنا أنه لم يُرسل رسولاً إلاّ بلسان قومه (...) فتساوت اللغات في هذا تساوياً واحداً»[1].

إنّ الذي أنطق شيخاً فقيهاً ومفسراً أصولياً منذ عشرة قرون بهذا الحكم الجازم ممّا لم يكن هيّناً حتى في مطلع القرن العشرين أن يَصدح به من شاء أن يؤسس رؤية لسانية عصرية لا يمكن أن يكون طفرةً فردية ولا قفزة فكرية اعتباطية، بل لا بدّ أن يكون شيئاً جوهرياً قد تخلّل النسيج المعرفي الذي انبنى عليه التراث العربي.

فإنْ نحن جمعنا حصيلة النماذج المختلفة التي عمدنا إلى استقرائها آنفاً سلمنا بأنّ تراثاً كان حظه من التعامل الفكري مع الظاهرة اللغوية على هذا القدر من الحصافة والتّجرّد لا بدّ أن يكون قد استقامت لديه في شأن الظاهرة اللغوية دعائم الرّؤية الموضوعية بكلّ دقائقها وقواعد المنهج الاختباري بكلّ محقّقاته.

3 ـ اللغة والإطار العلامي

3 . أ: تنوّع الأنظمة العلاميّة:

إنّ استقراء نصوص التراث العربي يوقفنا على اهتداء روّاده إلى تنزيل اللغة منزلتها الأوّليّة التي هي مبدأ الدلالة عبر علامات صوتيّة مصطَلَحٍ عليها فتقوم بذلك الاصطلاح مقام الرّموز المقترنة بما ترمز إليه، وفي هذا السياق انتبه اللّغويّون وغيرهم ممن حملتهم علومهم على الاهتمام بالظاهرة اللغوية من مفسّرين وأصوليّين ومناطقة وعلماءِ الكلام إلى اندراج الكلام البشري ضمن إطار

---

(1) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 32.

الأنظمة العلاميّة[1]. ولئن كان منطلق هذا التحسس العلامي العام قد اتّسع بمفهوم دلالة النِّصبة إلى دائرة الإدراك المطلق ممّا يتولّد عنه مبدأ الاعتبار بحكمة الكائنات ـ كما أسلفنا في النّموذج الاستقرائي الأوّل ـ فإنّ الرّشيق هو التّأكيد على أنّ سائر الوسائل العلامية هي أجهزة تواصلية لأنّ مبدأ الإبلاغ يقتضي آلة لإنجازه وتحقيق وظيفته التي مَدارُها أن يُخبر الإنسانُ عمّا في نفسه بغية إشراك غيره فيه. وهكذا وقع الطواف بمختلف الأنظمة العلامية الأخرى وهي النّظام الإشاري والنّظام الحسابي والنّظام الخطّي[2].

3 . ب: التحليل المقارن:

ولئن بدا طريفاً أن يقف روّاد الفكر اللغوي هذا الموقفَ التصنيفي الدقيق فإنّ الذي كان أبلغ إحكاماً وأظهر طرافة ما أجروه من مقارنات بين هذه الأنظمة التواصلية كاشفين عن خصائص الظّاهرة اللغوية بوصفها الجهاز الأدائي الأوفى بيد الإنسان. ولقد توفّق كثير من المنظّرين إلى الكشف العميق عن السّمات النوعية المميزة للغة حالَ مقارنتها بأيّ نظام علامي آخرَ شأنَ ما فعله ابن سنان الخفاجي وفخر الدين الرّازي[3]، ولكن الذي أعطى المسألة بُعدها الموضوعي الدقيق إنّما هو القاضي عبد الجبار الذي من حيث يستطرد في مساق حديثه عن الإشارة وبيان حدود طاقتها التعبيريّة ينتهي إلى ترسيخ التحليل العلامي المقارن بين طبيعة العلامة اللغويّة وهويّة سائر العلامات الأخرى، وكان مستنده في ذلك مبدأ العرفية في الجهاز الكلامي، وقد تمثل مردود هذا التحليل في اكتشاف أنّ النّظام الإشاري لمّا كان قائماً على المعرفة الاضطرارية ضعفت طاقة الاصطلاح فيه وبالتالي قصرت عن درجة اللغة إخباراً وتبليغاً. فكلّ محاولة تعبيريّة مستندة إلى علاقة منطقية أو طبيعية بين شبكة الدّوالّ وأنسجة المدلولات إنّما هي محاولة محدودة قاصرة.

---

(1) نعني: «السيميولوجيّة».

(2) الجاحظ: **الحيوان**، ج 1، ص 33-35؛ **البيان والتبيين**، ج 1، ص 75-76. ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص 60-67. ابن حزم: **التقريب لحدّ المنطق**، ص 4-5.

(3) الخفاجي: **سرّ الفصاحة**، ص 45. الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج 1، ص 25.

3 ـ ج: اللغة وقانون التناسب:

ومن هذا التحليل المستفيض عند القاضي عبد الجبار يتسنّى أن نشتقّ قانوناً نصطلح عليه بقانون التناسب الطردي بين عرفيّة أيّ نظام علامي وَسَعَةِ إبلاغه، وهو ما يفضي إلى القول بأن منطقيةَ العلاقة بين الدال والمدلول تتناسب تناسباً عكسياً مع طاقة النظام العلامي المعنيّ في الإبلاغ، فيكون معيار العرفية هو النموذجَ الأوفى المحدّدَ للجهاز الإبلاغي. فكلما ثقلت كثافة العرفية في أيّ جهاز تواصلي نَزع نظامُه التعبيريُّ نحو طاقته القصوى. فالشّحنة الاصطلاحية في كل حدث إبلاغي هي المولّد الدائم لِسَعة النظام التواصلي الذي يندرج فيه ذلك الحدث[1].

4 ـ حقيقة الظّاهرة اللغويّة

4 . أ: في منهجيّة الحدّ:

هكذا بعد أن توفّق الفكر العربي إلى حصر الظاهرة اللغوية في إطارها الخارجي الذي هو النظام العلامي الواسع نَفَذ إلى مجالها الداخلي يَدفعه الحرص على استكناه حقيقة الدلالة فيها ويَحْفزه السعي إلى الإمساك بنواميس انتظامها. وممّا هو متفق عليه أن اختلاف منطلقات الذين اهتمّوا بدراسة اللغة ـ من نحوٍ وأصوله، أو فقه وأصوله، أو أدب وتفسير، أو فلسفةٍ وعلم كلام ـ قد أدّى إلى تباين التقديرات النظرية والمقاربات المنهجية، والسببُ في ذلك اختلاف المرامي المنشودة. ولكنّ مصبّ الجميع واحد ويتمثّل في محاولة الإمساك بأسرار الوظيفة المحورية للغة وهي الدّلالة.

وبديهي أنّ تحقيق هذا الهدف المنهجي يستدعي الإلمام بدوافع إحداث الكلام وظروف استعماله كما يتطلّب بوجه أساسي البحث في العناصر المركّبة لمادة اللغة في خصائصها الطبيعية ومميزاتها الذاتية فضلاً عن نواميسها التركيبيّة.

---

(1) عبد الجبار: المغني، ج 5، ص 162-164، ص 197. ج 7، ص 105-106.

وهكذا يمكننا الجزم ـ انطلاقاً من تتبع أهمّ روافد هذا الجدول الموضوعي الذي خلّفه لنا أعلام الفكر النّظري في التراث العربي ـ بأنّ البحث في وظيفة اللغة هو الذي ولّد البحث في مقوّماتها العضوية. وقد رأينا كيف أنّ منطلق الكشف عن خصائص بنية الكلام قد قاد الدارسين إلى التّأكيد قبل كلّ شيء على الصبغة العلامية التي هي السياج الواسع المستوعب للظاهرة اللغويّة.

4 . ب: مفهوم العلامــة:

لقد بحث الفارابي في قضيّة استقراء الألفاظ على المعاني فأكّد جازماً أنّها «جعلت علامات لها»[1] مبيناً كيف يقوم النّداء باعتباره أوّلَ التّصويتات جسراً وأصلاً بين نظامين علاميّين هما النظام الإشاري والجهاز اللغوي[2].

وممّا يلفت انتباه النّاظر في التراث العربي والمستجلي لكوامنه عبر منطوق نصوصه ومضمونها في هذا السياق حرصُ إخوان الصفاء على ربط فكرة العلامة بمبدإ دلالة الكلمات مؤكّدين في ذلك «أنّ الألفاظ إنّما هي سمات دالاّت على المعاني»[3]. وكذلك حرصُ عبد القاهر الجرجاني على الإمساك بجذور الارتباط بين اللغة وحقيقتها العلامية فهو إذ يتحسس ذلك يقع على لبّ القضية النظرية التي هي فكرة العلامة ذاتِها فإذا به يقدّم تعريفاً من أرقى التّعريفات تجريداً وإحكاماً: «إنّ اللغة تجري مجرى العلامات والسّمات، ولا معنى للعـلامة والسمة حتى يَحتمل الشيءُ ما جُعلت العلامةُ دليلاً عليه وخلافَه»[4].

4 . ج: التصويت والتقطيـع:

ولمّا كان منطلق التّصوّر النّظري في الحقيقة العضوية للّغة هو التّحديدَ العلامي بما يحمله من بعد اصطلاحي وموضوعي فإن التوقّق إلى الإمساك بأركان بنية الكلام قد كان متيسّراً والذي زاده يُسراً اهتداءُ أعلام التفكير اللغوي في

(1) الفارابي: **الحروف**، ص 141.

(2) المرجع، ص 135-137.

(3) إخوان الصفاء: **الرسائل**، ج 1، ص 398.

(4) الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ط. خفاجي، ج 2، ص 248.

التراث العربي إلى اقترانه بخصائص الظاهرة الفيزيائية أوّلاً وبالذّات، فالكلام في حدّ ذاته يعرّف بأنّه حروف منظومة وأصوات متقطّعة[1] ومردّ ذلك أنّ مادّة الكلمة هي الحروف، والحروف أصوات متقطعة على وجه مخصوص[2] وهذا ما يقود إلى التّحديد الاستقرائي المتصاعد من الجزء إلى الكلّ لأنّ الحروف أصوات مفردة إذا ألّفت صارت ألفاظاً، والألفاظ إذا ضُمّنَتْ المعاني صارت أسماء والأسماء إذا تتابعت صارت كلاماً والكلام إذا ألصق صار أقاويل[3]، فتتكامل على هذا النّمط هويّة اللغة من خلال رسم معالم الكلام الذي هو العبارة المتجسدة في إنجازٍ فعلي يتّخذ شكل التحقق الفيزيائي المرتبط بعامل الزّمن.

وطريفٌ ما أسهب فيه المحلّلون من استكشاف عناصر الارتباط المفهومي بين الصوت والحرف[4] غير أنّ ربط فكرة الزّمن بإنجاز الفعل اللغوي قد اقتضى جَلاء الفارق النّوعي بين عملية التصويت المطلق وعملية التصويت اللغوي وفي هذا السياق اكتُشف مبدأ التقطيع[5] فعرّف الكلام بأنّه الأصوات المقطعة ضرباً مخصوصاً من التقطيع بحيث ينتفي حصوله إن لم يحدث مُقَطّعاً على أساس مفارقة أجزائه الصوتية بعضِها لبعض مترتبة على وجه تتصل به ولا تنفصل[6].

4 . هـ: مفهوم الانتظام:

وعن مبدإ التصويت ومبدإ التقطيع انبثقت في تيّار الفكر اللغوي قضيةٌ هي من أغزر القضايا النظرية وأدقّ المسائل التجريديّة ألا وهي قضيّة الانتظام، ومفهوم الانتظام هذا قد مَثّل مَسرباً وجيهاً أماط اللثام عن كثير من أسرار الظاهرة

(1) عبد الجبار: **المغني**، ج 7، ص 3.

(2) الزّملكاني: **البرهان**، ص 78.

(3) إخوان الصفاء: **الرسائل**، ج 1، ص 400.

(4) انظر: ابن حزم: **الفِصَل**، ج 3، ص 8. ابن سينا: **أسباب حدوث الحروف**، ص 3. الفارابي: **شرح العبارة**، ص 29. ابن رشد: **تفسير ما بعد الطبيعة**، ج 2، ص 953.

(5) انظر: الخفاجي: **سرّ الفصاحة**، ص 15. الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج 1، ص 16. ابن سينا: **أسباب حدوث الحروف**، ص 4.

(6) عبد الجبار: **المغني**، ج 7، ص 6-7.

اللغوية العامة انطلاقاً من كشف خصائص اللسان عبر استقراء مميزات الكلام[1] فابن حزم بعد أن حلّل عمليّة الأداء الصوتي تحليلاً يضاهي التحليل الاختباري استناداً إلى البحث في ظاهرة التقطيع تطرّق إلى استجلاء حقيقةِ نظام اللغة في ضوء مبدإ تعاقب أجزائها الأدائية. ولكن الأهميـة في ذلك قـد جاءت في استخلاصهِ لقضية ارتباط الدلالة بهذه الصفة الأساسية معلّلاً ذلك بأن «لهذه الحروف ترتيباً في ضمّ بعضها إلى بعض، يقوم من ذلك الترتيب فهمُ المعاني في الكلام»[2].

4 . و: مبـدأ الخَطّيّـة:

ومن أهمّ ما تولّد عن فكرة الانتظام هذه في تحليلات المنظِّرين من روّاد التراث العربي تَكشّفُ ركنٍ آخر من أركان الظاهرة اللغويّة في حقيقتها العضوية وسماتها التركيبية وهذا الركن التعريفي هو اتّصاف الكلام ضرورة بالتّسلسل التعاقبيّ بحكم اندراجه ـ خلال عملية إنجازه ـ في عامل الزّمن الطبيعي وهو ما يُضفِي عليه مبدأ الخطّيّة الزّمنيّة حتى إنّها تصبح الخاصّيّةَ المميّزة للكلام عن سائر الأنظمة العلامية في الإبلاغ والتّواصل، فتقيّدُ الظاهرة اللغويّة بعامل الزّمن إبّان عمليّة الأداء الكلامي ليس مجرّد تفاعل خارجيّ بين ظاهرتين في الكون تماسّانِ عَرَضاً ثمّ تنفكّ إحداهما عن الأخرى وإنّما هو ارتهانٌ مداره الاقتضاء الداخلي[3].

وعلى هذا الأساس ربط القاضي عبد الجبّار بين خاصية التّأليف والنّظم والاتصال في الكلام من جهة ومعقوليته من جهة ثانية وذلك في سياق يرتقي فيه

---

(1) طبقاً للاصطلاحات التالية:

الكـلام = La parole

اللسان = La langue

اللغـة = Le langage

(2) ابن حزم: التّقريب، ص 50.

(3) انظر للمؤلّف: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 267.

إلى درجات من التجريد الذّهني الذي آلت به خاتمة مطافه إلى إعادة النّظر جذرياً في مقولة تأليف الكلام وانتظامه بما يُعيد بناء موازين الفكر وضوابط التقدير في شأن الظّاهرة اللغوية كلّياً.

يقول عبد الجبار: «إن المراد بتأليف الكلام ونظامه معقولٌ، لأنا لا نرجع بذلك إلى مِثل تأليفَ الأجسام، لاستحالة ذلك على الكلام، لأنه عَرَض يستحيل كونُه مَحَلاً؛ ولأنَّ من حق التأليف أن يحصل بين الموجودين، وفي الكلام لا يصح ذلك لأنّ ثانيَ الحروف إذا وُجد بطلَ الأوّلُ، فلو أثبتنا البقاءَ فيهما لأدّى إلى كون الموجود مؤلَّفاً بالمعدوم، وهذا محال؛ وليس يجب إذا استحال ذلك أن يكون المرادُ بتأليفه ونظمه غيرَ معقول؛ لأنا نعني بذلك تواترَ حدوثه واتصاله على الطريقة التي وضعت للفائدة؛ وأنه لو تقطع لم يُفد، وإنّما يعتبر إذا حصلت فيه طريقة الاتصال فشبه بالأجسام المتصلة؛ وقيل فيه: إنّه مؤلف منظوم متصل»[1].

هكذا تتجلّى طرافة تحديد اللغة انطلاقاً من مبدإ الخطية المتحتمة عند إنجاز الكلام، وفي هذا المقام يبرز مفهوم النظام أو التّأليف كمحدِّد أساسي للحدث اللغوي، فاندراجه في الزّمن يجعل فكرة الانتظام فيه شيئاً نسبياً لا يعدو أن يكون ضرباً من الاصطلاح الافتراضي لأنّه يتعذّر على مَقطعين من سلسلة الخطاب الأدائي أن يجتمعا في لحظة زمنية واحدة، فاعتبار الكلام نظاماً أو تأليفاً لا يعدو أن يكون تصوّراً تقديرياً يدخل ضمن التصنيفات المنهجية إذ لا يتّصل بواقع الظاهرة كما هي منجزة في الوجود الطبيعي.

فلئن تسنّى لروّاد النّظر اللغوي في تاريخ الفكر العربي أن يهتدوا إلى أخصّ خصائص الكلام من خلال مقولة الخطّيّة نفسها فإنّما كان الفضل في ذلك إلى صرامة المنهج الاختباري ودقّة التّناول النّظري ممّا وفّر المناخ المعرفي لتجلّي حقائق الحدث اللساني وانكشاف نواميسه المحرّكة لوجوده. ولقد ارتقى

---

(1) عبد الجبّار: المغني، ج 16، ص 227.

منهج المطارحة يبعضهم إلى درجة قصوى من التّبلور الاختياري فقبض على جماع الظاهرة اللغوية بزمام من التّجريد أدرك به ذروة المقاربة التّأليفيّة[1].

5 ـ اللغة وإشكاليّة المعنى

5 . أ: العلاقة الدّلاليّـة:

إنّ الانطلاق في تعريف الظاهرة اللغويّة من تحديد طبيعتها العرفية قد يَسّر على أعلام التراث العربي الوقوف على حقيقة العلاقة القائمة بين ألفاظ اللغة ومعانيها والتي هي ضرب من الاقتران الوضعي الذي لا يستند في مَنشَئه لا إلى سبب طبيعي ولا إلى قرينة منطقية. على أنّ ما توازَى مـع جداول الفكـر الموضوعي من احتمال القول بأنّ بين الاسم والمسمّى رابطاً طبيعيـاً تمليه خصائص الأصوات حيناً وتركيبة المقاطع حيناً آخر في الإيحاء بقرائن الدّلالات، أو كاحتمال القول بأن من المدلولات ما يستدعي دالّه استدعاء سببيّاً يستنبطه العقل بوجه من الوجوه قد استثار نوازع الفكر الموضوعي فانبرى روّاده يؤسّسون قواعد الاستدلال البرهاني لإثبات اعتباطية العلاقة بين الدّوال ومدلولاتها في الجهاز اللغوي. ومن بين الذين وُفّقوا في ذلك أبويعقوب السكاكي الذي اتّضحت جهوده النّظرية في عملية تصنيف المعارف المتصلة بعلوم اللغة وما قاده من ذلك إلى تأسيس مبحث علم الأدلة في معناه اللغوي والمنطقي فكان بذلك نواةً للتشكيل الصّوري.

لقد اهتمّ صاحب مفتاح العلوم بما أسماه «وجه دلالات الكلم على مفهوماتها» مستعرضاً جملة الحجج التي تدلّ على «أنّ دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع» وحيث كانت اللغة في حدّ ذاتها مؤسسة عرفية بحكم أنّها تقوم جوهرياً على مبدإ المواضعة لزم تحديد مفهوم الوضع بأنّه «تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها»[2].

---

(1) راجـع في هذا الصـدد على سبيل المثـال تحقيقات عبـد الجبـار: المغني، ج 16، ص 226-227.

(2) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص 168-169.

ولفخر الدين الرّازي تحليل رشيق في إثبات عرفيّة الدلالة على مستوى جدول الألفاظ المفردة، ومدار اعتباطية العلامة اللغوية أنّها تتحوّل من اقتران عرفي مع الكلمة إلى اقتران معقول مع التركيب الأدائي وهو ما يجعل «النّحو» بمثابة النظام المُعقْلِن للمؤسّسة العرفية. يقول الرّازي: «اللفظ المفرد لا يفيد البتة مسمّاه لأنّه ما لم يُعلَم كون تلك اللفظة موضوعةً لذلك المعنى لم يُفِد شيئاً، لكنّ العلم بكونها موضوعةً لذلك المعنى علمٌ بنسبةٍ مخصوصة بين ذلك اللفظ وذلك المعنى، والعلم بالنسبة المخصوصة بين أمرين مسبوق بكل واحد منهما فلو كان العلم بذلك المعنى مستفاداً من ذلك اللفظ لزم الدّور. وهو محال، وأجيب عنه بأنّه يَحتمل أنه إذا استَقرّ في الخيال مقارنة بين اللفظ المعيّن والمعنى المعين فعند حصول الشعور باللفظ ينتقل الخيال إلى المعنى، وحينئذ يندفع الدّور (. . .).

والإشكال المذكور في المفرد غيرُ حاصل في المركب؛ لأنّ إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعية، أمّا التركيبات فعقلية، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يَعتبر العقلُ تركيباتها ثمّ يَتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركّبات، فظهر الفرق»[1].

5 . ب: العقد الجماعي:

لقد كان البحث في إشكالية المعنى مطية لتأكيد مفهوم الوضع الذي يقتضي مبدأ القصد. ومن مفاصل الحديث عن ارتباط الاصطلاح اللغوي بفكرة القصد تبوّأ النّظريّة العربيّة في تحديد اللغة نموذجاً موضوعياً دقيقاً؛ فلقد انصبت المقاربة المبدئية على فكرة التعاقد الضمني بين أفراد المجموعة البشرية النّاطقة بلسان واحد كشرط أساسي لاستقامة بناء اللغة بما يمكّنها من أداء وظيفة الإبلاغ والتّواصل.

فابن حزم يعرّف الكلام بما يقرّبه من صورة المرآة التي تتوسّط بين

---

(1) الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج 1، ص 23.

جهازين إدراكيّين فيكون التخاطب بمثابة المكاشفة المباشرة لحقيقة قائمة لدى أحد الطرفين فتصبح مُلزِمة للطرف الآخر، ويتمّ ذلك بفضل التعاقد الضمني على ضوابط الدلالة اللغويّة[1]. وسرّ هذا التّماثل الكامل بين صورة الرسالة الدلالية كما يَنسجها المتكلّم ويركّبها طبقاً لمخزونه من ألفاظ اللغة وصورتها التي يتلقاها عليها السّامع فيفكّكها حسب نفس النّماذج والمثالات المتواضع عليها كامن في هذا الاتفاق القائم بين أفراد المجموعة اللغويّة.

ومبدأ العقد بين المتحاوريْن إنّما يقوم مقام الموجود بالقوّة الذي يخرج إلى حيّز الفعل في كلّ تخاطب لغوي، ويشير الفارابي إلى هذه الخاصية بمفهوم الشركة، وهي شركة رصيدُها مجموعة من العلامات، فإذا اللغةُ مخزونٌ من الرّموز الموقوفة بحسب الحاجات المتجدّدة[2].

ويعالج ابن رشد هذه القضية بمنهج اختباري يكشف به عن فكرة التعاقد من حيث يحلّل محتواها متركّزاً في ذلك على مبدإ تطابق الدّلالة بين المتكلّم والسّامع لسلامة وظيفة اللغة، وهذا يعني أن المتكلّم يعالج أدوات الجهاز اللغوي بما يُعرِب عن مضمون دلالي هو قائم بالفعل في ذهنه ولكنه أيضاً ممكنُ الانبثاق بنفس الصّورة في ذهن السّامع عند لحظة المحاورة. والسبب في هذا التّناظر هو تجانس سنن الاصطلاح بين المتخاطبين طبقاً للعقد الضمني القائم بينهما حول شبكة الدّلالات[3].

أمّا ابن سينا فإنّ الذي تطرّق به إلى قضيّة العقد إنّما هو مشكل التّحوّلات الدلالية في صلب اللغة وكيف يخرج اللفظ من دلالته بالوضع الأوّل التي هي الحقيقة، إلى دلالة بالوضع الطارىء وهي المجاز، وهو إذ يفسّر عملية الخروج والتحوّل يربط كلّ ذلك بشيئين أساسيين، أوّلهما «إرادة» المتخاطبين باللغة وثانيهما اعتباطية الاقتران بين الدال والمدلول كما سبق أن فسرنا، ثمّ يخلصُ من

---

(1) ابن حزم: **التقريب لحد المنطق**، ص 4.

(2) الفارابي: **شرح العبارة**، ص 25.

(3) ابن رشد: **تفسير ما بعد الطبيعة**، ج 1، ص 356.

هذا التقرير المزدوج إلى ربط ظاهرة التفاهم عن طريق اللغة بمبدإ «التعارف» الذي هو اعتراف من المتكلّم والسامع معاً ببنود المواضعات في تلك اللغة المعنيّة بالتّحاور[1].

5 . ج: إدراك المعنى:

وتأتي في هذا السياق مسألة هامة تطرّق إليها المنظّرون في التراث العربي فتوفّقوا إلى معالجتها بمنهج حكيم وإن لم يتخلّصوا معها من بعض التقديرات النسبية بحكم طبيعة القضيّة الدلالية لإيغالها في التّجريد. وهذه المسألة مدارها التّساؤل: كيف تدلّ ألفاظ اللغة على ما تدلّ عليه وأنّى للعقل أن يدرك هذه الدلالات عبر الملفوظات الصوتية؟ وطبيعي أن يرجع الأمر في هذا كلّه إلى مشكلة الإدراك بوصفها قضية تُحاذي المعضلات الفلسفية المتصلة بجوهر العقل وطبيعته كلّيّاً. ولئن اطرد التسليم بأنّ الكلمات في اللغة ـ باعتبارها دوال ومدلولات ـ هي ذات وجود ذهني أكثر ممّا هي ذات وجود فعلي وبأنّ تأليف الكلام ليس إلّا إحداث نسب مخصوصة بينها كما يحلّل ذلك حازم القرطاجني بدقّة وإحكام[2]. فإنّ قيمة الألفاظ لا تتحقّق دلالياً إلّا بفضل إقدام العقل على سلسلة من العمليات أساسها التّجريد والتعميم حتى تتخلّص الملفوظات الصوتيّة من أعيان الموجودات المشخّصة لتصبح مقترنة رأساً بالمتصوّرات الذهنية المجرّدة وهذا ما أفاض في تصويره أبو نصر الفارابي[3].

ولكن الذي غاص في خفايا علاقة العملية الإدراكية بالوظيفة الدلالية للألفاظ وأمسك بزمام إشكالية المعنى في عمقها النفسي والمعرفي إنّما هو أبو حامد الغزالي في مبحث متناسق سلك فيه مسلكاً استبطانياً دقيقاً، فقد انطلق من ضبط حدود المعاني باعتبار الأسباب المحصّلة لها والتي اصطلح عليها بالقوى المدركة فجعلها ثلاثاً: الأولى هي القوّة المحسوسة وتتمثّل وظيفتها في تمكين

---

(1) ابن سينا: المقولات، ص 169.
(2) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، ص 15-16.
(3) الفارابي: كتاب الحروف، ص 135-137.

حاسة البصر من إدراك المرئيات، وهي وظيفة قائمة بقيام الشيء المرئيّ إذ شرطها وجود المبصر، والثانية هي القوة المتخيّلة وتتمثّل وظيفتها في اختزان صورة الشيء المرئيّ بعد اختفائه عن البصر إذ بمجرّد انعدام الشيء المبصر ينقطع الإبصار في حين تبقى صورته في الذّاكرة.

أمّا القوّة الثالثة فهي التي يتميّز بها الإنسان عن الحيوان ـ لأنّ القوّتين الأوليين مما تشارك فيه البهائم الآدميين ـ وهي القوة العاقلة وعليها تتأسس عملية تجريد الدّلالات من أشخاص الأشياء وأعيان ذواتها بتحويلها إلى مثالات مخزونة في الذّهن. ويحلّل الغزالي كيف تعمل قوّة العقل في إدراك معاني الألفاظ متطرّقاً إلى تحليل قوّة رابعة يسمّيها بالقوّة المفكّرة وتختصّ بعمليّة التّصرّف في المدركات عن طريق اقتطاع أجزائها ثمّ إعادة تركيبها. والمهمّ من كلّ ذلك فيما يخصّ سياقنا هو إحكام الغزالي لتحليل عمليّة إدراك العقل لدلالة الألفاظ: «وإنّما إدراك هذه المفردات المجرّدة بقوة أخرى اصطلحنا على تسميتها عقلاً، فيدرك السواد ويقضي بقضايا، ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة، وحيث يدرك الحيوانية قد لا يحضره الالتفات إلى العاقل وغير العاقل، وإن كان الحيوان لا يخلو عن القسمين. وحيث يستمرّ في نظره قاضياً على الألوان بقضيّة قد لا يحضره معنى السوادية والبياضية وغيرهما، وهذه من عجيب خواصها وبديع أفعالها، فإذا رأى فرساً واحداً أدرك الفرس المطلق الذي يشترك فيه الصغير والكبير، والأشهب والكميت، والبعيد منه في المكان والقريب، بل يدرك الفرسية المجردة المطلقة متنزهة عن كل قرينة ليست ذاتية لها، فإن القدر المخصوص واللون المخصوص ليس للفرس ذاتياً، بل عارضاً، أو لازماً في الوجود؛ إذ مختلفات اللون والقدر تشترك في حقيقة الفرسية، وهذه المطلقات المجردةالشاملة لأمور مختلفة هي التي يعبر عنها المتكلّمون بالأحوال والوجوه والأحكام (. . .) والعجب أنه أوّل منزل ينفصل فيه المعقول عن المحسوس؛ إذ من ههنا يأخذ العقل الإنساني في التصرّف»[1].

---

(1) الغزالي: المستصفى، ج 1، ص 23.

ومن حيث طاف الفكر النظري بالظاهرة اللغوية حصراً لخصائصها العضوية فإنه قد اهتدى إلى استخلاص القيمة المبدئية انطلاقاً من أسسها التركيبية ذلك أن حصيلة العناصر التكوينية للكلام هي أنه إنجاز متولّد على الدوام مما يجعل اللغة منظومة توازي منظومة العقل في بنيتها المنطقية، فمثلما أنّ المعلومات التي تستقيها الحواس من التجربة المباشرة تفضي إلى حصول المدركات في أوائل العقول وأنّ هذه المدركات الأوّليّة هي التي تتكوّن منها القياسات والبراهين الضابطة لمادّة العلم فكذلك الحروف التي هي الأجزاء الأولى لمادة الكلام مَا إنْ تتركّبُ حتى تكوّن الكلمات فإذا ائتلفت الكلماتُ تركّبت المقالات وحصلت الخطب واستقامت المحاورات. ولقد حلّل إخوان الصفاء في هذا المضمار كيف يصبح استخراج البراهين من البديهيات المستقاة من إدراك الحواس ضد يدَ استخراج الأبنية اللغوية من الكلمات المركبة من الحروف.

يقول إخوان الصفاء: «إن نسبة المعلومات التي يدركها الإنسان بالحواس الخمس، بالإضافة إلى ما ينتج عنها في أوائل العقول، كثيرة كنسبة الحروف المعجمة بالإضافة إلى ما يتركّب عنها من الأسماء. ونسبة المعلومات التي هي في أوائل العقول، بالإضافة إلى ما ينتج عنها بالبراهين والقياسات من العلوم كثيرة كنسبة الأسماء إلى ما يتألّف عنها في المقالات والخطب والمحاورات من الكلام واللغات، والدليل على صحة ما قلنا بأنّ المعلومات القياسية أكثر عدداً من المعلومات التي هي في أوائل العقول ما ذكر في كتاب أقليدس، وذلك أنه يذكر في صدر كلّ مقالة مقدار عشر معلومات أقلّ أو أكثر ممّا هي في أوائل العقول، ثمّ يستخرج من نتائجها مئتي مسألة معلومات برهانيّة»[1].

5 . د: التّحوّل الدّلالي:

ومن أهمّ القضايا المتصلة بإشكالية المعنى والتي كانت مطيّة قويمة لتحديد اللغة دراسة ظاهرة التّحوّل الدلالي الذي هو أحد منطلقات التّطوّر اللغوي عامة. والذي أعان المشتغلين بالمسألة اللغوية على فحص الانسلاخات

(1) إخوان الصفاء: الرسائل، ج 1، ص 436.

المعنوية داخل إطار الرصيد المعجمي هو إحكامهم لتصنيف دلالات الألفاظ على مدلولاتها بحسب مراتب من الاقتران أفضلت إلى تمييز دلالة المطابقة عن دلالة التّضمّن ثمّ تمييزهما عن دلالة الالتزام[2].

إنّ التّحوّل الدّلالي الذي هو ـ كما أسلفنا ـ أحد محرّكات التّغيّر الطارىء على المؤسسة اللغوية عبر محور الزّمن قد استحث الفكر اللغوي أن يعالج سبب ظاهرة التبدل في حدّ ذاتها، وفي هذا المجال وقف الباحثون من أعلام التراث العربي على نسبة الدوال إلى المدلولات من حيث الكمّ العددي فبان لهم أنّ المدلولات أوسع من الرصيد اللفظي لأي لسان بشري، وذلك لأنّ من المدركات ما يقصر اللفظ عنه ولأنّ ظاهرة تولّد المفاهيم والصور الذهنية أسرع حركة وأضخم حجماً من طاقة اللغة على توليد الألفاظ المستحدثة على الدّوام. ولقد فسّر الجاحظ هذه المسألة حتى استخلص «أن المعاني تفضُلُ الأسماءَ، والحاجاتِ تجوزُ مقاديرَ السّمات وتفوت ذَرْعَ العلامات»[2]، وسيأتي فخر الدين الرازي ليؤسس الاستدلال على ما قرّره الجاحظ قبله[3].

على أنّ مسألة التّحوّل الدّلالي قد استوجبت استقراء صيرورة العلاقة بين الدّال والمدلول انطلاقاً ممّا يحدث في الاستعمال من اقتضاءات تجعل الدّال ينزاح عن حقله المعنوي ليكتسب قدرةَ الإيعاز بحقل آخر قد يكون مستحدثاً أصلاً وقد يكون متعارَفاً ومدلولاً عليه بلفظ غيره قبل ذلك، وهذه الحركة في جهاز اللغة تستوجب قيام قنوات تسلكها المدلولات عبر شبكة الدوال مثلما تستتبع حدوث مسالك تتوخاها الدّوال لتتبادل مدلولاتِها فيما بينها، ولكلّ هذه

---

(1) راجع في هذا الغرض:

ابن حزم: **الأحكام**، ج 1، ص 260.

ابن سينا: **الإشارات والتنبيهات**، ج 1، ص 27.

الغزالي: **المستصفى**، ج 1، ص 20-21.

التوحيدي وابن مسكويه: **الهوامل والشوامل**، ص 7-8.

(2) الجاحظ: **الحيوان**، ج 1، ص 201.

(3) الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج 1، ص 24-25.

التقلّبات سَنَدٌ مبدئي ألا وهو المجاز، ولقد أسهب المنظّرون من روّاد الفكر اللغوي في تحليل مفهومه وتشخيص نواميسه واستجلاء قراته بما لا يدع تردّداً في الحكم لهم بالسّبق والريادة بل وبالإبداع في إحكام تقنيات التحليل اللساني والتدقيق الموضوعي.

ومن نماذج هذا التشريح الفني لقضيّة التّحوّل الدلالي ما يقدمه السكاكي منطلقاً من تحديد ثنائية الحقيقة والمجاز في دلالة الألفاظ مؤكّداً أنّ الضرب الأوّل هو من دلالة اللفظ على المعنى والضرب الثاني هو من دلالة المعنى على المعنى ولذلك فالألفاظ حين يستعملها الإنسان قد يكون قاصداً بها معناها الذي هي موضوعة له وقد يكون طالباً بها معنى معناها[1]. ولكن مبدأ انبناء اللغة على التّحوّلات الدلالية لا يمكن أن يكون عشوائياً لأنّ ذلك يؤدّي إلى تعطيل اللغة عن وظيفتها الإبلاغية وهذا ما جعل المجاز محكوماً بقانون القرينة وهي مفتاحُ عبور الدّوال إلى حقول المدلولات الطارئة[2].

ولعلّ عبد القاهر الجرجاني بحكم سعيه الدّؤوب إلى ربط حقائق اللغة بقوانين التركيب والأداء والإعجاز هو الذي أتقن كشف خفايا هذه الظاهرة إتقاناً حاسماً حتى ارتقى بالقضية إلى أبعادها الشّاملة فصاغ لها قوانينَ على مضرب الكلّيات ممّا يصدق على الكلام البشري مطلقاً[3] وذلك «ولأنّ وصف اللفظة بأنّها حقيقة أو مجاز حكمٌ فيها من حيث إنّ لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربيّة أو فارسيّة»، وهذا حكم قاطع يجعل قضيّة المجاز مبحثاً في مدلولات اللغة قبل أن يكون مبحثاً في دوالها. «ونظيرُ هذا أن تضع حدّاً للإسم والصّفة في أنّك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغةً غيرَ لغة العرب وجدته يجري فيها جَرَيانَه في العربيّة لأنّك تَحدُّه من جهةٍ لا اختصاص لها بلغة دون لغة» وهكذا يعي الجرجاني مبدأ اندراج المجاز في باب الكلّيات وعياً صارماً بحيث انبرى يكشف

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 168-169.

(2) المرجع، ص 170.

(3) الجرجاني: أسرار البلاغة، ج 2، ص 218-220.

غفلة النّاس عنه حتى لكأنه يفضح مَنْ ذهب منهم إلى الظن «بأنه ليس لهذا العلم قوانين عقليّة (. . .) ولقد فحش غلطهم فيه».

ومن الطبيعي أن يقف الجرجاني ـ ومنطلقاتُه على ما هي من إحكام وحصافة ـ على أسرار عمليّة التّحويل الدّلالي فيأتينا بأوضح تعريف للمجاز وأدقّه فإذا بالمجازات باب تسلكه اللغة من أداء وظيفتها الإخبارية إلى أداء الوظيفة الإبداعية.

* * *

إنّ الكلام ظاهرة طبيعيّة ومؤسسة جماعيّة تحرّكها نواميس قارّة في كلّيّاتها تقارب القوانين الكونية. فمتى تفرّغ لها الإنسان بمجهر العقل المجرّد اشتقّها من حقائقها. فأَنْ يهتديَ العرب إلى أخصّ خصائص الكلام بعدما تجمّعت لديهم مصادر المنهج العقلاني وطرق البحث الأصولي فذلك أمر طبيعي. بل لعلّه يكون عجيباً أن تعكف حضارة من الحضارات تدرّعت بسلطان العلم على ظاهرة اللسان في ذاتها فلا تهتدي إلى نفس المحصول من الخصائص والأسرار. ويبقى التّساؤل قائماً ألا يجوز أن تكون بعض المواريث الإنسانيّة الأخرى ـ من حضاراتِ مصر والهند والصّين وغيرها ـ متضمّنة لمخزونات فكريّة لو انكشفت لنا يوماً لأعانتنا على استجلاء حقائق الظّاهرة اللغويّة من حيث تعيننا على استكشاف طبائع الفكر البشري عبر ماضيات العصور.

تفصيل المصادر الوارد ذكرها في البحث

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**؛ تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى، بيروت، (عن طبعة دار الكتب المصرية، 1952) د. ت.
- ابن حزم، أبو علي الأندلسي: **الإحكام في أصول الأحكام**؛ مطبعة الإمام بمصر، د. ت.
- نفسه: **التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1959.
- نفسه: **كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل**؛ المطبعة الأدبية بمصر، 1317 هـ - 1321 هـ.
- ابن خلدون، عبد الرحمان: **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن رشد، أبو الوليد: **تفسير ما بعد الطبيعة**، تحقيق موريس بوجاس، بيروت، 1967.
- ابن سينا، أبو علي الحسين: **الإشارات والتنبيهات**؛ تحقيق سليمان دنيا، 3 أقسام، القاهرة، 1947-1948.
- نفسه: **أسباب حدوث الحروف**؛ تحقيق محي الدين الخطيب، القاهرة، 1332 هـ.
- نفسه: **المقولات**، القاهرة، 1959.
- ابن وهب، أبو الحسن الكاتب: **البرهان في وجوه البيان**؛ تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط 1، بغداد 1967.
- إخوان الصفاء: **رسائل**، بيروت، 1957.
- التوحيدي، أبو حيان: **المقابسات**، تحقيق حسن السندوبي، القاهرة، 1929.
- التوحيدي، أبو حيان؛ ابن مسكويه، أبو علي الخازم: **الهوامل والشوامل**؛ نشره أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة، 1951.

ـ الجاحظ، أبو عثمان: **البيان والتبيين**؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة ـ بيروت ـ الكويت، 1968.
ـ نفسه: **الحيوان**؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، القاهرة، 1965.
ـ الجرجاني، عبد القاهر: **أسرار البلاغة في علم البيان**؛ تحقيق عبد المنعم خفاجي. 2 ج. القاهرة.
ـ الخفاجي، ابن سنان: **سرّ الفصاحة**، تحقيق علي فوده، القاهرة، 1932.
ـ الرّازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**، القاهرة، 1938.
ـ الزّملكاني، كمال الدين: **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**؛ تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، بغداد، 1974.
ـ السكاكي، أبو يعقوب: **مفتاح العلوم**، القاهرة، 1937.
ـ عبد الجبار، القاضي أبو الحسن: **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، القاهرة، ج 5، 1965 ـ ج 7، 1967 ـ ج 16، 1965.
ـ الغزالي، أبو حامد: **المستصفى من علم الأصول**، المكتبة التجارية بمصر، 1937.
ـ الفارابي، أبو نصر: **كتاب الحروف**، دار المشرق، بيروت.
ـ نفسه: **شرح كتاب أرسطاطاليس في العبارة**، بيروت، 1960.
ـ القرطاجني، حازم: **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تونس، 1966.

4- وثائق ملحقة

جلسة الافتتاح

1 ـ كلمة السيد رئيس جامعة محمد الخامس الدكتور عبد اللطيف بنعبد الجليل:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

سعادة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، السيد ممثل المدير العام «لليونيسكو»، حضرات الأساتذة، سيداتي، سادتي،

يشرفني أن أعلن عن افتتاح هذه الندوة القيمة، التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، حول موضوع: «**تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**». وكلنا يعلم ما للظاهرة اللغوية من أهمية في حياة الأفراد والجماعات، وما للسانيات من مكانة بارزة في حقل المعارف الإنسانية المعاصرة، مما يجعل هذه المبادرة التي تقدم عليها منظمة «اليونيسكو» تعبر عن وعيها بخطورة رسالتها العلمية، ودورها في تعميق البحث حول القضايا النظرية، والمنهجية، المتعلقة بالثقافة الإنسانية عموماً، وبثقافتنا العربية الإسلامية على وجه الخصوص. وها هي اليوم تسخر إمكانياتها البشرية والمادية، للقيام معنا بتتميم لحصيلة البحث اللساني حول اللغة العربية، ودراسة لإمكانيات تفهم وحل مشاكل تكوين الباحثين اللغويين العرب، ليعمل الجميع على إيجاد أنجع السبل لتطوير لغة الضاد وتحديثها، وذلك بالفعل ما تسعون إليه في إطار هذه الندوة الجهوية التي وسعت أفقها لتشمل الأقطار العربية الشقيقة، الممثلة في الباحثين اللسانيين،

الذين نشكرهم جزيل الشكر، على شد رحالهم إلينا، متجشمين عناء السفر للمساهمة معنا بأبحاثهم ودراساتهم في تحقيق الهدف المنشود.

سيداتي سادتي،

لا شك أن هذه التظاهرة العلمية سوف تؤتي أكلها على غرار جميع اللقاءات الثقافية التي تسهر منظمة «اليونيسكو» على تنظيمها وإنجاحها، بفضل تجربتها العريقة، وكذلك بفضل ما هو معهود في الباحثين العرب، من حماس وجدية، في تناولهم للقضايا المتعلقة بثقافتنا العربية الإسلامية.

ولا يسعني، في هذا المقام، إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى المسؤولين عن منظمة «اليونيسكو» على كل ما بذلوه ويبذلونه من جهد لمساعدة الجامعة المغربية، على تأدية رسالتها العلمية النبيلة، وعلى ما تسخره من طاقات لدعم البحث العلمي والثقافي في البلاد العربية والإسلامية عامة. كما أتوجه بالشكر إلى الهيئة المشاركة في التنظيم من هذه الكلية، مهنئاً إياهم على عملهم المتواصل لإنجاح التظاهرات العلمية التي تنظم في رحاب هاته الكلية العريقة. وختاماً أتمنى أن تكلل أعمال هذه الندوة بكامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2 ـ كلمة الأستاذ علال سيناصر، ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو):

بسم الله الرحمٰن الرحيم

السيد رئيس جامعة محمد الخامس، السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، حضرات السيدات والسادة،

يشرفني، باسم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر والعرفان لما أسديتم وأسهمتهم به، سيدي الرئيس، من أجل تحقيق مشروع هذه الحلقة التدريبية حول تطور اللسانيات في الأقطار العربية. وأود، قبل كل شيء، أن ألتمس منكم تبليغ رسالة الشكر والامتنان، التي يوجهها السيد المدير العام للمنظمة، إلى السلطات المغربية، على التسهيلات والترتيبات التي أخرجت هاته الحلقة من حيز المشروع المصادق عليه من لدن المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونيسكو المنعقد في صوفيا ببلغاريا، في خريف خمسة وثمانين (1985)، إلى الواقع الذي يجمعنا إطاره في هذه الجامعة العتيدة، وفي عاصمة هذا البلد المضياف.

واسمحوا لي، في هذه الكلمة الموجزة، أن أقتصر على التذكير بأمور ثلاثة، دون الخوض في المضمون والموضوع الذي هو من صلاحية واختصاص العلماء والباحثين والأساتذة المجتمعين هنا اليوم. الأمر الأول يتعلق بتاريخ هذا البرنامج المتواضع، وحقاً إنه برنامج متواضع. هو الآن في فترة تجريبية، أدمج في برامج العلوم الإنسانية، وأضيف إلى القطاع الخاص بالعلوم الاجتماعية، علماً بأن اللسانيات أصبحت اليوم من العلوم الأساسية الأكثر تجدداً وأهمية واتصالاً، بما يميز عصرنا وحضارتنا، من حاجة ماسة إلى توفير وسائل الاتصال في مختلف مستوياتها ومقتضياتها وتعقيداتها وتكنولوجيتها. فاللسانيات إذن عنصر

أساسي وأداة لا محيد عنها في طريقنا نحو تفهم أبعاد مجتمعنا، وتصورها تصوراً صحيحاً، وحل جانب من أهم ما يشكل علينا فيها. الأمر الثاني هو أن أهمية الموضوع جعلته من أهم ما يجب التعاون الدولي في ميدانه، لذلك أدمجته اليونيسكو في برامجها في خطته المتوسطة الأجل الثانية لأول مرة. فكانت البداية في تحقيقه آخر سنة خمس وثمانين (1985)، بتنظيم حلقة حول مشاكل البحث والتدريس في اللسانيات في البلاد الإفريقية. وقد تم نشر بعض أعمال هذه الحلقة الأولى في مجلة: «ديوجين» التي يمولها قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية باليونيسكو، ويخرجها بالتعاون معه، المجلس العالمي للفلسفة والعلوم الإنسانية.

الأمر الثالث والأخير هو أن هذه الحلقة، نظراً للضيق المالي وضعف الوسائل التي بين أيدينا، تهدف خاصة إلى إشعار المسؤولين بنهج سياسة خاصة في ميدان اللسانيات بالنسبة للبلاد العربية، وهي أول حلقة دولية من هذا النوع تنظمها اليونيسكو. وستتبعها حلقة أخرى، إن شاء الله، في بلاد عربي آخر، لإتمام عملية المسح التي نريدها. والغرض من هذين الاجتماعين هو توضيح معالم التعاون العربي والدولي، المفيد في ميدان للعرب فيه خاصة سوابق مفيدة وتقاليد مشهودة، تجعل اللسانيات في هذه البلاد، رغم تضارب الاتجاهات التي تميزها، موضوع توفيق مستمر بين القديم الحي، والحديث الحيوي، وهذا منطق الوجود: النار بالماء التي ضدها تعطي النضاج وطبعها الإحراق.

لهذا السبب ولغيره من الحوافز والدوافع، أصبحت اللسانيات، تدريساً وبحثاً وتطبيقاً، من أهم ميادين التعاون، تعاون داخل المادة بتحديث القديم وتأصيل الحديث، تعاون بين الدول العربية بتكريس الجهود وتنسيق الأهداف العلمية، تعاون، أخيراً، بين جميع الدول في العالم، لتيسير التنوير العالمي والتقدم الإنساني، وتوجيه الرقي المنشود لصالح الجنس البشري.

هذا تبادل للتجارب، وتبادل التجارب هي فلسفة التعاون، وكلها كامنة في تحكيم التجارب، لنستعيد له في غيره عظة. وفي التجارب تحكيم ومعتبر، وشكراً على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3 ـ كلمة السيد عميد كلية الآداب الدكتور حسن مكوار :

بسم الله الرحمٰن الرحيم

السيد رئيس جامعة محمد الخامس، السيد المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، السيد ممثل المدير العام للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، السادة أعضاء أكاديمية المملكة المغربية، حضرات الزملاء والزميلات، أيتها السيدات، أيها السادة، اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بأطيب عبارات الترحيب والشكر إلى الإخوة القادمين من مختلف الأقطار العربية الشقيقة، للمشاركة في الندوة التي دعت المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) إلى عقدها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية حول موضوع: «تقدم اللسانيات في الأقطار العربية». ويسعدني أن أوجه باسم الكلية أحر تشكراتي إلى منظمة اليونيسكو في شخص ممثلها الأستاذ القدير السيد علال سيناصر، مدير قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، على اختيار الكلية لاحتضان هذا اللقاء الهام. أتمنى لضيوفنا الكرام مقاماً سعيداً ومثمراً في مدينة الرباط، ولكل الحاضرين والمتتبعين المزيد من الاستفادة والتوفيق.

حضرات السيدات والسادة، إن اختيار كلية الآداب لاحتضان مثل هذه التظاهرة العلمية اختيار طبيعي ومنطقي، ينبع من موقع الكلية المتميز في مجال الدراسات اللغوية والبحث اللساني، وتبرره المساهمات التي يقدمها باستمرار أساتذتها الباحثون، ليس فقط على الصعيد الوطني، بل وكذلك على الصعيدين الجهوي والدولي. فهذا سابع لقاء علمي يخصص للبحث اللساني تحتضنه كلية الآداب، انطلاقاً من اللقاء حول «اللسانيات والسيميائيات» الذي جرى سنة 1976. فقد نظمت الكلية، بعد ذلك، المؤتمر السادس للجمعية الدولية للسانيات الوظيفية سنة 1979، وندوة البحث اللساني والسيميائي سنة 1981، كما

خصص جزء هام لهذا التخصص في اللقاء المغربي الهولندي الذي عقد خلال السنة الجامعية الماضية، وكذلك في الندوتين اللتين بدأنا بهما السنة الجامعية الحالية، حول «البحث اللساني خلال فترة الاستعمار في دول المغرب العربي»، وحول «ثلاثين سنة من البحث الجامعي بالمغرب»، فضلاً عن الحلقات المنهجية الدورية التي تشرف على تنظيمها «جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية» التابعة للكلية، ونحن مقبلون إن شاء الله على لقائين علميين آخرين، خلال الأيام المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن جل أعمال هذه الندوات واللقاءات منشورة أو قيد النشر.

إن ما يميز البحث اللساني داخل الكلية هو العمق والتكامل والاهتمام بربط اللسانيات بباقي الحقول المعرفية الأخرى، كالتربية، وعلم النفس، والتاريخ، والسوسيولوجيا، والمنطق، وحتى الإعلاميات. فاهتمامنا بالقضايا اللسانية دفعنا إلى البحث في الأسس المنهجية والابستمولوجية لهذا التخصص، وإلى البحث في التراث اللغوي العربي. ومما يزيد هذا البحث غنى هو تفاعل النظريات المرتبطة بالمدارس اللغوية المعاصرة، والتي تتواجد جلها في الكلية نظراً لاختلاف وتنوع تكوين اتجاهات أساتذتنا الباحثين.

سيداتي، سادتي، قبل أن أعطي الكلمة إلى الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، الذي سيتكلم باسم لجنة التنظيم، أتقدم بأحر عبارات الشكر والامتنان إلى السيد رئيس جامعة محمد الخامس الدكتور عبد اللطيف بنعبد الجليل، على تفضله بافتتاح هذه الندوة، وبالدعم الذي ما فتىء يقدمه من أجل الدفع بالبحث العلمي في مؤسستنا. أجدد تشكراتي لكافة المشاركين، وللمنظمين، والحاضرين. وفقنا الله جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4 ـ كلمة الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، المنسق العام للمؤتمر:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

باسم الهيئة العلمية المنظمة لهذا اللقاء، وبصفتي منسقاً ومقرراً عاماً لهذه الندوة، اسمحوا لي بدءاً أن أتقدم بالشكر إلى منظمة «اليونيسكو» في شخص الأستاذ علال سيناصر على هذه المبادرة الطيبة من أجل عقد ندوة جهوية تخصص لحصيلة البحث اللساني في البلدان العربية، ولرسم آفاق العمل المستقبلية في هذا المجال. إن محاولة تقويم ما أنجز في العالم العربي من أعمال في المجالات اللسانية المختلفة ليجرنا إلى طرح عدد كبير من التساؤلات. فعلى مستوى النظر، يحق لنا أن نتساءل: ما هي طبيعة تقدمنا، في تصور الظاهرة اللغوية، وتصور الأدوات التحليلية والأجهزة الاستنتاجية التي تمكننا من مقاربة كافية للغات الطبيعية؟ ما هو مدى تقدمنا في معرفة ما تشترك فيه اللغات وما تتباين فيه؟ وما مدى استفادتنا من اللسانيات المقارنة، واللسانيات العامة؟ هل توصلنا إلى الانتقال من التحاليل المفوية غير النظرية إلى التحاليل الصورية، وضبط خصائص النماذج التي نستعملها في مقاربة الاطرادات اللغوية؟ ما مدى تقدمنا في استيعاب الأنساق المنطقية والأكسيومية التي نحتاج إلى توظيفها في الاستدلال على قيام تصوراتنا، إن على مستوى المادة، أو التحليل أو التفسير للاطرادات الواردة؟ وأما على مستوى التطبيق، وطرح المشاكل الواقعية والعملية للغة العربية، فما هو مدى تقدمنا في توفير أدوات مماثلة للأدوات التي توفرها حضارات أخرى للغاتها، أدوات من شأنها تطويع اللغة، وجعلها لغة وظيفية مسايرة للتقدم الحضاري والعلمي؟ أين هو مثلاً «المعجم» للأطفال من نوع Le petit Larousse des débutants، أو غيره من المعاجم التي تمثل وتلبي حاجة المستهلك في حقل معين، وفي قطاع معين؟ أين هي

المعاجم التي تلبي الحاجات التعليمية المبرمجة أو تصور لغة العصر؟ أيعقل أن تكون المعاجم العصرية كلها، التي تمثل لغة العصر، منبثقة عن عمل ألماني أو إنجليزي، أو غير ذلك؟ أيعقل أن تكون كتب قواعد اللغة العربية اليوم، وكذلك معاجمها، هي في الجوهر كتب قواعد القرن الثاني أو الثالث؟ أيعقل أن نبحث عن كتاب علمي لتاريخ اللغة العربية فلا نجد العربي يؤلف في الموضوع؟ أيعقل أن نبحث عن أدوات عصرية في برمجة معالجة النصوص العربية في الحواسيب، فنجد البرامج الكافية في اللغات الأخرى، وكذلك في اللغة العبرية، ولا نجد ما يقابلها في العربية؟ تلك بعض التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها في ندوتنا، دون شك، كما نحاول إيجاد الحلول الممكنة لمشاكل الازدواج اللغوي، والمصطلح، وتطبيق اللسانيات في التعليم، وفي مجالات أخرى، إلى غير ذلك. وقد برمجنا وهيكلنا الندوة بصفة تجعلنا نجيب عن هاته التساؤلات.

ففي عجالة، تخصص الأيام الثلاثة الأولى للندوة لعروض المساهمين في مجالات فرعية، يتطرقون فيها إلى نماذج للحصيلة في مجالهم الضيق، وكذلك تصورهم للأبواب التي يطرقونها. وفي اليوم الأخير، يختلي هؤلاء المشاركون ليخرجوا بمقترحات في إطار الموائد المستديرة الثلاث المبرمجة في المحاور التي اخترنا معالجتها في هذه الندوة. والمحاور هي الآتية:

- حصيلة البحث اللساني في العالم العربي.
- تهييء الأدوات الكفيلة بتطويع اللغة العربية.
- مشاكل تكوين اللسانيين، ووضع اللسانيين في العالم العربي بصفة عامة.

ولن أختم هاته الكلمة، دون أن أتقدم بالشكر إلى السيد رئيس الجامعة لإشرافه على افتتاح هذا اللقاء، وإلى السيد عميد الكلية، وإلى السيد ممثل اليونيسكو. كما أشكر السادة الذين حضروا للمشاركة معنا في هذا الافتتاح، وأشكر أخوتنا الأساتذة القادمين من الدول العربية الشقيقة لإفادتنا بتجربتهم وعلمهم في المجالات العلمية اللسانية المختلفة، والسلام عليكم ورحمة الله.

الندوة الجهوية لليونسكو عن « تقدم البحث اللساني في العالم العربي».

التقريـــر العـــام

بتنظيم من اليونسكو، وبتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، انعقدت بمقر الكلية المذكورة من 9 إلى 13 شعبان 1407 (الموافق لـ 8 إلى 11 أبريل 1987) ندوة جهوية خصصت لموضوع: «تقدم اللسانيات في الأقطار العربية».

وقد خصصت الجلسات العامة في الندوة لمعالجة المحاور التالية:

أ - اللسانيات والنماذج الحديثة.
ب - اللسانيات وعلم العربية.
جـ - اللسانيات الحاسوبية.

وتم في هذه الجلسات تدارس اتجاهات البحث في اللسانيات العربية في عدد من المجالات الفرعية كالصواتة والتركيب والدلالة والمعجم وقضايا المصطلح ووضع بنوك المفردات والأصوات، والتحليل الآلي للغة العربية. واهتمت العروض بإمكان تطوير منهج لساني انطلاقاً من فهم وتأويل جديدين للقديم، كما اهتمت باستعمال نماذج صورية أو وظيفية في تحليل العربية، وإمكانات تطوير فكر الخليل في الدرس الصرفي والنحوي، وكذلك أهمية التطبيقات في اللسانيات.

وخصصت الجلسات المغلقة لتقويم حصيلة الندوة، ومشاكل تطويع اللغة العربية وتحديثها، وطرق تكوين اللسانيين في العالم العربي. وبعد أن نوقشت العقبات التي تحول دون تقدم البحث اللساني في العالم العربي، وبعد نقاش

لعدد من القضايا التي ترد مفصلة في وقائع الندوة، اتفق الحاضرون على ما يلي :

1 ـ ضرورة تدعيم التعاون بين اللسانيين العرب وتنظيم هذا التعاون بتطوير وسائل الاتصال، والتعريف بالجهود المبذولة ضمن نشرة دورية تتكفل بجمع المعلومات عن الأبحاث والمؤلفات والندوات التي لها علاقة بالميدان.

2 ـ ضرورة إيجاد صيغ لتنظيم التعاون الجهوي، بدعم المشاريع التي تنهض بها الأقطار العربية، وخاصة منها المشاريع التي تروم تطويع اللغة العربية، ووضع الأدوات الكفيلة بمعالجتها، وجعلها لغة وظيفية. وقد اتفق الجمع على التوصية بدعم مشروع الذخيرة اللغوية، ومشروعي وضع معجم عربي عصري متوسط وكتاب عصري لقواعد اللغة العربية، وكذلك مشروع بنك الأصوات العربية.

3 ـ تنظيم ندوات دورية تعالج مواضيع مختصة في المجال اللساني والمجالات المجاورة، تكون امتداداً وتطويراً للدورة الحالية. وقد اتفق على أن يكون محور الندوة القادمة هو «المصطلح اللساني»، وأن تدرج ضمن المحاور الفرعية الموضوعات التالية: المعجميات والمصطلح، المصطلح ولسانيات التربية، الحاسوب في مساعدة المصطلحيين.

4 ـ تكليف اللجنة العلمية التابعة لكلية الآداب بالرباط بالإشراف على نشر أعمال الندوة. ويجب أن تصل البحوث إلى اللجنة المذكورة قبل متم شهر يوليوز 1987. وتذيل البحوث بلائحة من المراجع الأساسية والمراجع الحديثة في المجال الفرعي المحلل. وتنشر بجانب أعمال الندوة لائحة بالمؤسسات التي لها أنشطة ذات أهمية في المجالات اللسانية، حتى يسهل الاتصال باللسانيين في الأقطار العربية جميعها.

5 ـ ضرورة تعزيز تدريس اللسانيات في العالم العربي، بإحداث أقسام خاصة بهذا المجال، أو جعل اللسانيات مادة إجبارية في بعض التخصصات، الخ . . .

6 ـ حث الأقطار العربية على العناية باللسانيات الحاسوبية في البرامج التعليمية

وبرامج البحث، وتنظيم دورات تدريبية في الحاسوب لفائدة اللسانيين، ودورات في اللسانيات لفائدة الحاسوبيين.

7 ـ ضرورة العناية باللسانيات التطبيقية وتحسين طرق تعليم اللغة العربية.

8 ـ تعيين مكتب مؤقت من أجل بعث جمعية لسانية عربية.

9 ـ ضرورة نشر الثقافة اللسانية في العالم العربي، وتوحيد البرامج، والتنسيق بين مؤسسات البحث من أجل خلق الاتصال الضروري.

10 ـ ضرورة العمل على تكوين أخصائيين في اللسانيات النظرية، واللسانيات التطبيقية، وتعليم اللغة العربية، واللسانيات الحاسوبية، وأخصائيين في أمراض الكلام.

11 ـ ضرورة إعداد الطرق التربوية لمختلف أنواع المكونين، ومراعاة أوضاع مجتمعاتهم.

واتفق الجمع كذلك على رفع برقية شكر إلى منظمة اليونسكو وإلى عمادة كلية الآداب واللجنة العلمية بها على تفضلهم بتنظيم هذه الندوة.

الرباط، في 11-4-87
المنسق المقرر العام للندوة
الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

الفهـــرس

دار الغرب الإسلامي
بيروت ـ لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) ـ الحمراء ـ بناية الأسود
تلفون: 340131 - 340132 ـ ص. ب. 5787 - 113 بيروت ـ لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI – B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

التنضيد: كومبيوتايب

الطباعة: AL. OLOÙM PRESS CO.
TYPESETTING, DESIGN, PHOTOGRAPHING
REPRODUCTION, & PRINTING PRESS
Beirut - Lebanon

domaine traité devra être donnée en appendice. Une liste des institutions ayant des activités significatives en matière de recherche linguistique accompagnera la publication.

5 . Nécessité de renforcer l'enseignement de la linguistique dans le monde arabe par la création de départements ou d'instituts de linguistique, et par l'introduction de la linguistique dans les différents cursus universitaires.

6 . Nécessité de désigner un comité provisoire pour la préparation et la convocation d'une réunion constitutive d'une Société Arabe de Linguistique.

7 . Prier les Etats Arabes de tenir compte de la linguistique informatique dans programmes d'enseignement et de recherche et d'organiser des stages de formation en informatique pour les linguistes et des stages de formation en linguistique pour des informaticiens.

8 . Nécessité d'accorder un rôle particulier à la linguistique appliquée et d'améliorer les méthodes d'enseignement de l'arabe.

9 . Nécessité de véhiculer et d'améliorer la culture linguistique dans le monde arabe et de coordonner et unifier les programmes linguistiques.

10. Nécessité de former des spécialistes de linguistique théorique, de linguistique appliquée et de didactique de la langue arabe, et de spécialistes de pathologie du langage.

11. Nécessité d'établir les méthodes pédagogiques pour les cadres à former, et de tenir compte des spécificités de leur environnement.

Rabat, le 11-4-87
Le Coordinateur Rapporteur Général du Colloque,
Dr Abdelkader Fassi Fehri

une description adéquate de l'arabe, ainsi que sur le rôle de la linguistique appliquée dans la solution de problèmes concrets de l'arabe.

Les tables rondes ont été limitées aux personnalités scientifiques invitées, ainsi qu'aux rapporteurs. Ces tables rondes ont permis de faire le point des conclusions des débats qui ont eu lieu lors des séances publiques, de faire des propositions quant à l'aménagement et la modernisation de la langue arabe, et la formation des linguistes dans le monde arabe. Les congressistes ont également discuté des obstacles au progrès de la recherche linguistique dans le monde arabe, de même qu'ils ont abordé un certain nombre de problématiques linguistiques dont le dérail sera rapporté dans les Actes du Colloque. Les résolutions qui ont reçu l'approbation des congressistes sont les suivantes:

1 . Nécessité de renforcer les contacts, de faciliter la coopération entre les linguistes Arabes et de faire connaître les différents travaux entrepris dans le domaine par la publication d'un bulletin périodique qui véhiculera l'information nécessaire.

2 . Nécessité d'organiser la coopération régionale entre linguistes, en soutenant les projets présentés par les Etats Arabes, et en particulier ceux visant à faire de l'arabe une langue pleinement fonctionnelle, ou à élaborer des outils nécessaires à son développement et sa modernisation. Les congressistes recommandent, dans ce sens, de soutenir le projet de dictionnaire moyen de la langue arabe moderne, le projet de trésor de la langue arabe, le projet de banque de sons arabes et le projet de grammare de la langue arabe moderne.

3 . Nécessité d'organiser des colloques périodiques traitant de questions linguistiques spécifiques et constituant un suivi et un prolongement du présent colloque. Le thème proposé pour le
3 — prochain colloque est "la terminologie linguistique". Parmi les sous-thèmes figurent les questions suivantes: lexicologie et terminologie, linguistique informatique et terminologie, linguistique appliquée, didactique et terminologie.

4 . Le Comité Scientifique issu de la Faculté des Lettres de Rabat est chargé de la publication des travaux du Colloque. Les textes des communications devront parvenir à ce Comité avant la fin de Juillet 1987. Une bibliographie des principaux travaux dans le

COLLOQUE REGIONAL DE L'UNESCO SUR LES PROGRES DE LA LINGUISTIQUE DANS LE MONDE ARABE

RAPPORT GENERAL

Organisé par l'UNESCO, en collaboration avec la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, un colloque régional s'est tenu au sein de la Faculté mentionnée du 8 au 11 Avril 1987 sur le thème: "Progrés de la linguistique dans les Etats Arabes".

Le but de la rencontre a été de permettre aux particpants de dresser un bilan de la recherche linguistique dans le monde arabe et de faire des propositions concrètes quant au développement de cette recherche, à l'aménagement et la modernisation des outils de traitement de la langue arabe, et à la formation de spécialistes de l'enseignement de la linguistique.

Lors des séances publiques, les interventions ont été organisées en fonction des sous-thèmes suivants:

a. modèles linguistiques modernes et description de l'arabe.
b. linguistique moderne et linguistique traditionnelle arabe.
c. linguistique automatique, linguistique appliquée et traitement de l'arabe.

Ces séances ont permis d'examiner les différents courants de recherche en linguistique arabe dans des domaines linguistiques comme la phonologie, la syntaxe, la morphologie, le lexique, la terminologie linguistique, les banques de mots et de sons et le traitement informatique de l'arabe. Les interventions ont également porté sur la possibilité de développer une méthodologie linguistique à partir d'une relecture de la tradition et d'une réinterprétation des idées d'Al-Khalil en métrique, morphologie et syntaxe. Elles ont de même mis l'accent sur l'importance de l'utilisation des modèles linguistiques modernes pour aboutir à

Organisation des Nations-Unies pour l'Education, la Science
et la Culture

U.N.E.S.C.O.

PROGRES DE LA LINGUISTIQUE DANS LES ETATS ARABES

Actes de l'Atelier sous-Régional
Rabat Avril 1987

Dar al-Gharb al-Islami